عبد الكريم غلاب
عضو أكاديمية المملكة المغربية

# قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي

## عصر الإمبراطورية

## العهد التركي في تونس والجزائر

## الجزء الثالث



# قراءة جديدة
في
# تاريخ المغرب العربي

الجزء الثالث

عبد الكريم غلاب
عضو أكاديمية المملكة المغربية

# قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي

## عصر الإمبراطورية

### العهد التركي في تونس والجزائر

الجزء الثالث



الطبعة الأولى

1426 هـ - 2005 م

دار الغرب الإسلامي

ص: ب. 5787 ـ 113 بيروت

# الدولة العلوية
# والصراع مع الغرب

من الملاحظات الأساسية في تاريخ المغرب السياسي أن الفراغ لم يكن ليقضي على وجود الدولة، فما من دولة بدأت تنتهي سلطتها ويغرب نفوذها إلا وتبتدىء دولة جديدة في الظهور في ظروف غامضة لم تكن تنبىء عن مصير جديد للسلطة على يد دولة تهيئها الأقدار والظروف.

التاريخ لا ينكر أن الدول الكبرى في المغرب اجتازت في أواخر عهودها مرحلة من الفوضى والاضطراب والثورات وانعدام الأمن، ولا ننكر أن ذلك يعتبر فراغاً سياسياً، ولكنه الفراغ الذي يمهد لقيام سلطة جديدة بدولة جديدة تملأ الفراغ وتقضي على مرحلة الاضطراب والفوضى، اتفق ذلك ولم يختلف في عهود الدول الكبرى خاصة بعد أن استقر الأمر للدول والامبراطوريات، التي تحدثنا عنها في الفصول السابقة كالمرابطين والموحدين والمرينيين والسعديين.

وقد مرت الفترة الأخيرة من عهد السعديين بظروف صعبة استولى فيها كل داعية على إقليم ونمت فيها سلطة الزوايا. وتمكنوا من إقامة شبه دولة في إقليم معين مثل الدلائيين في ناحية تادلة، والحسونيين في سوس. ورغم أنهم كانوا يحكمون كملوك، وتوسع نفوذ بعضهم إلى مناطق بعيدة عن المركز وتوسعت سلطة أبي حسون على مناطق من الجنوب، إلا أنهم جميعاً لم يستطيعوا أن ينهضوا بدولة جديدة تخلف السعديين.

جاء ذلك على يد عائلة لم يكن أحد يتوقع أن تطمح إلى الملك، أو أن تتمكن من إقامة دولة وهي العائلة العلوية التي ينتهي نسب الوافد منها على المغرب إلى علي وفاطمة، وكان هؤلاء الوافدون، من «ينبع» في الجزيرة

العربية، من الشرفاء العلويين قد اختاروا سجلماسة مقراً لهم.

لعل الاختيار أتى من أنهم ينتمون إلى منطقة شبيهة بهذه الواحة التي طالما وفد عليها وافدون من المشرق، وكوّنوا فيها دويلة خارجية، دافعت عن الإسلام وأقرت السلطة في المنطقة.

أول من يذكره التاريخ من العائلة العلوية التي وفدت على سجلماسة هو حسن بن قاسم في أواخر المائة السابعة من الهجرة، ولم يكن له ذكر في تاريخ هذه الدول ولكن نلاحظ أن التاريخ لم يغفل هذه العائلة ابتداء من المائة الثامنة حتى ولاية أعظم ملوكها وهو إسماعيل. غير أن الذي برز كمتطلع للحكم هو علي بن الشريف، وكان ذلك من سنة 1047 هـ 1636م إلى سنة 1082هـ 1672م سنوات قليلة لم تعد 36 سنة، تأسس فيها الملك العلوي بكل ظروف الاضطراب والفوضى والمغامرات التي عرفتها الدول التي تحدثنا عنها في بداية نشأتها. تتفق نشأة الحكم العلوي مع نشأة نظم الحكم السابقة لها. ولا تختلف فيما يخص المعاناة التي عاناها الشعب المغربي كلما تغير نظام بنظام وقامت دولة خلفا لدولة أخرى، وتعم المعاناة المليئة بالسلبيات وبسفك دماء الأسرة الجديدة مثلما تعم المذابح الكثيرة مجموعات الشعب المغربي. بدا لعلي الشريف أن يتطلع إلى الحكم بعدما اتفق وتحالف مع قوة أخرى كان لها نفوذ واسع في الجنوب هي قوة أبي حسون، وكان هذا التحالف قائماً على احترام العائلة الشريفة ومعاملتها بالحسنى تحسبا للتطلع إلى الحكم، فلما بدا له أن الشريف علي له نزوع إلى السلطة احتال عليه واعتقله، رغم أنه ـ ربما ـ لم يسىء إليه كثيراً في هذا الاعتقال بل أهدى إليه جارية فيما يقول المؤرخون، وكان له منها ولد هو الذي أرسى أسس الدولة ونظامها فيما بعد.

ولم ينتظر ابن علي الشريف هذا وهو محمد الشريف الإفراج عن أبيه وإنما استبد بالأمر وتولى السلطة باسم أبيه. ولم يجد الوالد مفراً من الاعتراف به، وتوفي علي الشريف بعد ذلك سنة 1069هـ/1647م، فبدأ محمد هذا عمله ـ المعتاد في مثل هذه الظروف ـ لإقامة الدولة.

إذن بدأت الدولة باستيلاء غير شرعي على السلطة ثم توالت الأحداث كما عرفها التاريخ بالصراع مع السلطات الموجودة، سلطة أبي حسون في سوس، وسلطة الدلائيين، ومحاولة الاستيلاء على فاس وهي مركز استراتيجي من مراكز الدولة واتجه شرقاً بعد أن انهزم في فاس ليستولي على وجدة. وبدا له أن يغامر للاستيلاء على تلمسان وبعض القبائل الجزائرية، رغم أنه كان يعرف أن إقليم الجزائر واقع تحت حكم الأتراك، وقد طارده الجزائريون والأتراك من المنطقة الجزائرية، فعاد إلى وجدة ثم سجلماسة واتفق مع الأتراك على ألا يعود إلى مهاجمة الجزائر.

الصراع المهم الذي حدث في عهده، بعد أن استولى على مناطق مهمة منها وادي درعة، كان أولاً: مع الدلائيين الذي انتهى بمصالحتهم واقتسام المنطقة المتنازع عليها معهم. ثم ثانياً مع أبي حسون الذي انتهى أمره على يده، ثم ثالثاً مع أخيه الرشيد ـ والصراع بين الأخوين أو بين الآباء والأبناء ظاهرة عامة في الدول المغربية، وخاصة عند النشأة ـ وقد انتهى الأمر في الخلاف مع الرشيد إلى استيلاء هذا الأمير القوي الشجاع على الملك، وكانت وفاة محمد بن علي الشريف مقتولاً في بداية حرب مع أخيه الرشيد سنة 1075هـ/ 1665م كنهاية معركة كان يمكن أن تكون طويلة المدى.

ويأتي الرشيد ثاني الأخوين اللذين أسسا الدولة فيكمل ما بدأه أخوه من محاولات عديدة للاستيلاء على فاس، وقد قاومه سكانها، إلا أنهم ضجروا من تعدد الملوك الذين يهجمون على المدينة ويسيطرون عليها، والتي ارتد عنها لاشتغاله بالسيطرة على تازة ونواحيها ومنطقة الريف والاستيلاء على وجدة والعودة إلى سجلماسة.

وقد قام الرشيد بعمل يوازي عمل أخيه الذي قضى على أبي حسون فانتصب لمقاومة الدلائيين الذين حاولوا أن يهاجموه فقضى عليهم واستولى على الزاوية الدلائية، وجردها من كل ما حفلت به من تاريخ علمي، صوفي،

سياسي، وبذلك انتهت الدعوة الدلائية وهي إحدى القوتين اللتين كان لهما نفوذ في عهد السعديين، واستتب الأمر للسلطان الرشيد بعد أن استولى على مراكش وسوس سنة 1079هـ/1669 و1081هـ/1671م، والتاريخ لا ينسى أنه قتل آلاف المواطنين في سبيل هذه البداية السريعة.

وقد انتهت حياته وهو في سن الثانية والأربعين بمأساة حينما ركب فرسا فجمح به وارتطمت رأسه بفرع شجرة فمات قتيلاً سنة 1082 هـ/1672م.

كان للرشيد هذا أخ آخر لم يتعامل مع أخيه الرشيد كما تعامل الرشيد مع أخيه محمد، وإنما كان نائباً بفاس وبلاد الغرب وسيقدر لهذا الأخ أن يكون المؤسس الحقيقي للدولة هو إسماعيل.

**بناء الدولة:**

لم يختلف الأمر في العهد العلوي عنه في بقية الدول التي عرفها المغرب فبعد مرحلة التمهيد للسلطة، وعادة ما يكون عن طريق فكرة إصلاحية أو رجل إصلاح. ثم يأتي من يبلور فكرة الإصلاح إلى فكرة الدولة، وبذلك يكون التمهيد الضروري لإنشاء دولة جديدة، وينتهي هذا التمهيد بقيام رجل سلطة قوي يبني الدولة على أساس ما مهده السابقون.

الدولة العلوية عرفت نفس المسار فقد كان علي رجل دعوة وإصلاح وجاء ابنه محمد ليبلور فكرة الإصلاح إلى مبدإ دولة، ثم جاء أخوه الرشيد وهو الابن الثاني لعلي فأخذ ينشىء الدولة في أطراف من المغرب ويحارب من أجلها، كما تقدم القول، وكان كل ذلك تمهيداً للأبن الثالث لعلي وهو إسماعيل ليؤسس الدولة الحقيقية ويجعل منها أقوى دولة وأطول عمراً من مختلف الدول.

ملك إسماعيل 57 سنة (1082هـ 1139هـ موافق 1672م 1727م) ولي وسنه 29 سنة، كان إذن في سن رجولته مما ساعد تمكنه من استمرار الدولة، وقد تمرس على السلطة عندما كان والياً على فاس وناحية الغرب ولعله كان من الحكمة المبكرة والعمل الناضج بحيث لم يقم بما عهد عند كثير

من الولاة وخاصة الإخوة أو الأبناء من تمرد على صاحب السلطة طمعاً فيها، فكان والياً حكيماً حتى جاءته «الخلافة منقادة» فتولى الملك عن إستحقاق وجدارة وبطريق مشروع.

المشكلة التي تعترض كثيراً من الملوك هي البيعة التي تؤخذ من جميع أنحاء البلاد حتى يكون الملك ذا مشروعية في الملك، ولكن كثيراً من الملوك حتى الكبار منهم واجهتهم صعوبات في أخذ البيعة من جميع أنحاء البلاد.

غير أن إسماعيل لم ينازع في البيعة خاصة في الأقاليم الأساسية بفاس ومكناس، وكثير من القبائل، ولم يتنكر لبيعته إلا إقليم مراكش.

**ثورات الإخوة والأبناء:**

وهنا تبدأ المشاكل الطبيعية بالنسبة للممالك المغربية. والطبيعي فيها هو التمرد وادعاء الملك من القريب والبعيد، ويعظم المشكل حينما يكون المدعون من الأقرباء، ورغم أن اسماعيل استطاع أن يسيطر ـ نسبياً ـ على معظم أنحاء البلاد وأن يبايعه أهلها إلا أن أحد أبناء أخية وهو أحمد بن محرز وثلاثة من إخوته تمردوا بالتوالي، كان أخطرهم ابن محرز الذي تمرد في مراكش وبايعه أهلها، وأوجد لإسماعيل مشاكل كثيرة، فقد كان من القوة بحيث استطاع أن يستولي على مراكش وهي العاصمة المهمة بالجنوب، كما استطاع أن يستولي على سوس، اضطر إسماعيل إلى محاربته سنوات عديدة، بلغت 14 سنة. كان فيها ابن محرز يحقق بعض النصر على إسماعيل حتى يئس في بعض حروبه معه وظن أنه مغلوب على أمره. ومن انتصاراته الخطيرة أن سكان فاس نقضوا بيعة السلطان وبايعوا ابن محرز في بعض فترات في المعارك بين الرجلين.

وسكان فاس لم يتمردوا على إسماعيل، وإنما تمردوا على ولاته الطغاة الذين كانوا يعيثون في المدينة فساداً، ويعاني منهم السكان معاناة شديدة، فكان الحل عندهم أن يخرجوا عن طاعة السلطان ليشعروه بطغيان ولاته وقد تراجعوا عن تمردهم بعدما عزل بعض الولاة الطغاة فعادوا إلى بيعة الملك.

وهذه الظاهرة ليست غريبة في المغرب، فإن كثيراً من القبائل التي أصبح الفرنسيون يسمونها في العهد الأخير بقبائل السيبة، لم تكن تتمرد على الملك وتعلن عصيانها للدولة بقدر ما كانت تتمرد على الولاة الطغاة الذين كانوا يعاملون السكان معاملة سيئة ويستغلونهم ويسلبون أموالهم وأراضيهم وزروعهم.

الإخوة الذين ثاروا على إسماعيل هم حران وهاشم وأحمد، ولكن تمردهم لم يخلق مشكلة لإسماعيل كما خلقها تمرد ابن أخيه ابن محرز، غير أن مشكلة التمرد لم تقف عند الأقربين بل جاءت كذلك من الأبعدين أي من بعض القبائل التي ثارت ضد السلطان لسبب أو لآخر.

التاريخ لا يدقق في الأسباب والبواعث بقدر ما يعني بذكر الحوادث مجردة عن التحليل والتعليل، أهم هذه القبائل الثائرة هي قبيلة «فازاز» ويبدو أن اسماعيل عانى معاناة شديدة في محاربتها، مثل ما عانى في محاربة ابن محرز ـ واستنجد بكثير من الجهات لتبعث بالمقاتلين لمحاربة قبائل فازاز المتمردة، وانتصر عليها في الأخير. بذلك أصبح المغرب كله طوع أمره بعد القضاء على ثائر في ناحية تازة هو الأخضر غيلان.

لم يقتصر أمر التمرد على إخوة السلطان بل إن عدوى التمرد طالت أحد أبنائه (الكثر) وهو محمد العالم ولم يكن لهذا الابن ذكر فيمن ولي من أبناء السلطان، وربما من أجل ذلك تمرد على والده في ناحية مراكش ودخل المدينة بقوة قاهرة ضد السكان فانتدب السلطان ابنه الآخر زيدان فاحتل مراكش وتابع أخاه محمد العالم المتمرد الذي انتقل إلى تارودانت وهناك حاصره حتى اعتقله وبعث به إلى مكناس وأمر الوالد بقطع يديه ورجليه من خلاف، قبل أن يصل إلى مكناس فما وصل إليها حتى مات فانتهى بذلك مصير هذا المتمرد الذي سبب لوالده مشاكل أمنية في الجنوب.

**تحرير طنجة والثغور المحتلة:**

النقطة الثانية الأساسية في بناء الدولة على عهد إسماعيل هي تحرير بعض المدن والموانىء التي كانت لا تزال محتلة من عهد السعديين، فقد حرر

المهدية من الأسبان وحرر العرائش ثم حرر طنجة وأصيلا وحاول أن يحرر سبتة. هذا العمل لم يكن سهلاً فقد كان جيش الاحتلال الإسباني مجهزاً بأقوى سلاح وتمده الدولة الإسبانية بكثير من السلاح والعتاد براً وبحراً، وكانت إسبانيا تحتل هذه المناطق دفاعاً عن استرجاعها للأندلس وتحسبا من أن تراود الرغبة الدول المغربية خاصة المرينيين أو السعديين والعلونيين في الانقضاض على الأندلس، التي طرد منها العرب والمسلمون شر طرد، وقد تقدم لنا استعراض الصراع البحري بين المجاهدين المسلمين والقراصنة الإسبان وتقدم لنا كذلك احتلال أجزاء وموانىء في تونس وفي الجزائر وطرد الإسبانيين منها، نفس الشيء بالنسبة للمغرب فقد احتلوا كثيراً من شواطىء الأطلسي ابتداء من البوغاز حتى الصحراء، وكان المغرب يحرر هذه الموانىء كلما واتته الفرصة. وفي عهد إسماعيل كان عليه أن يحرر ما تبقى وهي المدن السالفة الذكر. وكان الانجليز قد احتلوا طنجة بعد الإسبان طمعاً في أن تكون الميناء الذي يسيطر على البوغاز. البحرية الإنجليزية كانت مهتمة دائماً بحماية سفنها والاستيلاء على موانىء ترسو فيا وتتزود. وكانت طنجة ـ قبل جبل طارق ـ هي الميناء المختار الذي احتلته إنجلترا ليكون ملجأ ورافداً لبحريتها، ولكن إسماعيل والمجاهدون المغاربة استطاعوا أن يحاصروا طنجة ويحرروها. ويذكر أن إسماعيل استعمل الدبلوماسية إلى جانب النضال العسكري، فقد بعث بسفيره بنحدو، وكان سفيراً متميزاً يتقن الإنجليزية وله إلمام بحياة الإنجليز وتقاليدهم، وفاوض لاسترجاع المدينة غير أن العمل الجدي هو العمل العسكري الذي جعل الإنجليز يغادرون المدينة بعد أن خربوها، وبقيت مع كامل الأسف مدينة سبتة التي احتلها البرتغاليون أولاً ثم سلموها للإسبان (كما أوضحنا ذلك في كتاب المواجهة بين المغرب والغرب) وحاول إسماعيل أن يحررها وبذل في ذلك المجاهدون أقصى ما بذلوه من جهد لم يستطيعوا معه تحريرها. وما جعل إسماعيل يفشل في تحرير سبتة إلا الثورات التي كانت تقوم هنا وهناك فينصرف عن قتال العدو الحقيقي لتهدئة البلاد من التمردات الداخلية.

### مع أتراك الجزائر :

النقطة الثالثة في حياة الدولة على عهد إسماعيل تتعلق ببعض المناوشات مع أتراك الجزائر، وهذه النقطة يكتنفها عاملان إثنان، العامل الأول هو أن المغرب كان دائماً طموحاً ليؤكد وحدة المغرب العربي، كما فعل المرابطون والموحدون وكما حاول المرينيون ولم ينجحوا، ولذلك كانت الدولة العلوية على عهد إسماعيل تطمح إلى أن يكون لها قدم في تلمسان التي استولى عليها بواسطة ابنه زيدان. ثم تركها ليخوض معركة على نهر شلف. سنة 1701م وقد ناصرته بعض القبائل الجزائرية ولكنها تخلت عنه عندما قاومه الأتراك بجيش جرار وقوة هائلة، فتخلى عن مشروعه لصالح انعقاد الصلح بينه وبين الأتراك الذين دعوا إلى ذلك محتجين باتفاقيتين عقدتا بينهم وبين أخوي اسماعيل محمد ثم رشيد، وتم الصلح على هذا الأساس.

العامل الثاني هو تخوف المغرب من أن تمتد إليه قوة الأتراك العسكرية التي احتلت الجزائر وتونس لأسباب تحدثنا عنها في فصل سابق. فالمغرب لم يكن له صراع مع الجزائريين ولا كان يرغب في احتلال بلاد الجزائر باعتبارها جزائرية، ولكنه كان يخشى السيطرة العثمانية، وتحسبا لذلك كانت المحاولات التي تعرفنا على بعضها في عهد السعديين وفي عهد الملوك الثلاثة الأولين من العلويين محمد ورشيد وإسماعيل. وقد تقدم لنا في كثير من فصول هذا الكتاب أن المغرب عانى من مناجزة بني عبد الواد ومساعدتهم لكل ثائر أو متمرد، ولذلك كانت محاولات المغرب غزو بعض المناطق التي يسيطر عليها الأتراك في الجزائر دفاعاً عن النفس أكثر مما كانت رغبة في السيطرة والاحتلال. ولجأ إسماعيل وأخواه من قبله إلى الصلح مع الأتراك لتحقيق الهدف الأساس هو الدفاع عن الحدود المغربية من جهة، وعدم مساعدة الأتراك الثائرين والمتمردين الذين كانوا يلجؤون أحياناً إليهم.

### جيش عبيد البخاري:

النقطة الرابعة والمهمة في حياة إسماعيل وفي حياة المغرب هي تكوين جيش نظامي للدولة للدفاع عنها ضد الثورات من جهة، والقضاء على أسباب تمرد

القبائل من جهة أخرى، كان ذلك متمثلاً في جمع العبيد من جميع أنحاء المغرب وحتى من بعض مناطق إفريقية السوداء التي كانت جيوشه تتجه إليها لتجمع السود وتضمهم إلى جيش المملكة. هؤلاء العبيد الذين يسمون منذ عهده عبيد البخارى لأنهم أقسموا على صحيح البخاري للدفاع عن الدولة وعدم خيانتها، وقد نظم هذا الجيش وكونه تكويناً عسكرياً فكان الشباب منهم ينتقلون من مرحلة إلى أخرى في التكوين العسكري حتى يصلوا إلى مرتبة الفرسان حاملي السلاح، عند ذلك يوزعهم على المناطق والقلاع التي أنشأها، وتبلغ ٧٦ قلعة موزعة على جميع أنحاء البلاد وخاصة في المناطق التي يخشى من ثورة فيها أو تمرد. والتنظيم الثاني الذي أدخله على منظمة العبيد هو تكوين عائلات منهم. فكان يزوج البنات بالشبان وأولادهم يتمرنون في الجيش ليكون منهم كذلك فرقاً تحمي المناطق التي تحتاج إلى حماية.

هذا الجيش الذي بذل في جمعه وتكوينه جهوداً كبيرة مكنته من نزع سلاح القبائل وخيلهم ليعود هذا السلاح والخيل إلى الجيش النظامي، وبدلاً من أن تكون فرق من هذه القبائل ثائرة أو مستعدة للثورة يمنحها أرضاً للزراعة وتربية الماشية لتشتغل بالإنتاج الزراعي بدلاً من القيام بالحرب والتمرد على الدولة. هذه الفكرة الجبارة أفادت المغرب بتحقيق الأمن الداخلي في جميع الأنحاء، ولكنها من جهة أخرى كونت إقطاعاً عسكرياً من عبيد البخاري كان أحياناً يضر بسياسة الدولة، ويقول بعض المؤرخين إن العبيد هؤلاء أصبحوا يؤثرون على إسماعيل أثناء شيخوخته وأنهم تدخلوا في ولاية العهد لابنه أحمد.

مهما يكن فإن هذه الفكرة الجبارة التي سبق بها كثيراً من الدول المنظمة آنذاك جعلت الدولة في مأمن من الثورات الطائشة التي كانت تعصف بالدول التي سبقت الدولة العلوية ولو أنها أثرت تأثيراً عكسياً على أمن الدولة وسلامتها بعد اسماعيل.

**منجزات إسماعيل:**

النقطة الخامسة هي أن إسماعيل رغم انشغالاته العديدة بتأكيد قيام الدولة وسلامتها اهتم بكثير من المنجزات. منها القلاع العسكرية التي وزعها

على أنحاء المغرب، وكانت مراكز عسكرية للجيش النظامي، ووجود القلعة يعتبر تحصيناً للمنطقة من الثورات وتركيزاً للجيش ـ على نحو ما نجد في الجيوش المنظمة الآن ـ في المناطق وفي القلعة التي منها يصدر، وإليها يعود، بدلاً من أن يبقى الجيش موزعاً في الإقليم أو مركزاً في العاصمة فيمكنه بذلك أن يعتدي على المواطنين أو يسلبهم أرضهم وأموالهم ومنها:

وتجديد بناء مكناس وكثير من معالمها لتصبح عاصمة له، ولعله اتخذ مكناس لجمالها وطيب هوائها وغنى ناحيتها من جهة، وهناك سبب أساسي آخر هو لم يكن على صلة ود مع سكان فاس عاصمة الأدارسة وبني مرين، والتي ستصبح عاصمة لملوك من بعده، فقد عرفنا أن طغاة ولاته على سكانها كانوا يتخذون من فاس عاصمة التمرد على الملك إلى درجة أنهم بايعوا ابن محرز في بعض فترات تمرده. ثم عادوا فبايعوا السلطان بعد أن صالحهم. ولذلك اتخذ من مكناس المسالمة عاصمة له. ومن مآثره المهمة، أنه جدد بناء وجدة بعدما مر بها من مشاكل عمرانية وجدد أسوار طنجة وحصنها بعدما خرج منها الإنجليز وحطموا جميع ما فيها من منشآت، وكذلك بنى بعض المنشآت حول مدينة سبتة استعداداً لاسترجاعها. غير لم يحقق الهدف إذ رحل عن الحياة بعد 57 سنة من الحكم لم يعرف فيها الاطمئنان والراحة سنة واحدة.

**القمع والقتل: جسوس نموذجاً:**

النقطة السادسة: تؤخذ على إسماعيل كثير من المؤاخذات التي يؤكد بها المؤرخون نظامه العنيف. ومن ذلك، اضطهاده عبد السلام بن حمدون جسوس أحد علماء فاس إلى درجة التصفية الجسدية. القضية تبدأ من رغبة إسماعيل كما يقول بعض المؤرخين في إعطاء السود الذين جمعهم في الجيش النظامي جميعهم صفة العبيد وبذلك طلب من علماء فاس ومنهم جسوس أن يوافقوا على تسجيل كل السود عبيداً ومماليك للسلطان، وأبى العلماء ذلك لأنهم يفرقون بين العبد المملوك المشترى بالمال أو المملوك في حرب مثلاً

وبين الحر الذي أخذ من قبيلة ما أو منطقة ما واعتبر من العبيد لأن لونه أسود. ولما كان العلماء يفرقون بين العبيد والأحرار وهؤلاء لا يجوز تملكهم. والمشكوك فيهم لا يجوز تملكهم لفائدة الشك. ربما تعقدت المشكلة بالنسبة للسلطان نظراً لأن العلماء امتنعوا من الإفتاء لصالح تمليك جميع السود. وكان ممن أصروا على عدم إثبات ملكية جميع العبيد أبو محمد عبد السلام بن حمدون جسوس. فكان جزاؤه القتل. ويقول بعض المؤرخين إن السلطان لم يكن يقصد إلى تمليك جميع السود، بل إنه كان يفرق بين العبيد والأحرار منهم.

قتل جسوس كانت وصمة عار في عهد إسماعيل ولو أنه لم يكن الوحيد الذي انتهى إلى هذا المصير بل قتل غيره كثير.

إذا كان لم يغفر لعبد السلام بن حمدون جسوس امتناعه عن المصادقة على تمليك الأحرار بصفتهم عبيداً، فإنه لم يصب الشيخ الحسن اليوسي ـ وهو عالم جليل ـ كان من أكبر علماء المغرب آنذاك ـ بعد أن بعث له برسالة انتقادية لسياسة الدولة انتقد فيها ظلم الولاة للمواطنين ومسؤولية السلطان في حماية الثغور وكثرة الجبايات ونزع سلاح المجاهدين الذين كانوا يقومون بالجهاد ضد العدو الذي يحتل سبتة والثغور الأخرى، ربما كانت هذه الرسالة أعظم مواجهة للسلطان وانتقاداً لسياسته رغم أسلوبها المترفع واللياقة والأدب في مخاطبة السلطان، وقد اعتبرت في التاريخ السياسي من أهم المحاولات الأدبية لنصيحة السلطان وتبصيره بأخطاء سياسة الدولة.

**إعادة الاحترام للمغرب:**

النقطة الأخيرة المتعلقة بوضع المغرب في عهد إسماعيل هي أنه كان ملكاً قوياً استطاع أن يفرض احترام المغرب على ملوك جميع الدول الذين عاصروه، أمثال لويس الرابع عشر ملك فرنسا وشارل الثاني ملك إنجلترا وملوك إسبانيا والبرتغال والخلفاء العثمانيين، وقد استطاع ذلك بشخصيته القوية وبتحريره لكثير من الثغور المحتلة وبقضائه على الثورات الداخلية وبتنظيمه للجيش المغربي وبفرض الأمن الداخلي على المغرب جميعه. ولا نريد أن نتتبع

ما أورده كثير من المؤرخين وبالأخص الأجانب منهم من أنه كان عنيفاً إلى درجة أن يأمر بقتل جميع سكان مدينة أو قرية أو قبيلة ثارت ضده، أو يقتل شخصاً عارضه لسبب بسيط، فقد كان بدون شك جباراً قوياً وعنيفاً ولو لم يكن كذلك لما استطاع أن يؤسس الدولة التي عرفت انهيارات في عهود سابقة. هذا رأي بعض المؤرخين الذين يرون القضية من منظار أمني والمحافظة على الدولة بأي ثمن. ولكن الرأي يختلف عند الذين يفكرون بحكومة أمن فأنه في معادلة حكومة الدولة ويفكرون بتفكير مختلف عن الذين يفكرون بأن الغاية تبرر الوسيلة. المؤرخون الأجانب يبالغون فحينما يصفونه بالبطش والعنف، وحينما يتحدثون كذلك عن نسائه وكثرة أولاده وبناته فيصلون به إلى عدد لا يكاد يصدق. ولا نتنكر للتاريخ فندافع عن ملك كان عصره وشخصيته يدفعان به إلى أن يكون قوياً لدرجة البطش والقتل. فلم تكن السلطة في عصره، يتولاها الملائكة أو الديمقراطيون، ولكنها كانت تجعل من كل الملوك في الشرق والغرب باطشين، ولو اختلف مفهوم البطش عند أحدهم عن الآخر.

لا نريد كذلك أن نشير إلى أنه طمع أن يتزوج بأميرة فرنسية ربما كانت ابنة لويس الرابع عشر، فالتاريخ يجب أن يتجرد من هذه الأساطير التي تخالط الحقيقة فتحجبها أحياناً عن تقويم التاريخ.

وما مات إسماعيل عن سن تناهز 84 سنة بعد أن حكم 57 سنة حتى ترك المغرب دولة قوية الجانب مهابة محترمة في الداخل والخارج، وترك لأولاده من بعده مملكة استطاعوا أن يستثمروا جهودهم فيها، رغم أنهم لم يستطيعوا أن يحافظوا على وحدة الوطن ووحدة الدولة كما سنرى.

## تحليل المرحلة

ربما كان عهد السلطان إسماعيل بمثابة عهد دولة. فكثير من الدول لم تتجاوز في سنها المدة (57) سنة التي حكم فيها السلطان إسماعيل المغرب. والمهم في هذه المرحلة أنه أسس الدولة وضبط الأمن في جميع أقاليمها ولم يرحل عن الحكم حتى ترك دولة قوية قابلة للاستمرار.

ويجب أن نشير إلى أن عصره كان عصر الملوك الكبار، وكان عصراً تستعد فيه أوربا علمياً وحضارياً وعسكرياً (القرن 17) تستعد فيه أوربا لتستثمر حركة النهضة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً. كان المغرب من البلاد التي يمكن أن تطمع فيها دول قوية عسكرياً. وكانت فرنسا وإسبانيا وانجلترا والبرتغال في المقدمة.

ولم تكن سيادته على الدولة وحدها تجعل منها دولة قائمة الذات بعد الاضطراب الذي عرفه المغرب في الفترة الأخيرة من حياة السعديين. وإنما كانت كذلك السمعة والهيبة التي كسبها المغرب في الخارج في عهده وخاصة بين الدول الكبرى المعروفة آنذاك، والتي كانت لها صلة بالمغرب خصوصاً وبالمغرب العربي عموماً، سواء كانت صلات إيجابية أو صلات سلبية كما عرفها عهد القرصنة والقرصنة المضادة.

وهذه الهيبة هي التي جعلته يحرر ثغور المغرب المحتلة: أصيلا، طنجة، العرائش، والمهدية بقليل من الجهد العسكري وكثير من التدبير السياسي والعسكري، وجعلت الدولة القوية في المشرق آنذاك والدولة العثمانية تهاب جانبه ولا تمتد مطامعها إلى المغرب، بل إنها سعت للصلح حتى لا تقوم بين حاميتها في الجزائر وبين المغرب حروب طاحنة وقد بدأت هذه السياسة التصالحية في عهد أخيه من قبله الرشيد وسلكها إسماعيل.

ومن الأخطاء التي وقع فيها إسماعيل، كما وقعت فيها كثير من الدول، أنه وزع حكم المملكة على بعض أبنائه ثقة فيهم وسلوكاً للامركزية، رغم أنه كان يعتمد على كثير من الولاة والقواد، من غير أبناء العائلة، وكثيراً ما كان يخطىء في الاختيار أو يترك الحرية لهؤلاء القواد فيسيئون إليه وإلى الدولة كما أساء بعض أبنائه، ويذكر في هذا الباب ولاية فاس التي أسندها إلى زيدان العامري فأساء التصرف. وكان أن قتلهُ سكان فاس ونقضوا البيعة. وقد بلغ بهم الأمر أن بايعوا ابن محرز لفترة ما، كما كان قد أمر عليهم قائداً خطيراً هو أبو علي الرويسي فأساء إليهم إساءات كثيرة، وخاصة الإهانات التي كان يلحقها بالسكان وفرض الجبايات التي كان بعضها بأمر من السلطان وكثير منها

استبداداً منه واستغلالاً للمدينة. وكان جزاؤه أن قتله السكان بعد موت إسماعيل مباشرة وقبل أن يبايعوا ابنه أحمد.

ومن الأخطاء التي تذكر فلا تغفر ـ للسلطان إسماعيل ـ مبالغته في الفتك بالمواطنين وقتلهم، فما تكاد ناحية ما تعلن التمرد فينتصر عليها حتى يقتل كثيراً من سكانها، وأباح ذلك لأولاده وعمه، والمثال واضح في أن ابنه زيدان حينما انتصر على أخيه محمد العالم ـ الذي تمرد على أبيه ـ في تارودانت دخلها وقتل جميع سكانها بمن فيهم النساء والأطفال كما يقول المؤرخون. فالقتل كان الظاهرة العامة لسياسة إسماعيل وربما كان يعتبر ذلك مما مهد الأمن في البلاد وأقالها من عشرات التمردات والثورات.

ظاهرة أخرى اختلف فيها الرأي بين المؤرخين وهي تجريد القبائل من السلاح والخيل وتعويضهم بالأرض للفلاحة والرعي، وتجميع السلطة العسكرية في يد الجيش النظامي وأكثره من العبيد والمتطوعين من قبيلة الودايا مثلاً. وقد انتقد عليه كثيرون هذه السياسة لأنها أضرت بالعمل الجهادي الذي كان يقوم به المواطنون، وخاصة للدفاع عن الثغور المحتلة، وتحرير سبتة بالذات. ولكن الواقع أنها سياسة حكيمة حررت البلاد من استعمال السلاح في غير موضعه بالثورات المتعاقبة، التي شملت كثيراً من دول المغرب قبل الدولة العلوية، وقد سبق إسماعيل بهذه السياسة كثيراً من الدول المتقدمة في أوروبا مثلاً، التي كثيراً ما كان الملوك فيها أسارى النبلاء ورؤساء الإمارات. ولم يكن تجريد المواطنين والقبائل عموماً من السلاح لمجرد القهر والغلبة، ولكن كان لتحقيق مظاهر مهمة. أولاها: تنظيم الجيش وتوزيعه على الأقاليم والمناطق لحماية الدولة، وثانيها: تشغيل القبائل وحاملي السلاح في عمل إنتاجي هو الفلاحة ورعي الماشية. وثالثها: تحقيق الأمن العام الذي لم تكن أية دولة تعرفه في العالم كما عرفه المغرب في عهد إسماعيل. غير أن اعتماده على العبيد كجيش نظامي قوي كان مفرط الثقة فيهم. ولذلك شعروا بقوتهم في آخر حياته، وقاموا بأعمال استبدادية ضد المواطنين. وانتهى بهم الأمر بعد

وفاته إلى التأثير على تعيين خلفه (أحمد الذهبي) وفرض سياستهم وأعمالهم الانتقامية على السلطان الجديد. فكان أسيراً لهم كما سنرى، وقام بأعمال قتل خطيرة بتصرف طائش تحت تأثير العبيد.

يمكن أن ينتقد على إسماعيل أنه لم يقم بتحقيق مآثر عمرانية كبيرة في البلاد باستثناء، تجديد مكناس وبناء معالمها المهمة وكذا تجديد بناء مدينة وجدة وترميم ما دمره الانجليز في طنجة. ولكن المهم أن سياسته العسكرية قامت على بناء المؤسسة العسكرية في مختلف أنحاء المغرب، وهو عمل إذا لم يكن له أثر في الإعمار المدني، فقد كان له أكبر الأثر في التنظيم العسكري للدولة وحمايتها من الفوضى المدنية والعسكرية على السواء، نستخلص من هذا التحليل أن إقامة دعائم الدولة كانت له تبعاته، وأن إسماعيل أكد على قوته وجبروته وبطشه في الوقت الذي أكد قدرته على تسيير الدولة وحمايتها من الانهيار الداخلي والخارجي، فترك بذلك دولة مهابة الجانب قوية السلطان.

ويؤخذ على إسماعيل أنه لم يحرر سبتة من الإحتلال الإسباني، رغم أنه بذل جهوداً في ذلك، كما حرر الموانىء الأخرى، نعتقد أنه كان في إمكانه ذلك. الفكرة كانت تراوده وكان يشعر بالحاجة الوطنية القصوى لذلك. وكان المجاهدون لا يفتاؤن يناضلون بمكناتهم المتواضعة لتحرير المدينة. وكان مركزه الدولي يساعده على القيام بهذه الخطوة. وإذا كان بعض المؤرخين يعتبر بأنه انصرف إلى القضاء على فتنة داخلية، فقد كان عزمه وتدبيره يجعله يفضل تحرير المدينة السلبية على قمع فتنة أو ثورة. ويعتبر عدم تحريره لسبتة نكبة على المغرب وذلك أن البلاد لم تعرف سلطاناً بعده في مثل قوته وإمكاناته، والظروف الداخلية والوطنية التي عاش فيها إسماعيل. ولذلك ظلت المدينة أسيرة إلى اليوم. وكان في إمكانه ذلك.

**دولة الفوضى والعبيد:**

من وفاة السلطان إسماعيل سنة 1139هـ/1727م إلى ولاية حفيده السلطان محمد بن عبد الله سنة 1171هـ/1758م تغيرت الدولة في 31 سنة تغييراً كبيراً ومفاجئاً، من الاستقرار والأمن وسلطة الدولة إلى فوضى الدولة

وسلطة العبيد. فقد ولى في هذه الفترة القصيرة التي لا تعدو نصف مدة ولاية إسماعيل عدد من السلاطين الإخوة من أبناء إسماعيل يحتار التاريخ في تتبع بداية ولاياتهم ونهايتها، فقد تولى أحمد (الذهبي) ثم عبد الملك ثم عبد الله ثم علي الأعرج ثم محمد (ابن عريبة) ثم المستضيء ثم زين العابدين.

سبعة من السلاطين لم تكن لهم جميعاً أية مبادرة جدية ولا توفيق سياسي لإقامة الدولة واستعادة سلطان أبيهم إسماعيل على مجموع المغرب. فكل منهم ثار على أخيه من قبله، وبعضهم كعبد الله والمستضيء ولي الحكم وطرد منه عدة مرات. وكل منهم عاث فساداً في البلاد وناور وحارب وقتل وسفك الدماء. ولذلك لم يستقر لأحدهم ملك ولا سلطان، ولم تعرف البلاد جميعها في هذه الفترة إلا الخوف والرعب والقتل واستنزاف أموال الناس ومتاعهم واستباحة دورهم وأحياناً عيالهم. وقد كان كثير منهم يفوض لعامل من عماله كحمدون وابنه مسعود الرويسي وأحمد أبي العباس بن علي الريفي والوليد بن إسماعيل وغيرهم لحرب منطقته والقضاء على سكانها، كما حدث في تطوان وفاس والمناطق البربرية كفزاز وناحية تادلة.

لم تكن هناك أية صلة للحكم بين السلطان والشعب، فقد تولى كل من هؤلاء السلاطين بالقوة وتحت ضغط العبيد. ثم يعزل بنفس الطريقة. وكان كثير منهم يطلب من سكان المدن (فاس ومكناس) مبايعته وكانوا يبايعونه وينتقضون عليه في كثير من الأحيان، بل إن مدينة فاس ثارت في كثير من الأحيان على هؤلاء السلاطين وخلعت بيعتهم، وأعلنت الحرب ضدهم، فلقي السكان كثيراً من القمع من السلطان وعبيده، فقد حوصرت المدينة عدة مرات فصمد أهلها وحاربوا، وقطعت عنهم المؤونة والماء حتى هلك كثير منهم. ثم عادوا فاستسلموا ولكن استسلامهم لم يكن ليطول فما أن يأتي سلطان من هؤلاء السلاطين إلا وتقع بينه وبين سكان فاس فجوة كبيرة يطلب البيعة فلا يبايعونه، ويطلبون الأمان فلا يأمنون في حياتهم وأموالهم ودورهم وضيعاتهم. كثير من هؤلاء السلاطين قتلوا حتى المبايعين من سكان فاس وهدموا دورهم

واستنزفوا أموال المتمولين منهم، وقام أحد عمال هؤلاء الملوك وهو مسعود الرويسي بهدم أبواب مدينة فاس وبعض أسوارها ومعالمها.

نفس هذه المحنة وقعت فيها تطوان ومكناس التي هدم فيها أحد هؤلاء الملوك مدينة الرياض وهي أجمل مدينة بنيت في أرباض مكناس على عهد السلطان إسماعيل، وكانت بها أجمل دور بناه رجال الدولة والأغنياء في عهد إسماعيل.

ونفس المعارك خاضها هؤلاء الملوك ضد منطقة فزاز، فقد شن عبد الله حرباً ضروساً جمع فيها فرقاً كثيرة من جيش العبيد وجيش لودايا وقاد المعركة بنفسه غير أن السكان مكروا بالجيش السلطاني، واستدرجوه حتى توغل في القبيلة وحاصروه من كل ناحية وقتلوا معظم أفراده، ونجا السلطان فعاد إلى مكناس منهزماً. ومع ذلك ظلت الحرب تراوح مكانها كلما تولى سلطان من هؤلاء السلاطين المزيفين.

ووقعت معركة أخرى في عهد السلطان أبي الحسن علي وكان مصير (الجيش العبيدي) فيها نفس مصير جيش عبد الله.

هؤلاء السلاطين لم يكونوا يتولون السلطة بعملهم أو نضالهم أو رغبة منهم ولم يكونوا يعزلون أو يعذبون ويسجنون ويقتلون بثورة شعبية مثلاً، وإنما كان العبيد هم الذين يتحكمون فيولون من يريدون ويخلعونه، ويولون أخاه مكانه ثم ما يلبثون أن يخلعوا هذا السلطان الجديد لصالح الذي خلعوه من قبل، كما حدث مع عبد الله والمستضيء أو لصالح آخر من أولاد إسماعيل.

كان الدافع الأكبر للعبيد في هذا التلاعب بالدولة هو استنزاف المال، فكلما كان السلطان سخيا وباذلا أموال الدولة لهؤلاء العبيد كانوا معه حتى إذا افتقرت خزينة الدولة ثاروا ضده وخلعوه أو سجنوه، وكثير من هؤلاء الملوك كعبد الله أباح للعبيد أن ينتزعوا من سكان فاس دورهم وأحياناً بناتهم فيمتلكوهن ويطردون أهل الدور منها.

وشره العبيد للمال كان يدفع السلاطين إلى تجريد المواطنين من كل ما

يملكون إرضاء للعبيد. بهذا الذي اغتصبه من المواطنين لأن السلاطين كانوا يدينون بسلطانهم للعبيد ويضمنون ذلك بالمال.

يستخلص من كل ذلك أن مجزرة شنيعة قام بها هؤلاء الملوك ضد الشعب في المدن والقرى وأن نهباً خطيراً للأموال والضياع وإهانة كرامة المواطنين كانت هي المظهر العام لدولة العبيد التي خلفت دولة إسماعيل.

ما سبب كل هذا؟

يتحمل إسماعيل جزء كبيراً من المسؤولية، أولاً حينما منح العبيد سلطات واسعة واعتمد عليهم في الدفاع عن البلاد كجيش نظامي، يأخذ رواتبه من الدولة. وكان سخيا معهم، بينما عرف عنه أنه كان بخيلاً مع الشعب ومع المصالح الوطنية ـ ولذلك شعروا بقوتهم كمدافعين عن البلاد، وقادرين على إجهاض كل تمرد وثورة، ولكن طمعوا في أكثر من ذلك وخاصة في أواخر حياة إسماعيل. استبدادهم بدأ في هذه الفترة التي لم يعد إسماعيل قادراً فيها على امتلاك ناصية الحكم. ويشك المؤرخون في أن يكون إسماعيل قد عهد إلى ابنه أحمد بولاية العهد، فالعبيد هم الذين رشحوه وزعموا أن إسماعيل أوصى بولايته، ومن هنا بدأت سلطة العبيد تتقوى وتتدخل في تولية السلاطين وأخذ البيعة لهم ثم عزلهم وسجنهم أحياناً وإذايتهم.

أصاب إسماعيل حينما نظم جيش الدولة بالمرتزقة العبيد، وكذلك المتطوعون من قبيلة الأوداية الذين أدّوا الدور ولكنهم تجاوزوا عملهم العسكري ،فأخذوا يهاجمون المدن، هاجموا مدينة فاس عدة مرات في هذا التاريخ الأسود، ويؤكد التاريخ أنه أصاب حينما جرد القبائل من السلاح لصالح الجيش النظامي، ومنحهم الأرض ليحرثوها، ولكنه أخطأ حينما نظم الجيش من طائفة خاصة من السود، سواء كانوا عبيداً أو أحراراً وتكون هذا الجيش النظامي الكبير من نسل العبيد الذين جمعهم إسماعيل، فقد كان كما قدمنا يزوج الشباب منهم بالفتيات منهن، وينظم أبناءهم في شبه مدارس للتكوين العسكري. يمكن أن نقول إن إسماعيل أساء إلى دولته وخلفه بهذه

السياسة التي كان رأيه فيها متطرفاً في تخوفه من الشعب والقبائل فجاء بمجموعة لا انتماء قبليا لها ولا مرجعية شعبية لها.

من الطبيعي أن يكون هؤلاء ضد الشعب من جهة لأنهم جندوا لمحاربة الشعب، وطامعين في المال والسلطة من جهة أخرى، لأن الدولة انحلت بعد إسماعيل، فلم يكن ابنه أحمد من رجاحة العقل ولا من قوة الشخصية ولا من الذكاء بحيث يسيطر على الدولة بعد أبيه ويعيد العبيد إلى قلاعهم وثكناتهم، ومن هنا بدأ الانحلال الذي استمر إحدى وثلاثين سنة.

الخطأ القاتل الثاني لإسماعيل أنه فرق المملكة على بعض أبنائه كولاة فأثار فيهم، ولعلهم تدربوا على ذلك، نزعة السلطة والملك والطمع في أن يخلف كل منهم إسماعيل، ولكنهم جميعاً كانوا من التفاهة ـ باستثناء عبد الله ربما ـ بحيث لا يستطيعون أن يحكموا دولة. الدليل البسيط الأول يجيء من أحمد الذي زعم أنه ولي للعهد وخلف أباه وبعد ولايته مباشرة قتل جميع عمال وولاة والده، طبعاً كان ذلك من إيحاء العبيد ليتخلصوا من منافسيهم، رجال السلطة والدولة ثم إن سياسة القتل وقطع الرؤوس وإهانة الشعب وتدمير المدن والغدر حتى بالذين جاؤوا لمبايعة أحدهم، كانت كلها من وحي العبيد الذين كانت عقدتهم هي الانتقام من الشعب ومن رجال السلطة، وابتزاز المال. ولا ننسى عقدة العبيد التي لصقت بهم. تنفجر العقدة في إنهم امتلكوا سلطة لم يكن يمتلكها الأحرار، ولو كانوا من أبناء السلطان. ويتدخل في هذه العقدة أن كثيراً منهم لم يكونوا عبيداً بيعوا في سوق النخاسة فاشتراهم السلطان كثير منهم لم يكونوا أحراراً، لم يجمعهم مع العبيد إلا لون بشرتهم. وقد جاء الوقت لينتقموا من الأحرار الذين يعتبرونهم عبيداً فأصبحوا سادة يحكمون الدولة والشعب.

ومن الواضح أن إسماعيل لم تكن له خطة سياسة معينة ومحددة، بل كان يحكم ذاتياً ولا يستشير حتى مستشاريه وعماله ورجال دولته، ولكن دهاءه وذكاءه وقدرته على العمل ساعدته على حكم الدولة لمدة طويلة دون اضطرابات خطيرة تهدد كيانه.

لم يكن عهده عهد التنظيم والدولة ودسترتها بالقانون، ولكن كان عهد الحكم المطلق، الملك فيه كل شيء. هو القانون والسلطة والقضاء، ولذلك لم يترك لأبنائه من بعده خطة يمكن أن يسيروا عليها في الحكم أو ينقذوا الدولة من الانهيار الذي أصابها بعد وفاته. عصره لم يكن يتطلب غير ذلك. ولو أن صلاته القوية بالدول الأوروبية كانت تمكنه من أن يستفيد من بعض النظم الإدارية والقانونية، ولكنه كغيره من السلاطين بعده لم يستفد، فلم يطور الدولة في هذا الاتجاه.

ظاهرة ما بعد إسماعيل يمكن أن تعتبر سائدة في الدول جميعها، وفي الدول المغربية على الأخص. فكل ملك كبير قادر قاهر يترك بعده الفراغ الذي يصعب على من يأتي بعده أن يملأه. لاحظنا ذلك ـ كامثلة ـ في دولة يوسف بن تاشفين، ثم دولة عبد المؤمن علي، ثم دولة أحمد المنصور الذهبي، وسنلاحظ في دولة محمد بن عبد الله ثم الحسن الأول في العهد العلوي.

تعليل هذه الظاهرة لا يستعصي على تاريخ الحكم وطبيعة السلطة المطلقة، الملك لا يعنى بما بعده (بعدي الطوفان) الحكم يتركز في شخصه. ويعود ذلك إلى محدودية أفق الحكم. لا مفهوم للدولة. . . إلا وهو يملك السلطة فيها. ولا نحتاج أن نشير إلى أن الدولة لم تكن منظمة دستورياً. السلطان هو الدستور وهو القانون. ولذلك فالذين يخلفون السلطان القوي يرثون إرثاً ثقيلاً، ومشاكل أكبر من شخصيتهم ونفوذهم.

وكان يمكن أن يحصل للدولة العلوية مثل ما حصل للدول التي سبقتها. فتنهار لتخلفها دولة أخرى. ولكن من حسن الحظ أن سلطة إسماعيل لم تترك في الفضاء السياسي محلاً لمتطلع جديد من قبيلة أو عائلة أخرى حتى الزوايا قضى عليها، ولم يكن لأي منها أن تنهض مرة أخرى في ظروف الإنهيار التي لم تدم طويلاً من حسن الحظ.

ولكن بقاء الدولةَ وعدم قيام مشروع دولة أخرى في ظروف الانهيار يعتبر ظاهرة إيجابية تستحق الملاحظة ثم وجد في عقب إسماعيل من استدرك ظروف الإنهيار وأعاد للدولة نَفَسها كمحمد بن عبد الله كما سنرى.

# يقظة بعد انكسار

### السلطان محمد بن عبد الله

كان من الممكن والمتوقع أن تنتهي الدولة العلوية بعد إسماعيل، ذلك أنها عانت مثلما عانته الدول سابقتها كالمرينيين والسعديين مثلاً بعد عبد المالك والمنصور، فقد تعاقب أبناء إسماعيل على الملك حتى كان كل أمير منهم على منطقة يحارب الآخر ويساهم في تدمير الدولة. في هذه المرحلة التي لعب فيها العبيد دوراً رئيسياً في تنصيب الملوك وعزلهم، حتى أصبحت السلطة في أيدهم، كان المغرب يترنح من شدة العدوان والدمار والقتل وسلب ممتلكات المواطنين وأراضيهم، وأحياناً نساءهم. وكان يترنح من انعدام السلطة والأمن التي عرفها على عهد إسماعيل.

شيء ما حدث قد لا يستطيع التاريخ تفسيره. عندما توفي السلطان مولاي عبد الله، وكان أطول إخوته ملكاً، وإن لم يكن أحسنهم سياسة وتدبيراً، حينما توفي عبد الله سنة 1171هـ ـ 1758م لم تتجه أنظار العبيد إلى تولية أو الانتصار لبعض إخوته، وإنما تحرك الشعب، ربما ضداً على سلطتهم، فبايع ابن السلطان الراحل وهو محمد بن عبد الله، بايعه وهو بعيد عن موقع الأحداث فقد مات عبد الله في فاس وكان ابنه محمد خليفة له في مراكش، فبايعه أهل فاس بعلمائها وقضاتها، ولعل بيعة فاس المطلقة كانت فاصلاً في تولية محمد ابن عبد الله، تبعتها مراكش وسوس والقبائل المهمة الأخرى. كان بذلك السلطان غير المنازع، من سخرته الأقدار لينقذ المملكة من الانهيار.

يمكن أن نقول إنه كان نسخة مهذبة ومتعلمة من جده إسماعيل تابع

تقريباً نفس السياسة الداخلية على الأخص، ولكنه كان أكثر حذقاً ودهاءاً من إسماعيل. تأتي مشكلة العبيد في مقدمة ما عالجه من مشاكل الدولة، فقد استرضاهم بالمال، وجمعهم ثم فرقهم وجمع حوله كذلك قبيلة الوداية والتي اشتهرت بأنها قبيلة محاربة ساندت إسماعيل وقامت بالشغب ضده، وكذلك استطاع بسخائه وتوزيع المال على المشاغبين أن ينتصر على الفتن التي كان يقوم بها العبيد على الأخص، وقد استطاع أن يتوصل إلى الأموال التي كان يجمعها والده فجمعها وسيطر عليها بشكل مطلق وكان يوزعها بحذق وسخاء على كل الذين كان يستخدمهم أو يحالفهم.

المشكلة الثانية التي كان المغرب يعانيها ودمرت السلطة ووحدة الدولة في كثير من الظروف، هي مشكلة ثورات القبائل. وقد كان محمد بن عبد الله ـ كجده إسماعيل ـ لا يستقر له قرار في جهة ما. وطول حياته في السلطة والتي بلغت ثلث قرن زار كل مناطق المغرب من الشمال طنجة وتطاوين وغيرها إلى جنوب سوس، مروراً بمناطق الغرب خاصة. كان يقاتل كل قبيلة تتمرد أو تحاول التمرد. كان ينتصر أحياناً بالقتال والحرب وأحياناً بالدهاء واسترضاء زعماء القبائل. ولا يذكر التاريخ إلا حادثة غرر به فيها وزير له فنقل جيوشه الجرارة إلى مكان بعيد عن منطقة القبيلة المتمردة، وكاد يقع في فخ لأنه لم يجد ميدان حرب وإنما وجد أرضا فضاء، وقد دمرت فرقة من جيشه في هذه المعركة على يد القبيلة المتمردة حينما اقتربت من مكانها وعاد السلطان إلى مقر سلطته دون حرب ولا قتال. المهم أنه انتصر في الشمال والجنوب والوسط وقاتل معظم القبائل المتمردة منها: الشاوية، وتادلة، والحياينة، وأيت أو مالو، والودايا، ومسفيوة، وآيت ايدراس وجروان وأيت يمور ومعظم القبائل التي أظهرت تمرداً ما، كان في حربه لهذه القبائل كجده لا يرحم حتى الذين يتقدمون إليه بالطاعة منهم. عانى السلطان من التمرد الشخصي كما عانى أعمامه ـ فقد أغرى بعض العبيد ابنه اليزيد فاستعجل السلطة وثار على أبيه فبايعته بعض الجهات، ولكن محمد بن عبد الله حاصره وقضى على التمرد

وعفى عن ابنه وعلى بعض المتمردين وهذه خطة (العفو عند المقدرة) كان يتبعها في كثير من الأحيان، فقد عفا كذلك عن جيش الوداية الذي تمرد في فترة ما ثم لجأ إلى الطاعة. العبيد المتمردون كان يعاقبهم أحياناً ثم يعفو عنهم فيصلهم بالمال ويسلحهم من جديد ليقوموا بخدمة الحكم.

ومن سياسته في السيطرة على القبائل أنه كان ينقل بعضها من إقليم إلى إقليم وذلك ليحد من تضافرها ضد الدولة.

حادثان بسيطان ولكنهما يؤكدان مدى تخلف الفكر عند بعض القبائل: فقد قام رجل يسمى الخمسي يشاغب على السلطان ويدعي أن نهايته قد قربت ربما كان يمهد للدعوة إلى نفسه، وقد تبعه كثيرون، ولكن قوة السلطان استطاعت أن تعتقله وتقضي عليه.

الحادث الثاني ويشبه الأول ولكنه أكثر منه مكراً ودهاء، حينما قام محمود الشنقيطي يدرس في القرويين ويشكك في أهلية السلطان وأحقيته في الملك ويمهد كذلك لنفسه فاعتقله السلطان فسجنه حتى مات.

لم تخل سياسة محمد بن عبد الله الداخلية من انجازات مهمة، ولو أن بعضها يتعلق بالدفاع عن البلاد وبعضها يتعلق بالجانب الديني. أما ما يتعلق بالدفاع عن البلاد فقد بنى مدينة الصويرة وقوى مركزها العسكري والبحري لتكون منطقة دفاع عن الجنوب والشمال وبنى بها كثيراً من المآثر التاريخية التي ما تزال شاهدة على حسن تدبيره باختيار الموقع وبنائه.

ثم بنى في الثغور التي حررها كثيراً من الأبراج كالعرائش والرباط وسلا والجديدة. ومن منجزاته تجديد أضرحة بعض العلماء والصالحين وبناء المساجد في كل عاصمة إقليم والإعتناء بها، كذلك تزويد هذه المساجد بالكتب العلمية وكتب الحديث بالأخص التي كان يعنى بها ويجلبها من المشرق ويطلب من الخطاطين أن يكتبوا نسخا منها. وأنشأ نواة لصناعة السفن وإصلاحها.

من سياسته الداخلية تنظيم الضرائب والمكوس، فقد كانت الدولة تعيش في ماليتها على سلب القبائل والمدن وأخذ الأموال والمتاع من كل من يملك، وحاول محمد بن عبد الله أن ينظم الإتاوات والضرائب فوضع قانوناً لذلك يمنح الدولة حق استخلاص الضرائب على كل المنتجات وكذلك المكوس على أبواب المدن يؤديها كل من حمل بضاعة إلى هذه المدن ويتاجر فيها.

مهما يكن فإن وضعية الدولة المالية كانت جيدة في عهد محمد بن عبد الله وكان بذلك يستطيع أن يجود على بعض الشرائح الاجتماعية.

**تحرير المدن الشاطئية وسياسة الصلح:**

هكذا استطاع محمد بن عبد الله أن يركز الدولة من جديد بالسلطة والسلاح والحرب.

وتأتي نقطة أخرى مهمة جداً وهي تحرير الثغور المحتلة. فقد حرر الجديدة من البرتغال سنة 1182هـ ـ 1768م حاول ذلك بالحصار دون خسائر مهمة لكنِ الذين كانوا يقودون المعارك العسكرية، كانوا من التفاهة بحيث قد ينتصرون، ولكن بخسائر كثيرة. حاصر المدينة مدة طويلة وضربها عشوائياً بالمدافع فقتل عديد من سكانها المغاربة والأجانب على السواء حتى يئس البرتغاليون من استمرار احتلالهم فطلبوا النجدة من بلادهم وجاءت بواخر أجلتهم عن المدينة غير بعد أن فدمروها ولغموا كثيراً من المواقع الأساسية فيها فتفجرت بعد أن دخلها المجاهدون الذين حرروها، وقتل منهم عدد كبير جراء الانفجارات. وحرر كذلك العرائش بعد أن غزاها الفرنسيون وعقد صلحاً مع فرنسا لتحريرها وحاصر مليلية سنة (1154هـ) مدة ولكن الأسبانيين غرروا به وطالبوه بتنفيذ وثيقة الصلح التي زعموا فيها أن الصلح يتم بينهم وبين ملك المغرب في البحر والبر، ورغم أنه رد عليهم بأن وثيقة الصلح لا تتعلق بالأراضي المغربية فإنه انخدع وكف عن المحاصرة. وظلت مليلية محتلة إلى اليوم. وقد كان بإمكانه كما كان بإمكان جده أن يحررها. وفكر في محاصرة

سبتة ودفع بالمجاهدين الذين يقطنون حولها أن يعلنوا عن وجودهم العسكري فكان الرد قوياً من المدافع الإسبانية في المدينة المحتلة وخضع لوصية أحد وزرائه فانصرف عنها دون أن يصر على استرجاعها. وهو نفس الخطأ الذي وقع فيه إسماعيل من قبله.

**السياسة الخارجية:**

وقد تأكد محمد بن عبد الله أن بلاده مهددة من الدول الأجنبية وخاصة البرتغال وإسبانيا ولهما تاريخ حافل في السيطرة على الثغور المغربية وكذلك فرنسا التي هاجمت العرائش، فلجأ إلى سبيلين اثنتين: أولهما الاستعداد العسكري، وبذلك أرسل بعثات إلى إنجلترا والسويد والدانمارك والدولة العثمانية لاستيراد البواخر الحربية والأسلحة التي كانت تتوفر عند هذه الدول، وجلب منها الكثير وبعث السلطان العثماني عبد الحميد مع باخرة عسكرية معلمين استقروا في المغرب وكانوا يعلمون العسكريين ويساعدون في الدفاع عن البلاد.

السبيل الثانية هي عقد معاهدات صلح وهدنة: عقد معاهدة صلح مع الدانمارك لحماية الثغور من الدنماركيين الذين كانوا يسيطرون على بعض الثغور، وعقد معاهدة صلح مع فرنسا بعد تحرير العرائش، ومعاهدة صلح كذلك مع إسبانيا، وقد استفادت منها فكان بقاؤها في المدينتين المحتلتين.

في إطار هذه المعاهدات كان يسعى لتحرير الأسرى المغاربة والمسلمين على السواء، وقد عمل على تحرير الأسرى الجزائريين المعتقلين في إسبانيا وعقد اتفاقاً مع إسبانيا في هذا الشأن، وافرجت بموجبه عن العديد من الأسرى الجزائريين كما أفرجت السلطات التركية عن العديد من الأسرى الإسبانيين وكان هذا الأسر نتيجة الغزو الإسباني للشواطىء الجزائرية كما مر بنا في فصل آخر.

هذه الاتفاقات مكنت المغرب من بسط إشعاعه مرة أخرى كما كان الأمر

في عهد إسماعيل مع أوروبا حتى شمالها، وفي البلاد الإسلامية حتى عاصمة الدولة العثمانية بما في ذلك السلطة القائمة في الأراضي المقدسة مكة التي عمل السلطان على مصاهرة أميرها فزوجه ابنته.

مع السلطان العثماني عبد الحميد كان يبعث إليه بسفراء ومعهم هدايا ثمينة جداً، وكان يستقبل سفراء ومعهم هدايا ثمينة ومنها بواخر حربية، كما قدمنا، وكان يقصد بذلك التمكين للمغرب في هذه الدول جميعها واحترام دولته وسلطانه، وبالفعل فإن الدولة العثمانية لم تطمع في المملكة المغربية رغم أن سلطانها امتد إلى الجزائر، ورغم محاولات عديدة في عهد السعديين وبداية العلويين.

سياسة محمد بن عبد الله الخارجية إذن كانت حكيمة وبعيدة الآفاق، وكان يستطيع أن يستفيد من هذه السياسة في ميادين أخرى علمية وتقنية واقتصادية لولا الأفق المحدود الذي كان عند بعض السفراء الذين كان يوجههم إلى هذه البلاد المختلفة، وخاصة منها البلاد التي لا يخشى شرها العدواني كالدنمارك والسويد وإنجلترا.

## رغم علمه لم يستفد المغرب علمياً وتقنياً

ورغم أن العصر كان قد تجاوز بداية النهضة الأوروبية وأصبحنا في القرن الثامن عشر حيث انتشرت العلوم والتقنيات وتطور الاقتصاد بالوسائل الآلية الصناعية، ورغم أن المواصلات أصبحت سهلة ميسرة نسبياً وأن قرصنة البحر قد خفت أو انتهت، فإن المغرب ـ وهو أقرب منطقة إلى أوروبا في إفريقيا ـ لم يستطع أن يستفيد من هذا التطور العلمي ـ التقني والاقتصادي، ويعود السبب في ذلك إلى أن مفهوم الحكم في هذه الفترة من عصر محمد بن عبد الله ـ لم يتغير عنه في عهد جده كان يعني السيطرة على البلاد وعلى المواطنين وحكمهم بالقوة كلما راود الحاكمين الخوف من حكمهم بالحسنى.

ثم إن محمد بن عبد الله وكان من أبرز الحاكمين في المنطقة الإسلامية

عموماً فكراً وتعليماً وفهما للدين، فإن أفقه الثقافي كان منحصراً في العناية بكتب الحديث واستيراد الكتب النادرة من مختلف البلاد الإسلامية ومجالسة العلماء التقليديين، كما كانت له «ثورة» فكرية على تدريس الفروع في الفقه مثلاً وكتب التوحيد والاقتصار على المختصرات وانصراف العلماء عن كتب الحديث الصحيحة. ولم يكن من الجمود بحيث يتشبث تشبثاً مطلقاً بمذهب مالك في الفقه وآراء الأشعري في التوحيد، ومع كل هذا التحرك الفكري الذي كان يتميز به وتخصيص وقت مهم من أوقاته لمجالسة العلماء وتدارس القضايا الدينية فإن أفقه لم ينفتح على علوم العصر وصناعاته وتقنياته.

ورغم أن مسؤوليته العسكرية في الدفاع عن بعض الثغور المحتلة أو المعرضة للاحتلال كانت تتطلب التفقه في بعض التقنيات، فإنه اكتفى ببعض «المعلمين» الذين أرسلهم السلطان العثماني إليه مع باخرة عسكرية في تعليم بعض المهتمين بالبحرية. ويمكن أن يؤخذ على السلطان محمد بن عبد الله ـ وقد كانت له هيبة واحترام بين بعض الدول الأوروبية والدولة العثمانية ـ أنه لم يحرر مليلية وسبتة فقد كان من الممكن بقليل من الجهد العسكري والسياسي وتجنيد المجاهدين أن ينتصر على إسبانيا فيحرر المدينتين ـ ونحن نعرف أن كثيراً من الدول الأوروبية لم تكن راضية على احتلال المدينتين لأن احتلال سبتة يجعل سيطرتها على مضيق جبل طارق مطلقة، وقد كانت إنجلترا تنافس إسبانيا عندما احتلت طنجة واستطاع إسماعيل جد محمد بن عبد الله أن يحرر هذه المدينة، ولذلك كان من الممكن أن يستغل محمد بن عبد الله علاقاته الطيبة مع انجلترا ومعاهداته مع الدانمارك والسويد وفرنسا وأن يقوم بعمل وطني يتعلق بمسؤولياته في السيادة على بلاده وتحريرها.

التاريخ لا يقبل الحجج الواهية التي تدرع بها من قوة الأسبانيين في سبتة ومعاهدة الصلح التي عقدها مع الإسبان حينما عزم على تحرير مليلية فتراجع عن ذلك احتراماً للمعاهدة. التاريخ لا يقبل هذا لأن محمد بن عبد الله استطاع

أن يحرر الجديدة والعرائش بجهود عسكرية وجهادية رغم الخسائر التي تكبدها الشعب في تحرير الجديدة، ولم يكن فيما يبدو تحرير سبتة وخاصة مليلية بأكثر خطراً من تحرير الجديدة والعرائش.

محمد بن عبد الله ارتكب نفس الخطأ الذي ارتكبه جده إسماعيل وما كان أسهل عليهما تحرير المدينتين وتقديم هذه الهدية الوطنية إلى بلادهما التي لا تزال تعاني مشكلة الاحتلال.

وإذا عدنا إلى السياسة الداخلية لمحمد بن عبد الله، فسنجد أنه كان من أقوم ملوك الدولة حكمة وذهاء. كان يستعمل الشدة في الوقت الذي يتطلب فيه الموقف الشدة وأحياناً يتجاوز الحد في ذلك. ويستعمل اللين في الموقف الذي يتطلبه. ولا ينسى التاريخ معاملته لابنه يزيد ومشايعيه من الذين تمردوا عليه بالعفو في حين أن جده قتل ابنه الثائر عليه. ثم كان يعامل يزيد هذا ـ وهو يعرف أنه مستعد دائماً للتمرد ـ بالحيلة فقد بعث به إلى الحج ليبعده عن موقع الأحداث. وسامحه وقد نهب الأموال والهدايا التي بعث بها السلطان إلى الحجاج والمقيمين بالأراضي المقدسة.

وتبقى أهمية هذا السلطان الكبير في أنه أنقذ الدولة من الخراب الذي أوقعه فيها والده وأعمامه بعد وفاة جده إسماعيل. ولعله لو سار سيرتهم، ولعل البلاد لو لم تكن قد ضجرت من استبداد العبيد وعبثهم بالدولة لكان مصير الدولة على يديه، ولكن التاريخ أنصف المغرب فعاد إليه بالصورة التي رسمها إسماعيل وجددها حفيده محمد بن عبد الله.

## الفوضى في ظل استمرار الدولة

### ما بعد محمد بن عبد الله

عهد محمد بن عبد الله لم يستمر، وكذلك هو حكم التاريخ، فما أن يقدم شخصية قادرة على الحكم وصيانة الدولة، حتى تختل الأمور بين يديه

بعد هذه الشخصية. غير أن ما حدث بعد محمد بن عبد الله لم يكن بنفس الخطورة التي عرفها عهد ما بعد إسماعيل. فقد استمرت هذه الفترة التي نؤرخ لها من وفاة محمد بن عبد الله سنة 1204هـ 1790م مروراً بيزيد إلى وفاة سليمان 1238هـ/1822م، فقد استمرت هذه الفترة (نحو ثلث قرن) على غرار ما عرف تاريخ المغرب من اضطرابات وحروب وفتن كادت تعصف بالدولة، ولو أن سليمان كان حريصاً على أن يتملك زمام السلطة بأقل الخسائر. بدأت هذه الفترة بولاية يزيد 1204هـ/1206هـ ـ 1790م/1792م الذي كان قد استعجل الأمر في حياة والده فثار عليه فعفا عنه، جاءته السلطة هذه المرة بعد رحيل والده بالبيعة، كما تجيء عادة للملوك، من هنا وهناك، وسيطر على السلطة لمدى سنتين كان فيها. كالعادة ـ يحارب ويقاتل في سبيل السلطة والملك ـ وقامت بينه وبين أخيه هشام بن محمد حرب قتل فيها، فلم تطل مدته على نحو ما كان يطمع. المأثرة المهمة التي تذكر له أنه حاول تحرير مدينة سبتة وجمع حوله قبائل المجاهدين. ولكنه كعادة جده إسماعيل وأبيه محمد بن عبد الله تراجع عن هذا التحرير لأن قوة الإسبانيين كانت مجهزة ومنظمة وأكثر من قوة المغاربة الذين كانوا يعتمدون في الغالب على جيش غير منظم ومجاهدين متطوعين، ثم إننا في القرن الثامن عشر ونعرف أن الأوروبيين عموماً كانوا قد نظموا جيوشهم براً وبحراً وبدأوا في تنظيم اقتصادهم واستراحوا، إلى حد ما، من الحروب الداخلية ومن القرصنة التي كانت تقلق راحتهم وتحركاتهم البحرية. إسبانيا إذن كانت قد نظمت نفسها واستعدت الاستعداد الكامل لحماية مستعمراتها في المغرب ـ سبتة ومليلية ـ وكان من الصعب على حكم غير مستقر كحكم يزيد أن يحرر سبتة ولذلك تراجع عنها بعد أن حاول مرتين.

**سليمان: نصر وهزائم**

الشخصية الثانية التي أتت بعد يزيد هي سليمان ابن محمد بن عبد الله، طال حكم هذا العاهل نحواً من 32 سنة وهي فترة طويلة بالنسبة للظروف التي عاشها المغرب على عهده، وبالنسبة لشخصيته الضعيفة ولما يوصف به من

حلم وتسامح، ورغبته أخيراً في الزهد في الحكم بعد المشاكل التي عاناها. هذه الصفات لا تجعل منه شخصية قادرة على قيادة السفينة في الوضعية التي كان عليها المغرب، ومع ذلك فقد كان يبايع، والمثال من فاس، ثم تنقض بيعته ويبايع في تطوان ثم يتخلون عنه وعن بيعته، ونفس الشيء بالنسبة لعدد من الأقاليم والقبائل. ولهذا نجد حرباً تقوم في فاس بعد أن عزلوا السلطان وبايعوا إبراهيم بن اليزيد، ومحاولة عدائية من سكان تطوان لأنهم تخلوا عن بيعته وحارب الريف وأيت أو مالو وآيت إيمور والحياينة ودرعة وآيت ايدراسين وأيت يوسي وجروان والحوز... الخ. وما مرت فترة من حياته إلا وخاض حرباً ضد متمردين أو من أجل بسط النفوذ والطاعة وإرغام القبائل على أداء الضرائب.

كان سليمان يعتمد أحياناً على قواد يثق فيهم ويغدرون به. وكان يولي عمالاً على بعض الأقاليم فيعيثون فساداً فيها ويتحمل هو عبء هذا الفساد. وكانت لهذه السياسة غير المتبصرة التي ينتهجها ـ نظراً لضخامة المشاكل التي يعانيها ولعدم قدرته على تصفية هذه المشاكل ـ أثر سيء على حكمه وحروبه فقد انتصر عدة مرات ولكن هزيمتين خطيرتين أصيب بهما قصمتا ظهر حكمه وضاعت هيبته.

الهزيمة الأولى كانت في حربه بين قبائل بربرية انهزم في معركة ضيان فيها جيشه شر هزيمة، وأنقذ السلطان بأعجوبة، لأن القبائل التي انتصرت لم ترد به سوء فاحتفظت به وساعدته على الانتقال إلى مراكش.

الهزيمة الثانية كانت في معركة مع قبيلة الشراردة وقد انهزم فيها الجيش وبقي السلطان فريداً حتى بر به بعض سكان القبيلة وأحسنوا إليه وساعدوه على العودة إلى مراكش منهزماً.

تؤكد هاتان الهزيمتان أن التمرد لم يكن ضد السلطان، وإنما كان لعزوف القبائل عن أداء الضرائب. ولأن بعض القواد كانوا يوجهون السلطان نحو حرب غير ضرورية فكانت عليه لا له.

وتؤكد هاتان الهزيمتان أيضاً أن جيش الدولة لم يكن منظماً، وإنما كان يجمع من قبائل هنا وهناك، ومعظم المقاتلين لم تكن لهم رغبة في القتال فكانوا يتخلون عن السلطان ويفرون بحياتهم.

هذه الأحداث التي ذكرناها لم نتابعها منظمة تاريخياً وإنما قدمنا أمثلة منها لأنها جميعها لا تختلف في الأسباب والدوافع والنتائج. وقد شغلت حياة السلطان. وكان يمكن أن يتوجه إلى الشعب وأن يقوم بإصلاحات مفيدة، تعيد الثقة في سلطته وحكمه وتشغل المتمردين من قتال سلطانهم.

كان يمكن ذلك لأننا على أبواب القرن التاسع عشر. ولعله كان يمكن أن يستفيد من تطور الدول المعاصرة مما يجعل حكمه منتظماً وخالياً من المعارك التي لا جدوى منها.

حارب سليمان كذلك متمردين من العائلة: مسلمة الذي دعا لنفسه وحينما تأكد من عدم نجاح دعوته فر إلى الجزائر ثم إلى بلاد المشرق وقضى بقية حياته هناك. وحارب كذلك إبراهيم بن اليزيد الذي دعا لنفسه في الشمال وبايعته عدد من المدن منها تطوان. ومات إبراهيم دون أن يصل إلى مراده وخلفه أخوه السعيد بن اليزيد الذي قام بنفس الحركة ولقي نفس المصير مع أن سليمان عفا عنه وسامحه.

في عهده قامت الحركة الوهابية السعودية في الحجاز والحرمين، ووصلته دعوة هذه الحركة خاصة منها بعض المظاهر الشكلية بإنكار زيارة القبور والتبرك بالموتى فبعث وفدا للحج حاور محمد بن عبد الوهاب فأقنع علماء المغرب بأن الوهابية لم تأت بجديد وإنما اعتنقت مذهب أحمد بن حنبل، ولكن سليمان اقتنع ببعض هذه الأفكار البسيطة فكتب رسالة في آداب زيارة الأولياء واستنكاره التعلق بالموتى.

ويذكر من مآثره أنه بنى وجدد عدداً كبيراً من المساجد الكبرى في مختلف المدن وبنى كثيراً من القناطر.

أما علاقاته الخارجية فيذكر التاريخ أنه جدد معاهدة عدم اعتداء مع إسبانيا، وكانت هذه المعاهدات هي التي تحول بين السلاطين واسترجاع المدينتين المغتصبتين. وكانت علاقاته مع باي تونس علاقة طيبة حتى إن هذا الباي طلب مساعدة من المغرب في وقت كانت فيه تونس تعاني من المجاعة. كذلك كانت علاقته حسنة مع أتراك الجزائر فلم يحاول أن يغزو منطقة جزائرية، بل أن سكان تلمسان تمردوا على حاكمهم التركي لما كانوا يلقونه منه من تعسف وظلم وحاولوا بيعة سليمان، فلم يقبل بيعتهم، وتوصل لعقد الصلح بين التلمسانيين وحكامهم الأتراك.

يمكن أن يستخلص من عهد سليمان أنه كان عهداً يجمع بين الشدة والرخاء، وبين القتال والمصالحة، وبين الدين والدنيا، كان عالماً تقياً عادلاً فيما يقال وكان غير راغب في الحكم، وخاصة بعد هزيمته في ضيان ولذلك رشح ابن أخيه عبد الرحمان بن هشام للملك وكتب ولاية عهده بنفسه وهو على فراش الموت.

# فترة الهزائم المدمرة

## عبد الرحمن بن هشام

بين ولاية عبد الرحمن ابن هشام سنة 1238هـ 1822م ووفاته سنة 1276هـ 1859م كان المغرب يوجد في قمة التطور الغربي الأوروبي بالأخص عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. وكانت الدولة العثمانية قد بدأت تعاني من انفصال بعض أجزائها المهمة كمصر التي ولي أمرها محمد علي(1769م ـ 1849م) الذي بسط سلطانه على منطقة شاسعة من سوريا والسعودية ومصر والسودان وجنوب البحر الأحمر، وقد نظم اجيش وقضى على المماليك وأنشأ دولة الخديويين التي توارثت عرش مصر حتى نهاية عهد فاروق بالثورة العسكرية سنة 1952م. في هذه المرحلة من التاريخ اصطدمت أوروبا من جديد ببلاد المغرب فاحتلت فرنسا الجزائر سنة 1830 واحتلت تونس سنة 1881 وأصبحت دول أخرى تنظر إلى المغرب بعيون الطمع فكانت إنجلترا ـ التي سبق لها أن احتلت طنجة وتخشى الآن على نفوذها بجبل طارق ـ تحاول أن تبعد خطر فرنسا عن المغرب فاتفقتا معاً على أن احتلال فرنسا للجزائر لايتعداها إلى المغرب.

ومعروف أن الدول الكبرى أصبحت لها السيطرة على البحر تستخدمه تجارياً وعسكرياً، بل تشترط قدرة الدول التي لها موانىء على البحر على حمايتها وتنفيذ القوانين البحرية فيها.

في هذه الفترة المهمة من تاريخ العالم وجد عبد الرحمن بن هشام الذي ورث السلطنة عن عمه سليمان بن محمد بن عبد الله ولعله ورث عنه أيضاً

ضعف الشخصية والجهل بما وراء المغرب، كما ورث عنه وعن أجداده جميعهم الصراع مع القبائل لتثبيت سلطة الدولة. وورث عن عمه أيضاً نتائج الهزائم التي لحقت به وبجيشه ومنها هزيمتا «ضيان» والشراردة، اللتان أثرتا على قوة الدولة كما زادتا في إضعاف شخصية سليمان، وبالتالي شخصية السلطان، ولكن عبد الرحمن بن هشام استطاع أن يتلافى رواسب هذه الهزائم استعداداً لتلقي هزيمة أعظم وأكبر هي هزيمة إيسلي التي سنشير إليها. ولم يكن عبد الرحمن بن هشام جائراً ولا متعطشاً للدماء على غرار ما عرفنا عند بعض جدوده ابتداء من إسماعيل، ولكنه كان كذلك مستعداً لحرب بعض القبائل تثبيتا لسلطة الدولة وسلطته، فقد حارب زمور عدة مرات انتصر في كثير منها، وحارب الودايا عدة مرات كذلك وانتصر عليهم، وحارب الشراردة وانتصر عليها أخيراً بعد معارك طاحنة، وكذلك حارب قبائل ايت يمور.

قامت سلطته إذن على حرب القبائل لأنها كانت تغدر بالدولة، وتحاول التمرد ولكنه كان إلى جانب هذه الحروب التي شنها، بمساعدة ابنائه وابناء عمومته، يصفح أخيراً ويعفو عن القبيلة التي أذعنت للطاعة، كما كان أحياناً يولي بعض الولاة والقواد ويعزلهم أو يعتقلهم لأخطاء ارتكبوها ضده أو ضد الدولة ثم يعفو عنهم ويوليهم من جديد. وما من شك في أن هذه الصفة اللينة كانت تساعده على كسب محبة بعض القبائل وسكان بعض المدن. كذلك كان يعامل المدن التي تتمرد على عاملها وتعلن عصيان أوامره يعاملها بالحسنى ويستجيب لطلبها.

وكان كعمه وجده ينتقل بين المناطق ليركز سلطة الدولة وليشعر هذا الإقليم وذاك بقوة سيادته وسلطته.

وأخطاء عبد الرحمن بن هشام ناتجة عن جهله ما وراء سلطانه، فقد فكر مرة في أن يستعيد بعض سلطة الدولة على البحر فبعث ببعض البواخر الحربية إلى المياه الإقليمية المغربية لأسر بعض سفن النمسا والمجر التي لم تكن تدفع

الضرائب التي تفرضها الدولة على السفن التي تخترق المياه الإقليمية المغربية. أسرت السفن المغربية بعض هذه البواخر الأجنبية فكان الرد قوياً بأن أغارت سفن النمسا والمجر على العرائش وأنزلت بها قوات صغيرة (500 جندي) فتأكد لعبد الرحمن بن هشام ألا قبل له بحرب البحر ولا بمناجزة دول قوية قريبة ولا بعيدة عن المغرب.

ما يعتبره بعض المؤرخين المغاربة خطأ ثانياً وقع فيه عبد الرحمن بن هشام ربما كان مضطراً إليه، هو مساعدته لعبد القادر بن محي الدين المناضل الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، كان يساعده بالخيل والسلاح ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن سكان تلمسان تاقوا مرة أخرى إلى مبايعة ملك المغرب بعد أن احتل الفرنسيون ـ وهم عدو ظاهر ـ بلادهم بالقوة بدلاً من خصم «متستر» هم الأتراك الذين كانوا يسيطرون على الجزائر باسم الدولة العثمانية. وسبق أن بايعوا عمه مرة محاولة منهم التخلص من السلطة التركية وطلبوا منه الحلف «بين تلمسان والمغرب» فلم يتم الأمر كما أرادوا. وجاء عدو أكبر هم الفرنسيون وزحفوا على الجزائر حتى احتلوا وهران فارتأى أهل تلمسان أن يبايعوا عبد الرحمن بن هشام سلطاناً عليهم. تريث في الأمر حتى وافق عبد القادر وبايعه هو كذلك وخطب باسمه في المناطق التي كان يحتلها. ويقاوم فيها الجيوش الفرنسية.

ولكن الوضع تغير بعد أن ارتأت السلطات الفرنسية في الجزائر أن تنتقم من المغرب لمساعدته عبد القادر بن محي الدين، فاحتلت وجدة وعاث جنودها فيها فساداً كما احتلت منطقة بني يزناس، وكان من الضروري أن يحرر السلطان هذه المناطق من الاحتلال الفرنسي في معركة طاحنة هي معركة إيسلي (تحدثنا عن هذه المعركة في كتابنا قصة المواجهة بين المغرب والغرب).

**معركة إيسلي: بداية النهاية**

تلخص معركة إيسلي الإرادة القوية في الدفاع عن الإسلام والمسلمين في الجزائر، وقد طبع هذه الإرادة جهل مطبق بقوة الفرنسيين التي احتلت

الجزائر وجهل مطبق كذلك بالقوة الجزائرية المقاومة التي كان يمثلها عبد القادر بن محي الدين. فقد كانت فرنسا قد احتلت الجزائر كلها وبقيت المنطقة الغربية منها وهي تلمسان، وتعتبر هذه المنطقة حساسة بالنسبة للمغرب فقد عرفنا فيما مر بنا من التوتر بين غرب الجزائر وشرق المغرب، أن المغرب كان ينشر نفوذه أحياناً على منطقة تلمسان حتى إذا تقوت هذه المنطقة بدولة أو قوة خارجية أغارت على شرق المغرب فانسحب من المنطقة مضطراً، لا راضياً.
وعندما هاجم الفرنسيون الجزائر واحتلوا جميع مناطقها في وجه مقاومة أحياناً كانت قوية وأحياناً ضعيفة، واقتربت قواتهم من تلمسان بعد أن احتلت وهران طلب أهل تلمسان كعادتهم من عبد الرحمن بن هشام أن يبايعوه سلطاناً عليهم، وتردد بعد أن استفتى العلماء ولكنه رجح رأي الأقلية من المفتين استجابة لطموح غير واقعي ولا مدروس، وبعث بعثة عسكرية ومدنية إلى تلمسان وعلى رأسها ابن عمه علي بن سليمان، وقد لبى بذلك رغبة عبد القادر ابن محي الدين لأنه سينوب عنه كما ظن ذلك في الإبقاء على تلمسان محررة من السلطة الفرنسية، ولتأكيد حسن نية عبد القادر اعترف بالحكم المغربي في تلمسان. غير أن أخطاء عبد الرحمن بن هشام لم تكن لتقف عند هذا الحد وهو عدم تقدير القوة الفرنسية الزاحفة في وجه قوة مغربية وضعيفة غير مؤهلة لحرب قوة عظمى، بل تعدت أخطاؤه هذا الحد عندما احتل الفرنسيون وجدة ومنطقة بني يزناسن انتقاماً من المغرب، فقد اضطر إلى محاربة الفرنسيين على أرض المغرب لتحرير هذه المنطقة وحررها بالفعل. ولكنه لم يقف عند ما حقق من نجاح في تحرير المنطقة الشرقية ـ سلميا ولعل الفرنسيين كانوا مضطرين دولياً وعسكرياً للخروج من المنطقة ـ بل بعث بجيش لمساعدة البطل المجاهد عبد القادر بن محي الدين. خطأه في ذلك واضح لم يستفد فيه من احتلال فرنسا لوجدة وبني يزناس، بل ظن أنه سيساعد عبد القادر في محنته وجهاده. والخطأ الثاني أن الجيش لم يكن منظماً ولا مؤهلاً بقيادة عسكرية لمعركة لم يحسبها ضارية وفاصلة فأمر ابنه محمد بن عبد الرحمن على

الجيش، ولم يكن على استعداد للقيام بأية معركة. ركب فرسه في المعركة وعلى رأسه مظلة يحملها الأتباع لوقايته من الشمس (وكان ذلك منتهى البلادة) فقد عرف الفرنسيون من بعيد موقع قائد الجيش فقذفوه بالمدافع وسقط الأمير عن فرسه. واعتقد الجيش أن قائده قد قتل ففر من المعركة وحدثت فوضى لم تكن لتحدث لولا الأخطاء المتوالية التي ارتكبها السلطان والقائمون على الأمن معه. كان ذلك في إيسلي سنة 1844، وعاد الجيش منهزماً إلى المغرب ولم يكن لينتصر على قوة عظمى وبوسائل بدائية وجيش غير منظم.

كانت إيسلي بداية النهاية للمغرب المستقل سنحلل هذه البداية عند تحليل المرحلة.

الإنجازات الخارجية التي قام بها عبد الرحمن بن هشام هي عقد اتفاقية مع إنجلترا من شقين، شق تجاري وشق يخص عدم الاعتداء والهدنة بين البلدين، والمعاهدة الثانية عقدها مع فرنسا بعد هزيمة إيسلي وكانت معاهدة صلح أهم بنودها ألا يساعد عبد القادر الجزائري وإبعاده عن المغرب، وبهذه المعاهدة حرر وجدة ومناطق بني يزناسن وأوقف التسرب والاحتلال الفرنسي إلى حين. ويأخذ بعض المؤرخين الجزائريين أنه تخلى عن عبد القادر في معركة. والواقع أنه لم يتخل، فقد عانى المغرب من احتلال جزء من أراضيه (وجدة وبني يزناس) وعانى الهزيمة في إيسلي. ولو لم يعقد معاهدة الصلح مع فرنسا ـ والمعركة خاسرة ـ في المغرب والجزائر معاً ـ لاحتلت فرنسا المغرب منذ سنة 1844. ولوجدت تأييداً دولياً في ذلك بدعوى أن المغرب هو البادىء بالعدوان.

هاتان المحاولتان لم يكن لهما أثر على تحرير سبتة ومليلية ولا على أي عمل خارجي، باستثناء المعاملات التجارية التي كان يقوم بها بعض الأجانب في المغرب.

أما إنجازاته الداخلية فتشبه إلى حد ما إنجازات عمه من بناء بعض المساجد وترميم أخرى، وبناء المنارات وبعض الأبراج في بعض المدن الساحلية كسلا والصويرة. ومات عبد الرحمن بن هشام سنة 1276هـ 1859م.

من آثاره المهمة أنه استطاع أن يحافظ على الدولة، رغم الهزات العنيفة التي مرت بها، والاستمرار في وقت كان يصعب فيه استمرار الدول المتخلفة وصعود نجم الدول القوية.

ومن المؤكد أن العامل الدولي، خاصة موقف إنجلترا، ساعد على هذا الاستمرار فقد كان من الممكن أن ينتهي استقلال المغرب بمعركة إيسلي. ولكن التزام فرنسا لإنجلترا ـ ألا تتجاوز ـ سيطرتها الجزائر كان في مصلحة المغرب وسلطانه عبد الرحمن بن هشام، فبقيت الدولة قائمة رغم ضعفها العسكري والاقتصادي والتقني والثقافي.

**تطوان بعد إيسلي**

يبدو أن الوضعية في المغرب أخذت طريقاً نحو الإنهيار، وقد كان ذلك طبيعياً نتيجة لتراكم مظاهر التخلف السياسي والعسكري والاقتصادي، وخاصة العلمي والتقني، مقارنة بالنهضة الأوروبية في مختلف هذه القطاعات. وكان من سوء حظ المغرب الذي تحكمت في مصيره الجغرافية (قربه من أوروبا) أن اصطدم بعدوين خطيرين يمثلان المواجهة بين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه (المغرب العربي) وكان المغرب أسوأ حظاً من بقية المغارب إذ قرب شواطئه الشمالية من الشواطىء الإسبانية واحتلال إسبانيا للبوابتين الخطيرتين، سبتة ومليلية، جعل منه مركز تهديد مستمر ودائم.

وكما تحكمت هذه الظروف السيئة في مصير المغرب على عهد عبد الرحمن بن هشام (1833م 1859م)، وهو عهد طويل لم يستطع أن يقدم فيه للمغرب عملاً بارزاً إلا هزيمة إيسلي، تحكمت في عهد ابنه محمد بن عبد الرحمن فقدم للمغرب هزيمة مماثلة ـ أو هي أخطر ـ: احتلال الإسبانيين لتطوان، وتغيير ملامح المدينة وتحويل مساجدها إلى كنائس وخزانات لغداء جيش الاحتلال. والظروف السيئة التي ذكرنا بعض أسبابها ومظاهرها كانت هي المتحكمة في تفكير الملك وبطانته وفي سلوك بعض القبائل التي كات تحكمها الغفلة وسوء التدبير، رغم أن نواياها الوطنية السامية كانت دافعاً قوياً لبعض الأخطاء الكبيرة

والخطيرة، ذلك أن عهد محمد بن عبد الرحمن ابتدأ بحادث بسيط تحول إلى عمل خطير. فقد كان الإسبانيون الذين يحتلون سبتة يقيمون حراسة عى بوابتها في بيوت من خشب وكان في مقابل هذه الحراسة، حراسة وطنية يقوم بها متطوعون (غير نظاميين) من قبيلة أنجرة وبدا للسلطات في مدينة سبتة المحتلة أن يغيروا مراكز الحراسة من بيوت خشبية إلى بناءات حجرية، ولكن الحراسة الوطنية عارضت هذا البناء باعتباره ثابتاً قد يصبح دائماً، ولعلها كانت تتوقع أن تكون مراكز الحراسة الخشبية مؤقتة. اشتد التوتر بين المجاهدين المتطوعين الذين كانوا «يحرسون الحدود» وبين الجنود الإسبان، فهاجم المجاهدون مراكز الحراسة الإسبانية وهدموها. وما من شك في أن المجاهدين تجرأوا على حراس الاحتلال بعد هدم بيوت الحراسة فقتلوا منهم البعض وهاجموا المنطقة.

كان ذلك وما يزال عبد الرحمن بن هشام على قيد الحياة، وقد ورث ابنه محمد بن عبد الرحمن هذه المشكلة.

كانت وضعية المنطقة تقوم على صلح هش بين إسبانيا والمغرب فيما يتعلق بسبتة، ولكن المجاهدين الذين تصرفوا بوحي من وطنيتهم تسببوا في نقض هذا الصلح. وكانت هي الفرصة التي يستغلها الإسبانيون لتجنيد قوة استعمارية احتلالية للإنتقام وللرد بقوة على المغرب لتأكيد احتلال سبتة. حاول محمد بن عبد الرحمن أن يتجاوز حالة التوتر وأن يعيد اتفاقية الصلح بين المغرب وإسبانيا، ولكن الحاكمين في ستبة صعدوا الموقف واشترطوا على ممثل المغرب أن يأتيهم بالمتهمين بالقتل وهم نحو إثنى عشر مواطناً من القبيلة ويعدمون على رؤوس الأشهاد جزاء على ما فعلوا بالإسبانيين، ولعل ممثل سلطان المغرب كاد يقبل ذلك وينصح السلطان به، غير أن حادثين مهمين تدخلا في تحويل هذا التوتر إلى معركة، فقد مات عبد الرحمان بن هشام وتولى ابنه محمد في هذا الوقت بالذات، وكان للسلطان مبعوث خاص هو مولاي العباس بن السلطان عبد الرحمن لإصلاح ذات البين ولإعادة وضعية الصلح إلى مكانها لتحل المشكلة.

السلطان الجديد كان مرتبكاً في اتخاذ قرار يحل المشكلة رغم أنه تدرب على الحكم في عهد والده واكتسب خبرة من معركة إيسلي التي كان قائداً عليها.

الحادث الثاني هو أن قبيلة أنجرة امتنعت عن الموافقة على انتقام الإسبان لقتلاهم، وبما أنها تتكون من مجاهدين متطوعين فقد كان من الصعب أن يثنيها السلطان أو نائبه (الخطيب) عن قرارها، وطلبت من السلطان أن يمدها بالرجال والعتاد لتقوم بمهمة تحرير سبتة أو على الأقل إيقاف العدو عند حده. وقد قامت معركة بين هؤلاء المجاهدين والقوات الإسبانية ولم يستطع السلطان أن يثني هذه القبيلة المجاهدة عن قرارها، فقرر الدخول في حرب مع الإسبانيين ولم تكن الحرب التي يقوم بها المغرب منظمة ولا استعد لها عسكرياً وتنظيماً. فتطوعت القبائل المجاورة ومجاهدون من جميع أنحاء المغرب انتقلوا إلى الشمال ودارت معارك طاحنة كان المجاهدون ينتصرون فيها في كثير من الأحيان رغم قلة خبرتهم وعتادهم. وكان الإسبان ينتصرون أيضاً في بعض الأحيان، ولكن خسائر هؤلاء كانت أكبر لأن المعركة المنظمة يتعرض الجنود فيها إلى القتل أكثر من الحرب التي يخوضها المغاربة في شبه حرب عصابات. غير أن التقنية الإسبانية والقوة الفكرية والحربية استطاعت أن تلتف حول ميدان المعركة فانتقلت بحراً من سبتة إلى الشواطىء القريبة من تطوان (قرية الفنيدق مثلاً)، وأصبح المغاربة مطوقين من غرب ميدان المعركة وشمالها، ومع ذلك دارت رحى المعركة التي بدأ المغاربة يحققون فيها بعض المعجزات. وظهر من أبطال المعركة أسماء اشتهرت في تاريخ الموقعة منهم، مولاي العباس بن عبد الرحمن أخ السلطان الذي خاض المعركة بشجاعة، ومجاهد مواطن عادي اسمه أبو ريالة كان يغزو صفوف العدو ويعود مع رجاله بغنائم خاصة السلاح والأفراس، ثم ساند المعركة جيش بعث به محمد بن عبد الرحمن على رأسه أخوه أحمد بن عبد الرحمان. ولكن ميزان القوة العسكرية والتقنية كان لصالح الأسبان فهاجموا تطوان ولم تكن هذه المدينة على استعداد للدفاع عن نفسها. خرج كثير من سكانها فارين من المدينة بدينهم ونفوسهم

فاحتلها الإسبانيون بما فيها بيوت العائلات التي أصبحت سكنى لجيش الاحتلال، كان جيش الإحتلال قوياً في عدته وعدده فأصبح المتحكم في المدينة وحول بعض مساجدها إلى كنائس كما استغل بعض المساجد لمصالح جيش الإحتلال، وأهان السكان حتى إنه منعهم لأيام كثيرة من إيقاد النار والخروج من دورهم. كان احتلال تطوان سنة 1276هـ 1860م.

هكذا بدأت المأساة الثانية في منتصف القرن التاسع عشر التي تحملها المغرب. بدأت بسيطة وانتهت خطيرة، كان يمكن أن تكون نهايتها كنهاية مدينة سبتة خاصة والقرب بين المدينتين، والاستعداد الكبير العسكري الذي كانت تطفح به مدينة سبتة يرشح تطوان لمصير سبتة.

ولكن بعض الظروف تتحكم أحياناً في التاريخ. فقد شعر المغاربة والإسبانيون معا بوطأة القتال رغم أن القوة كانت غير متكافئة، وتطلع قائد المعركة مولاي العباس إلى أن يعقد صلحاً مع الإسبانيين ونفس الرغبة كانت عند قائد جيش الإحتلال الإسباني، واجتمع الفريقان لعقد الصلح بين الدولتين. ولكن اتفاقاً لم يتم في هذه المرحلة نظراً للشروط القاسية التي اشترطها الإسبان فتوقفت المفاوضات لتفتح المجال مرة أخرى لمعركتين خطيرتين خاضها المجاهدون والمتطوعون القادمون من ناحية فاس (الحياينة) أبلى فيها المجاهدون بلاء حسناً وأوقعوا بجيش الإحتلال خارج تطوان خسائر مهمة جداً خاصة في أفراد الجيش وعادت فكرة الصلح إلى واجهة الأحداث، وكان قائد الجيش المغربي مولاي العباس ميالاً إلى أن الصلح أجدى من حرب لا مطمع للمغرب في انتصار فيها، واجتمع الوفدان وعقدا وثيقة صلح تحمل فيها المغرب أكبر هزيمة مالية إلى جانب الهزائم العسكرية، فقد اشترط الإسبان أن يدفع المغرب 20 مليون ريال لأنه البادىء بالحرب، وكان من الصعب على خزينة الدولة أن تتدبر هذا المبلغ الهائل، تراجع المفاوض المغربي عن عقد الاتفاق وكان من نتيجة ذلك أمران خطيران: استمرار الاحتلال من [1876م حتى 1878م] سنتان وثلاثة أشهر لقي المواطنون فيها عنتاً شديداً من استمرار

الاحتلال، ثانيهما أن الدولة لم تستطع أن تسدد بعد سنتين إلا نصف المبلغ (10 ملايين) وبذلك اتفقت مع المحتلين على اقتضاء النصف الآخر من مداخيل الموانىء المغربية. وهكذا بدأت دولة أجنبية أخرى تتصرف في مالية الدولة وتقتضي (ديونها) مباشرة من موارد الدولة الرسمية، وهو تدخل سياسي واقتصادي يعادل التدخل العسكري والاحتلال لمناطق المغرب.

وقد كان لإنجلترا دور كبير في عقد الصلح على هذا النحو المذل للمغرب، فشجعت المغرب بوسائل التأثير السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والمالي على قبول الصلح بالشروط التي تفرضها إسبانيا، وهي شروط مذلة للمغرب ليس من الناحية المالية التي لم يكن له قبل بسدادها فحسب، ولكن من الناحية الوطنية كذلك. فقد اشترطت إسبانيا توسيع دائرة نفوذها في سبتة، تدخلت إنجلترا وكان لها نفوذ قوي في المغرب لصالح إسبانيا لسبب سياسي أملته الرؤية الاستعمارية البعيدة المدى، فقد كانت لا ترغب في أن تستولي إسبانيا على تطوان وتضمها إلى سبتة ليتسع نفوذها الضخم في مقابلة جبل طارق. وكانت تود تقزيم النفوذ الإسباني في شمال المغرب خوفاً من المنافسة القوية في البوغاز، ولهذا تدخلت لدى المغرب لتشجعه (أو لتفرض عليه) قبول شروط الصلح. وبما أن المغرب لم يكن قادراً على أداء الغرامة المالية الضخمة (20 مليون ريال) فقد أغرت السلطان محمد بن عبد الرحمن بأن يطلب قروضاً من دوائر رأسمالية إنجليزية بفوائد ضخمة، وبدأ هؤلاء يشترطون هم أيضاً شروطهم، ومنها ضمان الحكومة الإنجليزية إلى جانب ضمان ـ الحكومة المغربية ـ لهذه الديون. وللضمان الإنجليزي العوض والبديل وكان هذا العوض اقتصادياً وسياسياً، فقد اشترطت إنجلترا العوض والبديل وكان هذا العوض اقتصادياً وسياسياً فقد اشترطت إنجلترا على المغرب أن يصدر لها بعض المواد ومنها الصوف والحبوب بالسعر الذي تفرضه حتى تغذي به المصانع الإنجليزية، ومنعت المغرب من أن يحدد الأسعار حسب مصلحته التجارية وألا يزيد في التعرفة الجمركية. وقد حل هذا التدخل الإنجليزي

مشكلة الديون الإسبانية على المغرب ولكن لصالح الدولتين الأجنبيتين، وضدا على مصالح المغرب الذي عانى الكثير من الديون وفوائدها. وفرضت الدولة على الشعب ضرائب فادحة أثرت على مستوى حياته مثلما أثرت ـ سلباً ـ على الاقتصاد المغربي، وظل المغرب يؤدي بقية الديون وفوائدها بعد الجلاء عن تطوان نحو ربع قرن وكانت تستخلص مباشرة من دخل الموانىء والجمارك عموماً تحت نفوذ محاسبي الدولة الإسبانية. وذلك ما أوقع السيادة المغربية سياسياً ومالياً تحت نفوذ الدائنين الإسبان والمرابين الإنجليز (حللنا هذا الموضوع بتفصيل في كتابنا قصة المواجهة بين المغرب والغرب)

**تحليل المرحلة:**

لم تسجل حياة محمد بنعبد الرحمن بن هشام فترة جيدة أو لامعة في تاريخ المغرب، فقد دامت ولايته نحو 14 عاماً 1276هـ ـ و1859م إلى 1290هـ 1873م، شهد فيها معركتين طاحنتين كانت نتيجتهما هزيمة المغرب. تولى قيادة الأولى في إيسلي ـ وشهد الثانية التي كانت أخطر من الأولى: احتلال تطوان سنة 1860م. نتائج المعركتين كانت خطيرة بالنسبة للسيادة المغربية وللهيبة التي كان يتمتع بها المغرب لدى الدول، وكانت الهزيمتان أخطر من ذلك حينما شجعت الدول الاستعمارية الكبرى على التفكير في احتلال المغرب، وتسوية نزاعاتهم حول هذا الاحتلال ابتداء من مؤتمر مدريد 1880م. (كما سنحلل هذا الموضوع فيما بعد). وللهزيمتين أثرهما الداخلي، كما كان لهما أثرهما الدولي. فقد أصبح المغرب مستعداً لتقبل الهجوم من الشرق وللتدخل الفرنسي في الحدود الصحراوية الشرقية دون أن يستطيع لها صداً، ولا أن يفكر في ذلك، لأن شبح الهزيمة شل قدرته على تحصين حدوده، ولعل حصانته من إنسياح الاحتلال الفرنسي في الجزائر على أراضيه لم تكن بسبب قدرة المغرب على الدفاع عن نفسه بقدر ما كانت بسبب المعارضة الدولية ـ وخاصة الإنجليزية ـ ضد امتداد الاستعمار الفرنسي من الجزائر إلى المغرب. وحينما نضجت الرغبة الفرنسية لاحتلال المغرب في

أوائل القرن العشرين كانت وجدة أولى مناطق هذا الاحتلال. ذلك عن تأثير معركة إيسلي. أما عن تأثير هزيمة تطوان فقد زادت في تركيز الاحتلال الإسباني للمدينتين السليبتين سبتة ومليلية، وأضعفت المغرب سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ومالياً كما سبق القول، وجرأت القوات الإسبانية على الهجوم المدفعي على بعض الشواطىء المغربية أثناء احتلال تطوان وللضغط على المفاوض المغربي (مولاي العباس) الذي استسلم للإسبانيين فعقد الصلح معهم ـ تحت التأثير الإنجليزي ـ كما قدمنا.

من آثار هذه الهزيمة على الشعب أن المجاهدين الذين كان يمكنهم لو استمر جهادهم أن يؤثروا إيجابياً على شروط الصلح باستمرار الجهاد ضد الإسبانيين، انتكست نفوسهم وتراجعوا عن خطة الجهاد كما رجعت القبائل التي شاركت في المعركة إلى مواقعها. وهذه الوضعية النفسية في غرب المغرب بالإضافة إلى الوضعية النفسية التي خلفتها هزيمة إيسلي ـ في شرق المغرب ـ كان لها أثر في المواجهة التي كان الشعب دائماً يعلنها في وجه الاستعمار، وستخبو هذه المواجهة قرابة نصف قرن إلى أن تظهر مرة أخرى في الجبال (الأطلس ثم الريف) بعد فرض الحماية على المغرب.

# الاحتلال الفرنسي للمغرب العربي

حينما يتابع الملاحظ الأحداث والتطورات التي عرفها العالم في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، يجد أن عالمين ظلا يتصارعان منذ عصور ما قبل النهضة الأوروبية هما: العالم الغربي والعالم الإسلامي. وقد كان البحر الأبيض ـ بالأخص ـ مستقر هذا الصراع لأنه عالم متجاور. دوله متقاربة وشهد حضارات التاريخ من الفرعونية والفينيقية واليونانية والرومانية والإسلامية والمسيحية، ولأنه بحيرة قامت على شاطئيها الدويلات الصغيرة والدول والإمبراطوريات الكبيرة. وكان الصراع بينها جميعها يأخذ أبعاده الدينية والاقتصادية والعسكرية والحضارية.

وقد كان الشمال ـ منذ ما بعد عصر النهضة ـ يأخذ طريقه الصاعدة نحو التطور الاقتصادي، والصناعي بخاصة، والعلمي والتقني والمواصلاتي، وتبعاً لذلك يأخذ طريقه نحو التطور العسكري، واستغلال كل التقنيات لصالح الآلة العسكرية، والتكوين البشري للأطر العسكرية. ورغم أن الامبراطورية العثمانية ظلت تعتبر سياسياً وعسكرياً جزء من هذا الشمال، فإنها لم توجه كل اهتماماتها على نحو ما وجهت الدول الأوروبية المسيحية، فقد ظلت دولة قوية مهابة الجانب، تؤثر في السياسة الدولية وفي التجارة العالمية، ودولة عسكرية بحرية تسيطر على أجزاء من أوروبا الشرقية، وهي مركز الخلافة الإسلامية، إليها تنتمي كل الدول والشعوب الإسلامية ـ والعربية خاصة ـ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستثناء المغرب.

والذي يهم في هذا الفصل من هذا الكتاب هو الصراع الديني بين الشمال

والجنوب، وقد تبلور في الصراع البحري مما يعرف بعصر القرصنة بين القوات البحرية الأوروبية الغربية انطلاقاً من إسبانيا، والقوات البحرية الإسلامية. وتبلور بالفعل في الأعمال الجهادية للبحرية الإسلامية. وهي كذلك قرصنة اتخذت لها طابع الدفاع عن الإسلام وبلاد المسلمين، تجلت بوضوح في أعمال الأخوين خير الدين وعروج برباروس، وقد تحدثنا عن نشاطهما ونشاط القرصنة والقرصنة المضادة في فصل سابق.

هذا العمل العسكري البحري أوجد على مدى قرون جوا من التونر بين دول الشمال ودول الجنوب عموماً. كما هيأ هذا الوضع الجو لمشاكل اقتصادية أفرزت كثيراً من المطامع لتزويد الصناعة الأوروبية بالمواد الأولية التي يوجد الكثير منها في دول الجنوب. وكان المغرب بالأخص من ضحايا هذه المطامع التي تنامت وتطورت لتصبح تدخلاً سياسياً أفضى إلى إحراج الدولة المغربية، باحتلال شواطئها الأبيضية والأطلسية. وعانى المغرب في تحرير أغلبها كثيراً من الجهود وقدم كثيراً من التضحيات العسكرية والمادية. يضاف إلى ذلك العامل الديني الذي اشتدت تبعاته بخاصة مع اسبانيا بعد إجلاء العرب والمسلمين عن الأندلس في القرن الخامس عشر.

الدول الأوروبية لم تكن على اتفاق فيما بينها ـ رغم تطورها العلمي والصناعي والتجاري. وكانت سلطة البابا تلعب دوراً إيجابياً ـ أحياناً ـ لإذابة الخلافات بين بعض الدول الأوروبية، ولكنها كانت تلعب دوراً سلبياً حينما تكون إسبانيا ـ مثلاً ـ امبراطورية قوية تضم إليها بعض دول أوروبا، وتسيطر على كثير من الدول الصغيرة الشاطئية خاصة على عهد الامبراطور «شارلكان». وشارك البابا في هذا التوجه لأن ملك إسبانيا كان يمنح نفسه حق حماية المسيحية في حوض البحر الأبيض وبين بعض الدول الأوروبية. ومن الظواهر السلبية في الاتحاد الأوروبي، الخلاف الدائم بين فرنسا وإنجلترا، ومحاولة كل منهما تركيز نفوذها سواء في البحر الأبيض، أو في هذه أو تلك من الدول التابعة للامبراطورية العثمانية التي كانت ما تزال تلعب دوراً أساسياً في دول

أوروبا الشرقية، وكان اسطولها من القوة بحيث يؤثر في بعض مناطق أوروبا الجنوبية والتي تملك موانىء على البحر الأبيض جنوب إيطاليا، البندقية، مالطا وغيرها.

فرنسا تتعلق بصداقة الدولة العثمانية ـ لتحمي وجودها في البحر الأبيض ـ وخاصة من القرصنة الجزائرية التي اشتدت وطأتها في عهد الدايات التابعين رسمياً لسلطة الدولة العثمانية. وإنجلترا تلعب أدوارها لتركز نفوذها في المناطق البحرية والحساسة في العالم. وقد احتلت طنجة عدة مرات لتعادل الوجود الإسباني على المضيق باحتلال سبتة. وانتهى بها الأمر إلى احتلال جبل طارق، وبذلك لم تعد طنجة تلعب دوراً أساسياً في سياستها البحرية بالسيطرة على المضيق. احتلت جبل طارق سنة 1704م. وتابعت سياستها التوسعية حتى أفضت بها إلى احتلال الهند ـ أكبر وأهم دولة في آسيا ـ بعد الصين ـ سنة 1767م وبذلك حققت نصراً مبيناً على غريمتها فرنسا. بقطع النظر عن الحروب المتوالية التي دارت بينهما تبادلا فيها النصر والهزيمة.

في هذا الجو المتوتر في العلاقات الدولية ظلت فرنسا وهي من أكبر دول أوروبا الغربية ـ تعاني ـ بحرياً من القرصنة الجزائرية مثل ـ أو أكثر ـ مما كانت تعانيه البحرية الإسبانية والإنجليزية وبقية دول أوروبا. وقد عرفنا أن السلطة التركية في الجزائر ظلت سيدة البحار. ومشكلة الأسرى الأوروبيين جزء من القرصنة. وكان أسر الأوروبيين بالآلاف وبيع كثير منهم في أسواق النخاسة أو افتداء بعضهم بأموال باهظة يمس كرامة الدول الأوروبية. وإن كان الأسر وبيع الأسرى كعبيد في أسواق النخاسة متبادلاً بين دول أوروبا والجزائر. ولم تكن الدولة العثمانية تستطيع أن تحمي أصدقاءها الأوروبيين من القرصنة الجزائرية لأن سلطة الدايات أصبحت شبه متحررة من النفوذ العثماني، ولأن السلطة كانت تستفيد في كثير من الأحيان من مردودية القرصنة، وما تحمله السفن المقرصنة من بضائع، كما تستفيد مالياً من الأسر.

### أ ـ احتلال الجزائر:

الصراع بين الدول الكبرى اشتد حول الجزائر. وكانت إسبانيا سباقة باحتلالها موقع قدم في الجزائر (وهران والمرس الكبير) ومحاولتها التوسع كلما اتاحت لها قواتها المتركزة في وهران القادرة على بسط نفوذها على مستغانم شرقاً أو على تلمسان غرباً. ورغم حروبها الخاسرة انطلاقاً من وهران، فإنها ظلت متشبثة بموقعها على نحو ما عرفنا في فصل سابق. فرنسا كانت تيأس أحياناً من الاستفادة من صداقتها للدولة العثمانية في التحرر من القرصنة ولذلك كانت تلجأ أحياناً إلى الهجوم على الجزائر، بعد أن كانت تعتمد على صلح لا يلبث أن ينقض معاهدته أحد الطرفين.

في آخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أخذت قوة البحرية الجزائرية التي تمارس القرصنة تتراجع، في الوقت الذي أخذت البحرية الأوروبية، والفرنسية والإنجليزية بخاصة، تتضاعف عدداً وتقنية، وكبراً، وأخذت توجه تهديداً لدايات الجزائر، وانذاراً أحياناً مشتركاً بين فرنسا وإنجلترا لإيقاف القرصنة والإفراج عن الأسرى. ولم تكن القوة البحرية الجزائرية، رغم بداية تراجع قوتها لتخضع لهذا الانذار، فكانت تقابل كلَّ هجوم بحري بمثيله.

### الاحتلال الفرنسي بين المؤيدين والمعارضين:

ثلاث سنوات من التردد (1827م ـ 1830م) كان الطموح الفرنسي للاحتلال يصل إلى القمة وينزل إلى درجة الصفر، ثلاثة من رؤساء الحكومات كلهم كانوا يريدون الغزو والاحتلال، كلهم يخشون العواقب، ويدرسون الأوضاع المالية التي لا تحتمل مغامرة عسكرية قد تكون مدمرة، ويدرسون الأوضاع السياسية المتردية، والخلافات الصارخة بين الأحرار الذين يعارضون الملك شارل العاشر، والمتطرفين الذين يطمحون إلى تحقيق نصر عسكري، يذيب آثار الهزائم في «واترلو»، بعد انتصار نابليون الذي مَنَّى الفرنسيين

بامبراطورية تداعب أرض الفراعنة. وتدرس الحكومة المشاكل الخارجية، وفي مقدمتها المعارضة الصارمة من إنجلترا وهي لا تريد أن تضع فرنسا لها قدم احتلال في الشمال الأفريقي، رغم أنها عارضت أن يكون ذلك من حظ محمد علي. وتدرس الحكومة الفرنسية الوجه المضيء من المغامرة. معظم الدول الأخرى تؤيد الحملة: روسيا في المقدمة، ودول البحر الأبيض ترى في الحملة تحريراً للبحر الأبيض من القرصنة والاسترقاق. إسبانيا تعارض بعد أن كانت المرشحة لاحتلال الجزائر. (احتلت «وهران» قرناً ونصف قرن) ممنية نفسها بأن تكون وهران الطريق إلى مستنغام شرقاً وتلمسان غرباً في انتظار احتلال العاصمة. والانتقام لحملة شارلكان التي منيت بالهزيمة. ومع ذلك تلقت فرنسا وعدا من عدد من دول البحر الأبيض لاستقبال أسطول الحملة وتزويده بالمؤون في طريقه إلى الجزائر، ومن الدول الواعدة إسبانيا التي فتحت موانىء جزر البليار وشواطئها ليستريح فيها الأسطول في طريقه من طولون، تحسبا للعواصف التي طالما تحطمت بسببها أساطيل غازية إسبانية وفرنسية.

ودرست الحكومة الفرنسية احتمالات الهزيمة. وكانت عند كثير من العسكريين والمدنيين أكثر من احتمال النصر، لأن قوة الجيش البري في الجزائر كانت أكثر عدداً. ثم إنه سيحارب على أرضه ليواجه قوة محمولة على بواخر نقل؛ مهما كان سلاحها فإنها معرضة للقصف من الأرض، ومن الحصون.

انتصرت فكرة الغزو على عهد حكومة «بولينياك» وبعد أن ثارت فرنسا ضد شارل العاشر، وحل محله لويس فيليب، ورغم ترجيح مغامرة الغزو ظلت الحكومة مترددة بين عدد من القواد العسكريين والبحريين، كان كل منهم يمني نفسه بالنصر تحت قيادته وعلى حساب الآخر. وبلغت حيرتها درجة اختيار موقع الانزال بين وهران، غربي الجزائر و«حلما» بعيدة عن العاصمة، وتكلف الجيش الكثير في الزحف نحو العاصمة، لصعوبة الطريق الجبلية وطولها، وبين الجزائر أو سيدي فرج، 25 كيلو متر بعيداً عن العاصمة، إذا ما كان في

الحسبان احتلال العاصمة والقضاء على حكومة الداي وسلطتة وإبعاده. حتى هذه النقطة كانت مثار خلاف: هل تستهدف الحملة احتلال الجزائر وحكمها أو ضمها إلى فرنسا، أو تكتفي باحتلال بعض الشواطىء، وفرض النفوذ الفرنسي على الداي مع إبقائه نابعاً لسلطة السلطان العثماني رسمياً.

لم يكن دعاة الغزو مؤمنين بالنصر النهائي الذي يمكنهم من احتلال البلاد. وكانوا ما يزالون يقيمون وزناً للسلطان العثماني ويخشون من معارضته بتأييد من إنجلترا.

تحسباً لأية معارضة دولية تثيرها إنجلترا ضد الحملة، بعثت فرنسا بمذكرة لجميع الدول تخبرها بعزمها على غزو الجزائر كعملية صليبية لحماية الدول المسيحية من القرصنة والاسترقاق، ونجحت بهذه المذكرة في كسب الرأي العام الدولي في معظمه. وذلك ما زادها تصميماً على أن الحملة لن تلغى رغم معارضة بعض الضباط الكبار. أكد لها هذا العزم أن وضع الدولة العثمانية كان مضطرباً بعد هزيمتها في حربها مع روسيا واحتلال أَدرنة. ولذلك فلم تعد فرنسا تخشى عداء عملياً من صديقتها «الدولة العثمانية».

### من المحاصرة إلى الاحتلال

هذا الوضع الذي تظهر فيه فرنسا عاجزة عن صد عدوان القرصنة الجزائرية خدم الاتجاه المتطرف في باريس (وزارة الحربية ووزارة البحرية) ورغم الظروف غير مواتيه في باريس، والتي تتمثل في الصراع بين المتحررين وسلطة القصر، والمتشبثين بالملكية والمسيحيين المتطرفين، ورغم الظروف الاقتصادية، فقد أخذ يسود الرأي الشائع في أوروبا بأن الرغبة في الثورات تسود الشعوب، ويجب إشغالها بالحروب، ولو كلفت ما كلفت.

#### لماذا الحصار؟ لماذا الاحتلال؟

الأسباب الحقيقية هي ما أشرنا إليها من استمرار القرصنة والأسر.

والأسباب الرئيسية هي المنافسة الدولية والتوسع الإنجليزي في العالم والإسباني في أمريكا اللاتينية وفي شمال المغرب، واحتلال مدينة وهران في الجزائر ولكن الشكلية التي ابتدعها الاستعماريون تتمثل في: الديون، وهي قضية مدبرة ومصطنعة لعب فيها يهوديان، جزائريان متاجران، دوراً رئيسياً كان ضحيتهما فيها الجزائر وفرنسا معاً. سببت لهما مشاكل مشتركة وزادت في توتر الأوضاع بينهما. ذلك أن اليهوديين الجزائريين قاما بنشاط تجاري خطير. استوليا على أسواق الحبوب بالأخص وكانا يشتريان البضائع بأسعار بخسة مستغلان فقر الشعب، وبيعها في الجزائر ثم في فرنسا بأسعار مضاعفة. وقد وقع الداي حسين (سنة 1818م) في تلاعبهما فاستدانا منه ملايين الفرنكات الفرنسية وتماطلا في الأداء في الوقت الذي كانا يتجران مع فرنسا بالبضائع الجزائرية وبأرباح فاحشة. ولكن فرنسا تماطلت في الأداء لأسباب مالية، وللتخلص من المشكلتين اقترحا على الداي وفرنسا:

1 ـ أن تدفع الدولة الفرنسية ديونه عليها للداي مقابل ديونه عليهما. قبل الداي لثقته في فرنسا أكثر من ثقته في ذمة اليهوديين. وتماطلت فرنسا في الأداء خاصة وأن علاقتها في الديون لم تكن مع الداي مباشرة. وتوتر الجو أكثر من التوتر الناشىء عن القرصنة. إذ دخلت قضية شخصية على الخط واقترح الداي أن تدفع له فرنسا سبعة ملايين فرنك ليواجه بها دائنيه. لكن فرنسا لم تدفع وكان أن اعتقل الداي اليهودي بكري سنة 1826م.

2 ـ قام القنصل الفرنسي في الجزائر بدور خطير. فقد كان عنصرياً يكره الجزائريين ويعامل المسؤولين ـ بمن فيهم الداي ـ باستعلاء وكراهية. وقد طلب الداي من فرنسا استدعاء هذا القنصل. ولكن القنصل ـ الذي كان يخدم مصالح المتطرفين ضد الجزائر ـ كان له نفوذ داخل الحكومة، استغنت الحكومة عن استدعائه، بل منحته تعزيزاً لسلوكه ضد السلطات الجزائرية والداي.

3 ـ بعثت فرنسا بمذكرة تهديدية للداي، حملتها سفينة حربية تطالبه فيها

بأداء التعويضات عن الخسائر التي لحقتها في القرصنة واحتجاز الأسرى سنة 1826م.

4 ـ تطورت الأوضاع وبدأ الحصار بعد أن دافع وزير الخارجية الفرنسية عن القنصل الذي اتهمه الداي بأنه يؤثر سيئاً على العلاقات بين البلدين فأرسلت الحكومة الفرنسية اسطولاً بحرياً أنزل جنوده في الباستيون وسلحه بمدافع قوية موجهة إلى الجزائر العاصمة.

5 ـ في هذا الجو المتوتر استقبل الداي القنصل ـ الذي لا يكن له الاحترام ـ لمحادثته في مطالب فرنسا التي حملتها المذكرة الفرنسية.

وأثناء المحادثة غضب الداي من كلام القنصل، وكانت بيده «منشة» لطرد الذباب فحرك يده بها، وكان أن لمست جبهة القنصل، كما يقول الداي. أما القنصل فيقول أنه ضربه بالمنشة (كانت الحادثة سنة 1827م) واعتبر القنصل في تقريره للحكومة أن الداي أهانه وأهان الملك. وتبنت الحكومة الفرنسية هذا الاتهام، وكل ما حمله التقرير من سوء معاملة الداي للقنصل.

6 ـ بدأ حصار الجزائر سنة 1827م واستمر الحصار ثلاث سنوات بأسطول حربي. تزامن الحصار مع مطالبته بالاعتذار عن إهانة القنصل الفرنسي بالضرب. وطالبت فرنسا أن يكون الاعتذار في محفل يقوم فيه الداي بمسيرة رسمية مع جهازه الحكومي والعسكري إلى القنصلية ليقدم الاعتذار. امتنع الداي عن الاعتذار بهذه الطريقة المهينة، كما امتنع عن دفع التعويضات عما لحق فرنسا من إهانات.

7 ـ لم تكن حكومة فرنسا جميعها على اتفاق في التدخل العسكري بالجزائر. تعاقب على رياسة الحكومة ثلاثة من الرؤساء، كلهم كانوا ضد احتلال الجزائر ولكن العنصر المتشدد ـ وزيرا الحربية والبحرية ـ ظل مصمماً على مهاجمة الجزائر ونزول القوات على سواحلها والقضاء على حكومة الداي، ولو لم تكن الفكرة واضحة في ضم الجزائر إلى فرنسا.

الجانب المعارض للاحتلال كان يخشى من نتيجة الحرب تحسبا لمثل ما حدث لملك إسبانيا شارلكان من هزيمة كانت سبب نهاية سلطانه. ثم إن فرنسا كانت تعاني من أزمة اقتصادية، والحرب مكلفة، وستزيد الأزمة حدة. وإن كان المتشددون يرون أن تكون مصاريف الحملة على حساب الداي. ثم إن الحكومة كانت تخشى الاضطرابات الداخلية بين الأحرار وأنصار الملك ووضع الحكم كان غير مستقر.

8 ـ وأخيراً انبعثت فكرة مهمة صاغها قنصل فرنسا في القاهرة، وكان صديقاً لمحمد علي حاكم مصر، محمد علي الذي حكم السودان والحجاز ويطمح إلى حكم بلاد الشام. وفكر القنصل الفرنسي في أن يصرفه عن المشرق إلى المغرب، فاقترح على حكومته مخاطبة محمد علي بأن يحتل بلاد المغرب العربي من طرابلس حتى المغرب، وخاصة الولايات الثلاث. أعجبت الحكومة الفرنسية بالفكرة، واقترحت أن تساعد محمد علي بقروض إذا هو قبل. وافق على المشروع بشرط أن تمنحه فرنسا قروضاً وثلاث بواخر حربية تساعده في حملته. غير أن وزير الحربية الفرنسية ـ رغبة في إجهاض المشروع ـ امتنع من أن تمنح فرنسا لمصر أي باخرة حربية، وهدد بالاستقالة، فامتنعت فرنسا من قبول الشرط الثاني، ولو أنها اقترحت منحه قروضاً لشراء سفن حربية.

الفكرة من وراء هذا المشروع هي القضاء على دايات الجزائر وتونس وطرابلس وإيقاف القرصنة، وإقامة دولة صديقة لفرنسا في المنطقة. وتكون قد حققت الهدف بواسطة حاكم مسلم لايثير المشاكل التي قد تثيرها العملية لو قامت بها فرنسا المسيحية.

وأخيراً تدخلت إنجلترا بعد أن افتضح المشروع، لتقف بصرامة ضد تحرك محمد علي نحو شمال أفريقيا. كانت إنجلترا تعارض سياسة محمد علي التوسعية في السودان والحجاز من مصر، ولذلك لا يمكن أن يتسع هذا النفوذ

إلى مناطق أخرى تجعل من مصر امبراطورية صعبة على الاحتواء. كانت عين إنجلترا موجهة إلى مصر والسودان ليكمل بذلك مشروعها في شرق أفريقيا والامتداد انطلاقاً من البحر الأحمر (قناة السويس لم تكن قد فتحت بعد) نحو ممتلكاتها في الهند وآسيا. محمد علي كان يعرف خصومة إنجلترا له، ولذلك اشترط على القنصل الفرنسي الذي عرض عليه المشروع ألا تكون إنجلترا معارضة. وقد هددت إنجلترا الحكومة العثمانية بالتدخل العسكري إذا ما أقدم محمد علي على احتلال شمال أفريقيا. ومحمد علي لم يكن راغباً في أن يدخل مع العثمانيين الذين ما يزال يدين لهم صورياً بالتبعية، ولا مع إنجلترا التي يعرف قدرتها على تدمير مملكته في سبيل مطامعها الاستعمارية. ولذلك، ولأن فرنسا لم تستجيب لامداده بالسفن الحربية، امتنع عن المغامرة. وترك بلاداً إسلامية كبرى تواجه مصيرها مع بلاد مسيحية قوية ومتقدمة تنشر احتلالها في شمال أفريقيا ابتداء من الجزائر.

هكذا بقيت فرنسا ـ رغم المعارضة المتعددة الأطراف ـ أمام خيار وحيد هو الهجوم على الجزائر واحتلالها، رغم ما يعترض هذه المغامرة من هزيمة محتملة ومعارضة دولية من الدول المنافسة منها العثمانية وإنجلترا وإسبانيا على الأخص، ورغم ما ستوحم به من أنها دولة مسيحية تهاجم دولة إسلامية مما قد يزيد في الصراع الصليبي في المنطقة الإسلامية والعربية.

لم يكن الداي حسين يؤمن بأن القوات الفرنسية جادة في الاحتلال. كان يظن أن الأسطول سيضرب السواحل. رغم الأخبار التي كانت تفد إليه من أنحاء أوروبا تؤكد العزم على الاحتلال. تردده يعود سببه إلى القوة العددية التي يتوفر عليها الجيش الجزائري من «الفولوغلى» و«الإنكشارية» و«فرقة القبائل». قوة العدد لن تصد القوة المنظمة والتي يقودها ضباط متميزون. القائد العسكري الجزائري إبراهيم أغا لم تكن تنقصه الكفاءة، ولكنها كفاءة محدودة. ورغم أن الباي أحمد (أحد حكام الأقاليم) قدم له نصائح عسكرية مهمة إلا أنه لم يكن يأبه بها. والداي حسين لم يكن يتدخل في إدارة المعركة.

كل ما كان يهمه ألا يحتلوا العاصمة ويدمروا سلطته. لم تكن صلته بالشعب، بل لم يكن يعرف من أرض الجزائر غير العاصمة. أما قوات الجيش، فقد كانت متضاربة: الفولوغلي يكرهون الإنكشارية ويحتقرونهم. وهما يحتقران ويكرهان فرقة القبائل التي كانت تكره الأتراك للمعاملة السيئة التي كانوا يلقونها منهم عموماً. أخيراً هاجم الجيش الفرنسي الجزائر بأسطول قوي ولم يكن الجيش في الجزائر كله ـ رغم قوته العددية يحارب بروح معنوية قوية. الأتراك كانوا يشعرون بأنهم يحاربون في غير بلادهم ـ والقبائليون كانوا يحاربون عدوا لمصلحة عدو آخر. ضعف الروح المعنوية أضعفت قوة الجيش بالإضافة إلى القيادة التي تنقصها الكفاءة. ولذلك استطاع الفرنسيون أن ينزلوا فريقاً من الجيش. نجحوا في ذلك بأعجوبة لأن القوات الجزائرية كان يمكن ـ لو كانت تحت قيادة ذات كفاءة ـ أن تمنعهم من النزول. وكانت العواصف التي تهب أحياناً يمكن أن تساعد على إبعاد الأسطول الفرنسي واضطراب وحداته العسكرية وتماسكه. استمر الزحف نحو العاصمة. ووجد الداي نفسه محاصراً. لم يحاول أن ينتقل إلى الداخل لأنه لا يعرف من البلاد إلا العاصمة، واحتلت المدينة بعد أن سمح للداي أن ينتقل ويسافر حيث يشاء فانتقل إلى نابولي ثم إلى الإسكندرية. أما الجنود فقد انتقلوا إلى بلادهم، تركيا أو المناطق التي أتوا منها.

ورغم أن معظم أفراد الجيش خضعوا للنظام الجديد فقد استمرت مقاومة بعض القبائليين، لكنها كانت غير منظمة وينقصها السلاح والقيادة.

دخل الفرنسيون العاصمة ليجعلوا منها نقطة انطلاق نحو قصف الجزائر شرقها وغربها (وستنشأ المقاومة الكبرى للأمير عبد القادر بعد أن بايعه العلماء والأعيان ورؤساء القبائل ابتداء من سنة 1830 و(سيكون لنا حديث عن هذه المقاومة في فصل آخر).

تعدد حكام الجزائر في السنوات الأولى للاحتلال من العسكريين والمدنيين الفرنسيين، وكانوا جميعا من أكبر أعداء الشعب الجزائري فشردوا

الشعب وأخرجوه من دياره ليسكنها جيش الاحتلال، وحولوا المساجد الكبرى إلى كنائس، والصغرى إلى ثكنات للجيش. ونهبوا البلاد، وخاصة خزينة الداي وعاثوا فساداً ونهباً في الأسواق والمنازل والحقول. وقد وصلت بعض هذه المعلومات إلى حكومة فرنسا فانتقدت ذلك وأرسلت تعليمات للولاة بأن يوقفوا الضباط والجنود عن فحش التصرفات والسلوك المشين.

# نظام الحكم في الجزائر في عهد الاحتلال

احتلال فرنسا للجزائر أوقع الدولة في حيرة. الدولة عانت المشاكل السياسية، الداخلية والخارجية، التي اعترضت الحكومة، والمشاكل العسكرية التي عانتها داخل الجزائر.

السؤال الذي كان مطروحاً على الدولة ماذا سنصنع بالجزائر؟

سؤال ظل يراوح فكر العسكريين والمدنيين الفرنسيين، وتتخبط فيه السياسة العسكرية والمدنية مع أو ضد القرار بضم الجزائر إلى فرنسا سنة 1845م، ونص الدستور الفرنسي لسنة 1948م على اعتبار الجزائر أرضاً فرنسية.

من المؤكد أن كل المسؤولين الفرنسيين، على اختلاف حيثياتهم السياسية والعسكرية، كان يفكر في اتجاه ووفقاً لمصالح الفئة التي يمثلها، وبالتالي وفقاً للمصالح الشخصية. العسكريون كانوا يعتقدون أنهم حققوا إنجازاً عسكرياً مهماً، إذن فهم أولى بحكم هذه البلاد. المشاكل الداخلية في فرنسا متأججة، المجلس طرف فيها، البلاد متأرجحة بين النظام الامبراطوري والنظام الجمهوري. والحروب الخارجية الأوروبية تهددها. فهي معزولة لا صديق لها في الغرب: إنجلترا. . . ولا صديق لها في الشرق: ألمانيا. ولذلك كان حرص العسكريين على أن احتلال الجزائر نابع من المصلحة العسكرية الخاصة. فهي بلد «عدو» مفتوح عسكرياً، ولذلك فبإمكانهم أن يحكموا هذه البلاد ويقدموا لمهنتهم العسكرية عملاً ومجهوداً يهتمون هم به. المدنيون الحاكمون، والذين انتهى بهم الأمر إلى الامبراطور: نابليون الثالث، ثم

السياسيون في الأحزاب السياسية، الرجعية منها والتقدمية الحرة، يرون أن الجزائر مستعمرة يجب أن تخضع للحكم المدني، أي للدولة الفرنسية، لا للجيش الفرنسي.

لقد كان احتلال الجزائر متميزاً بالنسبة لجيش الاحتلال. ذلك أنه لا يستند على نظام دولي، وإنما هي بلاد انهزمت في حرب، لم تعد لها سلطة وطنية «تركية»، ولم تحتل بناء على اتفاقية بين الدولة الحاكمة وبين السلطة الوطنية، كما حدث بالنسبة لتونس فيما بعد، حيث فرض الاحتلال مشروعيته باتفاقية باردو 1881م ـ اتفاقية الحماية ـ ولا باتفاقية تنظيم الحكم سنة 1883م. ولا كان شبيهاً باحتلال فرنسا للمغرب حيث اعتمد على مشروعية اتفاقية الحماية ـ اتفاقية فاس مع السلطان عبد الحفيظ 1912م ـ وإنما كان غزوا عسكرياً يخضع لقانون الغزو والهزيمة، على نحو ما حدث لفرنسا نفسها في حرب 1870م مع ألمانيا، حيث احتلت الألزاس واللورين وضمتهما ألمانيا، ولذلك كانت فرنسا تجرب في الجزائر كل أوجه الحكم الممكنة: عسكرية ومدنية وسلطوية، والشيء الأكيد هو أن الأرض المحتلة غيب شعبها عن الوجود، فلم يكن له أي وزن في نظم الحكم، ولا أي مكانة في الحكم الجديد. بل كان إلى جانب إهماله موضع اغتصاب وابتزاز وتشغيل إجباري في مصالح المحتلين، وخاصة مستعمري الأرض كما سنرى.

لكل ذلك نجد أن الجزائر خضعت في الأربعين سنة الأولى من الاحتلال (1830م ـ 1870م) إلى النظام العسكري الذي يقرر انفراد العسكريين بالقرار. فكان العسكريون هم سادة البلاد يعاملون المواطنين الجزائريين بالقمع والعنف، ويجردونهم من كل ما يملكون حتى دور سكناهم، ويستبدون بالسلطة والحكم العسكري. والمدنيون الفرنسيون الذين وفدوا على الجزائر يخضعون للحكم العسكري.

ولكن هذا الاتجاه العسكري وجد معارضة من الحكومة الفرنسية.

فاحتلال بلاد كبيرة المساحة ـ ومهمة استراتيجياً ـ مسؤولية كبرى يجب أن تتحملها الحكومة ولا تترك في يد العسكريين يفعلون بها ما يشاؤون، ولصالح الجيش. لا لصالح الحكم المدني. لهذا صدرت مراسيم تفصل الحكم المدني عن العسكري، وتضع في يد العسكريين المراكز العسكرية فحسب، موزعة على الولايات الثلاث: الجزائر، وهران، قسطنطينة. أما المسائل المدنية فتوضع تحت مسؤولية مدنيين على رأسهم الحاكم العام الذي يجب أن يكون مدنياً ـ بعد أن مرت البلاد بمرحلة كان الحاكم العام فيها عسكرياً ـ وتحت مسؤولية الحاكم العام: المسؤول الإداري والمالي ورئيس وحدات الاحتلال، المسؤول عن جميع العمليات العسكرية، ومجلس الإدارة، يضم مسؤولين مدنيين وعسكريين.

أنشئت في إطار هذه التقلبات النظامية اللجنة الأفريقية، ومهمتها اقتراح الحلول للمشاكل الناشئة عن الاحتلال. وأطلق على الجزائر: «الممتلكات الفرنسية في إفريقيا».

وهكذا تحولت الجزائر من بلاد محتلة إلى ممتلكة فرنسية أي بلاد مملوكة لفرنسا. كونت الحكومة الفرنسية في نطاق تجاربها المتعددة لاحتلال الجزائر لجنة أخرى مكلفة بالسيطرة على الجزائر، والسيطرة على الأرض والشعب. وقد أقرت اللجنة:

ـ خلق منصب الحاكم العام تعينه الحكومة الفرنسية بناء على اقتراح من وزير الحربية، مسؤول بسلطة مطلقة على الشؤون المدنية والعسكرية.

ـ تعيين (انتخاب) مجالس بلدية للفرنسيين في الولايات الثلاث، وله حق إلحاق بعض الجزائريين بها.

ـ وضع ميزانية للجزائر.

ومن مهمات الحاكم العام فرض الضرائب (إذ الجزائر لا تطبق عليها قوانين فرنسا) ويتحكم في العدالة والقضاء والأمن العام بالإضافة إلى الشؤون

العسكرية. يساعده مدنيون وعسكريون. ويعين قائد الجيش وقائد البحرية كما يعين كل الموظفين الكبار.

**مستعمرون أوروبيون ـ فرنسيون:**

الخطوة الكبرى التي خطاها الاستعمار الفرنسي في الجزائر هي الهجرة البشرية الأوروبية والفرنسية بأعداد كثيرة وخطيرة. ما أن احتلت الجزائر عسكرياً حتى وفد عليها عشرات الآلاف من الأوروبيين: إيطاليين وغيرهم من جزر البحر الأبيض الذين كانت لآبائهم ثرة مع القرصنة الجزائرية، وقد كانوا أكثر من الفرنسيين (الذين قدر عددهم في البداية بـ 9000 مستوطن) يكبر قدر عدد الأوروبيين في البداية ثم تناسلوا حتى تجاوزوا مليون و600 ألف مستوطن. وكان أحد الحكام العامين قد اقترح إغراق الجزائر السعيدة بملايين من المستعمرين. ولكن الدفعة القوية من المستوطنين هي التي وفدت على الجزائر بعد انهزام فرنسا أمام ألمانيا، واحتلال الدولة المنتصرة للألزاس واللورين. فقد وجهت الحكومة كل الفارين من الاحتلال الألماني إلى الجزائر بدلاً من أن يستقروا في فرنسا، ويحدثوا لها مشاكل العمل والسكن. فكانوا في الجزائر معززين لسلطة وقوة المعمرين الذين فرضوا وجودهم على سلطات الجزائر حتى أصبحوا يتدخلون في تعيين الحاكم العام، وفرضوا وجودهم باحتلال الأراضي الزراعية التي أباحها لهم الحكام من جهة، كأراضي الدولة، وباغتصاب أراضي الفلاحين الصغار بالقوة حيث كانوا يجردونهم من أرضهم ولو بثمن بخس تحت ضغط القوة.

إقطاعيون كبار تدخلوا في شؤون الحكم بالجزائر، ثم بدأوا يفرضون وجودهم على الحكومة الفرنسية في باريس، التي أصبحت تحت طاعتهم، وخاصة في عهد الجمهورية الثالثة، وقد قاموا ـ قبل أن ينضم إليهم مهاجرون من الألزاس واللورين ويهاجمون الامبراطور نابليون الثالث ـ بحملة عدوانية ضده، حتى أصبح خاضعاً لهم ليتخذ قرارات لصالحهم. وازداد فرض

سلطانهم على فرنسا بعد سقوط الامبراطورية.

هذه الفئة من المعمرين هي التي ظلت تفرض نفوذها على الجزائر متشبثة بالأرض والحكم حتى نهاية العهد الاستعماري سنة 1961م.

كانت الحكومة الفرنسية مترددة كما رأينا في النظام الذي تضعه للجزائر حتى صدر القرار بضمها إلى فرسا سنة 1845م، عند ذلك اتجهت إلى إقامة نظام الولايات على نحو ما كان في فرنسا، فأنشأت إدارات للولايات الثلاث شبيهة بالإدارة الفرنسية. وبعد قرار الضم أصبح المعمرون يشاركون في النشاط الفرنسي، فساهموا في الثورة وطالبوا بالمشاركة في البرلمان الفرنسي لتدعيم مركزهم في الجزائر، وسلطتهم عليها.

تطور إداري آخر عرفته الجزائر بعد إنشاء وزارة المستعمرات في فرنسا، فقد ألغي منصب الحاكم العام. وأنشئت إدارات تابعة لوزارات المالية والداخلية والعسكرية والبحرية. ومن هذه الإدارات تكون المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات.

وعرفت الجزائر نظام البلديات التي كان يعينها الحاكم العام ـ في كل مرة يكون فيها حاكم عام، وقد عاد هذا المنصب بعد أن ألغي ـ وكان ثلثا المجلس البلدي يعينون من الأوروبيين وثلثه من الجزائريين المسلمين واليهود. وتكونت في مختلف أنحاء الجزائر 31 بلدية سنة 1863م.

وعاشت الجزائر كل التناقضات التي عرفتها فرنسا ضد الاحتلال حتى سقوط الامبراطورية وإنشاء الجمهورية الثالثة. وكان الحكم أشد وطأة على الجزائر في عهد الجمهورية منه في عهد الامبراطورية. وكانت الحكومة تقوم ببعض المشاريع القضائية والتعليمية، ولكن ذلك خاص بالمعمرين. ويقبل في المدارس بعض اليهود الذين كانوا في خدمة الاستعمار وكثير منهم حصل على الجنسية الفرنسية فحققوا بذلك بعض المصالح الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اشتدت وطأة استعمار الأرض على الجزائريين بعد أن مُنح القادمون

من الألزاس واللورين آلاف الهكتارات، وصادرت الإدارة نحو أربعة آلاف هكتار من الفلاحين الجزائريين لصالح هؤلاء المعمرين الجدد.

هذا التوجه الخطير الذي قامت به السلطات الفرنسية كان يحاول القضاء على إسلام الجزائريين بنشر المسيحية. وكان كبار الحاكمين يعتقدون أن الجزائريين يسهل تحويلهم إلى المسيحية، وعملت الكنيسة على ذلك انطلاقاً من تمسيح الأطفال. الأهم أن المشروع فشل وأن الجزائر احتفظت بإسلامها القوي والفاعل في حياتها رغم استمرار الاحتلال قرناً وثلث قرن.

لم يكن الشعب الجزائري ليتحمل محنة الاستعمار وانتزاع الأرض ونشر المسيحية، فنهض في ثورات محلية عارمة سجل التاريخ منها: ثورات أولاد سيدي الشيخ محمد بن تومي بن بوشتة، وثورة الصبايحية، وثورة أولاد عيدون بالمدلية، وثورة شمال المنطقة، وثورة واحة العمري، وثورة الأوراس، وثورة الشيخ بوعمامة.

قضى الجيش الفرنسي على هذه الثورات بقوة وعنف، وقمع المناطق الثائرة وفرض على كل مواطن منها أداء غرامة باهظة، عقابا للشعب على ثورته. فزادت هذه الغرامات في تفقير الشعب الجزائري وتجويعه ومحاولة إخضاعه لسادة البلاد الجدد: المعمرين.

### في عهد الجمهورية الثالثة

إنشاء الجمهورية الثالثة أوجد في فرنسا نوعاً من الاستقرار السياسي، ومنح الدولة نوعاً من المصداقية، ولكن هل انعكس ذلك على المستوطنين الأوروبيين في الجزائر من غير الفرنسيين الذي أتيحت لهم فرصة أخذ الجنسية؟ هل أصبح في إمكانهم أن ينصاعوا «للشرعية» وهي أن الجزائر جزء من فرنسا؟ رغم أن فرنسا قررت منحهم من الأرض الجزائرية ما يجعلهم من كبار الاقطاعيين (وزعت عليهم من أرض الجزائريين الفلاحية 160 ألف هكتار) لا بل إنهم استمروا بالضغط على الحاكم العام. ورغم أن أحد الحكام العامين هو

المرشال دوفيدون حاول ولو لم يفعل أن يحافظ على المصلحة العليا لفرنسا، وعدم الخضوع لهم. وقد حاولت الحكومة الفرنسية تقريبهم من الواقع الفرنسي فسمحت لستة منهم أن يلتحقوا بالبرلمان الفرنسي. وكان المرشال يفكر في الاستقلال الذاتي بالجزائر الفرنسية، وعدم دمجها في تطبيق القوانين الفرنسية. كان يفرض على الجزائريين (الجنسية الفرنسية) ويمنع الانفاق على المدارس العربية، ويمنع تطبيق الشريعة في القضاء، وأنشأ لجانا للبحث عن الأراضي الصالحة للاستيطان، هكذا كان المستوطنون يتحكمون في 90 ٪ من سكان البلاد بالتشغيل والغرامات والتعذيب.

وقد استطاع المستوطنون أن يتصرفوا في الجزائر كما يشاؤون خاصة بين 1870م و1891م. ومنعت الحكومة الفرنسية أن تتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر وأنشئت ميزانية خاصة بالجزائر حتى لا يخضعوا لضغط مالي من باريس. ومن القرارات التي اتخذوها تركيز السلطات الفعلية في يد رؤساء البلديات.

وقد اتبعت سياسة تعيين قواد جزائريين يحكمُونَ القبضة على المواطنين، ويأخذون أجورهم (بالطريقة التي يريدونها من المواطنين). وقد أعطيت صلاحيات كبيرة للبلديات التي أنشىء نظامها سنة 1891م. وكانت البلديات تفرض على الشعب تحمل نفقات المشاريع التي تهم الأوروبيين.

بدأت تظهر مقاومة لبعض المشاريع. فالمواطنيون تشبثوا بالشريعة في القضاء ورفضوا التوجيه للمحاكم الفرنسية، بدلاً من المحاكم الشرعية وفرضت عليهم الفرنسية كلغة رسمية في التعليم والإدارة والحياة العامة.

أنشىء المجلس الأعلى للجزائر ولم يمثل فيه الجزائريون إلا شكلياً، كما أنشئت اللجنة المالية التي كان معظم مكونيها من الأوروبيين. وأنشى إلى جانب المجلس الأعلى مجلس المندوبين الماليين ويعين فيه: 54 أوروبيا و28 جزائرياً.

فكرت فرنسا في إقامة «إصلاحات» في الجزائر تحت ضغط الحرب العالمية الأولى. منها: منح حق التصويت للجزائريين في الانتخابات المحلية

لحوالي 421 ألف جزائري، بشروط مجحفة منها: أن يكون عمل في الجيش الفرنسي، وأن يبقى في مكانه أكثر من سنتين، وأن يعرف القراءة والكتابة بالفرنسية، وأن يكون من دافعي الضرائب أو يملك أرضاً.

**تجنيد الجزائريين**

بدأت السلطات الفرنسية بإحصاء الشبان الجزائرين لتجنيدهم في الجيش وفق قانون 1908م، وقد عارضوا التجنيد.

وقدمت حركة الشبان الجزائرية احتجاجاً ضده، إلا إذا حصل الجزائريون على حقوقهم والتخفيف من الاجراءات والقوانين العنصرية والغرامات عن الجزائريين. ونتيجة لهذا الاحتجاج بدأت الحكومة تفكر في إدخال الإصلاحات مقابل التجنيد، وتراجعت عن ذلك تحت ضغط المستوطنين. ولم يسمح بالمشاركة في الانتخابات إلا للذين أدوا الخدمة العسكرية، كما سمح لهم ببعض الوظائف. ورفع عدد المستشارين في البلديات من الربع إلى الثلث.

كان فرحات عباس زعيم حزب البيان قد أعلن بعض المبادىء منها: عدم الانفصال عن فرنسا. لا للاندماج ـ لا للأسياد الجدد. وتضمن مشروع إصلاحات عباس: إنشاء جمهورية ذات استقلال ذاتي ـ دولة منضمة إلى الاتحاد الفرنسي ـ برلمان ينتخب انتخاباً سرياً ـ حكومة ورئيس جمهورية منتخب انتخاباً مباشراً ـ يمثل فرنسا مندوب عام وله صوت استشاري في مجلس الوزراء. وبذلك حصل على تمثيل حر في البرلمان الفرنسي ضد حزب الشعب الذي قاطع هذه الانتخابات. وسمحت الحكومة لبعض الجزائريين بأن ينتخبوا في مجلسي البرلمان 15 نائباً، 6 منهم في مجلس الشيوخ.

أما قانون الإصلاح الذي صوت عليه البرلمان 1947م فلم يتضمن نقطة من النقط التي تضمنها مشروع فرحات عباس. وهذا ما أقفل باب العمل السياسي المعتدل ولم يعد مفتوحاً إلا باب العنف.

# الثورات المسلحة بالجزائر

رغم أن الحكم التركي في الجزائر استسلم للاحتلال الفرنسي عندما طوق الجيش الغازي العاصمة، ولم يكن الشعب الجزائري يرى في هذا الحكم الذي حاول أن يذيب شخصيته غير الاستسلام لحكم أجنبي آخر، فقد كان الجزائريون رافضين للحكم الجديد كما رفضوا الحكم القديم رغم أن الفرنسيين خلصوهم من الحكم التركي، ولكنهم كانوا غزاة أجانب غير مسلمين، ولم يقابلهم الشعب الجزائري إلا بالرفض، كما قابلوه بالاحتقار والإذلال.

وكان من الطبيعي أن تقوم مقاومة لهذا الاحتلال، من الذين يجدون في أنفسهم قدرة على المقاومة. غير أن الشعب الجزائري الذي انهكه الحكم التركي، ومحا شخصيته، لم يستطع في البداية أن يواجه الاحتلال الفرنسي بمقاومة، ولكن شخصيات مهمة كانت تتمتع ببعض النفوذ على عهد الأتراك في شرق الجزائر، كالحاج أحمد بن شريفة الذي توجه إلى قسنطينة وجمع حوالي 1600 مناضل من الأهالي، لمواجهة الجيش الفرنسي وأدرك أن جيشه هذا يتكون من الأتراك والعرب، ولم تكن له ثقة في الأتراك لأنهم لم يكونوا مخلصين للمقاومة فتخلى عنهم، واعتمد على من في جيشه من الجزائريين، وتحدى الجيش الفرنسي الذي كان يبلغ 16.000 جندي الذي حاول القضاء عليه، رغم أنه ألحق هزيمة بهذا الجيش الجرار، فإنه انسحب إلى قسنطينة. وتولى المقاومة في المنطقة أيضاً أحمد باي الذي لم يكن جزائرياً خالصاً، إذ كان من أب جزائري وأم تركية، والحق بالفرنسيين هزائم فادحة إذ قتل في المعركة الجنرال قائد الجيش ورئيس أركانه، ولكن الفرنسيين

مع ذلك احتلوا قسنطينة سنة 1837م رغم المقاومة.

وقد انتقل أحمد باي إلى الصحراء حيث كان ممثل الأمير عبد القادر ليوحد المقاومة هناك. غير أن الذي دفع به إلى هذا الانتقال هو سعيد بن فرحات خانه وانضم إلى الفرنسيين..

وكانت نهاية هذه المقاومة في شرق الجزائر أن أحمد باي الذي قاوم 18 سنة (ثمان عشرة) قد استسلم للفرنسيين سنة 1848 بعد أن أصبحت جيوشهم قوة لا تقهر.

**ثورة الامير عن القادر:**

المقاومة الحقيقية لقوات الاحتلال قد ظهرت في غرب الجزائر على يد الأمير «عبد القادر بن محيي الدين» الذي بايعته قبائل ناحية تلمسان سنة 1831م فنظم جيشاً للمقاومة، وكون حكومة ومجلس شورى، كما أقام نظاماً إدارياً للمنطقة التي يحتلها، فكون المنطقة من ثمان مقاطعات إدارية وعلى كل منها قائد، ووضع «لدولته قوانين» وضرب عملة باسمه وأخذ ينظم المقاومة ضد الفرنسيين، كل منطقة قسمت إلى مراكز كبرى للمقاومة، على كل منها حاكم عسكري. وابتدأ هجومه في فبراير 1833م. غير أن عبد القادر واجهته في البداية بعض الصعوبات الداخلية، فبعض القبائل التي كان يعتمد عليها تمردت واضطر أن يحاربها فأثر ذلك على قوته النضالية ضد الفرنسيين، وكان قد انهزم في بعض المعارك الداخلية. وبدأ الجيش الفرنسي يضغط عسكرياً على هذه المنطقة بعد أن لم يكن أعطاها كبير اهتمام.

وقد اضطر عبد القادر إلى عقد معاهدة مع الفرنسيين سنة 1833م التزم فيها الطرفان بما يلي: يعين عبد القادر وُكَلاَءَهُ في بعض المدن المحتلة وتعين فرنسا وكيلا لها في مستغانم، احترام الديانة، رد الأسرى، حرية التجارة، إعادة كل من يفر من طرف إلى الطرف الآخر.

وكان مؤكداً أن الإدارة الفرنسية التي استعدت استعداداً سياسياً وعسكرياً،

وإدارياً لاحتلال الجزائر، وكذلك ضغط المستوطنين الأجانب ـ كثير منهم غير فرنسين على الحكومة الفرنسية ـ لا يمكن أن تفي بالوعود التي قطعتها في المعاهدة المذكورة، ومن المؤكد أن هذه المعاهدة، كانت وسيلة وكسباً للوقت استعداداً لمعركة أخرى، تكون قد حققت قبلها في الجانب الجزائري المقاوم استعداداً للاستسلام وتفريقاً لقواته غير المنظمة وغير المحترفة، واطمئناناً لوعود كانت كاذبة.

وهكذا بدأ الجيش الفرنسي معركة أخرى، شعر عبد القادر بالاستعداد لها فأمر القبائل المحاربة أن تقاطع الجانب الفرنسي، ولكن بعضها رفض (تأكيداً لما قلناه من أن معاهدة الصلح الأولى فعلت فعلها في تخذيل بعض القبائل) فرفضت أن تمتثل لتعليمات عبد القادر، وبفعل الاستخبارات، والجاسوسية الفرنسية عملت على ضم بعض هذه القبائل إلى الجانب الفرنسي، فوجد الأمير عبد القادر نفسه في حرج وهو يواجه الجيش الفرنسي ـ الذي انتهز فرصة الهدنة ـ فاستعد أكثر من ذي قبل لمعركة طاحنة هي معركة «المقطع 1835م» انتصر فيها الجيش الفرنسي في البداية، ولكن الأمير نظم جيشه وألحق هزيمة بالجيش الفرنسي.

هذه الهزيمة دفعت فرنسا إلى تجديد جيشها وضباطها الكبار، لكن ذلك دفع بالأمير عبد القادر إلى أن يعلن الحرب على فرنسا.

ورغم شجاعته وجرأته في مواجهة جيش جرار بلغ 78 ألف جندي وضابط، فإن بعض القبائل تخلت عن المقاومة مرة أخرى، ليشعر بأن لا قبل له بمقاومة هذا الجيش. طلب المساعدة من المغرب ولم تبخل الدولة المغربية رغم ضعفها العسكري، ومشاكلها المالية، في مساعدة الجزائر فخاض الجيش المغربي ـ وأغلبهم من المتطوعين ـ بسلاحهم البسيط معركة ضد الجيش الفرنسي في إيسلي سنة 1844م (تحدثنا عن معركه إيسلي ونتائجها في فصل سابق). بقوات غير متكافئة، وكانت الهزيمة الكبرى للمغرب سببت له مشاكل وطنية وعسكرية ومالية، إذ احتل الجيش الفرنسي وجدة وناحيتها ومنطقة بني

يزناسن. فقد كانت المغامرة بهذه المبادرة بدافع المشاعر الدينية والأخوية مع الشعب الجزائري، وكان عبد القادر يتدخل في المبادرة المغربية، ويحاول أن يوجه المعركة حسب رأيه، ولكن المبادرة باءت بالفشل. ورغم التضحيات الجسيمة التي قدمها المغرب والنتائج الخطيرة التي ترتبت عنها، فإن بعض المؤرخين الجزائريين يأخذون على المغرب أنه لم يقبل بقاء عبد القادر في أرضه بعد استسلامه النهائي للفرنسيين سنة 1843م تحت ضغط حرب «الإبادة» التي شنها عليه الجنرال بيجو.

والواقع أنه لم يقبل ذلك تحت الضغط الفرنسي الذي كان قد احتل أجزاء من شرق المغرب، وكان الجيش الفرنسي يهدد باجتياح مناطق شاسعة من البلاد بسبب استضافة المغرب الأمير عبد القادر.

وهكذا كانت نهاية حرب التحرير التي شنها هذا البطل فاعتقل وسجن 5 سنوات في فرنسا، ثم أفرج عنه وسمح له بأن يعيش حيث يشاء، إلا في الجزائر فاستقر في بلاد الشام إلى أن توفي سنة 1889م.

ومما يذكر في حرب التحرير هذه أن الأمير عبد القادر حاول أن يتصل بإنجلترا عن طريق قنصلها العام في طنجة سنة 1836م، فبعث مبعوثاً خاصاً يحمل رسالة إلى القنصل يعرض فيها على إنجلترا أن تقيم مركزاً تجارياً لها في أحد موانىء الجزائر، الواقعة تحت نفوذه لقاء مساعدته في نضاله ضد الاحتلال الفرنسي، ولكن هذه المبادرة باءت بالفشل، رغم أن إنجلترا لم تكن تنظر للاحتلال الفرنسي بعين الرضى، فاعتذر القنصل الإنجليزي بأن حكومة بلاده لا تستطيع القيام بعمل كهذا. وفي رسالة مماثلة بعث بها عبد القادر إلى القنصل الأمريكي في طنجة سنة 1836م، يعرض فيها عرضاً أكثر سخاء، وهو امتلاك أمريكا لمرسى من مراسي الجزائر.

وقد كانت النتيجة مشابهة للعرض الذي قدمه لإنجلترا، فلم تحظى رسالته بأي اعتبار.

وبنهاية مقاومة الأمير عبد القادر اتجهت فرنسا إلى بسط احتلالها الكامل على شرق الجزائر وغربها. وتم لها ما أرادته من احتلال عسكري، وبشري (المعمرين) وإداري، ولغوي. ولكن الشعب الجزائري ظل صامداً بإسلامه ومحافظاً على هويته العربية الأمازيغية التي ستنبعث من جديد.

**المقاومة بعد عبد القادر:**

لم تكن نهاية الأمير عبد القادر نهاية سعيدة لجيش الاحتلال الفرنسي وللمستوطنين الفرنسيين، فقد حلت السبعينيات من القرن التاسع عشر ومعها نكبات عسكرية ووطنية لفرنسا، انهزمت فيها أمام ألمانيا وسلبت منها إقليمي «الألزاس واللورين» وأسر إمبراطورها نبليون الثالث، وفقدت فرنسا إشعاعها الدولي ومصداقية حكوماتها، وكان من نتائج ذلك أن المستوطنين الفرنسيين في الجزائر، استولوا ـ تقريباً ـ على السلطة رغم وجود الجيش القوي والكثير العدد، وبدأوا يتحكمون في البلاد، ويفرضون سلطاتهم لتسييرها، وكان من نتائج هذه الهزيمة أيضاً أن الجمعية الوطنية الفرنسية ألغت الحكم العسكري في الجزائر واستبدلته بحكم مدني تحت ضغط المعمرين والمستوطنين.

ولكن الاستعمار الفرنسي لم يواجه صعوبات كبيرة من المواطنين الجزائريين في مختلف جهات البلاد، إذ قامت ثورات عديدة يمكن أن نعد منها 9 ثورات في بداية السبعينيات منها: ثورة أولاد سيدي الشيخ، ثورة بن ثومي بوشاسا، ثورة الصبايحية (فيلق من الجيش مكون من الجزائريين يعرفون بهذا الإسم وكان لهم وجود أيضاً في المغرب) ثورة (انتفاضة) بالمليلية، ثورة المقراني والشيخ الحداد وبومزراق (وقد استطاع هؤلاء أن يكونوا جيشاً قوياً، بلغ تحت قيادة الشيخ الحداد 120,000 مجاهد)، انتفاضة الشمال القسنطيني، ثورة واحة العمري، انتفاضة الأوراس، وثورة الشيخ بوعمامة.

وقد فشلت هذه الثورات جميعها بين سنتي 1870م و1871م وحكم على معظم قادتها بالإعدام، أو السجن المؤبد إلا ثورة بوعمامة التي استمرت

حتى سنة 1904، وفشلت هي الأخرى، ورغم نجاح هذه الثورات جميعها في خوض معارك طاحنة مع الجيش الفرنسي، وأصيبت فيالق الجيش بخسائر فادحة، ولكنها انهزمت في الأخير لسببين:

أولهما: إنعدام التنسيق بين المجاهدين، وفرار بعض القبائل وانضمامها للجيش الفرنسي.

ثانيهما: تفوق الجيش الفرنسي بالسلاح والتنظيم والتقنية العسكرية والإمدادات التي كانت تأتيه من فرنسا أو من جهة محتلة إلى أخرى.

استمرار ثورة بوعمامة لمدة 23 سنة (1881/1904) يعود إلى القوة البشرية التي جمعها في الصحراء (في جنوب الجزائر) على الحدود المغربية الجزائرية، وتنقله بين المغرب والجزائر، ولكن ثورته انتهت للسببين الذين ذكرناهما ولم يستسلم وإنما مات موتاً طبيعياً سنة 1908م.

هذه الثورات تؤكد أن الشعب الجزائري لم يقبل الاستعمار الفرنسي، وحارب بشراسة قوات حديثة ومجهزة، كما حارب المستوطنين الذين كانوا يعيثون في البلاد فساداً ويتحكمون في الجيش الفرنسي. وبفضل هذه الثورات ظلت الجزائر محافظة على هويتها الإسلامية العربية الأمازيغية، وعلى روحها المعنوية التي تجلت آثارها مرة أخرى بعد ذلك بنصف قرن سنة 1954م.

## تحليل المرحلة

احتلال فرنسا للجزائر مرحلة مهمة في تاريخ البحر الأبيض وفي تاريخ المغرب العربي، وبالتالي في تاريخ الجزائر. مجرد سرد تاريخ الاحتلال لا يمنح تاريخ المرحلة بعده الحقيقي. لذلك يتساءل التاريخ: لم؟ كيف؟ ماذا بعد؟

كان مقدراً لفرنسا أن تلعب دوراً مهماً في تاريخ أوروبا والبحر الأبيض وبالتالي في العالم. كان أحد رؤساء حكومتها يضع على جدول أعماله محاولة تنظيم أوروبا من جديد بعد الفوضى التي خلفتها الثورات الناشئة عن التطور العلمي والتقني والاقتصادي والسياسي. غير أن فرنسا اصطدمت باضطرابات ما

بعد الثورة وعودة النظام الملكي المهزوز. واصطدمت بمصالح نابليون الذي حلم بإمبراطورية واسعة تصل إلى مصر بلاد الفراعنة. واصطدمت فرنسا بإخراجه من مصر ثم بتحالف أوروبا ضده ـ ضد فرسا ـ بزعامة إنجلترا وهزيمة نابليون في بلجيكا في معركة «واترلو» سنة 1814م. ثم اصطدمت فرنسا بقوة الإمبراطورية الإسبانية بزعامة شارلكان. وهزيمته في الجزائر. ولكن طموح فرنسا الامبراطوري اصطدم بالعداوات المتأصلة مع جاراتها: بروسيا وإنجلترا وكانت هذه تقف لمشاريع فرنسا بالمرصاد، كما وقفت في مصر ضدها، وكما عارضت طموحها لاحتلال الجزائر كما رأينا. واصطدمت طويلاً بالقرصنة الجزائرية، وضرب أساطيلها في البحر الأبيض وأسر رجالها وتحديات قاتلة لأمراء الأسطول، حتى إن بعضهم كان يوضع على فوهة مدفع من الشاطىء الجزائري ليقذف به كقنبلة متطايرة الأجزاء إلى السفينة الحربية التي تطالب به. ولم تستطع فرنسا أن تخفف من ضغط القرصنة واسترقاق بنيها على الشعب الفرنسي الذي كان يعتبرهما مساساً بكرامته، لم تستطع ذلك، رغم صداقتها للدولة العثمانية التي لم تعد تملك نفوذاً قوياً على قراصنة الجزائر. فكان الشعب الفرنسي يحمل مسؤولية الإهانات لحكومته واسطوله الحربي.

فرنسا كانت تعتبر نفسها قوة أوروبية مهمة؛ خاصة بعد ثورة 1789م. وكانت هذه الثورة بمثابة الإضاءة التي كشفت الأوضاع المتفسخة في أوروبا، وفتحت بوابة جديدة لعهد الأنوار في العالم الصناعي المتقدم. ولذلك فهي لا تقبل أن تكون في موقع متخلف من الصف الأوربي.

ثم إنها كانت تعاني داخلياً من تمزق الرأي العام السياسي: الأحرار والثوريون واتباع الملكية والسياسيون الوسطيون الذين يطمحون إلى الحكم مع أي نظام. ثم الخلافات الجوهرية داخل ضباط الجيش بين القواد العسكريين من جهة، وبينهم وبين ضباط البحرية. والعسكريون عموماً كانوا يتوقون إلى الحروب التي يستعيدون فيها بعض كرامتهم بعد هزيمة واترلو.

هذه الظروف المضطربة كانت تصاحبها أزمة اقتصادية ومالية. فقد تنامى الإنتاج الصناعي. ولكن الصناعات كانت في حاجة إلى روافد وموارد القطن والصوف مثلاً، وهما أساس صناعة النسيج، ومواردها من البلاد هي التي تمكن قوة استهلاكية للصناعات الأوروبية.

وقد وجدت فرنسا نفسها في فترة عز الاستعمار إنجلترا المنافسة القوية سيطرت على جبل طارق وسيطرت على الهند، ولها نفوذ سياسي واسع في دول أوروبا. ومصر والسودان. وهي تعارض الحملة الفرنسية على الجزائر، كما عارضت حملة نابليون على مصر طمعاً في أن تكون شمال أفريقيا من نصيبها، ثم هي تتدخل في شؤون المغرب بدعوى حرية التجارة واحتلت طنجة وأخرجت منها. وإسبانيا المنافس الثاني تسيطر على مدخل البوغاز وعلى مدينة أخرى بالمغرب قريبة من الحدود الجزائرية (مليلية) بالإضافة إلى البرتغال سيطرت على موانىء على الشاطىء الأطلسي للمغرب لعدة عقود، ويهددان دائماً الموانىء المغربية الأطلسية من العرائش حتى تخوم الصحراء في الطريق إلى جنوب أفريقيا. من ثمة إلى العالم الآسيوي. ثم إن القوى الاستعمارية الكبرى احتلت أمريكا شمالها وجنوبها، وأقامت لها رصيداً سياسياً واقتصادياً وثقافياً في القارة الجديدة.

هذا عصر الاستعمار الذي ستخرج منه فرنسا بلا غنيمة. لما لا تكن لها الفرصة في الجزائر، وقد اخفقت في مصر، وكل المبررات العسكرية والأمنية والسياسية والدفاعية تدعوها إلى ذلك؟

منطق استعماري، مقبول في عصر ازدهار الاستعمار.

أتراك الجزائر كانوا ـ فيما يبدو ـ في غيبة عن هذا التطور الذي حدث في العالم. كانت ولاية الجزائر في مختلف عهود الولاة تمارس «سياستها الخارجية» القائمة على القرصنة والاسترقاق، في استقلال كامل عن السلطة العثمانية، وكان الوالي العثماني ـ أحياناً ـ يرفض وتعزله فرقة الجيش

الانكشارية حتى بدأت تختار من بينها الدايات، وكثيراً ما يقتلون أو يبعدون. أما السلطة البحرية التي كانت على غير اتفاق مع السلطة العسكرية، فقد كانت تتصرف بتسيب كامل ضد أمن الأساطيل العالمية. وما من دولة إلا تعرض أسطول الجزائر لأساطيلها بالقرصنة والاسترقاق ونهب كل ما تحمله البواخر. لم يكن من الطبيعي أن تبقى أوروبا في القرن التاسع عشر تحت رحمة القرصنة، التي كان لها ما يبررها في عهد الأخوين برباروس وعهد ازدهار القرصنة الأوروبية. وإذا كان سلطان الدولة العثمانية لم يستطع أن يسيطر على الولايات التي تكون جزءاً من الامبراطورية، وخاصة الجزائر، مثلما لم يستطيع أن يبقي على سلطانه في مصر والحجاز بولاية محمد علي وابنه إبراهيم، فإن الدايات فقدوا السلطة ـ ولم تكن لهم أبداً ـ على الأسطول الذي يتحرك باسم الجزائر في البحر الأبيض. ثم إن الدايات ـ وخاصة آخرهم حسين ـ لم يكن على مستوى العصر السياسي. ولذلك لم يقدم أي مجهود لتسوية الخلافات، وتجنب الحرب، بل إنه كان يعتقد أن فرنسا لن تحاربه، وأن جيشه البري قادر على صد العدوان.

يضاف إلى ذلك أن الحكم كان معزولاً. الشعب الجزائري يعاني المحنة من الحكام الأتراك، مدنيين وعسكريين، العسكريون والبحريون يتصرفون بنوع من التسيب، الخلاف بين فرق الجيش على أشده.

دايات الجزائر (تحت سلطة الجيش) كانوا يطغون كذلك على جيرانهم. وإذا كانت الدولة المغربية تطمح من حين لآخر في احتلال تلمسان فذلك دفاعاً عن النفس، لأن السلطة التركية كانت ترغب في التوسع غرباً في المغرب، وقد حدث أن احتلت فاس، ولكن الدولة المغربية كانت حذرة من التوسع التركي فحررت فاس من سلطتهم، وكانت ترد على ذلك من حين لآخر باحتلال تلمسان، وبطلب من الشعب الجزائري. أما علاقة الداي بتونس فقد كانت أسوأ علاقة رغم أن التبعية واحدة، وقد احتلت تونس عدة مرات.

لهذا وذاك كان باي تونس مؤيداً للاحتلال الفرنسي وساعدت تونس بالمؤون. وامتنعت عن السماح بنزول وسيط عثماني لمحاولة منع الحرب على أرضها، بعدما منعه الأسطول الفرنسي من النزول على أرض الجزائر. وكان السلطان قد بعث به ليحاول التوسط بين جيش الاحتلال والداي حسين. أما المغرب فقد وقف موقفاً آخر بمساعدة الأمير عبد القادر عسكرياً ومحاربة الجيش الفرنسي في الحدود المغربية الجزائرية مما سبب له كارثة عسكرية في إيسلي سنة 1844م. وكانت كارثة إيسلي بداية لما بعدها من كوارث حتى الاحتلال الفرنسي سنة 1912.

هل كان احتلال الجزائر في ظل هذه الظروف حتمياً؟ مهما يكن الجواب على هذا السؤال فقد استغلت فرنسا كل الظروف الإيجابية والسلبية لتضع قدمها على قلب شمال أفريقيا، وليكون احتلال الجزائر مقدمة لاحتلال تونس والمغرب فيما بعد.

لعل استعمار الجزائر كان فريداً من نوعه بين النظم الاستعمارية التي عرفها العالم، من إنجلترا حتى هولندة وإسبانيا وبلجيكا ثم إيطاليا (كانت بعضها تأخذ الدروس من فرنسا إذ استعمارها جاء متأخراً) الحكم الفرنسي في الجزائر وجد في ظروف اضطرابات داخلية فرنسية ودولية عرفت فيها فرنسا النظام الامبراطوري والجمهوري. وعرفت النصر والهزيمة، والإشعاع النابليوني، ومذلة حفيده نابليون الثالث، وأسره واعتقاله ونفيه أخيراً (حيث مات في إنجلترا). كانت الجزائر إذن مجال تجربة ومجال انتقام وإبراز الإنتصار في نفس الوقت على شعب لم يعد يستطيع أن يدافع عن نفسه ولا أن يحتفظ بهويته. ولذلك فالتجربة الفرنسية كانت تسوية بمحاولات الابتكار في الاحتلال العكسري، والسيادة المزدوجة (عسكرية ومدنية) ومحاولة القضاء على شعب كان يصعب القضاء عليه، لأنه ليس من طينة الهنود الحمر، واحلال شعب دخيل محله (أروبيين وفرنسيين). كان يصعب أن يحل محل على الشعب الأصيل رغم استلابه الأرض والسيادة والحرية والكرامة.

الظاهرة الأولى للاستعمار أنه كان احتلالاً بالقوة وابتزازاً سلطة غَيرية (تركية) غير جزائرية، لم تكن لها صلة قرابة بالشعب ولا بالأرض والهوية، سرعان ما انهارت رغم أنها كانت تتوفر على جيش متخلف، غير مدرب ولا منظم ولا مجهز. حاول المقاومة، وسرعان ما انهار. واستسلم كما استسلمت السلطة العليا (الداي) ووجد جيش الاحتلال نفسه أمام شعب بلا سيادة ولا تكوين ولا تنظيم. ولذلك فإن الحل الوحيد الذي رأته فرنسا هو إلحاق الأرض الجزائرية بالأراضي الفرنسية دون صعوبة تذكر (لا ينقص هذا من قيمة المقاومة المحلية التي أشرنا إليها، ولا من قيمة المقاومة المسلحة التي سنشير إليها في فصل خاص).

والظاهرة الثانية هي أن التجربة الفرنسية كانت استعماراً استيطانياً فريداً من نوعه لا يشبهها إلا الاستعمار الإسباني والبرتغالي لشعوب أمريكا اللاتينية، واستعمار البيض لأمريكا الشمالية. وكل القارة (شمالها وجنوبها) استقلت وانفصلت الأولى عن الاستعمار الإنجليزي بإعلان الاستقلال، وانفصال شعوب القارة الأمريكية الجنوبية عن إسبانيا والبرتغال. واستقلت جميع شعوبها وكونت دولها باستقلال كامل عن أوروبا.

الاستعمار الاستيطاني تجربة جديدة في الجزائر أفرزها وجود مئات الآلاف من المهاجرين الأوروبيين، وعشرات الآلاف من الفرنسيين، ليجدوا لهم مكان عمل واستيطان في الأرض التي وضعتها إدارة الاحتلال بين أيديهم، وفي الإدارة التي فتحت أبوابها للمقتدرين منهم على التدبير والتسيير والإدارة، عسكرية ومدنية.

قرب الجزائر من أوروبا سهل عملية الاستيطان، والتسهيلات التي منحتها الحكومة والإدارة للفرنسيين منحت للمستوطنين أيضاً، فكانت تتيح لهم التصرف بيد مطلقة. نزع الأراضي من المواطنين الجزائريين ووضعها في يد المستوطنين جعل منهم أصحاب الأرض وملاكها، ارتبطوا بها فاستوطنوا

وأصبح احتلال الدولة استيطانياً. لم يحدث هذا في الهند ولا في أية مستعمرة إنجليزية أو هولندية أو بلجيكية إلا في جنوب أفريقيا حيث احتل البيض من كل الأجناس الأرض وتملكوا الحكم فيها ضدا على أصحاب الوطن من الأفريقيين السود، وإلا أوستراليا ونيوزيلاندة حيث حدث فيهما ما حدث في أمريكا.

الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر نجح بالقوة ورعاية مئات الآلاف من المستوطنين، وهي تجربة طبقت على نطاق أقل في تونس، والمغرب فيما بعد. مع فارق توعية الاحتلال حيث احتفظ البلدان بالسيادة الوطنية، ولم تنتقل السيادة للمستوطنين كما حدث في الجزائر، ولم يُضَم البلدان (تونس والمغرب) للأراضي الفرنسية رسمياً.

الظاهرة الثالثة هي أن الحكم بدأ ـ عسكرياً ومدنياً ـ بتنظيم من فرنسا وحكومتها، وتحول إلى سيطرة المستوطنين على توجيه الحكم، وأحياناً ضدا على السلطة المركزية في فرنسا، كما حدث في الحملة المدمرة التي شنها المستوطنون، وأغلبهم أوروبيون آنذاك ضد الإمبراطور نابليون الثالث حتى أصبح تحت إمرتهم يصدر القوانين والقرارات التي تخدم مصالحهم، وبذلك تمكنوا من الجزائر، يفرضون أحياناً الحاكم العام كلما تمكنوا من الضغط على حكومة باريس.

الظاهرة الرابعة هي أن فرنسا وجدت في الجزائر متنفساً اقتصادياً وبشرياً، حررتها من توفير الشغل والسكن لآلاف العاطلين.

وظهر ذلك بالأخص من الهاربين من احتلال المانيا للألزاس واللورين سنة 1870م فمنحتهم الحكومة الفرنسية 100 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية الجزائرية، حيث وجد الفرنسيون الذين تركوا الاقليمين ملجأ وعملاً في الجزائر. وما من شك أن حكومة باريس وجهتهم هذا الاتجاه حتى تتخلص من المشاكل البشرية التي أوجدتها الحرب والهزيمة.

الظاهرة الخامسة هي التمييز بين الشعبين (المستوطنين والمواطنين)

بحيث يتمتع الأولون بالجنسية الفرنسية وبكل امتيازاتها من التمثيل في البرلمان، والمساعدات المالية لتسنير الأراضي التي منحت لهم، وحقوق التعليم والصحة والسكن، وكل الضمانات الاجتماعية. أما المواطنون فرغم أن الجزائر ملحقة بالأراضي الفرنسية فلا يسمح لهم بالجنسية الفرنسية إلا لبعضهم خاصة بعد الحربين العالميتين، ولا بالحقوق التي تمحنها الجنسية. إذ كانوا يقومون بالواجبات كالتجنيد للحرب مثلاً. كان هذا حتى السبعينيات من القرن التاسع عشر. وهكذا كانت الميزانية المخصصة للجزائر يشارك في دفع مداخيلها الجزائريون وتفرض عليهم ضرائب وغرامات، ولكنهم لا يتمتعون بمصاريفها في الشؤون الاجتماعية (التعليم والصحة والقضاء).

يتميز العهد الفرنسي بالعنصرية والعرقية. الأوروبيون (أغلبهم غير فرنسيين: الإسبانيون كان عددهم ضعف عدد الفرنسيين وخاصة في ولاية وهران) كانوا يحتقرون الوطنيين الجزائريين ويمنعون عنهم كل حقوق الإنسان، ولا يعاملونهم إلا حينما يحتاجون إلى اليد العاملة الرخيصة في الزراعة (زراعة الأرض التي اغتصبوها منهم) بالإضافة إلى الاضطهاد وفرض الغرامات ومنعهم من التمتع بالحقوق القانونية. والسلطات الفرنسية كانت تفرض عليهم الخدمة العسكرية كلما دخلت فرنسا في حرب، وتمنعهم من التنقل في أنحاء الوطن إلا بإذن يحمله المتنقل، ويعاقب كل من لم توجد معه ورقة الإذن بغرامة فادحة. ولا يشتري قطعة أرض زراعية مما كان يملكه هو وآباؤه إلا بشروط في مقدمتها استغناء المالك عنها لأنها غير صالحة.

الحكم الاستعماري في الجزائر ـ وبالتالي في تونس والمغرب ـ كان يحمل معه نهايته. العقلية التي تحكمت، سواء من الحكومات الفرنسية المتعاقبة أو المستوطنين الذين كانوا يمارسون الحكم الحقيقي في الجزائر. تتملكهم عقلية متخلفة لم تتطور سياسياً وفكرياً، مع الزمان حتى نهاية سنة 1962م، عقلية الحكم المطلق، والتشبث بالأرض وتهميش الشعب وابتزازه واستغلاله، وإهمال كل حقوقه في التعليم والصحة ومقاومة الأوباء والأمراض

المستوطنة والعمل، والتنكر لكل حقوقه المدنية في التفكير والتعبير عن مطالبه ومنعه من ممارسة حقوقه الشرعية الإسلامية. كل ذلك كون من النواة الصلبة المقيمة في الجزائر ـ وهي الشعب ـ عدوا لدودا للاستعمار. ورغم أن اختلاط جزء مهم من الشعب بالشعب الفرنسي، سواء كعمال أو مزارعين أو جنود في الجيش الفرنسي، فتح عقلية شريحة من الشعب الجزائري على نظم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان التي يتمتع بها الفرنسيون، وعادوا إلى بلادهم وهم يحملون العداء للإدارة الفرنسية والمستوطنين. رغم ذلك فإن الحكومة الفرنسية وإدارتها في الجزائر لم يدركوا أنهم أصبحوا يتعايشون مع شعب جديد، إذا كانوا قد همشوه عند الاحتلال ابتداء من سنة 1830م فقد أصبح غير قابل للتهميش في بداية القرن الموالي، وبخاصة أثناء الحربين العالميتين وبعدهما.

العقلية المقفلة شملت حكومة باريس والبرلمان. كانت ترفض تقبل بعض الإصلاحات التي كان يعلنها بعض المتنورين من الوطنيين، الذين كانوا يؤكدون رغبتهم في عدم الانفصال عن فرنسا، ويتقدمون في هذا الإطار ببعض الإصلاحات التي تمكن الجزائر من أن تعيش عصرها وترفع من مستوى حياة أبنائها المادية والمعنوية. كان البرلمان والحكومة ترفضان أي إصلاح يختلف عن عقلية «الدولة الغالبة».

زاد من تحجر هذه العقلية ما كان يتمتع به المستوطنون من سلطة مادية ومعنوية تفرض وجودها في الجزائر وعلى البرلمان والحكومة الفرنسيين على السواء...

## لم فكرت فرنسا في احتلال تونس؟

من المؤكد أن احتلال الجزائر أوضح أمامها المشروع الكبير في احتلال شمال أفريقيا. المشروع وليد الفكر الاستعماري الذي بدأ في القرن الثامن عشر مع تنامي الصناعة والتجارة والملاحة البحرية. وهو بدون شك وليد تنافس الأعداء: فرنسا ـ إنجلترا، وفرنسا ـ ألمانيا وفرنسا ـ إيطاليا وفرنسا ـ إسبانيا وكل الدول التي تفكر في فتح الأسواق وتهجير مواطنيها للبحث عن العمل، بعد أن أخذت الصناعة الميكانيكة تقلل من فرص اليد العاملة، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي كانت تعانيها الدول، وفرنسا بالذات. فكرة الامبراطورية نشأت مع توسع الفكر السياسي والاقتصادي وتحول فرنسا بعد الثورة من الملكية المطلقة إلى الامبراطورية والجمهورية (عهد نابليون الأول، نابليون الثالث). وقفزة نابليون إلى مصر، وطموحه إلى التوسع. منها إلى بلاد الشام تأثر فيها بعض التأثر بالحروب الصليبية.

الفكر الامبراطوري الاستعماري فكر أصيل في فرنسا. انضاف إلى ذلك ما عانته ـ ودول أوروبا ـ من القرصنة الجزائرية. وجود الامبراطورية العثمانية التي كانت تسيطر على أجزاء من أوروبا الشرقية، ويساهم اسطولها أحياناً ـ أو يغزو ويهاجم ـ بعض الجزر في البحر المتوسط. ورغم أن فرنسا كانت تصادق السلطان العثماني في بعض الظروف، فإن الحذر كان قائماً في هذه العلاقات الباحثة عن المصلحة، وخاصة القرصنة المنطلقة من ممتلكات الامبراطورية العثمانية ـ الجزائر بالذات ـ . ولا ننسى عاملاً أساسياً يعود إلى طبيعة الحكم في العصور الوسطى، وهو حب التوسع. فما من شعب أو دولة أو حاكم،

وجد في بلاده قدره عسكرية على التوسع إلا بدأ بالجار ثم بمن يليه. وبعد نمو المواصلات سهل الانسياح إلى بلاد الغير، ولو أدى الأمر إلى حروب مدمرة، ثم إن العامل الديني كان له أثر في الهجوم على البلاد المختلفة دينياً.

ويبقى احتلال الجزائر ـ رغم كل هذه الظروف ـ العامل الأساس في احتلال تونس، ثم المغرب بعد ثلاثين عاماً من تقرير مصير تونس. واحتلال تونس لم يكن في صعوبة احتلال الجزائر، فلم تعان فيه المشاكل الدولية ـ وخاصة الإنجليزية ـ التي عانتها من احتلال الجزائر. ولم تعان مشاكل داخلية بين العسكريين والمدنيين. ولم تجد صعوبة في الاستعدادت العسكرية والاتفاقات التي عقدتها مع دول البحر المتوسط التي تقع بين الموانىء الفرنسية، التي أبحر منها الأسطول، والموانىء الإسبانية، خاصة، التي سيتوقف فيها الأسطول ويلجأ إليها عند العواصف. . وإنما كانت أرض الجزائر والجيش القابع فيها سبيلاً لاحتلال تونس. ثم لم تكن في حاجة إلى التذرع بأسباب سياسية أو عسكرية أو أمنية، فقد كانت تونس بلاداً مسالمة، وكان الباي عجوزاً في أواخر عمره. (ظاهرة تعمير البايات واضحة في تونس، ولذلك كثيراً ما يتولى الباي السلطة في عمر متأخر لأن وراثة السلطة كانت من حق أكبر الأعضاء سناً في العائلة). ولكن الفكر الاستعماري التوسعي هو السبب. يضاف إلى ذلك سبب قد يكون وجيهاً. إيطاليا كانت تفكر في ليبيا لتأخذ حظها من الامبراطورية العثمانية المترهلة. كان ذلك في الأوساط الفكرية الاستعمارية. وفرنسا ـ الأقوى ـ غير مستعدة أن تترك تونس تحت تهديد إيطاليا، وهي الأجدر بأن توسع نفوذها من الجزائر إلى تونس بالسهولة التي يقوم بها سائح ينتقل بين حدود البلدين فيقصد إلى الكاف ثم تونس العاصمة.

### الجيش الفرنسي البري والبحري يهاجم تونس:

مع هذه السهولة، ومع الوضع السياسي المسالم في تونس جندت فرنسا 500 ألف جندي لاجتياز الحدود، ثم الذين حملهم الأسطول الفرنسي إلى

بنزرت، وأطبق الجيشان على تونس العاصمة. ولم تكن فرنسا في حاجة إلى هذا الجيش الجرار ومع ذلك فهي ترغب في أن تنهي «المعركة السلمية» في أيام. وفي حاجة إلى أن تتحقق من جيش الاحتلال في الجزائر ليكون له مكان في تونس.

الحكم في تونس لم يأخذ طابع الحكم في الجزائر. الحكم في الجزائر كان استعمارياً، وإلحاقاً للجزائر بفرنسا وضمها كأرض فرنسية وإلغاء السيادة الجزائرية لحساب السيادة الفرنسية.

الحكم في تونس كان من نوع جديد (الحماية) أكدت معاهدة باردو أن جيش الاحتلال سينسحب حينما يتم الأمن والاستقرار.

ولكنه وعد لن يتحقق فقد اتبعت معاهدة باردو باتفاقية المرسى لتكريس الاحتلال بالإصلاحات التي تراها ضرورية. ولكن الاتفاقيتين أبقتا على مظهر السيادة التونسية رسمياً. أبقت على الباي. ولم يكن مصيره كمصير داي الجزائر. وأبقت على الحكومة شكلياً، ولو أن الإدارة هي التي كانت تشرع وتنفذ القوانين التي تصدر عن الإقامة العامة، والباي يصدر مراسيم لتنفيذها. وبقي عهد البايات مستمراً من عهد محمد الصادق باي موقع الحماية، ولم يعمر إلا سنة بعدها توفي سنة 1882م وتولى بعده علي باي الثالث الذي وقع اتفاقية المرسى سنة 1883م واستمر حكمه نحو 29 سنة توفي سنة 1902م، ثم الهادي باي ولم يعمر في الحكم إلا نحو 4 سنوات توفي سنة 1906م، ثم عهد الناصر باي. وفي عهده هاجمت إيطاليا ليبيا(طرابلس) ابتداء من 1909م. كان للهجوم الإيطالي أثر سيء لدى الشعب التونسي. وقد يكون للإدارة الفرنسية أكثر من تحميس الشعب ضد الهجوم الإيطالي إنطلاقاً من التنافس الذي يسمح لها باحتلال الجزائر وتونس، ولا ترى في احتلال ليبيا ما يتفق وسيادتها على تونس. وكانت تقيم في تونس جالية إيطالية. سبب احتلال إيطاليا لطرابلس توتراً بين الشعب التونسي والجالية الإيطالية.

وفي عهد الباي الناصر حاول المجلس البلدي في تونس وضع اليد على

مقبرة الزلاج فتظاهر كثير من المواطنين ضد هذا الحدث. وتدخلت الإدارة الفرنسية وانتهى الأمر بتدخل قوة الشرطة وإطلاق النار على المتظاهرين. والحكم بإعدام بعضهم وسجن آخرين. في عهد هذا الباي حدثت حادثتان اثنتان أخريان: أولاهما موافقته على تجنيد التونسيين في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى، والثانية ثورة خليفة بن عسكر في الجنوب واستيلاؤه على كثير من المراكز. وظل يقاوم الفرنسيين إلى نهاية الحرب، قبل أن تطوق قواته الجيوش الفرنسية وقضت عليه بعد أن ظل يقاوم نحو ثلاث سنوات.

تولى بعد الناصر باي (1906م. 1922م) محمد الحبيب (1922م ـ 1929م) وجاء بعده أحمد الثاني (1922م. 1942م) في أيام حكمه اشتدت الحركة الوطنية في مطالبها الإصلاحية واشتدت المقاومة الفرنسية للحركة، وكانت الحرب الكبرى الثانية سبباً في تشديد الحصار على الوطنيين (كما سنرى في الفصل الخاص بالحركة الوطنية المغاربية) والباي الذي ولي بعد أحمد الثاني هو محمد المنصف باي. وقد كان مصيره العزل والنفي من تونس إلى مدينة «پو» الفرنسية، حيث قضى بقية حياته إلى أن توفي في المنفى سنة 1948م ودفن في تونس. أفكاره الوطنية وتضامنه مع الوطنيين هو سبب عزله ونفيه. قام بعزله الجنرال جوان. وعينت الإدارة الفرنسية بديلاً له محمد الأمين. يعزى رسمياً سبب نفيه إلى اتهامه بأنه كان ذا ميول لقوات المحور التي احتلت تونس سنة 1942. وكانت المعركة قوية شديدة بين قوات الحلفاء وقوات المحور انتهت لصالح الحلفاء. كان محمد الأمين آخر بايات تونس حيث قضي على النظام بعد الاستقلال بإعلان الجمهورية سنة 1957م.

وكرست فرنسا الاحتلال، بآلاف المعمرين المزارعين والموظفين ورجال الإدارة وشرطة الأمن. وكرست الاحتلال باللغة التي فرضتها في الإدارة وفي المدارس التي أنشأتها مزدوجة اللغة، وكرست الاحتلال بإدارة فرنسية الأطر واللغة والتسيير يترأسها المقيم العام، ومجلس الشورى والمجلس الكبير الذي ينتخب له الفرنسيون ـ وعدد من التونسيين ـ ويجتمع لدراسة الميزانية

وأوجه صرفها ومواردها ـ معظم مبالغ الضرائب، كان يدفعها التونسيون. وكرست الاحتلال بانتزاع الأراضي الفلاحية من التونسيين لصالح المعمرين.

ومع ذلك فالحماية في تونس هي غير الاحتلال في الجزائر واعتبارها جزء من فرنسا، وتطبيق الحماية هو غير ما طبق به الاحتلال على يد مليون ونصف من المستوطنين الأوروبيين وتحكمهم في العمل السياسي والاقتصاد الجزائري.

لماذا لم تعتبر فرنسا تونس جزء من أراضيها وتفرض عليها حكماً فرنسياً على غرار ما فعلت في الجزائر؟

الظروف السياسية والتبعية الإسمية للعثمانيين (كانت قد تلاشت نهائياً في تونس مع وجود الدولة من الأسرة الحسينية) لم تكن تمنع من ذلك. ولماذا لم تفعل في المغرب؟

ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال لأن الموقف الدولي لم يعد يسمح لها بذلك بعد أن تغلبت فرنسا على هذا الاعتبار قبل خمسين سنة. الأمر في المغرب أكثر وضوحاً كما سنرى. فقد استخرجت فرنسا نظام الحماية من المجموعة الدولية بصعوبات كبيرة، ولكنه في تونس ما زال يدعو إلى التساؤل فلم تنازعها آية دولة ـ إلا التنافس التقليدي مع إنجلترا وألمانيا وإيطاليا ـ في احتلال تونس ولم تواجهها أية معارضة داخلية من الباي أو من الحكومة أو من الدولة العثمانية التي لم تحرك ساكناً. ولكن الوعي الوطني، والاصلاحات التي تمت في عهد خير الدين كونت من تونس دولة لا تقبل الالحاق. ولعل ما حدث في الجزائر من خلافات بين الحكومة الفرنسية والمستوطنين، والولاية المدنية والعسكرية وقواد الجيش ما عرض فرنسا لاضطرابات خطيرة، كل منها كان من العوامل التي منعت فرنسا من تطبيق النظام الجزائري على تونس.

المهم أن مثال تونس سيطبق في المغرب وستكون نموذجاً للمقيمين العامين الذين عين كثير منهم في تونس ثم في المغرب. نذكر منهم لوسيان سان، الجنرال جوان..

# احتلال تونس

خمسون سنة تفرق بين احتلال الجزائر واحتلال تونس، تغير فيها نظام الحكم في فرنسا، وازداد الفكر الاستعماري رسوخاً وقوة، وأصبح المفهوم الأكبر لهذا الاستعمار هو التوسع شرقاً نحو تونس وغرباً نحو المغرب، والسيطرة على صحرائه الشرقية جزء جزءاً.

وقد استفادت فرنسا من احتلال الجزائر سياسياً ودولياً، فأصبحت تنافس إنجلترا في توسعها الاستعماري، وقطعت عليها الطريق نحن شمال إفريقيا. واستفادت اقتصادياً فأصبحت الأرض الواسعة في الجزائر تنتج الغذاء لفرنسا. وتستهلك صناعاتها، وتمكن أسطولها من التنقل عبر البحر الأبيض للخدمة العسكرية أو للتجارة والسياحة والفلاحة والوظيفة والخدمات. وكل ذلك على حساب الشعب الجزائري، الذي كان النفوذ التركي يهمشه، فأصبح أكثر تهميشاً على عهد الاستعمار الفرنسي.

لماذا اختارت فرنسا تونس أولاً في توسعها الاستعماري، ولم تختر المغرب؟ سؤال مهم تجيب عنه الوضعية الدولية. فكثير من الدول كانت تعارض في احتلال المغرب. والدول التي كانت تربط علاقاتها الاقتصادية والسياسية بالمغرب، كانت لها طموحات لاحتلاله وسط منافسات قوية بينها، وكان الصراع الدبلوماسي يدور في طنجة (عاصمة المغرب الدبلوماسية آنذاك) وفي عواصم أوروبية أخرى. ثم إن المغرب كانت له دولة أصيلة لا تبعية لها للدولة العثمانية، التي كانت في حالة انهيار تغري الطامعين بإرث ولاياتها فلا تستطيع أن تدافع عن نفسها طبعاً، ولكنها كانت تستطيع أن تفاوض هذه الدولة

وتلك من الدول المنافسة لفرنسا سياسياً وتجارياً، فتحمي نفسها ـ نسبياً ـ من المطامع الفرنسية واحتلالها. ربما كانت تونس أكثر تطوراً سياسياً واجتماعياً، ولكنها كانت أقل حصانة، نظراً للتبعية الشكلية للدولة العثمانية التي كانت قد دخلت في عهد الانحلال. ولم يعد لها أي نفوذ على أجزاء من أمبراطوريتها الإسلامية. فمصر قد استقلت تقريباً منذ عهد محمد علي في العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وامتد نفوذها نحو الحجاز وبلاد الشام والسودان. والجزائر قد احتلتها فرنسا وقضت على نظام الدايات الذي كان رابطة (شكلية) بالدولة العثمانية. وتونس لم تعد لها هي الأخرى إلا رابطة معنوية بعد حكم العائلة الحسينية.

### إصلاحات محمد باي وخير الدين

فرنسا لم تأخذ بالاعتبار ـ وهي تستعد لاحتلال تونس ـ التطور الذي حدث في هذه البلاد منذ الستينيات من القرن التاسع عشر. فقد ظهرت شخصيتان مهمتان أثرتا في الحياة السياسية والعمرانية والاجتماعية لتونس هما: محمد باي الثاني (توفي سنة 1874م)، وخير الدين الذي ولى الوزارة الكبرى سنة 1873م. محمد باي الثاني نظم الحكومة وكان له وزارء في العمالة والمال والحرب والبحر والخارجية مما يعني أن هناك دولة قائمة منظمة على نحو ما يمكن أن تكون بعد منتصف القرن التاسع عشر. ثم إن الجيش التونسي كان منتظماً إلى حد ما. وقد بعث الداي بفرق منه لمساعدة الدولة العثمانية في حرب «القرم». واستعاد الجيش بعد إنهاء مهمته. أهم من كل ذلك إصدار قانون أسياسي «عهد الأمان» بمثابة دستور للبلاد يقر مساواة المواطنين التونسيين في الحقوق العامة، ويقر الحريات ويتعهد بحفظ المال والعرض (صدر عهد الأمان في 10 ديسمبر 1857م). لا نستطيع أن نؤكد أن عهد الأمان نفذ وطبق بصورة واضحة. ولكنه كان دستوراً يرجع إليه كلما كانت السلطة مستقيمة في تونس.

في نفس السنة نصب المجلس الشرعي. وبعد ذلك بسنة أنشأ المجلس البلدي للعاصمة. وقد نشط هذا المجلس في فتح بعض الطرق وأضاء الشوارع. ونظم المدينة وعمل محمد باي الثاني على تعريب الإدارة وجلب الماء في قنوات إلى المدينة، فوصل الماء «الشروب» إلى كل المنازل والشوارع.

بعد وفاة محمد باي الثاني تراجع الحكم عن الإصلاحات التي قام بها ابتداء من عهد «مصطفى خزندار» الذي انصرف عن إدارة الحكم تحت نفوذ العابثين بالسلطة ورغم أن محمد الصادق باي عمل على تطبيق أصول الدستور سنة 1860م فأنشئت مجالس قضائية ووضعت قوانين جنائية تطبقه، كما أنشىء مجلس شورى (شبه برلمان) يناقش القضايا السياسية والاقتصادية.

ولكن هذه الإصلاحات لم تستمر بسبب الأوضاع الإدارية والمالية. وبدأت الدولة تعاني عجزاً مالياً، حاولت معالجته بالاقتراض من دول أجنبية ومن فرنسا بالذات، بفوائد عالية، مما سبب لتونس مشاكل واضطرابات أمنية، انضافت إليها أوباء اجتاحتها فوقع الحكم في فوضى عارمة.

هكذا قضت البلاد عهداً من الفوضى وعدم الاستقرار حتى ولي الوزارة الكبرى خير الدين سنة 1873م. خير الدين هو رجل الإصلاح الثاني (إن لم يكن الأول بنوعية الإصلاحات التي قام بها) كان هذا الرجل منتخباً على العهد الجديد إصلاحياً بالمفهوم الشمولي للإصلاح. كان يمكن لتونس أن تنهض قوية لو لم تجهض إصلاحاته بتولية خلف له (مصطفى بن إسماعيل) ولو لم تقض على كل إصلاحاته الحماية الفرنسية والاحتلال والنظام السياسي والإداري الذي أنشأته دولة الاحتلال.

بدأ خير الدين يربط علاقات ودية مع الدول الأجنبية فعقد معها معاهدات صداقة، وما من شك في أنه كان يتحسب للعدوان الأجنبي (الفرنسي طبعاً) ولذلك رغب في أن يحصن الدولة بهذه الاتفاقات الدولية، وقد ورث

وضعية مالية سيئة وقروضاً مزعجة للدولة بفوائدها. ولذلك أنشأ مجلساً مختلطاً لدراسة القضايا المالية ومفاوضة الدائنين (يلاحظ أن الديون في مقدمة المشاكل التي تعتمد عليها الدول الدائنة للاعتداء على سيادة الدول. تونس مثال يتكرر في مصر والمغرب. . .) وكان من الإصلاحات التي اعتمدها توحيد القضاء، وإنشاء أول مجلس صحي لمراقبة الأوضاع الصحية في البلاد بعد الكوارث الوبائية التي عانتها تونس. ونظم إدارة الأوقاف (1875م) بعد الفوضى والاستغلال الذي كانت تتعرض له هذه المؤسسة الإسلامية الكبرى. وأصدر قانوناً للإصلاح الزراعي شكل ثورة في الأراضي الزراعية، ووزع أراضي الدولة على صغار الفلاحين. واسترجع أراضي كانت قد اغتصبت من الدولة ووزعها على الفلاحين. ولعل أهم إصلاح ثقافي قام به هو إنشاء المدرسة الصادقية التي لعبت دوراً كبيراً في تحديث التعليم، إذ بدأت تعلم العلوم الحديثة إلى جانب العلوم الاجتماعية. وقد تخرجت منها نخبة تونسية مهمة واستمرت المدرسة في العطاء حتى عهد الاستقلال، رغم المدارس الابتدائية التي أنشأها الحكم الفرنسي كما سنرى. أنشئت المدرسة سنة 1876 وأوقف عليها أوقافاً تساعدها على مهمتها التعليمية، وفي الوقت نفسه نظم التعليم الإسلامي العربي في جامع الزيتونة، ووضع مخططاً للتصنيع.

يبدو أن الجهود التي بذلها منحته نفوذاً كرجل دولة يتولى الوزارة الكبرى (تضم عدة وزارات مهمة) وكان منافسوه له بالمرصاد فسعوا به وضايقوه. ولا نستبعد أن تكون للمخابرات الفرنسية المتسربة من الجزائر يد قوية في القضاء على عهد خير الدين تمهيداً لاحتلال تونس ووجد نفسه في معركة غير ذات جدوى فتخلى عن منصبه (سنة 1877) وفتح المجال لخصوم عبثوا بالدولة وكانوا الممهدين للاحتلال الفرنسي بعد تخلي خير الدين عن الحكم بأربع سنوات أي سنة 1881م.

هذا المجهود الذي بذلته تونس خاصة في عهد الرائدين محمد باي الثاني وخير الدين يذكر أنها كانت تسير نحو دولة منظمة تطبق إصلاحات مهمة لم

تكن في حاجة إلى دولة «تحميها» (من نفسها) وتقضي على عهد استقلال كان يتعثر أحياناً، ولكنه يسير في الطريق الصحيح نحو العصرنة والإصلاح السياسي والاجتماعي، وإلى حد ما الاقتصادي. غير أن الاستعمار الفرنسي لم يكن في حاجة إلى ما يبرر عمله العدواني فانتهز فرصة فوضى عادية لتصبح تونس تحت النفوذ الفرنسي، وتتسع دائرة الامبراطورية الفرنسية من حدود المغرب حتى حدود طرابلس.

### الزحف نحو تونس العاصمة:

لم تعان فرنسا في احتلال تونس ما عانته في احتلال الجزائر من مشاكل سياسية وعسكرية. كل الظروف الداخلية والخارجية التي صاحبت احتلال الجزائر اختفت عند احتلال تونس. الوجود الفرنسي، حكماً وإدارة واقتصاداً ومستوطنين لمدة نصف قرن أعطى لفرنسا «الشرعية» الدولية في التوسع شرقاً نحو تونس، وأزاح عنها كبرياء الدول الكبرى، وخاصة إنجلترا، التي أعانت في احتلال شمال إفريقيا بعد أن أصبحت مصر في قبضتها ـ رسمياً ـ وستسعى لمقايضة فرنسا على مطامعها في مصر بمطامعها في المغرب في أوائل القرن (1904م) ولكن فرنسا أكدت ألا مطمح لها في مصر بعد أن وضعت إنجلترا أمام الأمر الواقع باحتلال الجزائر. هكذا كان الموقف الدولي لصالحها وهي تفكر في احتلال تونس. الموقف الداخلي في فرنسا نفسها أصبح لصالحها. فقد انزاحت المخاوف التي كانت تراود الحكومة الفرنسية من الاضطرابات الداخلية. ثم إنها لم تخش تونس كما كانت تخشى الجزائر. قوة الأتراك في الجزائر لم يكن يستهان بها ـ كما قدمنا ـ والجزائر كانت لها قوة ضاربة في البحر، وكانت فرنسا ما تزال تخشاها عندما همت باحتلال الجزائر. أما تونس فقد كانت مسالمة وقوة الجيش فيها محدودة وقد عاد بعضها من مساعدة الدولة العثمانية في «القرم» منهكاً. ثم إنها دولة غير محاربة والباي فيها محمد الصادق، رجل مسالم «لا تتملكه العزة بقوته» كما كان الداي في الجزائر الذي

كان من المغرورين بحيث يؤمن بأن فرنسا لن تهاجم الجزائر، ويمكن الدفاع عنها، جهلاً منه بقوة فرنسا العسكرية.

تونس كذلك لم تحافظ على الإصلاحات التي أنجزها خير الدين، والتي كانت ستمنح تونس قوة الدولة المنظمة (معنوياً)، بحيث يصعب اقتحامها. فرنسا إذن لم تجد صعوبة سياسية في احتلال تونس، ولم تجد كذلك صعوبة عسكرية. فقد كانت غير مضطرة لتجنيد قوة عسكرية كبرى منقولة من فرنسا خصوصاً لاحتلال تونس، ولم تكن لها ضرورة لتعبئة الأسطول. فالحدود بين الجزائر (المحتلة) وتونس سهلة الاجتياز. وكان الجيش متأكداً من أنه لن يجد صعوبة تذكر في اجتياح تونس.

غير أن تفكير الدولة الفرنسية في احتلال تونس اختلف، إلى حد ما، في تفكيرها في احتلال الجزائر. فقد اعتبرت الجزائر مستعمرة جعلها الحكم الفرنسي المباشر ضمن نظام المستعمرات، ولكنها في تونس ـ كما في المغرب فيما بعد ـ اعتبرت الحكم فيها حماية، تحافظ على هيكل الدولة، وعلى نظام البايات.

لم تجد فرنسا صعوبة في تعليل احتلال تونس كما وجدتها في احتلال الجزائر. فقد وقع نزاع بين سكان الحدود الجزائرية التونسية، فتدخل الجيش الفرنسي للدفاع عن الجزائريين سكان الحدود. وزحف على تونس حتى احتل مدينة الكاف دون أن يجد مقاومة عسكرية تذكر.

ثلاثون ألف جندي فرنسي كانوا عاطلين في الجزائر انطلقوا للزحف على تونس مجتازين الكاف نحو تونس قاصدين باردو مقر الباي ونحو الجنوب عززها أسطول فرنسي هاجم بنزرْت في الشمال، وبذلك حاصر جيش الاحتلال البلاد التونسية من الغرب والجنوب والشمال، واحتل الجنرال بريار العاصمة ومقر الباي (باردو)، ولم يعد في استطاعة الباي محمد الصادق إلا أن يوقع وثيقة المعاهدة سنة 1881م التي قدمها إليه الجنرال بريار. وحضر حفل

التوقيع الوزراء والعلماء والأعيان كاعتراف بالاحتلال والمعاهدة، ولم يعترض غير عالم اسمه العربي زروق. وكان ثمن اعتراضه أنه تعرض للاعتقال بعد نهاية «الحفل» غير أنه أفلت من الاعتقال والتجأ إلى السفارة الإنجليزية، حيث تمكن من مغادرة البلاد. وانتهى أمر الاحتلال الرسمي بعد الاحتلال العسكري واعتراف الباي ورجال الدولة.

**نظام الحكم الفرنسي في تونس:**

لم تكن معاهدة باردو غير إقرار واقع الاحتلال وخروج تونس من عهد الاستقلال إلى عهد الحماية الفرنسية. احتلال الجيش كان كافياً لتغيير وضع تونس ووضعها تحت السيطرة الأجنبية. ولكن فرنسا رغبت في تنظيم الاحتلال «الحمائي» على أسس قانونية تمنحها السلطة الإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا هو مفهوم الحماية في عرف تنظيم الحكم الفرنسي في تونس كما في المغرب ـ فيما بعد ـ ولذلك عمدت الحكومة الفرنسية إلى عقد اتفاقية تكميلية. كان الباي الذي وقع معاهدة باردو محمد الصادق باي قد توفي سنة 1882م بعد سنة من توقيع المعاهدة. وكان رئيس الحكومة مصطفى بن إسماعيل، الذي خلف خير الدين، وكانت خلافته تمهيداً لعقد اتفاقية الحماية، قد سقطت حكومته وعوض بمحمد خزندار، كما عوض الباي على باي الثالث. هكذا وجدت ظروف أخرى ـ لم تكن سياسياً ضرورية لتنظيم الحماية ـ وإخراج معاهدة باردو من مجرد احتلال عسكري إلى حكم استعماري منظم باتفاقية المرسى في 8 يونيه 1883م. إذا كانت معاهدة باردو ركزت الاحتلال، وأقرت «حكم» المقيم العام الفرنسي كممثل لفرنسا وواسطة بين الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية، كما سلبت من تونس سلطتها الخارجية التي أصبح يمثلها في العلاقات الخارجية ممثلو الحكومة الفرنسية، فإن اتفاقية المرسى فتحت لفرنسا حق إدخال إصلاحات عدلية ومالية وإدارية. التي تراها فرنسا مناسبة ـ وهذا بيت القصيد ـ فإن الإصلاحات لا تراد لذاتها، ولكن تقترحها فرنسا، وتراها مناسبة. والرأي رأيها في الإصلاحات التي تريدها.

ورغم أن تونس مرت بعهود من الإصلاحات التي نفذها أبناؤها ـ الباي ورئيس الحكومة ـ فإن منطق الاحتلال يقضي أن تكون فرنسا هي التي تضع هذه الإصلاحات العدلية والمالية والإدارية بمعرفتها، والتي تراها مناسبة (سنلاحظ أن معاهدة الحماية التي فرضت على المغرب بعد نحو 30 سنة ستتضمن ـ في اتفاقية واحدة ـ نفس المفاهيم التي تضمنتها معاهدتا باردو والمرسى) وإذا كانت معاهدة باردو لم تهتم بالقضايا الداخلية (تركتها لاتفاقية لاحقة: المرسى) فإنما نصت على زوال الاحتلال حينما يعود الأمن والاستقرار. طبعاً الأمن والاستقرار لم يعودا ـ رغم الإصلاحات التي نصت عليها معاهدة المرسى ـ إلا بعد نحو 70 سنة من الاحتلال أي بعد الاستقلال سنة 1956م، والأمن والاستقرار «الوهميان» لم يكونا مفقودين في تونس أيام الاحتلال رغم إقرار معاهد باردو.

**تطبيق الاتفاقيتين تجلى في النقط الآتية:**

ـ إدارة تهتم بوضع الإصلاحات وتنفيذها يرأسها المقيم العام ـ أبقى على الحكومة التونسية ـ وأنشأ منصب الكاتب العام الفرنسي للحكومة. المراد بها حكومة المقيم العام لتنسيق الإدارة ومراقبة أعمال الإدارات المهمة.

ـ أحدثت إدارات فرنسية للمالية والأشغال العمومية والعلوم والمعارف (التعليم) والفلاحة والتجارة والاستعمار (استعمار الأرض من طرف الجالية الفرنسية) وهذه الإدارات هي التي تسير البلاد. أما الحكومة التونسية فقد أصبحت مهمشة.

ـ يمثل الإدارات حكام فرنسيون مدنيون في مختلف أنحاء البلاد استولوا على السلطة وأصبح بيدهم تنفيذ برامج الإدارة الفرنسية.

ـ فتح الباب أمام جالية فرنسية من الفلاحين والذين يختارون العمل في الفلاحة، على غرار ما حدث في الجزائر وانتزعت الأرض الصالحة للزراعة من الفلاحين التونسيين برسم «الاستعمار»، أو بالضغط للبيع الصوري.

وقد استقدم هؤلاء المعمرون من فرنسا وكورسيكا ومن الجزائر. استولى المعمرون على معظم الأراضي الصالحة، وشغلوا الفلاحين الذين انتزعت أراضيهم في غرس آلاف الهكتارات من الزيتون. المعمرون كانوا ـ كمعمري الجزائر ـ محظوظين فقد منحت لهم مساعدات مالية من الميزانية العامة للقيام بعملهم الزراعي، كما مكنوا من الآلات الحديثة للزراعة. وبذلك أصبحوا سادة الأرض الفلاحية كما أصبح الموظفون سادة المناطق الحضرية.

ـ استقدمت الإدارة الفرنسية آلاف الموظفين من فرنسا بلغ عددهم نحو 20 ألف موظف للسيطرة على الإدارة، بينما كان عدد الموظفين التونسيين في الوظائف الصغرى التي لا يقبل الفرنسي العمل فيها نحو 5 آلاف موظف تونسي.

ـ وكان ذلك لحكم البلاد لصالح السكان الأجانب وإدارة القطاعات التي حددت لها «الإصلاحات» الموظفون الفرنسيون كانوا يحصلون على تعويضات «الهجرة» إلى جانب مرتباتهم في الوظيفة العمومية. وكان كثير منهم من كورسيكا، البلاد الفقيرة التي لم يكن سكانها يجدون عملاً ولا وظيفة.

ـ ولم تكن الميزانية التونسية تكفي لتلبية طلب هذا التوجه الاستعماري في الأرض والوظائف التي تتطلبها «الإصلاحات» ولذلك فرضت قروضاً من فرنسا على الحكومة التونسية، وكان الدين يثقل الميزانية فتلجأ إدارة المالية إلى فرض ضرائب يؤدي أغلبها المواطنون لتسديد ميزانية التسيير والتجهيز من جهة ولأداء الديون وفوائدها من جهة أخرى.

هناك منشآت إيجابية منها:

ـ إصدار مجلة القانون المدني التونسي للعقود والالتزامات سنة 1906م.

ـ الاعتراف لعدد من التونسيين بالتعيين في مجلس الشورى، وهو

مجلس كان يحتله ممثلو القطاعات الاقتصادية الفرنسيون، ويناقش الميزانية، ويدافع عن مصالح الأجانب في القطاعات التي يمارسون العمل فيها. وقد سمح لبعض التونسيين في الالتحاق بمجلس الشورى سنة 1906م. وكان يجتمع في هيئتين: هيئة الأجانب وهيئة التونسيين، تحت رئاسة المقيم العام لدراسة الميزانية، وقد خلفه المجلس الكبير وكان منتخباً من درجة ثانية شارك فيه التونسيون وكان يجتمع في هيئتين أيضاً تحت رئاسة المقيم العام كما أنشأ إلى جانبه (مجالس شورية) في الأقاليم و«مجلس الأعمال» أنشئت جميها بعد الحرب سنة 1922م. أريد منها الاستجابة الشكلية لبعض المطالب الوظيفية والمجلس الكبير الذي كان مكونا من عدد متساو من الفرنسيين والتونسيين تجتمع كل منها على حدة لمناقشة الميزانية والإدلاء ببعض الاقتراحات والتغييرات.

ـ أنشئت إلى جانب ذلك غرفة فلاحية وغرفة تجارية تونسيتان تهتمان بشؤون الفلاحة والتجارة.

ـ أحدثت الحالة المدنية واستفاد منها التونسيون كالفرنسيين. كان إحداثها في العاصمة «تونس» سنة 1909م.

ـ إنشاء مدارس ابتدائية مزدوجة تولي الأهمية للغة الفرنسية، وكان باب الوظيفة يفتح في وجه التونسيين الذين يواصلون دراستهم، وأسست مدرسة ثانوية واحدة لأبناء الفرنسيين. قبل فيها بعض اليهود، وبعض التلاميذ الذين انتقلوا إليها من مدرسة «الصادقية» لرغبتهم في إتقان الفرنسية. كما سمح بتأسيس المدرسة الخلدونية على مستوى التعليم الثانوي. وسمح للتونسيين بإنشاء مدارس قرآنية تعلم التلاميذ القرآن واللغة العربية وبعض العلوم الابتدائية.

ـ بعد الحرب أنشئت وزارة العدل التونسية سنة 1923م وأنشأت محاكم يتحاكم لديها التونسيون وبذلك ألغي الحكم الإداري بالنسبة للتونسين.

ـ في تعامل الإدارة الفرنسية مع الشعب تجلت ظاهرتان:

ـ أولاهما: تشغيل المواطنين بالسخرة إجبارياً في تعبيد الطرق وإصلاحها. ومن لم يستطع القيام بهذا العمل الشاق ـ بدون أجر ـ دفع بدل ذلك تعويضاً عن العمل (غرامة مالية نقدية).

ـ ثانيهما: اعتبار تونس شريكة في الحرب العالمية الأولى (1914) وشارك التونسيون في الحرب بـ 65 ألف مجند تونسي قتل منهم نحو 12 ألفاً.

ويلاحظ أن تونس كالمغرب بلاد حماية وليست بلاد احتلال، ولذلك فتجنيدهم للحرب مع فرنسا ضد بلاد أخرى، لا يتفق مع معاهدة باردو ولا مع اتفاقية المرسى.

## الموقف الدولي من مصير تونس

مثل ما كان الأمر عند احتلال فرنسا للجزائر يتجدد التنافس الدولي عن نية احتلالها لتونس. ويلاحظ أن إنجلترا عندما كانت تستولي على مناطق من مستعمراتها لم تكن تضطر إلى عقد مؤتمر دولي تأخذ منه الموافقة على هذا الاحتلال، لأن الدول المعارضة لتوسع امبراطورتها لم تكن قادرة عسكرياً وسياسياً على معارضتها. وكانت تمهد للسيطرة على أي قطر ترغب في احتلاله، بعقد اتفاقات ود ومصالحة مع هذه الدولة أو تلك، والدول الأوروبية التي يمكن أن تعارض في مثل هذه الخطوات الإستعمارية، لم تكن إلا فرنسا وألمانيا، وإيطاليا وإسبانيا، والدولة العثمانية، بصفة أقل والنمسا. ولكن هذه الدول جميعها كانت تخضع للرغبة البريطانية وتعقد معها اتفاقات نتيجة مساومات استعمارية أيضاً. والتاريخ الاستعماري مليء بهذه المساومات.

أما فرنسا فقد اضطرت عدة مرات إلى حضور مؤتمرات دولية، دون رغبة منها ـ لتسوية المشاكل الاستعمارية، أو لأخذ الضوء الأخضر للقيام بحركة استعمارية ـ هكذا خضعت لحضور مؤتمر مدريد سنة 1880م لتسوية المسأل المغربية وحضور مؤتمر الجزيرة سنة 1906م، لإنتزاع حقوق لها في المغـرب وحضور مؤتمر برلين قبل ذلك سنة 1878م، لأخذ الضـوء الأخضر من الدول الكبرى لإحتلال تونس. وإذا كانت لهذه الدول مواقف مختلفة ومتعارضة فإن فرنسا استطاعت أن تمهد الجو ليكون المؤتمر في صالحها.

ومن المعروف أن ألمانيا كانت قد اغتصبت إقليمي الألزاس واللورين من فرنسا بعد هزيمتها سنة 1870م، وهي بذلك لا تريد أن تزيد في مشاكلها مع فرنسا إذا ما تم احتلال تونس، لذلك كان موقفها متفقاً مع المصالح الفرنسية، بالإضافة إلى أنها لم تكن لها مطامع في تونس على غرار ما كان لها في المغرب في أوائل القرن العشرين. ثم إنها كانت تعيش في حذر من خلافها مع روسيا وتخشى أن يؤدي هذا الخلاف إلى صراع عسكري. وهي بذلك ترغب في أن تأمن جانب فرنسا حتى لا تضطر إلى مواجهة دولتين جارتين، وكانت سياستها تتجه إلى إبعاد فرنسا عن روسيا، لهذا السبب كان ذلك في مصلحة فرنسا وهي تحضر مؤتمر برلين. فقد وجدت ألمانيا في جانبها. أما إنجلترا وهي الخصم الأول في موضوع المستعمرات فقد كانت لها مطامع أبعد من تونس. كانت تريد أن تسد الطريق على روسيا حتى لا تتسرب إلى الشرق الأوسط وإلى طريق الهند. ولهذا احتلت قبرص رغم أن سلطان الدولة العثمانية كان يعارض معارضة من لا يستطيع المقاومة. وكانت أيضاً ترغب في احتلال مصر سنة 1882م، وتؤمن جانب فرنسا التي اتضحت مطامعها منذ عهد نابليون، ولذلك كانت موافقة على احتلال فرنسا لتونس. الدولة الثالثة التي حضرت مؤتمر برلين وكان موقفها شديد الأثر على فرنسا هي إيطاليا، فهذه

كانت تعتبر أن تونس تقع في حدودها الجنوبية. ثم إن لها جالية كبيرة في تونس نفسها، ولها مصالح كان بودها أن تكون هي راعيتها. وإذا كانت عيون استعمارها متجهة إلى طرابلس، فإن احتلال تونس من دولة أخرى يعتبر تهديداً لهذه المطامع. وقد عارضت فرنسا في احتلال تونس، ولكنها لم تجد قوة دولية تسندها بعد أن أصبحت ألمانيا وإنجلترا في صف فرنسا.

أما الدولة العثمانية فقد أخذت شمسها تغرب، ومشاكلها في أوروبا الشرقية تربكها وتجعلها مسالمة أو معارضة (تقصر معارضتها على الإحتجاج) رغم أن تونس كانت تعتبر من الأقطار المهمة المكونة لإمبراطوريتها، وما يزال الحكم فيها يعتبر تابعاً للدولة العثمانية. هكذا إذن صفت فرنسا مشاكلها الدولية في احتلال تونس أثناء مؤتمر برلين ولم يبق أمامها إلا التنفيذ.

فرنسا كانت تعتمد في احتلالها تونس على موافقة الدول الكبرى، التي تخشى أن يكون الاحتلال سبباً في توتر قد يصل إلى صراع عسكري. وقد كان القرن التاسع عشر، عصر توترات تؤدي في كثير من الأحيان إلى حروب ثنائية، ولكنها لم تقم وزناً كبيراً للمعارضة الشعبية، وبالأخص معارضة الجامعة الإسلامية التي كان مركزها في الأستانة (اسطنبول) وتستند فكرياً إلى أفكار تحررية منطلقة من توجهات جمال الدين ومحمد عبده، وتستند بشرياً إلى انضمام كثير من الجماعات الإسلامية في كثير من البلاد التي تقع تحت نفوذ الخلافة العثمانية، وتستند إلى رعاية الدولة العثمانية نفسها. وقد تحركت الجامعة ضد الإحتلال الفرنسي لتونس ولكن فرنسا لم تقم وزناً لهذه الحركة رغم أنها أثارت عليها جانباً مهماً من العالم الإسلامي.

# فترة سماح

نعود إلى مواصلة الحديث عن المغرب بعدما تابعنا في الفصول الماضية ما اقتضاه التسلسل التاريخي من الاحتلال الفرنسي للجزائر، والمقاومة العسكرية فيها، والاحتلال الفرنسي لتونس والمقاومة العسكرية. وستجتمع الأقطار الثلاثة مرة أخرى في الحركة الوطنية الشاملة للتحرر من الاستعمار، ثم لتوحيد المغرب العربي رسمياً.

## هل كان يمكن إنقاذ المغرب؟

كان من الممكن أن تظهر نتائج الهزائم التي مرت بالمغرب على عهد عبد الرحمان بن هشام وابنه محمد مباشرة بعد رحيلهما، غير أن القدر أمد المغرب بملك مقتدر ذكي، شجاع نشيط دائب العمل، استطاع أن يؤجل نهاية الاستقلال، هو الحسن الأول بن محمد بن عبد الرحمن 1873م ـ 1894م، كان هذا السلطان يقود «الحَرْكَةَ» في حاحا نيابة عن والده حينما ولي السلطنة بعد وفاة محمد ابن عبد الرحمان. تمرس على السلطة وهو «ولي للعهد» وما كاد يتولى السلطة حتى بدأ نشاطه المتواصل. ويقال إن عرشه كان على فرسه، وذلك يعني أنه لم يترك منطقة من المغرب إلا زارها (19 حَرْكَة) وأرسى فيها سلطان الدولة حرباً أو سلماً. ويمكن أن نقول إن سياسته الداخلية لا تكاد تختلف عن سياسة الملوك قبله ابتداء من إسماعيل في الحركات التأديبية للقبائل والمدن. فقد طاف مختلف أنحاء المغرب من كلميم حتى تازة. ثم تطوان، وحتى شرق المغرب من وجدة وبني يزناسن حتى تافيلالت، وتخوم الصحراء في «توات» التي كان الفرنسيون يتجهون إلى غزوها. لا تكاد توجد

قبيلة أو مدينة إلا وأقر فيها حكمه وسلطانه. فقد أقر الأمن والسلطة في أزمور، ومكناس، وبني مطير، ومجاط، وأيت بوسى، والحاجب، وايت سغروشن، وغياتة، وايت شخمان، والسهول، وأيت اعتاب، وزحف حتى بني موسى وغزا إقليم سوس مرتين، وطرق أبواب الصحراء فدخل تزنيت وكلميم وطرفاية، بالإضافة إلى بعض المدن التي كانت فيها شرائح من المجتمع تتمرد امتناعاً عن دفع الضرائب أو ضد ظلم الولاة. كان يعاملها باللين كلما كان التمرد سلمياً، ويعاملها بالشدة كلما تجاوز المتمردون حدود الأمن. كمثال على ذلك، مدينة فاس، التي أحتج فيها الدباغون على أداء المكوس والضرائب، وثاروا ضد محمد بن المدني بنيس القيم على جمع المكوس. كادوا يفتكون به بعد أن دمروا منزله، لولا أنه لجأ إلى ضريح مولاي ادريس. ولكن هدوء الدباغين لم يستمر طويلاً فعادوا إلى التمرد ولم يسع السلطان إزاء ذلك إلا استخدام القوة العسكرية لإيقاف تمردهم. كانت هذه سياسته مع كثير من القبائل، فقد كان يستعمل الشدة ثم يعفو أحياناً على من أظهر الطاعة وامتثل لتعليمات السلطة. وكثيراً ما كانت القبائل تثور على عاملها لظلم أو مبالغة في استخلاص الضرائب والإتاوات، ويصل الأمر بها أحياناً إلى قتل العامل، كما حدث في أزمور لعاملها أحمد بن عمر بن بوستة. وكثيراً ما كانت تحارب حتى تنتصر على القائد فتقتله كما حدث بالنسبة لسرور بن سليمان من العائلة السلطانية، فقد قتل في آيت شخمان، وكان السلطان بطبيعة الحال ينتقم من القبيلة التي تعلن التمرد واستعمال السلاح. ولم يكن الانتقام سهلاً يسيراً فقد انتهت كثير من المعارك بقطع الرؤوس وفرار سكان القبيلة بكاملها وهدم منازلها وإحراق مزارعها. حالف السلطان النصر في كثير من المواقع التي خاضها في القبائل التي ذكرنا، ولكن الجيش وعلى رأسه السلطان ـ كثيراً ما كان يقود المعارك بنفسه ـ تعرض للهزيمة في قبيلة غياثة بناحية تازة ثم انتهت المعركة بالإنتصار.

## إصلاحات عسكرية وصناعية وثقافية:

عرفت سلطة مولاي الحسن الأول كثيراً من الأعمال الإيجابية انطلاقاً من منطلقين أساسيين. أولهما: العبرة من الهزيمتين في إيسلي وتطوان، فقد تبين لمحمد بن عبد الرحمن أن السياسة الداخلية يجب أن يطرأ عليها تغيير إصلاحي. ولم يتمكن هذا الملك من القيام بهذه الإصلاحات، ولو أنه فكر فيها، كتنظيم الجيش وتنظيم مالية الدولة، بجلب الضرائب لتغطية الإفلاس الذي عرفته الخزينة من الغرامات التي فرضتها إسبانيا على المغرب نتيجة هزيمة تطوان، وحينما ولي الحسن الأول بدأ يفكر في هذه الإصلاحات وغيرها كلما مكنته الظروف الداخلية والتطلعات والضغوط الخارجية التي مارستها الدول الاستعمارية كإسبانيا وفرنسا وإنجلترا. ومن هذه الإصلاحات استيراد السلاح والإستعانة بالضباط الأجانب لتدريب الجيش. فقد استعان بضباط فرنسيين مع كثير من الحذر والاحتياط، وبعث بعثات إلى فرنسا وبلجيكا وإنجلترا وإيطاليا لاستيراد السلاح، وسفارة أخرى إلى فرنسا وإنجلترا وإيطاليا، وسفارة كذلك لتهنئة رئيس الجمهورية الفرنسية «جيل كريفي» سنة 1879م 1296هـ. وكان إلى جانب ذلك يستقبل بعض ممثلي الدول كممثل فرنسا الذي عرض عليه إصلاحات بنيوية منها بناء سكة حديدية.

وقد كان تفكيرهُ الإصلاحي في الدولة يتوخى:

1 ـ تنظيم الجيش وتكوين الضباط واستيراد السلاح وإنشاء معمل لصناعته، ولو أن هذا المعمل لم ينجح على نحو ما كان يريد السلطان.

2 ـ إرسال بعثات طلابية إلى عدد من الدول الأوروبية كفرنسا وبلجيكا لدراسة الرياضيات والعلوم الطبيعية والهندسة والطب والعلوم العسكرية. ولم تنجح أغلب هذه البعثات في أداء مهمتها لإهمال الدولة لها من جهة، وعدم استعداد الشعب قبول ما تعلمه هؤلاء الشباب، فيتعامل معها، بل وتنكره للذين درسوا في (بلاد النصارى).

3 ـ وقد انشأ كذلك معملاً للسكر والقطن واعتنى باستغلال المعادن وعمل على إحداث جهاز بريدي مغربي عن طريق (رقاصين). وكان يرغب في إعداد مهندسين في الطرق. وقد فاتح السفير الإيطالي في هذا الأمر. واهتم كذلك بإصلاح بعض المرسي وبناء منار طنجة.

وأهم إصلاح قام به هو سك عملة جديدة تحت اسم الريال الحسني، لامتصاص الفوضى النقدية التي سادت المغرب، وخاصة بعد الغرامات التي دفعتها الدولة لقاء تحرير تطوان. ولكن الظروف الدولية والداخلية جعلت هذه العملة تنهار، ولم يحتفظ المغرب بقيمتها، فغُيرت بعملة أخرى لم تصمد للنظام النقدي.

كانت رغبة الحسن الأول أن يحقق إصلاحات مهمة ـ بالإضافة إلى الإصلاحات المالية والنقدية ـ اتجه إلى إصلاح الوضعية العسكرية في البلاد. ومعروف أن المغرب كان يحارب ويقمع التمردات القبلية التي كان يواجهها السلاطين بجيش غير منظم، ولم يتابع العلويون ما قام به عبد المالك السعدي وأخوه المنصور من تنظيمات للجيش مستفيدين في تَجَارِبِهم من الدولة العثمانية. ولذلك أجهضت تلك المحاولات بعد وفاة المنصور الذهبي، وانطلاقاً من الهزيمتين الفادحتين في إيسلي وتطوان. وكان من أسبابهما الفوضى في الجيش وانعدام جيش منظم محترف، فكر الحسن الأول في أن ينظم الجيش مستفيداً من التجارب الأوروبية. وكان توجهه هذا عن طريق ما يسمع أو يصله من الممثلين الأوروبيين في المغرب. ذلك أن دولته لم تكن تتوفر على أطر يوجهون الدولة هذه الوجهة، ولم يكن هو نفسه على اتصال فكري بالعالم الخارجي ولكن حرصه على تحديث بعض المرافق العامة في بلاده دفع به إلى هذا الاتجاه. لم يتجه لفرنسا لتحقيق هذه المبادرة لأن شكوكه في نوايا الحكومة الفرنسية نحو المغرب كانت تدفع به إلى الابتعاد عن مساعداتها كلما أمكن ذلك، فاتجه إلى إنجلترا لسببين: أولهما: أنها خصم لفرنسا وتدفعها خصومتها إلى إظهار الود والنصيحة للمغرب.

ثانيهما: صلته الدائمة بممثل إنجلترا السيد «دِيْرمُونْدْهَايْ» الذي كان يظهر النصيحة للسلطان، ويعبر عن رغبة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا فيكتوريا في مساعدة الدولة المغربية.

لذلك عرض فكرة تحديث الجيش على الممثل البريطاني بالتدريب والتعليم، وفكرة صناعة الأسلحة بالمغرب. وقد أكد له «دِيْرمُونْدَهَاي» بعد استشارة حكومته بأن إنجلترا مستعدة لتدريب الجنود وتعليمهم في إنجلترا وإرسال ضباط إلى المغرب ليساعدوا على ذلك. أما عن صناعة الأسلحة فقد رأت إنجلترا أن هذا العمل سيكلف كثيراً من الأموال لاقبل للمغرب بها، ولهذا نصح «هاي» السلطان بأن يشتري السلاح من إنجلترا بدل صناعته. قد تكون هذه النصحية صادقة، ولكنها في الوقت نفسه تهدف إلى الإبقاء على المغرب بعيداً عن أن يصبح دولة صناعية. وبدلاً من ذلك يبقى دولة تستورد من إنجلترا ما ترغب فيه من سلاح وتحقق بذلك ربط المغرب عسكرياً بالتقنية الإنجليزية وبالتجارة الإنجليزية كذلك، ولم يقتنع الحسن الأول بهذه النصيحة فصمم على إنشاء مصانع لصناعة البنادق والذخيرة كما صمم على إنشاء مصنع للزجاج. وكانت هذه المصانع في مدينة فاس ولكنها انهارت بنهاية حكم الحسن الأول.

أما عن التدريب فقد بعث المغرب ببعض الجنود، رحبت الحكومة الإنجليزية بتدريبهم وتعليمهم، إلى جانب بعض الطلبة لدراسة الطب العسكري ولكن هذه المبادرة انهارت كذلك بنهاية عهد الحسن الأول ولم تستثمر نظراً للمشاكل المالية والخارجية بالأخص، التي كانت تعترض الدولة في تطوير تدريب الجنود والضباط وتأهيلهم.

واستمراراً لبرنامجه أرسل عدداً من الشبان لكثير من الدول الأجنبية للتعليم والتدريب في المجالات العسكرية والعلمية والفنية. وقد أرسل العديد منهم إلى إنجلترا لتعلم اللغة الإنجليزية ليلتحقوا فيما بعد بمدارس

المهندسين العسكرين وكان ذلك في سنة 1887م.

وقد قدم المندوب الإنجليزي هاي كثيراً من المخترعات الحديثة ـ التليفون وآلات الاتصالات السلكية للسلطان ـ فساهمت في الانفتاح على وسائل الحضارة الحديثة، وستضيع الفائدة من هذه المساهمة بما قدمه المستشارون الإنجليز في قصر عبد العزيز من مخترعات غير ذات طابع علمي أو تقني كالدراجة والسيارة التي لم يستفد منها غير تحقيق نزواته الخاصة.

**توترات استعمارية:**

الظروف السياسية الخارجية في عهده لم تكن مواتية، فقد بدأ الاستعمار ينشر نفوذه في المغرب ابتداء من احتلال الجزائر، وساعد على هذا الانتشار الهزيمتان الساحقتان في إيسلي وتطوان.

وكانت الدول التي تتطلع إلى المغرب هي إسبانيا لأنها تشارك المغرب على أرضه باحتلال سبتة ومليلية، ولذلك اتجهت إلى الثغور الأطلسية مرة أخرى واحتلت منطقة في الصحراء المغربية استخدمتها كميناء يقابل جزر الخالدات، وكان على السلطان أن يحرر المغرب من هذا النفوذ الإسباني الذي لم يكن إلا امتداداً لنفوذها في الشمال. وتأتي فرنسا ضمن الدول التي كانت تضغط على المغرب، رغم أن السلطان كان يتودد للحكومة الفرنسية ويسعى لطلب مساعدتها في تدريب الجيش المغربي، رغم أنها كانت في بداية عهده منشغلة بمشاكلها مع ألمانيا التي انهزمت أمامها سنة 1870م، أما إنجلترا فقد كانت تستمر في السعي لتدعيم نفوذها التجاري في المغرب، ومعروف أنها كانت تستورد اللحوم والصوف وريش النعام والجلود منذ عهد محمد بن عبدالله. وإذا كان من سياستها (إنجلترا) استقرار المغرب، رغم وضعه المضطرب ومشاكله المالية والاقتصادية والاجتماعية، حتى لا يقع تحت نفوذ فرنسا وإسبانيا، وهما غريمتاها الاستعماريتان، فإنها كانت تحاول أن تكرس نفوذها السياسي والتجاري وترغم السلطان على ذلك، خاصة بعد انتهاء مهمة

السفير «ديرموندهاي» الذي كان يجامل السلطان وينفذ سياسة إنجلترا باللين لا بالشدة. أما الدول الأخرى كإيطاليا وبلجيكا وألمانيا فقد كانت رغم تطلعها للمغرب لا تنافس الدول الاستعمارية الثلاث إلا فيما يتصل بنشر حماياتها على المواطنين المغاربة كما سنرى.

ونتيجة لهذه السياسة الاستعمارية للدول الثلاث حدث توتر مع إسبانيا حينما رغبت في توسيع نفوذها على أراضي متصلة بمليلية، ونشبت معركة مع المجاهدين الريفيين أدت إلى مقتل بعض الإسبانيين، واتعض السلطان بما حدث في سبتة فاتفق مع الإسبان على تعويض بَلَغَ ملايين ريال مع توسيع دائرة نفوذهم ضداً على إرادة المجاهدين. أما التوتر الثاني مع إسبانيا فقد حدث عندما طرد السلطان المحتلين الإسبان الذين أنشأوا ميناء في الصحراء مقابل الضفة الأخرى لجزر الخالدات.

والنموذج الثالث من التوترات التي حدثت مع الدول الأجنبية هو طرد الإنجليزيين الذين أسسا شركة بحرية لاستغلال أحد الموانىء في الجنوب، والاتصال المباشر بزعماء القبائل المجاورة وإحداث علاقات تجارية معهم مع تجاهل سلطة الدولة.

# المغرب في مهب التيارات الدولية

لعل المغرب من أهم البلاد التي تحكمت في مسارها الجغرافية، والتاريخ كما قلنا. صاحب هذا التحكم منذ التاريخ الأول، كما بسطنا القول في الجزء الأول من هذا الكتاب، ربما حتى العصر الحديث. فما تزال بوابات المغرب مفتحة على أوروبا وأمريكا والصحراء وإفريقيا وما وراء الصحراء حتى الآن. وإذا كان هذا الموقع الاستراتيجي الذي صنعته الجغرافية والتاريخ إيجابياً ولصالح المغرب في كثير من الأحيان، فقد كان لعنة على المغرب كلما لم يستطيع أن يكون في مستوى الموقع الجغرافي والتاريخي للبلاد التي يطل عليها. وقليلة هي الفترات التي كان في المستوى.

لا نعود إلى ما تحدثنا عنه في فصول أخرى وفي كتابنا «قصة المواجهة بين المغرب والغرب». ولكن لا يمكننا أن ندلف إلى التاريخ الحديث للمغرب دون أن نشير إلى الدول التي كان من حظ المغرب ـ الحسن أو السيء ـ أن يكون لها أثر في التاريخ في العصر الحديث انطلاقاً من الجغرافية أساساً، ومن التاريخ إلى حد ما. تداخل تاريخ إسبانيا وجغرافيتها مع تاريخ المغرب وجغرافيته. كانت دولة المغرب في وقت ما ممتدة إلى الأندلس، وكان جزء من شعبه يفعل وينفعل في الأندلس، سياسياً، وعسكرياً وبشرياً، ثم جاء المد الشمالي نحو الجنوب فانهار الحكم الإسلامي العربي المغربي في الأندلس. وكان «الانتقام» متجليا أيضاً في تأثير الجغرافية والتاريخ. احتلت إسبانيا والبرتغال جزءاً من أرض المغرب وشواطئه، شاركته في أرضه بالاحتلال، ثم بدأت تتحكم لتكتب تاريخاً، دامياً أحياناً، انطلاقاً من سبتة ومليلية والشواطىء التي احتلتها.

ثم بالتحكم في مقدراته التجارية والسياسية على نحو ما بسطنا في كتاب «قصة المواجهة. . .» ويستمر الأمر إلى ما يمكن أن نسميه العصر الحديث. وإذا كان هذا العصر بالنسبة للعلاقات المغربية الإسبانية يبدأ من احتلال سبتة على يد البرتغال ثم تسليمها لإسبانيا، واحتلال مليلية في القرن الخامس عشر، فإنه تم باحتلالها لأجزاء من الجزائر ـ منطقة وهران بالذات ـ ويبدأ دولياً بالنسبة للمغرب منذ احتلال فرنسا للجزائر ومعركة إيسلي 1844م. احتلال الجزائر فتح باب الاستعمار الغربي للمغرب العربي على أوسع أبوابه، ليس فقط لأنه ضرب المثل للآخرين، ولكنه أيضاً لأنه فتح باب التنافس القوي بين الدول الاستعمارية ـ أو التي أصبحت استعمارية ـ القوية لتجدد أطماعها في المغرب العربي جميعه والمغرب في المقدمة.

إسبانيا كانت ترى أنها أولى بأن يمتد نفوذها على المغرب والجزائر لأسباب منها:

**أولاها**: كانت تعتبر رسالتها في العصر الذي تلا طرد المسلمين من إسبانيا هي الثأر من المغرب على الأخص، لأنه كان معبر العرب والمسلمين إلى الأندلس، ولأنه حكم الأندلس ـ مباشرة وبالمساعدات ـ نحواً من أربعة قرون، ولأنها تخشى أن يعيد التاريخ نفسه فيمتد مرة أخرى نفوذ المغرب أو يمتد نفوذ العرب عن طريق المغرب إلى الأندلس.

**ثانيها**: الأندلسيون الذين هاجروا ـ مطرودين ـ من الأندلس، وتفرقوا في المغرب العربي، وبالأخص في المغرب. قاموا بحركات مهمة متكتلين لمحاربة إسبانيا. إذا لم يستطيعوا ذلك في عقر دارها، فقد أسهموا في أعمال القرصنة، وخاصة من الجزائر في العقود التي اشتدت فيها القرصنة انطلاقاً من الجزائر ـ على نحو ما قدمنا ـ لذلك كانت تعتبر بسط نفوذها في شمال إفريقيا ابتداء من المغرب دفاعاً عن النفس.

**ثالثها**: أصبحت إسبانيا قوة عسكرية وسياسة استعملت السلاح والقرصنة

والاحتلال خاصة في عهد الملك شارلكان ولذلك راودتها الرغبة في الاستعمار قبل الدول الأوروبية الأخرى باستثناء إنجلترا التي احتلت جبل طارق سنة 1704م.

ورابعها: عامل التنافس مع الدول التي واجهت مطامحها الاستعمارية كفرنسا التي ساهمت في طردها من أجزاء في الجزائر، وإنجلترا التي احتلت جبل طارق، والبرتغال التي كانت سباقة لاحتلال سبتة والشواطىء المغربية المطلة على المحيط.

إضافة إلى ذلك، فقد كانت فرنسا تعاني مشاكلها الناتجة عن الحرب مع ألمانيا (1870م)، وقد انهزمت فيها. وتعاني مشاكل الحكم الداخلي والمشاكل المالية. ومع ذلك كانت تمارس الضغط على المغرب في إطار المجتمع الدولي من خلال الحمايات القنصلية. وقد قدمنا أن فرنسا كان لها مشروع كبير واسع لاحتلال المغرب لتتم لها الإمبراطورية الأفريقية. ومنذ احتلال الجزائر ثم بعد هزيمة إيسلي وهي تناجز المغرب من الشرق. احتلت وجدة ومنطقة بني يزناسن ثم تخلت عنها بعد احتجاج المغرب، ولأن الاتفاقات الدولية ـ وخاصة مع إنجلترا ـ لم تكن تسمح لها بذلك. . . وبدأت تزحف على الصحراء الشرقية المغربية من الجزائر (منطقة توات بالأخص) ثم كان لها دور في كارثة الحمايات العنصرية، ووراء قرارات مؤتمر مدريد، وسيستمر دورها الخطير في أوائل القرن العشرين باحتلال وجدة مرة أخرى، ثم الدار البيضاء والشاوية، ثم فاس. وينتهي الأمر بفرض الحماية على المغرب سنة 1912.

ومن خلال التنافس مع إنجلترا التي كانت ترغب في الإبقاء على «الرجل المريض» ـ المغرب ـ في وضعه المرضي لإستنزاف ممتلكاته التجارية من جهة ولبسط السيطرة على بعض المناطق في الجنوب.. وقصة رجلي الأعمال الإنجليز الذين أقاما شبه ميناء في جنوب الصحراء. (رأس جوبي)، ومن هذا الميناء أخذا يتصلان بزعماء القبائل وإنشاء علاقات تجارية معهم. وكان

الهدف من هذه العلاقات سياسياً أكثر منه تجارياً. وقد طردهما السلطان الحسن الأول من المنطقة. وكان ذلك سبباً في توتر العلاقات مع إنجلترا ـ كما قدمنا ـ وبسبب هذا التوتر دفع المغرب إليها تعويضاً مهما. ومن التدخلات الإنجليزية في الشؤون المغربية تدخل المجموعة اليهودية الإنجليزية في شؤون اليهود في المغرب، وتطالب المغرب بضمان حقوقهم ومصالحهم وامتيازاتهم بشكل يعني حماية الدولة الإنجليزية لليهود المغاربة. بدأ هذا في عهد محمد بن عبد الرحمان الذي تلقى مذكرة تطالبه بإقرار مصالح خاصة لليهود المغاربة. وقد أكد محمد بن عبدالرحمان أن المغرب يعامل اليهود على نحو ما أمر الله، وجميع حقوقهم ـ كسائر المغاربة ـ مضمونة، ولكنه لا يسمح بغير ذلك. وقد استمر تدخل الإنجليز في شؤون اليهود على عهد الحسن الأول، وظل اليهود الإنجليز يعتبرون اليهود المغاربة تحت حمايتهم، حتى تولت ذلك الحكومة الفرنسية بعد فرض الحماية ـ وما من شك، في أن هذه «الحماية» الإنجليزية التي تعززت بالحمايات العنصرية ـ إذ كان اليهود في مقدمة المحميين ـ تهدف هدفاً بعيد المدى، فقد كان بعض اليهود في خدمة المصالح الأجنبية ـ إنجليزية وفرنسية ـ ضداً على مصلحة الدولة المغربية.

وقد ساءت العلاقات أكثر من ذي قبل بعد انتهاء مدة السفير «ديرمودهاي» والسفير الذي خلفه أخذ يعامل المغرب كمستعمرة. وحدث أن قدم بعض المطالب للسلطان وأمهله لتنفيذها يوماً واحداً ـ على غرار ما كان يفعل المرشال جوان والجنرال كيوم مع محمد الخامس ـ وتقول الأسطورة إن السلطان الحسن أغتم شديد الغم لهذا الإنذار، وجمع الفقهاء، ليقرأوا اللطيف وصحيح البخاري عَلَّ الله يكشف عنه الغمة. وانتهى الإنذار بموت السفير بسكتة قلبية قبل أن ينتهي أجل الإنذار.

ولكن إنجلترا ـ التي بدأت حملتها التجارية مضمونة بضغط سياسي، والتي كانت تقف إلى جانب المغرب تحسباً للاحتلال الفرنسي والإسباني ـ قامت بدور سياسي ومالي ضد المغرب سيستمر إلى ما بعد وفاة الحسن

الأول، أي إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فقد عرفنا أنها شجعت المغرب على دفع الغرامة الباهظة لإسبانيا بعد هزيمة تطوان. وكانت شركاتها وبنوكها هي المستفيد الأول من هذه الغرامة، لأنها كانت تقرض المغرب لأداء الغرامة بعمولات باهظة إلى جانب الفوائد. وانتهزت فرصة ضعف السلطة بعد وفاة الحسن الأول ليكون عملاؤها ضالعين في القصر الملكي على عهد ابنه عبدالعزيز، يوجهون السلطان، ويصرفونه عن شؤون الدولة بما يقدمون له من مبتكرات يتهلى بها ويجد فيها سعادته. وفي الوقت نفسه يقدمون له قروضاً لتسيير الدولة والانفاق على ملاهيه الخاصة. وبذلك استطاعوا أن يساهموا في انهيار الدولة. لم يكونوا يزاولون ذلك لصالح فرنسا وإسبانيا، ولكن عملهم كان يدخل في تبادل الصفقات الدولية في مؤتمر مدريد 1880م والاتفاق الثنائي بينهما تم بينها وبين فرنسا سنة 1904م وبينها وبين إيطاليا سنة 1902م ثم مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906م. هذه المؤتمرات والاتفاقات وضعت كلا من فرنسا والمغرب أمام الأمر الواقع على حساب الدولة المغربية.

أما الدول الأخرى ألمانيا مثلاً، فقد حاولت استغلال موقفها الدولي وخاصة بعد انتصارها على فرنسا لتأخذ حظها من الغنائم الاستعمارية. كانت تنفس على الدول الاستعمارية الأخرى: إنجلترا، إسبانيا، فرنسا، توزيعها للمستعمرات الآسيوية والأفريقية، وكان المغرب من بين البلاد التي تطمع في أن يكون لها حظ فيه. ولكن لم تكن لها قدم في المغرب قبل هذه الفترة الحرجة من أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ولذلك قامت بمظاهرات غير ذات جدوى استعمارية مثل زيارة الإمبراطور «غليوم» لطنجة (مارس 1905) وإرسال بارجة عسكرية لأكادير سنة 1911م. وقد صرح غليوم في زيارته لطنجة بضرورة احترام سيادة السلطان والمحافظة على المنافسة التجارية وحماية المصالح التجارية للمؤسسات الألمانية، غير أن مطامعها باءت بالفشل، وستظل ألمانيا تحاول أن تلعب دوراً من وراء ستار، رغم أنها

لم تجد لها مقعداً مريحاً في المجتمع الدولي عن المغرب. ولا أستبعد أنها لعبت دوراً في انقلاب عبد الحفيظ (ليس لي عليه من دليل إلا ميول عبد الحفيظ لألمانيا) تجنباً لسيطرة فرنسا، وطلبه مساعدة عسكرية بإرسال ضباط عسكريين يساعدونه على تدريب الجيش حتى لا يترك أمر تكوين الجيش لفرنسا وحدها. ولكن عهد عبد الحفيظ كان قصيراً. فلم يستطع هو أن يستفيد من ألمانيا، ولم تستطيع ألمانيا أن تنتهز فرصة وجوده في الحكم لتبلغ عن طريقه ما كانت تحلم به في المغرب.

إيطاليا لم يكن لها مركز دولي تستطيع به أن تنافس إنجلترا وفرنسا وإسبانيا، ولذلك تتدخل كلما واتتها الفرصة كموقفها من الحمايات القنصلية. فقد منحت لكثير من المواطنين المغاربة حمايتها، على نحو ما سنرى، حتى إن علاقاتها مع الحسن الأول عرفت بعض التوتر. وكان دورها في مؤتمر مدريد ضدا على المغرب ومصالحه. وقد استفادت من التهافت الدولي على المغرب فابتزت من فرنسا اتفاقية سنة 1902م لتتنازل فرنسا بموجبها لإيطاليا عن كل طمع لها في طرابلس الغرب (ليبيا) وكانت إيطاليا تضع عينها عليها نظراً للقرب الجغرافي، ولكنها في البرنامج الإيطالي تعتبرها موقع قدم لمطامعها في شرق إفريقيا (إثيوبيا) ثم في تونس إذا ما واتتها الفرصة، وقد حاولت أن تستغل هذه الفرصة أخيراً في الحرب العالمية الثانية فهاجمت تونس وأمتها لفترة محدودة جداً بعد هزيمة فرنسا في الحرب. ولكنها أخرجت منها سريعاً بعد نزول القوات الأمريكية في المغرب سنة 1942 وامتداد نفوذها نحو الجزائر ثم تونس. ثم طردت من أثيوبيا (التي احتلتها قبيل الحرب العالمية الثانية ثم من ليبيا التي احتلتها سنة 1911م عند انتصار الحلفاء عليها وعلى ألمانيا سنة 1945م.

بقية الدول لم يكن لها تأثير يذكر على المسألة المغربية في أواخر القرن التاسع عشر إلا في مؤتمري مدريد والجزيرة، وكانت نتائجهما لصالح الاحتلال الفرنسي للمغرب على نحو ما سنرى.

### قمة التدخل: الحمايات:

بلغ التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية قمته بعد هزيمة إيسلي، ليس بالنسبة للحكومة الفرنسية التي عزمت على احتلال المغرب فحسب، ولكن بالنسبة لجميع الدول الأجنبية، وخاصة التي كان لها اهتمام بشؤون المغرب، وتراقب من قريب أو بعيد الوضعية المنهارة للبلاد التي تتطلع للسيطرة عليها بالاحتلال أو بتنمية تجارتها ونفوذها الاقتصادي، أو مراقبتها انطلاقاً من التنافس الدولي خاصة مع الدولة المؤهلة لاحتلال المغرب، وفي المقدمة فرنسا وإسبانيا. وقد تعرض المغرب لتدخل خطير لم تتعرض له دولة أخرى، تجلى في الامتيازات التي تطلبها بعض الدول من السلطان كلما عقدت معه اتفاقية سلم وصداقة وتجارة. كان السلاطين يرفضون هذه الامتيازات لأنها تمس بالسيادة الوطنية. بدأ يظهر ذلك في الامتيازات التي تمنح للدول في المعاهدات في عهد محمد بن عبد الله، كاختيار السماسرة لترويج التجارة، ويضمن لهؤلاء السماسرة والعاملين معهم التوفير والاحترام ويعفيهم من التكاليف التي تتطلبها الدولة. أما دول أوروبا الغربية بخاصة فقد أكدت لنفسها أن الدولة المغربية لا تضمن للمواطنين ما يسمى بـ«حقوق الإنسان» لم يكن يهمهم عموم المواطنين، ولكن الذين يسخرونهم لمصالحهم، وفي مقدمهم السماسرة واليهود المغاربة الذين كانوا يتبرمون من تطبيق القوانين عليهم ـ رغم ما كان المغرب يضمنه لهم من حرية التدين والمعاملات الشخصية، حسب الديانة اليهودية ولكن الدول ـ والبداية بإنجلترا ـ طالبت لليهود بامتيازات خاصة عن طريق الطائفة اليهودية الإنجليزية التي كتبت للسلطان محمد بن عبد الرحمان تطلب إليه منح امتيازات لليهود، فأكد أن الدولة تعاملهم حسب ما تمنحه لهم الشريعة الإسلامية من حقوق، أما غير ذلك فلا (كما قدمنا في فقرة سابقة) والأمر تطور من المطالبة لليهود بامتيازات إلى حمايتهم ثم تطور من حماية اليهود إلى حماية المسلمين أيضاً.

بدأت الدول الكبرى الأوروبية، اعتماداً على ما ورد في اتفاقية بين المغرب وفرنسا مؤرخة سنة 1767م أشارت بعبارة غامضة، إلى امتيازات

أخذت تؤولها كما أرادت، وتبعتها في ذلك كل الدول التي مارست حماية مواطنين تحمي المسلمين، بداية ممن يعملون في السفارات والقنصليات، إداريين أو مجرد خادمين، (شواش) ثم امتد إلى قرابة هؤلاء قرابة عائلية أو مجرد صداقة، لتصبح بعد ذلك الحماية حقاً لجميع من يرغب فيها من المواطنين حتى بلغ عددهم في سنة 1852م نحو 400 مواطن، وامتدت الحمايات بعد ذلك حتى شملت عدداً كبيراً جداً من المواطنين، وأصبحت القبائل جميعها محمية. ويعني ذلك أنها خارجة عن سلطة الدولة (لم يكن ذلك هو مفهوم السيبة) التي تهم المغرب كان المتمتع بالحماية يمتنع عن الامتثال للقانون، ولا يخضع للمحاكم الوطنية حتى في الجنايات الكبرى فيحاكم أمام «المحاكم» القنصلية التابعة للدولة الحامية، وتَفْرضُ هذه الحماية خضوع المحميين للقانون الأجنبي، والنزاعات المشتركة بين المحميين وغيرهم تفصل أمام مندوب من القنصل إلى جانب القاضي المغربي، ولا يؤدي المحمي الضرائب والالتزامات الوطنية، كالتجنيد. عدد كبير من الدول مارست هذا التصرف، منها فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وإسبانيا و. . .

والدولة لا تستطيع أن تحمي نفسها وقانونها ومواطنيها غير المحميين من سلوك المحميين وتصرفاتهم، التي كانت تتعدى عدم الخضوع للقانون إلى انتهاك القانون بالاعتداء على المواطنين وحقوقهم ومصالحهم، دون أن يستطيع المعتدى عليهم الدفاع على أنفسهم أو الالتجاء إلى القوانين والقضاء المغربي لحمايتهم.

وجدت الدولة نفسها أمام هذا العدوان الجماعي الخطير في موقف حرج، مع مواطنيها، ومع الدول التي فرضت الحماية دون استئذان من الدولة المستقلة. كما وجدت نفسها أمام اضطرابات اجتماعية، ازدادت خطورتها بالمقاومة التي شنها المواطنون على نظام الحمايات والمحميين. كتب بعض المثقفين كتباً ورسائل يكفرون بها المحميين لأنهم خرجوا عن طاعة الشريعة الإسلامية إلى شريعة (قوانين) أجنبية، وخرجوا عن طاعة المخزن (السلطان

والدولة) وتعدى الاستنكار الكتب والرسائل إلى خطب الجمعة ودروس الوعظ. وأخذ غير المحميين يقاطعون المحميين تحسباً لعدوانهم على حقوقهم ومصالحهم. ثم أثر ذلك على الميزانية، لأنهم لا يدفعون الضرائب ومن «حقهم» أن يحموا من لا يرغب في دفعها.

وقد حاول السلطان محمد بن عبد الرحمان أن يعالج المشكلة رسمياً، وبعد أن أعوزته الحيلة في معالجتها بالمحادثات الثنائية ـ أعد مذكرة سنة 1854 بعث بها عن طريق مندوبه في طنجة السيد محمد الخطيب إلى جميع رؤساء البعثات الدبلوماسية التي تمارس هذا «الحق» ـ يناقشهم في المبدأ ويعرض عليهم المشاكل التي تتعرض لها الدولة والاضطرابات التي تعانيها من جراء هذه الممارسة ويطلب إليهم وقف الدبلوماسية عند الحد الذي تقترحه الاتفاقية الفرنسية المغربية، والاتفاقيات مع الدول الأخرى.

ثم حاول أن يبعث بمذكرة أخرى ولكن الحرب التي قامت بين فرنسا وألمانيا سنة 1870م أجهضت هذه المحاولة.

**... والتجنيس**

يتصل بموضوع الحماية التي مارستها الدول الأوروبية على المواطنين المغاربة تجنيس بعض المغاربة، ذلك أنها فتحت باباً جديداً لإثارة المواطنين المغاربة ضد الحكم الوطني بمنحهم شهادة التجنيس، وليس الجنيسية. كل من زار بلاداً ما من هذه البلاد يمكنه أن يحصل على شهادة التجنيس التي تمنحه امتيازاً بالتحلل من واجبات الدولة المغربية عندما يعود إلى بلاده. وتشبه امتيازات التجنيس امتيازات الحماية التي أشرنا إليها، وهذه المبادرة الجديدة من الدول الأوروبية فتحت باباً جديداً في وجه الدولة المغربية، تؤثر على سلطة الدولة وعلى علاقة المواطنة بين الدولة ومواطنيها. وقد احتج السلطان الحسن الأول على هذه المبادرة الجديدة، إذ قدم مذكرة بواسطة مندوبه في طنجة طالب فيها الدول التي تمارسها بإلغائها. ولكنه وجد معارضة قوية من اليهود أولاً الذين كانوا يحصلون على شهادة التجنيس بكثرة وعندما يعودون

إلى المغرب يعتبرون أنفسهم أجانب لا يخضعون لقوانين الدولة. وفي الوقت نفسه يتمتعون بالحقوق التي يمنحها لهم القانون وبما تطالب به لهم الطوائف اليهودية في الخارج وخاصة في إنجلترا من امتيازات، وواجهت كذلك معارضة من الدول المعنية وخاصة فرنسا والبرتغال وإسبانيا وأمريكا ـ مدعية ـ أن من حق الدول أن تمنح شهادة التجنيس لمواطني أية دولة أقاموا فيها ورضوا بحمايتها.

وهذا الاختلاف في وجهات النظر بين السلطان وممثلي الدول الأجنبية أحدث توتراً جديداً في العلاقات الدولية مع المغرب.

**مؤتمر مدريد**

فشلت كل المحاولات التي قام بها كل من محمد بن عبد الرحمان والحسن الأول في وقف حماية الدول الأجنبية للمواطنين المغاربة أو التخفيف من آثارها السياسية والاجتماعية، ولم تجد المذكرات التي قدمها مندوب السلطان في طنجة إلى ممثلي الدول بهذا الموضوع أي رد فعل إيجابي. وكان الحسن الأول متضايقاً جداً من انعدام أي صدى لمحاولاته، ويبدو أن رغبته في تطوير موضوع بحث الحمايات من العمل الفردي إلى العمل الجماعي اتفقت مع رغبة السفير الإنجليزي بالمغرب «ديرموندهاي» فاقترح عليه أن يطلب عقد مؤتمر دولي للدول التي تمارس الحمايات لبحث الموضوع من وجهتي نظرها ونظر المغرب، أملاً في الوصول إلى حل لمشكلة كانت سبباً في التوتر الذي حدث بين المغرب والدول الأجنبية. واقترح ممثل إنجلترا على الدول الممثلة في طنجة عقد مؤتمر في مدريد لبحث موضوع الحمايات.

وإذا كانت إسبانيا قد رحبت بأن ينعقد هذا المؤتمر بعاصمتها لأنه يمنحها شفوفاً لدى الدول المهتمة بقضية المغرب، فإن بقية الدول وخاصة فرنسا تزعمت معارضة عقد المؤتمر كما عارضه اليهود المغاربة، مؤيدين من اليهود في الخارج تحسبا من أن يسلب المؤتمر منهم الامتيازات التي حصلوا

عليها. رحب المغرب بالفكرة لأنه يأمل أن يصل المؤتمر إلى حل للمشكلة يرضي السيادة المغربية.

ورغم التلكؤ الذي أظهرته بعض الدول فإن المؤتمر انعقد سنة 1880م ليدرس المشكلة في إطارها الواسع. وحضرته أربع عشرة دولة هي ـ المغرب، إسبانيا، البرتغال، فرنسا، إنجلترا، بلجيكا، هولاندة، الدانمارك، السويد، النرويج، ألمانيا، روسيا، أمريكا، البرازيل. وهذا العدد الضخم من الدول التي تشمل دولاً من أوروبا والأمريكتين يؤكد شيئين اثنين: أولهما: الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي للمغرب والتطلع إلى مصيره وإلى ما تستفيده من هذا المصير. ثانيهما: (وهي مرتبطة بالأولى) مدى المنافسة الدولية الاقتصادية وخاصة الاستعمارية على آخر دولة من دول المغرب العربي بقيت مستقلة.

لم يكن ينتظر من مؤتمر مدريد أن يأتي بنتيجة مرجوة لصالح المغرب. فقد اقترحت إنجلترا عقد هذا المؤتمر، وفي مدريد وبالذات لمعاكسة النفوذ الفرنسي، ولإيجاد إجماع دولي ضدها، وليس لمصلحة المغرب كما أشارت للسلطان الحسن الأول بذلك. ولم يكن يخفى عليه الأمر، ولكنه كان يأمل ـ مع ذلك ـ أن يخرج المؤتمر «بشيء ما» يخفف ضغط الحمايات على المغرب. ويأمل كذلك في تضارب مصالح الدول حتى لا يبقى المغرب وجهاً لوجه مع فرنسا وإسبانيا.

المؤتمر كان يعكس التناقضات الطبيعية بين أربع عشرة دولة كل منها يتطلع للاستفادة من البقرة الحلوب. ويعكس تناقضات بالذات بين فرنسا وإسبانيا، فهما معاً مؤهلان لغزو المغرب. إحداهما مشاركة للمغرب على أرضه في سبتة ومليلية، والثانية كذلك بمشاركته في حدوده والزحف على أرضه أو من صحرائه الشرقية، في جنوبه. ثم التناقضات مع إنجلترا التي لا تريد لأي منهما أن يمتد نفوذه على المغرب حتى لا يتعزز نفوذ إسبانيا على مضيق جبل طارق بنفوذها في شمال المغرب التي جربت توسعها فيه عدة

مرات. ثم منافستها لفرنسا التي لا تريد لها إمبراطورية تمتد على طول شمال إفريقيا. أما إيطاليا التي تنظر بعين الطمع ـ من بعيد ـ إلى المغرب فقد كانت تنظر إلى فرنسا بعين الحسد، ولكنها دولة ضعيفة توحدت حديثاً، ولا تريد أن تخلق لها متاعب مع جيرانها من الدول الكبري ـ فرنسا مثلاً ـ في الوقت الذي تتطلع إلى حصتها من جنوب البحر الأبيض مقابل الساحل الإيطالي. كانت طرابلس هي الهدف وهي تخشى من منافسة فرنسا لها انطلاقاً من حدود تونس.

ألمانيا كانت تبتلع في هدوء مكاسبها ـ الألزاس واللورين ـ بعد أن هزمت فرنسا قبل عشر سنوات. مطامعها في المغرب واسعة، منافستها لفرنسا قوية، ولكنها تراعي ميزان القوى. الدول الأخرى لم تكن معنية بالمغرب ولا طامعة في استعماره، ولكنها كانت معنية بمصالحها مع فرنسا، وترغب في المحافظة عليها. فرنسا عرفت كيف تستغل المؤتمر لصالحها في وجه المغرب الذي لم يكن «وزير خارجيته» محمد بركاش يطمح إلى تحرير البلاد من الحمايات، فذلك هدف دونه خرط القتاد، وإنما كان يرغب في التقليل من خطر الحمايات وتحديدها فيما تنص عليه المعاهدات والتقليل من شمولها لبعض الفئات من المواطنين «السماسرة». فقد كانت الشركات الأجنبية المتاجرة أو التي تملك مثلاً عقاراً في المغرب، تطلب أن تمنح شهادة الحماية لسماسرتها في أعمالها. المندوب المغربي كان يحاول أن يستثني هؤلاء من الحماية وفرنسا كانت تعارض. أما إسبانيا فلم تكن تتحمس لفرنسا متزعمة الدفاع عن الحمايات والتجنيس، ولكنها لم ترغب في إثارتها، فكان موقفها مع الحمايات دون حماس كبير حفاظاً على مصالحها ومطامعها الاستعمارية في المغرب، ومحافظة كذلك على صلاتها الودية مع فرنسا. إنجلترا كانت تبدي تعاونها مع المغرب. ولكنها متزعمة النادي الاستعماري، فهي مع المغرب، كلما كان في الأمر معاكسة لفرنسا وإسبانيا، وهي مع الممارسات الاستعمارية كلما مكنتها من المحافظة على مصالحها ونفوذها السياسي والاقتصادي في المغرب، ولو أنها كانت تتحين الفرصة ليكون لها وجود

استعماري في المغرب لتكمل لها السيطرة على مدخل البحر الأبيض المتوسط.

هكذا إذن كان المؤتمر أوروبياً لتنسيق الوجود الأوروبي في المغرب، ولصالح الدولة التي لها أكبر الحظوظ في احتلال المغرب وهي فرنسا، وجودها في تونس (في نفس سنة المؤتمر) وفي الجزائر (قبل المؤتمر بنصف قرن) يمنحها هذا الحظ الأكبر.

**قرارات المؤتمر؟ وماذا استفاد المغرب؟**

الاتفاق الذي أنتجه مؤتمر مدريد لم يخرج عما أشارت إليه الاتفاقات السابقة التي تضمنتها الاتفاقات الدولية أو الثنائية مع المغرب لتأصيل الحماية القنصلية، ما حصل عليه المغرب هو إمكانية استخلاص الضرائب، وقد حصلت الدول الأوروبية على مقابل مهم جداً، وهو تمكين الأجانب من شراء العقارات بالمغرب.

كرس المؤتمر ما حصلت عليه الدول في النصوص التي وردت في الاتفاقات الثنائية مع إنجلترا سنة 1856م وإسبانيا 1861م، وفرنسا 1863م، ونص على أن القناصل يختارون من المغاربة (مسلمين وغيرهم) من يتمتع بالحماية، ويمتنع مِنْ أداء الضريبة، إلا ما تقرره هذه الاتفاقية. وتشمل الحماية الوكلاء القنصليين المغاربة الذين تعينهم إحدى الدول الأجنبية. ولا يرث الحماية إلا أسرة أحد اليهود (ابن شيمول) وتطبيق أحكام التسوية الواردة في اتفاقية 1863 على السماسرة إلا ما يخص الضرائب، وتعترف الدولة المغربية بحق الأجانب في شراء الأراضي والعقارات. وتنص البنود على أن الدول يمكنها أن تمنح حماية استثنائية للذين أدوا لملك الدولة خدمة مهمة، وتتيح الدولة المغربية لكل دولة حضرت المؤتمر نفس الامتيازات التي تمنح في المستقبل لإحداها.

## تحليل المرحلة

يمكن أن نبدأ هذا التحليل بأن المغرب هو الدولة الوحيدة التي كانت تمر بفترة اضطراب، داخلي وخارجي، ومع ذلك حظيت بهذا التفوق الدولي الذي يتمثل في مؤتمر مدريد والدول المتعددة التي حضرته، ومثله مؤتمر الجزيرة الخضراء، ورغم أن المغرب لم يحقق ما كان يطمح إليه من استغلال التنافس الدولي في إبعاد خطر التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية (الحمايات والتجنيس مثلاً) ولم يوفق في إبعاد خطر الحماية الفرنسية الذي كان يتهدده، رغم كل ذلك فإنه أصبح ذا مركز دولي مهم. وأشهد دول العالم الكبرى على ما يبيت له من أخطار. ولعل هذا المركز الدولي الذي لم يستفد المغرب استفادة كبرى من إيجابياته ـ سترافقه مراحل سلبية انتهت به إلى الحماية.

لا نكاد نجد دولة وقعت في شرك الاستعمار صاحبها هذا المهرجان الدولي حتى وهي تفقد استقلالها. هل كان ذلك من حظ المغرب الجيد أو من سوء حظه. دولياً اعتبر أن ذلك كان من حسن حظه.

كان من الممكن أن تكون المرحلة التي حكم فيها الحسن الأول (1873م ـ 1894م) وسميناها فترة سماح «منقذة» للمغرب من مشاكله الداخلية والخارجية، لو لم يترك له والده كثيراً منها. فقد كان هذا السلطان ذكياً لين العريكة في غير ضعف، قادراً على تطويع القبائل المتمردة في غير عنف كبير، متفتحاً نحو بعض الإصلاحات في الجيش والمالية والنقدية، متفتحاً لسياسة خارجية معتدلة مع كثير من الدول، يعرف كيف يحافظ على مصلحة بلاده ولو اضطرته لسلوك سياسة متوترة مع بعض الدول، حامياً لثغور المغرب حتى الصحراء. يختار الرجال الأكفاء لتوليتهم مناصب الدولة في الإدارة الداخلية والجيش، وفي السياسة الخارجية التي كان يديرها من طنجة عاصمة المغرب الدبلوماسية آنذاك.

وإذا كانت فرنسا قد تمكنت من التسلل لبعض المناطق المغربية الصحراوية الشرقية، فإنه أرسى نفوذ الدولة حتى ميناء أساكا في قلب الصحراء، وكلميم وطاطا.

وقد حاول أن يتخلص من مشكل الحمايات، الذي كان يمس السيادة المغربية مساساً خطيراً، ولم يصل اجتهاده لغير الموافقة على مؤتمر مدريد الذي لم تكن له نتيجة مهمة إلا إسماع صوت المغرب في المجتمع الدولي على أوسع نطاق حتى روسيا والنرويج وأمريكا والبرازيل.

السياسية الخارجية شغلت السلطان كثيراً لأن معظم الدول الأوروبية بالأخص تلفتت إلى المغرب الذي بقي وحده مستقلاً من بين الأقطار الثلاثة التي تكون المغرب العربي، وكان هذا الاستقلال محفوفاً بالمتاعب الداخلية والمخاطر الخارجية. فقد تأكد الأجانب أن المغرب أصبح في طريق الانهيار بعد هزيمتي إيسلي وتطوان، وتفتحت شهية معظم الدول لتكون هي الوارثة للرجل المريض، وكانت معظم هذه الدول تعترف ضمنياً لفرنسا وإسبانيا بالسبق لاقتطاف الثمرة الناضجة لوجود كل منهما على حافة المغرب وللمشاكل التي كانت تنجح فيها كل منهما لإرباك المغرب وإخضاعه. وإذا كانت معظم الدول وخاصة التي شاركت في مؤتمر مدريد لا تطمع طمعاً كبيراً في منافسة الدولتين، فإن إنجلترا (ولعلها لم تكن تطمع في الحلول محل فرنسا) كانت تعاكس هذه الدولة في مصالحها محاولة ابتزازها وإزاحتها عن طريقها في مشروعها الاستعماري الواسع المدى كما سيحدث في سنة 1904م، وكانت إيطاليا أيضاً تحاول باحتشام كبير ـ لأنها لم تكن دولة قوية ولا قادرة على المنافسة ـ أن تزيح فرنسا عن طريقها في مشروعها لاحتلال طرابلس الغرب (ليبيا) كما سيحدث في اتفاقية سنة 1902م، ولتفكيرها المستقبلي في منطقة شرق إفريقيا. المهم من كل ذلك أن المغرب وقع تحت ضغط دولي كبير وخطير. وقد حاول الحسن الأول أن يتجنب هذا الخطر بقدر

ما كان يستطيع في المذكرات والاتفاقات الثنائية التي كان يعقدها مندوبه في طنجة (وزير الخارجية) مع هذه الدولة وتلك، كما حاول في مؤتمر مدريد. ولكن الأوضاع الدولية المتنمرة ضد المغرب كانت أكبر من إمكاناته. وحاول أن يستغل ما كانت تظهره إنجلترا بالأخص من تعاطف مع المغرب ضداً على السياسة الفرنسية، ولكن حينما تأتي المصلحة المشتركة للدول الغربية تغرق محاولات السلطان في الوحل. مهما يكن فإن عهد السلطان الحسن الأول لم ينج من عقابيل عهد من سبقه (والده وجده) ولذلك (ففترة السماح) التي عاشها الحسن الأول لم تكن مجدية على المغرب كبير الجدوى في الميدان الدولي على الأخص. ولا أدل على ذلك من مؤتمر مدريد، الذي علق عليه كبير الآمال، فكانت نتيجته هي تكريس وتقنين الحمايات الدولية للمواطنين المغاربة، وتدخل القناصل الأجانب في الشؤون الداخلية، القضائية والإدارية. وإذا كان للمؤتمر من (فضل) فهو تدويل القضية المغربية أكثر مما كانت مدولة ووضع المغرب تحت مجهر الدول التي شاركت في المؤتمر والتي كانت شاهداً (يكتم شهادته) على التدخل وهو كسب (معنوي أكثر منه واقعي) وقد سمينا هذه الفترة التي حكم فيها الحسن الأول فترة سماح لأن المغرب كان يمكن أن يسقط في يد الاستعمار في آخر عهد محمد بن عبد الرحمان، لكنه لم يسقط بسبب قوة الحسن وقدرة سلطانه على تلافى السقوط، وبقدر ما كان بسبب الصراع الدولي وعدم تمكن فرنسا من إقناع الدول المنافسة لها، اقناعاً كاملاً، بإضافة المغرب إلى الجزائر وتونس. وكان من الضروري دولياً وربما داخلياً أيضاً أن تستعيد أنفاسها لتبتلع دولة أخرى كالمغرب، فهي في حاجة إلى أن تمهد لهذا الابتلاع بما ارتكبته من مضايقات للسلطان عبد العزيز الذي خلف الحسن الأول كما سنرى.

وفي تحليل المرحلة وانطلاقاً من فكرة فترة السماح، نجد أن عهد الحسن الأول لم يكن عهد اضطراب كبير كما لاحظنا في عهود السلاطين قبله منذ (أو بعد إسماعيل) فلم يعرف عهده ثورة لمتمرد يدعي الملك ولا انقلابات

عائلية كما عرفت من قبل وكما ستعرف في عهد ابنه عبد العزيز، كانت هناك تمردات قبلية في الشمال والجنوب، ولكن السلطان كان يقف بنفسه ليعيد الاستقرار إلى المناطق المتمردة بأقل ما يمكن من الخسائر.

يمكن أن نلاحظ أن الحسن الأول نظم الدولة وحاول أن يستفيد من أخطاء الماضي، فلم يقف في وجه إسبانيا عندما حاولت توسيع نفوذها في الأراضي المجاورة لمليلية، تحسبا لما حدث في سبتة على عهد والده، ولم يقف في وجه إنجلترا عندما هدده ممثلها بمطالب غير عادلة، ولكنه أنقذ بموت هذا المندوب، ولم يقف في عناد ـ ضد فرنسا رغم تحملها كبر أزمة الحمايات تحسبا لما حدث في إيسلي. كان يمكن أن يتطور المغرب تطوراً نسبياً في عهد الحسن الأول فيستفيد من الغرب في تنظيم الدولة اقتصادياً واجتماعياً، ولكن الحسن الأول كان كسابقيه من السلاطين محدود الأفق نسبياً ولو أنه انفتح، إلى حد ما، على إصلاحات كانت أكبر من إمكاناته ومن الفترة التي قضاها في الحكم (21 سنة) فلم يستفد إلا بقدر محدود من التقدم الذي حدث في الدول الغربية سواء في الميدان الاجتماعي كالتعليم والصحة مثلاً كما فعل محمد علي في مصر، ولا في تنظيم الدولة إدارياً ولا في استيراد الآلات والتقنيات الحديثة من أوروبا، ولم يستفد من البعثات العلمية التي أرسلها إلى أوروبا كما كان يمكن أن يحدث، وقد كانت الظروف تمكنه من ذلك لو استغل ما أظهرته إنجلترا من صداقة ضداً على النفوذ الفرنسي، نعتقد أنه كان يمكن أن تمده ببعض التقنيات كما حاولت أن تمده بآلات تلغرافية والإصلاحات التي أشار عليه بها الوزير المفوض الإنجليزي «ديرموندهاي» عند مقابلته أول مرة سنة 1875م، وكما حاولت فرنسا أن تمد سكة الحديد في بعض المناطق، وكان يمكن أن ينشيء مدارس متطورة نسبياً تُسْند التعليم الديني في القرويين وغيرها من المعاهد الإسلامية وتطوره، ولكنه كان محدود الأفق كما قلنا ويجد صعوبة كبيرة مع حاشيته، معتبرين بمثابة وزرائه، الذين كان نفوذهم قوياً في الدولة. غير أنه كان دون ما يستطيع، ثم إنه كان يخشى من الرأي العام المتخلف

وخاصة لدى ذوي الرأي من العلماء ورجال الدولة. وذلك ما جعل المغرب يستمر في غيبوبة عن العصر الحديث وجعل السلطان دون المستوى المطلوب منه. ويمكن الاعتذار عنه بالمشاكل الخارجية التي واجهته والتي أربكت حكمه من جهة ولو لم يواجهه تخلف الدولة والشعب، ولو لم تواجهه كذلك المشاكل المالية ومنها مشكل الغرامات التي تركها له والده والتي ظل يؤديها سنوات طويلة لإسبانيا ثمنَ تحرير تطوان، لأحدث حدثاً جديداً في المغرب.

«فترة سماح» قصيرة ولكن المغرب لم يستفد منها كثيراً فواجه مرة أخرى مرحلة الاضطراب التي ستؤدي به بعد ثمان عشرة سنة إلى الحماية.

# استقلال المغرب يحتضر

## الظروف الداخلية المتردية

بدأ تاريخ المغرب مسيرته نحو نهاية الاستقلال مبكراً، في الوقت الذي بدأ فيه تصاعد الفكر الاستعماري في أوروبا، واستحث التاريخ مسيرته المأساوية في الثلث الأول من القرن التاسع عشر. كانت ظروف المغرب قبل ذلك، ومنذ نهاية عهد مولاي إسماعيل 1727م، تركز فوضى الحكم وانهيار الدولة. كانت أوروبا قد شهدت بداية مرحلة الإزدهار العلمي والاقتصادي وتطور المواصلات، ونمو العلاقات بين دولها وإماراتها. ولم يكن المغرب، حكومة وشعبا، على استعداد لإصلاح أوضاعه السياسية ولا على استعداد للتطور العلمي والاقتصادي. كان هم الدولة الأساس هو الحكم. وقد عانى الملوك في تحقيق الاستقرار والأمن، ولم يكن لهذا (الاستقرار والأمن) مفهوم واضح لدى الملوك والشعب. ولم تكن للشعب مكانة في منظومة الحكم، ولا كان له اعتبار إلا أن يسير في ركاب الحاكمين، من الملوك حتى الولاة والحكام المحليين. يضاف إلى ذلك موجات الجفاف والفقر والبطالة والأوبئة التي تسود المغرب وغيره من الأقطار المجاورة.

هذه الوضعية المتردية وضعت المغرب في وضع «الرجل المريض» كما كان يعبر عن الإمبراطورية العثمانية في عهدها. وقد أصبح المغرب بسبب هذه الظروف غير قادر على تفهم الأوضاع المتطورة والنامية في الخارج، وخاصة في البلاد الجارة والتي أصبحت جارة بسبب تطور المواصلات البحرية. وفي مقدتها إسبانيا ـ التي شاركت المغرب في أرضه باحتلال سبتة ومليلية ـ وفرنسا

التي استعادت عافيتها شيئاً فشيئاً في البحر الأبيض ـ دولياً ومواصلاتيا ـ وإنجلترا، التي تحتل جبل طارق ـ وكانت قد أرغمت على الجلاء عن طنجة ـ فأصبحت تتحكم في المضيق، وتهفو إلى بسط نفوذها في مناطق من العالم الأسيوي والأفريقي.

لم يكن المغرب قادراً على صيانة نفسه ـ كدولة ووطن ـ من طمع الطامعين.

تجلت هذه الوضعية بوضوح يوم فكرت فرنسا في احتلال الجزائر.

مهما تكن الظروف والأسباب ـ وخاصة تصاعد القرصنة الجزائرية في البحر الأبيض ـ فإن الفكر الاستعماري المتنامي كان أقوى من هذه الظروف. وهو فكر تبلوره الظروف الاقتصادية والتنافس الدولي والهزائم العسكرية، التي عانتها فرنسا بالخصوص ـ في أوروبا ـ احتلال الجزائر إذن كان نتيجة لعدة عوامل كان يبررها منطق التاريخ الاستعماري في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ورغم الوضع الداخلي الفرنسي الذي كانت تهيمن عليه الخلافات بين رأس السلطة (المهتزة) والسياسيين المتنورين، وبين الحكومة كسلطة مدنية والجيش، رغم ذلك فقد استمر ضغط الفكر الإستعماري يدفع بالتاريخ إلى مسيرته، فتحكم في توجيه فرنسا لاحتلال الجزائر.

ولم تكن الجزائر غير الخطوة الأولى في المشروع الاستعماري الكبير الذي يشمل المغرب. ولكن المغرب كان ضمن المنظومة الاستعمارية، ولو دون وعي واضح ـ معلن عنه ـ عند واضعي هذه المنظومة، فالمغرب العربي يمثل الشاطىء الجنوبي للبحر الأبيض.

وهنا يجب أن نتذكر أن الجغرافية والتاريخ تحكما في الوعي الاستعماري وفي المشروع الكبير للمنظومة الاستعمارية، مثلما تحكما في صياغة تاريخ المغرب العربي منذ عهد المرابطين حينما تفسخت هذه المنظومة في أواخر عهد المرينيين ثم السعديين، وازدادت تفسخا بسيطرة الدولة

العثمانية على الجزائر وتونس. التاريخ والجغرافية تحكما في صياغة مسيرة المغرب العربي باتصال كامل مع مسيرة طموح الاستعمار ـ تمثل في الإنسياح الإسباني ـ لمناطق من المغرب والجزائر وتونس. وكانت هذه البلاد مسرحاً للصراع بين الصليبية والإسلام، صراع مرير تمثل أيضاً في البحر في شكل القرصنة والقرصنة المضادة.

تحكم التاريخ والجغرافية مستمر. أسلمه احتلال الشواطىء في هذه البلاد إلى القرصنة في البحر، وأسلمته القرصنة إلى الإنسياح العسكري الاستعماري ابتداء من الجزائر وتونس ثم المغرب.

الجزائر كانت البداية. ألم تكن للجغرافية إلى جانب التاريخ (القرصنة) تأثير في هذه البداية؟ وضع الجزائر كأرض وسط (جغرافياً) بين تونس والمغرب والصحراء المغربية الواسعة تحكم إلى حد كبير في اختيار الجزائر للبداية الاستعمارية، ولتكون طريقاً إلى تونس ثم إلى المغرب.

هل كان هذا التفكير يغمر الاستعماريين الذين خططوا للإمبراطورية الفرنسية في شمال أفريقيا؟ ليس من الضروري أن يكون هذا التفكير قد احتل مكانة في تدبيرهم. ولكن الجغرافية والتاريخ تتحكمان أحياناً بعيون مغمضة.

معركة إيسلي 1844 كانت السبب المباشر. فقد لمع وعي الاستعماريين الفرنسيين على المغرب وكل الوضعية المتخلفة التي يعيش عليها. تعرف على سوء تدبير الدولة والظروف التي تتحكم في مسيرة الحكم على عهد محمد بن عبد الرحمان بن هشام، وتعرف على المستوى العسكري المتخلف، وتعرف على ضعف الوعي بالآخر، فلم يكن عند سلطان المغرب والمتحكمين في الدولة (حتى الذين أفتوا بوجوب مساعدة الجزائر) معرفة ولا تقدير لخطورة قوة فرنسا العسكرية. ولم يكن هناك وعي بالفروق الهائلة بين الجيوش المنظمة والمُدربة والمجهزة، والمتطوعين المدفوعين بالوعي الديني، ولا شيء غير هذا الوعي في صورته البدائية.

هزيمة إيسلي كانت البداية، ليس فقط كهزيمة عسكرية، ولكن لأنها تكشفت للعدو عن كثير من الأوضاع ـ الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية ـ المتردية. ويلخص ذلك كله انكشاف المغرب على حقيقته، وقابليته لأي وضع يفرضه الاستعمار.

وإذا كان عبد الرحمان بن هشام قد راوده تفكير في بداية إصلاح الوضع العسكري كما بدأ يراود إبنه محمد بن عبد الرحمان وحفيده الحسن الأول، والتفكير المتأخر في أي إصلاح دون استعداد مسبق بالتعليم وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي ـ متكاملاً ـ كان هذا التفكير متأخراً عن زمانه وظروفه الإيجابية.

ولذلك ما كادت غلطة معركة إيسلي تتكشف عن مباذلها حتى جاءت هزيمة تطوان التي تحمل مسؤوليتها الأب وابنه ـ مدفوعين بانعدام التحكم في الدولة وفي القبائل المجاهدة ـ تضع النهاية أو شبه النهاية، لدولة تحتضر. لم يكن سوء التدبر وارتجال القرارات (ومنها قبول شروط الصلح ولو بتأثير إنجلترا) يتحكم في مصير المغرب للهزيمة، واستسلامه للشروط الاقتصادية والمالية والسياسية للمجموعة الاستعمارية، إسبانيا في المقدمة، ثم إنجلترا التي كانت تدخل على الخط لتحقيق مصالحها في البوغاز حتى لا تترك إسبانيا تتحكم في سبتة وتطوان معاً، ولو لصالح عودة تطوان للمغرب بالشروط المذلة التي عرفنا.

انهيار السيادة العسكرية والمالية والاقتصادية مهدت الفضاء للتفكير الاستعماري الذي جرب باحتلال وجدة وبني يزناسن بعد معركة إيسلي.

بعد هزيمة تطوان 1860 بدأت معالم استعمار المغرب تتضح لكل من فرنسا وإسبانيا التي كان لها موقع قدم في سبتة (والشاطىء الشمالي الغربي تحت رحمتها) ومليلية (وهي مرشحة ليكون الشاطىء الشمالي الشرقي تحت رحمتها أيضاً).

هل تعتبر هذه الهزيمة نهاية استقلال المغرب؟

هو ذاك.

غير أننا نستمر في تمثل الظروف الداخلية المنهارة التي ما كادت تلمع فتيلتها اللمعة الأخيرة (عهد مولاي الحسن) حتى جنحت إلى الذبول بوفاته وولاية أصغر أبنائه: عبد العزيز 1894.

# ولاية عبد العزيز

حينما يعربد التاريخ لا تعرف البلاد حداً لعربدته. ولعله كان من الطبيعي أن يختار التاريخ رجلاً ذكياً محكوماً بصراعات رجال المخزن هو «أحمد بن موسى» (أبا حماد) ليبدأ بالسيطرة على الدولة بعد وفاة الحسن الأول، وليكشف عن مطامحه لمجرد تنصيبه لأصغر أبناء الحسن الأول على العرش المولاى عبد العزيز وهو أصغر إخوته، لا خبرة له ولا دراية ولا مُسكة من العلم ـ على نحو ما كان يعرف العلم آنذاك في القرويين والمساجد العلمية ـ. كان عبد العزيز حَدَثاً نزل عليه الملك (السلطنة) كهبة من السماء. وأصبحت السلطة في يد أحمد بن موسى ـ وهو رجل كانت له خبرة في المؤامرات ومناورات القصور حتى قضى على المعطي الجامعي الوزير الأول، وأخيه الصغير وزير الحربية وسجنهما واحتل مكان الصدارة الأولى ليصبح مدير شؤون الدولة، وليقضي كذلك على المعارضات التي قامت في وجه عبد العزيز فاعتقل أحد إخوته، وهو مولاي عمر، الذي عارض بيعة عبد العزيز، وقضى على المعارضين في قبائل الرحامنة الذين حاولوا مبايعة الابن الأكبر وهو مولاي محمد، ولم تكن لأحمد بن موسى خبرة في تسيير شؤون الدولة، لأنه لم يكن مؤهلاً لذلك فكرياً وسياسياً. ولذلك أخذ يتلاعب بمصير الدولة، تحت راية السلطان الصغير، ويشجعه على إرضاء كل مطامحه ومطامعه الصغيرة ـ صغر سنه وعقله ـ مرت بالقصر ست سنوات قبل أن يرحل أحمد بن موسى سنة 1900 كان فيها عبد العزيز محجوراً للسياسة التي يسلكها رئيس الحكومة والمسيطر على الدولة. وبدأت مسيرة السلطان (8 سنوات أخرى)

«مستقلاً» عن الوصاية لتنتهي بانقلاب الأخ الأكبر عبد الحفيظ (خليفته على مراكش) سنة 1908.

**الحدثان الخطيران في تاريخ الدولة:**

أولهما: حكم عبد العزيز تحت الوصاية وبعد الوصاية.

ثانيهما: انقلاب عبد الحفيظ وولايته (1908 ـ 1912) على دولة كانت كل ظروفها تؤهله ليوقع عقد الحماية، وهو الذي دبر الانقلاب على أخيه ليحمي البلاد من التدخل الأجنبي.

لم يكن عبد العزيز يحكم في فترته الأولى كسلطان على المغرب بمقدار ما كان الحاكم الأول فيها هو أحمد بن موسى، إلا أنه بعد وفاة أبا أحماد وتكوين حكومة جديدة، أخذ يهتم ببعض الإصلاحات الإدارية والسياسية فكون مجلس الأعيان لدراسة القضايا الكبرى وخاصة منها الدولية التي تتعرض لها الدولة، ونظم الجبايات في شكل (التَّرتيب) الذي يفرض ضرائب على النشاط الفلاحي بمختلف أنواعه، ووظف أمناء لجلب هذه الضرائب، وفكر في إصلاحات بنيوية كشق الطرق وإنشاء سكة الحديد والاتصالات التلغرافية، وذلك بدون شك من تأثير التدخل الأجنبي الذي كان يعيب على الدولة تخلفها في الوسائل الحضارية الحديثة.

وانفتح مولاي عبد العزيز على بعض الدول الأجنبية ليكسر الطوق الذي حاولت فرنسا أن تطوق به المغرب، لأنها كانت تتزعم الدعوة إلى إصلاحات أساسية. فاتصل وفد من وزرائه بكل من فرنسا وروسيا وإنجلترا وألمانيا لطلب المساعدة من السياسة الإصلاحية التي يريدها وليكفوا عن التدخل في الشؤون الداخلية للدولة.

ونتيجة لهذا الانفتاح الذي يرد الاعتبار لتاريخ السلطان عبد العزيز تكون في الدولة اتجاهان إصلاحيان: اتجاه معجب بالمناهج الغربية تبنى الدعوات الأوروبية للإصلاح وتزعم هذا الاتجاه بعض الوزراء كالمنبهي وبن سليمان.

واتجاه آخر يدعو إلى تجديد الأصالة المغربية وفهمها فهماً جديداً مع الانفتاح على ما هو إيجابي من الاقتراحات الغربية، وتزعم هذا الاتجاه وزير المالية محمد التازي والحاج المختار بن عبد الله. ومن رغبات عبد العزيز في الإصلاح أنه سلك مسلك والده فبعث بعثات من الطلبة إلى البلاد الأوروبية ولكن الظروف التي عاشها المغرب حالت دون الاستفادة من هذه المبادرة.

وكانت وضعية المغرب المتخلفة أكبر من أن يستطيع لها تدبيراً لطغيان التخلف في البلاد، وطغيان المد الاستعماري ـ الذي استغل الوضع المالي ـ ولانعدام الكفاءة لم يكن عبد العزيز هو الذي يمكن أن يخلف الحسن الأول، وربما لم يكن عبد الحفيظ كذلك، رغم أنه كان أكثر ذكاء وعلماً، وأوفر طموحاً من السلطان عبد العزيز. ربما لم يكن هو الآخر لينقذ الموقف لو ولي الأمر بعد أبيه (أربعة عشر عاماً) فقد أفلتت الأمور من يد الدولة، ولم تكن تنتظر لهذا الإفلات إلا وفاة السلطان الحسن الأول.

أدى ذلك كله إلى إفلاس خزينة الدولة الذي استمر ـ رغم ما فرضه الحسن الأول من «ضرائب». وقد ورث عبد العزيز دولة فقيرة وخزانة فارغة فكان عليه:

1 ـ أن يفرض ضرائب (في شكل «الترتيب»)، وخاصة على الإنتاج الفلاحي. أثار بذلك غضب الأغنياء والفقراء. المواطنون لم يكن لهم وعي بالواجبات المالية التي عليهم للدولة. ولذلك كلما فرضت عليهم ضريبة تمردوا وثاروا ـ كما حدث في تمرد الدباغين بفاس على عهد الحسن الأول ـ وأصبحت مكانة السلطان عبد العزيز تتدهور في نظر الشعب.

2 ـ الاقتراض من الدول الأجنبية. فقد كان الفرنسيون على استعداد ليقنعوه بحل مشاكله المالية عن طريق الاقتراض. والمؤسسات المالية الفرنسية والإنجليزية التي أقرضت جده لأداء تعويضات لإسبانيا. إسبانيا مستعدة لذلك بعمولتها وفوائد تفرضها. ولذلك اقترض من إنجلترا مبالغ مهمة وفرنسا

وإسبانيا. ثم لم يكفه ذلك، أَقنعه الفرنسيون بالاقتراض من جديد فاقترض من فرنسا 62,5 مليون فرنك، وقد احتفظت البنوك بعمولتها من أصل الدين بـ 12,5 مليون فرنك بالإضافة إلى الفوائد 5٪.

3 ـ كان مضطراً أن يسدد الديون فخصص 60٪ من واردات الجمارك لتسديد الديون، كان الموظفون الفرنسيون يستخلصونها مباشرة من دخل الجمارك مما زاد في غضب الشعب وسخطه.

4 ـ أقنعه الفرنسيون مرة أخرى بشراء الأسلحة لتنظيم الجيش. وفرضوا أن يُورِّدُوهُمْ الأسلحة من فرنسا لا من السوق العالمية. ومعروف كم تكلف الأسلحة من مبالغ مالية وقد كان والده قد أسس معامل لصناعة الأسلحة ولكنها أفلست. هذه الظروف المالية التي سببها الأجانب للسلطان أربكت الحكم وجعلته تحت رحمة الأجانب.

وكانت الدول الدائنة من المجموعة التي تحيطه «برعايتها» ومنها ـ فرنسا وإنجلترا وإسبانيا ـ لها سابقة في السيطرة المالية والسياسية على المغرب. فيما مر من تاريخه.

**بلاد السيبة. . . :**

العامل الداخلي الجديد في انهيار الدولة في عهد السلطان المنهار هو إثارة القبائل. وقد كان الأجانب يصفون المغرب بأنه بلاد السيبة. وأن الأغلبية من القبائل تثور على المخزن. وإذا كانت هذه التهمة صحيحة إلى حد ما، فيجب أن نؤكد قضايا أساسية تتصل بنظام الحكم وبسير الدولة.

**أولها:** أن الدولة لم تكن منظمة إدارياً وعسكرياً، ولم تكن في وضعية اقتصادية ومالية محكمة. الأمر لا يختص بالمغرب. معظم الدول المماثلة كانت في مثل وضع المغرب. ولو أن هذه البلاد تأخر بها زمانها فلم تستفد من الدول الجارة (الأوروبية) رغم الاتصالات التي استمرت ردحاً من الزمان.

**ثانيها**: كان الملك يحكم حكماً مطلقاً منذ القرن السابع عشر على عهد إسماعيل، وكان يحارب القبائل لمجرد تمردها على الظلم أو أدائها للضرائب.

وكثيراً ما تكون الحرب قاسية على القبيلة فيقتل منها المئات وتدمر مساكنها ومزارعها وتصفى أموالها ومكاسبها، وتشرد القبيلة، تتجمع من جديد فتعلن التمرد مرة أخرى في عهد السلطان نفسه. وقد حدث في عهد الحسن الأول، وهو آخر السلاطين الأقوياء ـ ما دفعه لمحاربة القبيلة الواحدة عدة مرات كما حدث مع آيت شخمان مثلاً.

بالإضافة إلى ذلك فإن السلطان كان يترك لبعض القبائل لتدير شؤونها بنفسها نظراً لشساعة البلاد، وهو نوع من اللامركزية بمفهومه القديم، لم تكن الدولة تجني ثمرته الإيجابية بمقدار ما كانت تحصد سلبياته فتحصل نزاعات بين بعض القبائل المجاورة وتقع حروب محلية بينها فيسمي المؤرخون ذلك «سيبة» أي تمرداً على المخزن، وهو في الحقيقة نوع من الصراع القبلي الداخلي.

**ثالثها**: الظلم الذي يمارسه الولاة ويتحمل السلطان مسؤوليته حينما ينتقم ـ بنفسه ـ من القبيلة أو المدينة التي تثور ضد الظلم، فيعتبر ذلك ثورة ضد السلطان، وتعاقب القبيلة أو المدينة (حدث ذلك في مدينة فاس عدة مرات في مختلف عهود السلاطين) وتعود القبيلة أو المدينة إلى الطاعة على حذر وتوقع منها ومن السلطان معاً.

**رابعها**: التاريخ سواء الذي كتبه الأوروبيون أو المغاربة، كثيراً ما يظلم العهود الملكية، فبعض الملوك كانوا أحياناً لا يصلون «بالْحَرْكَة» إلى نهايتها، كثيراً، ما كانت «حركة» السلطان مجرد إظهار الهيبة، ونوعاً من التأديب للقبيلة المتمردة، حينما يظهر السلطان على الساحة، تهدأ النفوس ويعود المتمردون رغم فداحة الظلم الذي يعانونه ـ إلى الطاعة فلا يستعمل السلطان ضدهم سلاحَه، وإنما يُصلح ذات البين، بينهم وبين الولاة، وأحياناً ينصفهم فيغيروا الوالي إذا ظهر أنه ظالم أو تجاوز الحد في الاستغلال.

لذلك «فالسيبة» التي يصفون المغرب بها، لم تكن تسيباً بالمفهوم اللغوي أو السياسي، وإنما كانت رفضاً للظلم، سرعان ما ينزاح أحياناً، حينما يظهر السلطان في الميدان. ولكن هذا النوع من التسامح لم يكن هو السائد في جميع «الحركات» فالحرب كما قلنا هي القاعدة والتسامح قد يحل محلها أحياناً.

**خامسها**: الفقر والأوباء التي كانت تضرب المغرب، وخاصة في دورات الجفاف. ودخل المغرب لا يتجاوز الفلاحة وتربية الماشية والتجارة المحدودة الآفاق. الفقر والأوباء كانا يؤثران على استقرار السلطة واستمرارها.

كان المغرب إذن محكوماً بالفوضى. ويتحمل السلطان مسؤولية التخلص من الفوضى وإقرار السلطة. ولذلك كان السلاطين يصرفون حياتهم متنقلين بين المناطق لإقرار حكمهم. وهذا مفهوم السيبة التي كان المغرب يتهم بها. ومن هي البلاد المماثلة التي لم يعش فيها الحكم عهد السيبة.

وقد استغل الأجانب المتربصون باستقلال المغرب هذه الوضعية. فلم يدينوها ويفرضوا الحماية لتصحيح الحكم وإقرار الاستقرار فحسب، ولكنهم مهدوا لذلك بخلق ظروف «السيبة» من جديد، ونلخص هذه الظروف في بضع نقط:

**أولها**: استغل الفرنسيون احتلال الجزائر لإثارة القبائل المقيمة على الحدود الشرقية للمغرب للقيام «بالسيبة» ضد السلطان زيادة في إرباك الدولة، وللقضاء على معنوية السلطان الفتي حتى تزيد في انهيار الوضع.

**ثانيها**: القيام بتدخل عسكري فرنسي على الحدود. فالجيش متأهب للاحتلال ينتظر الفرص ويبتدعها للقيام بهذا الاستفزاز للرجل المريض.

**ثالثها**: المناورات التي أدت إلى احتلال وجدة والدار البيضاء والشاوية كما سنشرحه في فقرة قادمة.

**رابعها**: كان الاستعمار الفرنسي يضرب في كل جهة حتى يجعل استقلال

المغرب يركع تحت ثقل الضربات. الحملة لم تكن بدون ثمن. والقتلى ـ الذين لم يكن قتلهم دون استفزاز وتحرش، لم يموتوا دون تعويض ـ القتلى المغاربة أثناء الزحف العسكري على الشاوية لم يطالب أحد لهم بتعويض، لذلك طلب الفرنسيون 60 مليون فرنك لنفقات الاحتلال. 13 مليون فرنك تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بالتجار وأحدثتها الحملة والاجتياح العسكري.

شخصية عبد العزيز لم تكن في مستوى الأحداث، ولذلك لم يستطع أن يواجه الظروف الداخلية والخارجية. قال الأستاذ أحمد بلافريج عندما قابله في أخريات عمره في طنجة (حيث قضى بقية حياته): لو كان للمغرب بعض الرجال (الأطر) الذين يتوفر عليهم اليوم عندما كنت سلطاناً لتغير وجه التاريخ. هل يعني ذلك أنه يتنصل من المسؤولية، وأن المغرب (الشعب) هو الذي لم يكن في مستوى الأحداث؟ من المؤكد أن الأمرين صحيحان. الشعب لم يكن على استعداد للمحافظة على استقلال المغرب رغم العداء المتحكم ضد الاستعمار، ورغم الوعي الوطني والسياسي الذي أخذ يتجلى في نخبة من المثقفين والعلماء الذي لم يفصح عن نفسه إلا بعد الانقلاب الحفيظي، فظهر في وثيقة البيعة من جهة، ثم في مشروع الدستور وفي النصائح التي قدمت لعبد الحفيظ. ومنها رسالة الحاج علي زنيبر. ورغم الفكرة الغامرة التي عمت بها الكراهية «للنصارى» الزاحفين على وجدة والدار البيضاء قبيل الانقلاب، والمقاومة التي أبدتها منطقة الشاوية والقبائل الصحراوية. فشخصية السلطان لم تكن في مستوى هذه الأحداث، ـ أو الأحداثُ كانت أكبرَ من شخصيته ـ رغم تطلعه إلى التحديث في إطاره الأولي. تحليل شخصيته نفسياً ومعنوياً وسلطوياً يمكن أن تضيء الطريق أمام النتيجة التي تكشف عنها مسيرة التاريخ في الفترة القصيرة بين ولايته وإمضاء معاهدة الحماية. ثم إن اختياره دون أخيه الأكبر، زادت في تعميق الأزمة. هل يعني ذلك أنه لو اختير عبد الحفيظ أو أخوهما محمد مثلاً لما استمر التاريخ في مسيرته المقدرة؟

لا نظن. الأحداث كانت أكبر منهم جميعاً. ولا أدل على ذلك من انهياره

هو الآخر أمام الضغط الفرنسي فأمضى الحماية ـ مكرهاً أم مختاراً لا يؤكد التاريخ أياً منهما ـ ولكنه وقع ومشى.

من العوامل التي تركت أثرها في شخصية عبد العزيز ارتباطه بأحمد بن موسى (أبا أحماد رئيس حكومته وولي نعمته). ـ وقد تكون لهذا الارتباط إيجابياته نظراً لصغر سنه، ولاِتقاء أبا أحماد ـ من العوامل الأساسية أن الشعب والذين مستهم ضريبة الترتيب بالأخص قاموا ضد السلطان بتأثير من الدعايات الأجنبية التي خلخلت حكمه. فقد كان الفرنسيون يدعون إلى عدم تنفيذ أداء الضرائب ـ الترتيب ـ ويأمرون مواطنيهم ومحميهم بعدم الأداء وكان ذلك كافياً لامتناع المطالبين عن أداء واجباتهم الضريبية. هذا العامل وحده كان كافياً لاتساع عوامل إفلاس الخرينة مما اضطر عبد العزيز إلى طلب قروض من فرنسا وقروضٍ أخرى من بنوك فرنسية وإنجليزية اشترطت فرنسا لضمان هذا القرض أن تأخذه من مداخيل الجمارك بواسطة موظفيها، وكان هذا ـ كما قدمنا ـ مما أثار عليه كثيراً من المواطنين الذين استنكروا أن يتصرف الأجانب في مالية الدولة مباشرة فيقتطعون 60٪ من مداخيل الجمارك مما جعله عاجزاً عن تنفيذ أي إصلاح فكر فيه أو عرضته عليه فرنسا، وعاجزاً عن تنفيذ مشروع إصلاح اقترحه الوزير غرنيط لنظام الجمارك المغربية يحرره من سيطرة الأجانب.

وقد اعتبرت فرنسا الغزو المالي الذي نتج عن القروض وفوائدها وطريقة استخلاصها مظهراً من مظاهر الغزو الاقتصادي، وبذلك احتكرت عناصر القوة الحضارية، فمنذ بزغ فجر الاستعمار الغربي للمغرب وهو يعمل على تقويض دعائم العملة المغربية حتى أنه فرض عملة نابليون بعد حادثة إيسلي كما فرضت البسيطة الإسبانية بعد احتلال تطوان، ونهبت ميزانية المغرب بسبب التعويضات التي فرضت عليه بعد هزيمة تطوان، وكذا تهريب العملة المغربية لإرغام السوق المالية المغربية على التعامل بالعملات الأجنبية للدول ـ الاستعمارية ـ ثم احتكار التجارة (خاصة المواد الغذائية الأساسية كاللحوم والمواد الضرورية للصناعات كالجلود والقطن. وقد تعمد الاستعمار الفرنسي

أن يثير الاضطراب في المجتمع بالإضافة إلى التحريض على عدم أداء الضرائب، كان يدعم الثورات والتمردات الداخلية ويزود المتمردين بالسلاح والآلات كما حدث مع الزرهوني (بوحمارة)، ويوزع السلاح على بعض المواطنين لإشاعة الاضطراب في الأمن الداخلي. من الاضطرابات التي أحدثها الاستعمار وهو يظهر الرغبة في الإصلاح أنه طالب عبد العزيز بمد السكك الحديدية وبإحداث إصلاحات إدارية ومالية وفرض مستشارين أجانب في المالية والأشغال العمومية على السلطان. كل ذلك تعجيزاً للمغرب ـ لا إرشاداً له ـ لتبرير ما ورد في اتفاقية الحماية من قيام فرنسا بهذه الإصلاحات.

تأتي الظروف الخارجية ـ الداخلية معاً لتزيد في ارتباكه.

كانت الوضعية المالية أسوأ وضعية عرفها المغرب، كانت البلاد ما تزال متأثرة من الغرامة المالية التي فرضها الصلح مع إسبانيا بعد هزيمة تطوان.

**الأزمة الألمانية: أوروبية ـ مغربية**

معظم الدول الاستعمارية كانت تتطلع إلى إرث «الرجل المريض» المغرب، وخاصة فرنسا في المقدمة وإنجلترا وإسبانيا.. وبقيت ألمانيا وإيطاليا من الدول الاستعمارية أو التي تتطلع أن تكون استعمارية. ولم تكن إيطاليا لتنافس فرنسا على المغرب تخوفاً من أن يمتد نفوذها من تونس إلى ليبيا فتصبح مقصية نهائياً في جنوب البحر الأبيض المتوسط.

أما ألمانيا فلم يرقأ لها جفن وهي تشهد النفوذ الفرنسي يقترب من المغرب، وتشهد أن فرنسا تحاول أن تقايض إنجلترا وإسبانيا، وستقع البقرة دون أن يكون لها حظ من الغنيمة. ابتدأ هذا الهاجس يلح على ألمانيا منذ مؤتمر مدريد 1880م، حينما ظهر الاتجاه بين الدول الثلاث عشرة لتأييد النفوذ الفرنسي، ولم يصف المؤتمر مشكلة الحمايات، بل كرس استمرارها لصالح الدول التي تنتهك السيادة المغربية.

دفاع ألمانيا عن حظها من الغنيمة يمثلها في مرحلتين:

أولاهما: (وهي الثانية تاريخياً ونبدأ بها لأهميتها) قيام ألمانيا بمظاهرتين خطيرتين:

1 ـ زيارة الإمبراطور غليوم لمدينة طنجة سنة 1905 قبل مؤتمر الجزيرة بسنة، وكان يستهدف من هذه الزيارة إثبات الوجود.. أو حق الوجود الألماني في المغرب. وبالتالي معاكسة النفوذ الفرنسي، وكسب ود المغرب، ومحو الأثر السيء الذي تركته العلاقات الألمانية في المغرب في الربع الأخير من القرن التاسع عشر (على ماسنوضحه في النقطة الثانية) وقد صرح غليوم قائلاً: «إني اعتبر السلطان مستقلاً كامل السيادة». كان في هذا التصريح يتحدى فرنسا بالذات، ويتحدى إنجلترا التي سبق أن وقعت اتفاقية المقايضة مع فرنسا (المغرب بمصر) قد لا يهمه استقلال المغرب وسيادته ولكن يهمه شيئان: أولهما: الضغط على فرنسا بإيهامها أن ألمانيا تدافع عن استقلال المغرب، وفرنسا ما تزال تعاني انهزامها أمام ألمانيا 1870. ثانيهما وَليُوهِمَها أن الجهود الدولية والجهود العسكرية لاحتلال المغرب لن تمر دون متاعب.

طبعاً هذا التصريح رفع من معنويات السلطة المغربية، وربما كان من الدوافع التي جعلت السلطان عبد العزيز يقترح عقد مؤتمر دولي في الجزيرة عساه يجد من السند الدولي ما يجعله يخفف الضغط الفرنسي.

2 ـ إرساء طرادة ألمانية في مياه أكادير سنة 1911. فقد كان هذا العمل تهديداً صريحاً بالقيام بعمل عسكري في وجه فرنسا.

وقد اعتبر الحادثان أزمتين مهمتين بالنسبة للقضية المغربية. ويمكن أن تكون الحادثتان إحدى الأسباب الغير المباشرة للحرب العالمية الأولى كما كتب ذلك مؤرخون فرنسيون وإنجليز بالأخص. وإذا كانت الدوائر الفرنسية قد ضجت من هاذين الحادثين، واعتبرت ذلك خرقاً للاتفاقات الدولية (مؤتمرا مدريد والجزيرة) فإن ألمانيا هدفت إلى تأكيد وجودها، وخرجت من الغنيمة

بالاتفاق مع فرنسا على منحها قطعة من أراضي الكونغو حتى تخفف عنها من الضغط ليلة احتلالها لِلْمَغرب.

النقطة الثانية (الأولى تاريخياً) في العلاقات المغربية الألمانية تتجلى في سعي ألمانيا لاقرار علاقات صداقة وتجارة مع المغرب، بعد أن وجدت الدول الكبرى تسعى لذلك. عينت سفارة مهمة لها في طنجة سنة 1873م على غرار ما كان لبعض الدول الكبرى. تعامل المغرب مع هذه الخطوة التي اعتبرها مهمة بالمثل فأرسل سفارة إلى برلين سنة 1878م بوفد. استقبل السفير المغربي بحفاوة كبيرة على غير عادة استقبال السفراء. وهذا الاستقبال كان رسالة موجهة إلى كل من فرنسا وإنجلترا. ورغم أن «بسمارك» السياسي الألماني الداهية ساند في مؤتمر مدريد فرنسا. وقال عنها: لفرنسا مصالح في المغرب عليها أن تدافع عنها.. هذا الدفاع يعتبر من نوع اللعب على الحبلين (أو هي حبال كان منها زيارة الامبراطور وخطابه المثير، وإرسال الطراد إلى أكادير سنتي 1905 و1911 بعد تصريح بسمارك لربع قرن ثم بواحد وثلاثين سنة.

وبدأت محاولات السفير الألماني. خطط لعقد معاهدة صداقة وتجارة مع المغرب، ووضع مشروعاً لها بعث به أولاً على الطريق الدبلوماسي بواسطة مندوب المغرب في طنجة إلى السلطان الحسن الأول. والعلاقات التجارية كانت تتلخص في أن يرفع المغرب الخطر على تصدير الحبوب والماشية إلى ألمانيا. ومعروف أن الدول الأوروبية كانت تسعى دائماً منذ بداية القرن التاسع عشر (ومنها إنجلترا) باستنزاف المغرب في مصادره التجارية: الحبوب واللحوم وريش النعام والصوف وغيرها، والمغرب كان جد حَرِج في ذلك لأن أرضه لا تنتج الكثير، بالإضافة إلى سنوات الجفاف المتعاقبة مِمَّا يجعله لا يحقق لمواطنيه الأمن الغذائي، فكان يعتذر أحياناً ويكره على ذلك أحياناً أخرى. وجاءت المبادرة الألمانية.

وجد السلطان الحرج من جهات: أولا: أن تصدير هذه البضائع لألمانيا من شأنه أن يضر بالأمن الغذائي للمغرب. وقد حاول أن يماطل في عقد المعاهدة لهذا السبب. بل واستفتى العلماء والأعيان والتجار ورجال المخزن في الموضوع، فكانت الفتوى ضد عقد معاهدة من هذا النوع. ثانياً: أن إنجلترا طلبت في نفس الوقت (ربما بتاريخ سابق ببضعة أيام) بمراجعة معاهدتها مع المغرب الموقعة سنة 1856. وقد أدرك السلطان ما في العملين من صراع بين الدولتين تريد كل منهما أن تفوز على الأخرى على حساب المغرب. ولذلك ماطل السلطان في عقد المعاهدتين. وقد كانت ألمانيا منذ إرسال سفيرها تظهر التأييد للمغرب، وتزعم أنها تدافع عن مصالحه، حتى كسب السفير وِدَّ المغرب، ولذلك نجد الصدر الأعظم يخاطب السفير الألماني بهذه العبارات غير المسبوقة، «ودعا السلطان أيده الله لكم بخير ولدولتكم المحبة بدوام الفخامة والثروة والضخامة». وكانت ألمانيا تُدْعَى في الوثائق الرسمية، والمكاتبات بين السلطان ووزير الخارجية أو المندوب المغربي في طنجة، تُدعى بالدولة المحبة وسفير يدعى بالمندوب المحب، ونتيجة لهذا الغلو في تكريس الصداقة والثقة في ألمانيا ومندوبيها، أصبح هذا المندوب (اسمه ططنباخ) مستشاراً للحكومة تستشيره في كثير من القضايا الدولية وتأخذ برأيه، رغم أنه كان يضمر للمغرب كثيراً من الشر كما سنرى. ولكن تردد المغرب في إمضاء المعاهدة دفع بالسفير ـ رغم هذه المجاملات ـ إلى تغيير لهجته واستعمال كلمات التهديد في الرسائل التي كتبها للمندوب المغربي في طنجة، بل الرسائل التي يلح في أن تحول إلى السلطان. إزاء شدة الإلحاح عقدت المعاهدة، وتلكأ السلطان في امضائها للأسباب التي ذكرناها، ولكن الحاح السفير الألماني وتهديداته، جعلت السلطان يتجاوز كل الصعوبات حتى فتوى العلماء والأعيان بعدم تصدير المواد الستراتيجية، لأن المغرب كثيراً ما يعاني المجاعة، تجاوز كل ذلك وأمضيت المعاهدة بما فيها البند الذي كان محل اعتراض، ويتعلق بإباحة تصدير الحبوب، وكان التوقيع بعد زيارة السفير

بنفسه إلى فاس، وقعت المعاهدة في 15 أبريل 1890.

أما الوجه الثاني للعلاقات المغربية الألمانية فتمثلت في تنمر السفير ضد المغرب، وتهديده باستدعاء الأساطيل الألمانية. طبعاً استغل ضعف المغرب السياسي وانتهز فرصة الاعتداء على جاسوس ألماني سافر إلى فاس من مقره وحينما اقترب من فاس في المساء، تعرض لابتزاز من بعض اللصوص، وقد جعل السفير من هذا الحادث الذي لم يكن غريباً، وخارج المدينة وفي ساعة مساء متأخرة، فطالب بتعويضات فادحة، وباعتقال اللصوص والحكم عليهم، ومحاكمة رجال السلطة في فاس. وانتهز فرصة اعتداء آخر وقع على بعض الأعيان ففرض على المغرب دفع غرامة فادحة.

كانت إحدى الحوادث تتعلق بوافد ألماني فقير، سرعان ما أصبح سمساراً ثم أصبح من الأغنياء وملاك الأراضي في ناحية الدار البيضاء، وقد يكون جاسوساً، وقد اشترى الأراضي رغم منع امتلاك العقارات بغير إذن، ولم يكن يسدد ديونه للآخرين ولا حتى إيجار الدكان الذي كان يتاجر به في البيضاء. وكان يتحدى السلطة في كل تصرفاته، ويؤذن له ـ بتدخل السفير ـ بأن يقوم بتصرفات يتحدى فيها السلطة، وقد استولى على أرض مخزنية بترخيص مزور. لكل ذلك فقد رأى ضحاياه أمام عجز السلطة المغربية أن يأخذوا حقوقهم بأيديهم وقد أصبح يتوغل في البوادي دون حرس. وقد هاجمه بعض ضحاياه في منزله. وقتل (وكان اسمه نومان). وقد أمر السلطان باعتقال الجُناة ولكن القنصل «ططنباخ» تدخل وطالب باعتقال القائد وأخبر حكومة برلين. زار القنصل بنفسه السلطان في فاس. أعدم «الدكالي» بتهمة قتل نومان رغم أن الإعدام كان نادراً في المغرب وعوضت زوجة نومان 100 ألف فرنك فرنسي قدمها السلطان بنفسه، القنصل هو الذي أعلن الحكم.

الحادث الثاني هو تعرض مواطن ألماني لاعتداء كان خارج آسفي مع بعض الجمالين لحراسته. وقد أدى الشجار الذي حصل بينه وبينهم إلى انتقاله

لآسفي متأثراً بجراحه. وفي هذه الحالة انتقل السفير إلى آسفي بنفسه على ظهر سفينة حربية وصحب معه مجموعة من حراسه كانوا يحرسونه خارج المدينة بعد أن رفض حراس السلطة المغربية. وقد اشترط كعقاب على ما حدث شروطاً منها: معاقبة جميع المتهمين أمام الشهود، دفع تعويض كبير 100 ألف فرنك للعائلة، خلع قائد المنطقة، ونقله إلى فاس لمحاكمته، محاكمة القاضي لما أظهره من اعتزال في الحكم، تحية العلم الألماني من طرف مدفعية طنجة، الأداء الفوري لما تبقى في ذمة المغرب كما فرضه السفير بنفسه كتعويض عن الحادث السابق. وفي ضمن هذه الشروط: تسليم 12 رجلاً للجلاد، وتقديم 750 كيلو من الفضة، وخلع موظفين سامين وإحالتهم على المحاكمة.

هكذا أصبح قنصل أجنبي (ألماني) يتحكم في السلطة المغربية ويفرض الأحكام ويتهم الولاة والعمال ويهدد السلطة بالتدخل العسكري. وأصبح في إمكانه أن يقف في وجه كل مقاومة يبديها السلطان ضد التدخل الأجنبي. وقد أصبح يتدخل في المشاكل التي تحدث بين المغاربة والأجانب الذين يفدون إلى المغرب كما حدث بالنسبة للسفينة الهولندية ـ وكان ينوب عن هولندا أيضاً ـ فقد حدث حادث بالباخرة الحربية، فتدخل وفرض بنفسه مبلغ غرامة على المغرب (200 ألف فرنك) ووجه إنذاراً إلى الحكومة المغربية في شخص أحمد بن موسى. وكان يهدد الدولة بأنها إذا لم تدفع الغرامة فإنها تؤخذ قهراً وجبراً.

ورغم رضوخ الطرف المغربي لأداء كل الغرامات التي فرضها القنصل وتنفيذ كل الشروط فقد وصل أسطول عسكري ألماني إلى الشواطىء المغربية للتهديد للحصول على جميع التعويضات الباهظة، وبخلع الموظفين ـ وهم القاضي ـ ومعاقبتهم.

وأقيل (ططنباخ) سنة 1896 واعتقدت السلطات المغربية أن الأزمات التي كان يديرها قد انتهت. ولكن «خلفاءه» لم يكونوا أقل منه إذاية للمغرب

وسلطانه والتدخل في شؤون القضاء، بل إنه يتعدى ذلك إلى القيام بالمهام التي يقوم بها السلطان كلما تعلق الأمر بخلاف بين الدولتين ولو على قضايا خصومات أو اعتداءات عادية.

هكذا نجد أن التدخل الألماني ـ مضافاً إلى تدخلات الدول الأخرى ـ كان له الأثر الكبير في إضعاف السلطة المغربية وعزلة السلطان داخل المغرب وخارجه. ولم يخفف من حدة الأزمة المغربية الألمانية إلا تصريح غليوم في طنجة سنة 1905 الذي اعتبر السلطان عاهلاً كامل السيادة.

**مؤتمر الجزيرة الخضراء:**

الظروف السياسية الداخلية والدولية التي صاحبت ولاية السلطان عبد العزيز لم تكن توحي بانعقاد مؤتمر دولي كبير يعتبر ندا لمؤتمر مدريد الذي عقد في عهد والده، وقد كان إيجابياً بالنسبة للدول التي حضرت له أكثر مما كان بالنسبة للمغرب.

الفكرة في عقد المؤتمر كانت ثلاثية المنبع، فقد كان الوضع الدولي بالنسبة للمغرب وخاصة بين ألمانيا وفرنسا ينذر بتوتر خطير يخشى منه أن يصل إلى حرب بين الدولتين الجارتين من أجل قضية استعمارية، وقد كان هذا الانذار يشير إلى حرب السبعين التي انهزمت فيها فرنسا أمام ألمانيا. ولم يكن أثرها في أوروبا بالشيء الهين. وحينما أشتد التوتر بين فرنسا وألمانيا من أجل المغرب انطلاقاً من أن ألمانيا تنفس على جارتها احتلال المغرب وتتجاهل كل التكتل الدولي مع فرنسا (وخاصة من إنجلترا وإسبانيا) لمنحها الصلاحية للسيطرة على المغرب. حينما اشتد هذا التوتر أوحت ألمانيا للولايات المتحدة الأمريكية على عهد تيودور روزفلت للتدخل دولياً لإنقاذ المغرب من سيطرة فرنسا، حتى لا تصبح هذه الدولة المهيمن الأكبر على امبراطورية تمتد من حدود طرابلس حتى المحيط. وهي امبراطورية تضع معظم أوروبا التي تطل على البحر الأبيض أمام قوة هائلة لم تكن فرنسا لتملكها في بلادها، وهي التي

انهزمت أمام ألمانيا كما انهزمت قبل ذلك أمام إنجلترا. تملكها لهذه الامبراطورية يجعل الدولتين الجارتين لفرنسا أقل حظاً في الدفاع عن نَفْسَيهما إذا ما قامت حرب أخرى بين أي منهما مع فرنسا. هذا الهدف الذي يعتبر من ألمانيا دفاعاً عن النفس يصاحبه هدف آخر هو أن كل الدول الأوروبية تقريباً حصلت أو تتطلع إلى الحصول على مستعمرات إلا ألمانيا، وهي دولة عظمى منتصرة في حرب مهمة في قلب أوروبا ومحاصرة بدول عظمى لم يكن لها هذا الحظ.

كل هذا التوتر شجع تيودور روزفلت على اقناع السلطان عبد العزيز بان يدعو إلى مؤتمر دولي يحاول فيه أن ينقذ دولتة من أن تقع ضحية هذا التوتر وهما يعرفان (روزفلت وعبد العزيز) بأن فرنسا هي الأكثر حظا في التوثب للسيطرة على هذه البلاد.

هكذا إذن التقت رغبة ألمانيا والولايات المتحدة والمغرب في الدعوة إلى مؤتمر يعقد بالجزيرة، ولم يكن موقف فرنسا ليقبل انعقاد مؤتمر كهذا تحسباً ليخرج بنتائج تعرقل الخطة التي كانت في آخر مراحلها لاحتلال المغرب. ورغم أن فرنسا كانت مسلحة باتفاقات دولية فلم تجد أمام إلحاح الولايات المتحدة إلا قبول انقعاد المؤتمر.

لا نجهل أن إنجلترا كان لها دور إيجابي في عقد المؤتمر لتأكيد الاتفاق الثنائي شبه السري الذي عقد بينها وبين فرنسا سنة 1904م، وتخلت فيه فرنسا «عن كل حق» لها في مصر لقاء تخلي إنجلترا لفرنسا «عن كل حق» لها في المغرب، وبهذا الاتفاق وضع حد لتوتر طويل الأمد ساد بين فرنسا وإنجلترا منذ غزو نابوليون لمصر، بل منذ احتلال فرنسا للجزائر.

ومرة أخرى يعقد المؤتمر في مدينة إسبانية من 15 يناير 1906 إلى 7 إبريل 1906. وكانت مدينة صغيرة لا تلفت النظر ولا يتوقع أحد أن يعقد فيها مؤتمر دولي من هذا الحجم.

حضر المؤتمر 13 عشرة دولة منها: إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، روسيا، إسبانيا، الولايات المتحدة، المغرب، النمسا، البرتغال، بلجيكا، هولندا.

لم تكن هذه الدول بطبيعة الحال متفقة على جدول أعمال المؤتمر وعلى الأهداف التي يمكن أن يحققها، بل إن الدول الكبرى منها والمهتمة بشؤون المغرب خاصة وهي فرنسا وألمانيا، وإنجلترا، وإسبانيا كانت تستهدف من المؤتمر تحقيق مصالحها الخاصة في المغرب أكثر مما كانت تستهدف مصلحة المغرب واقتراح إصلاحات لشؤونه الداخلية، أما المغرب فرغم أنه تقدم بعدة اقتراحات وناقش مقترحات الدول التي كانت تهتم ـ أكثر ما تهتم ـ بمصالحها، فإن وفده كان ضعيفاً ورئيسه كان مسناً ولم يكن أحد منهم يتقن أية لغة أجنبية من لغات المؤتمر، وحتى المترجمون كان مشكوكاً في إخلاصهم في مهمتهم وفي أمانتهم لتوصيل الحقائق للوفد المغربي، وقد اهتم المؤتمر الذي عقد ـ مبدئياً ـ لتأكيد استقلال المغرب وسيادة سلطانه وسلامة أراضيه والمساواة في المعاملة بين الدول بتدارس عدة قضايا حول معظمها لتحقيق مصلحة هذه الدولة أو تلك من دول المؤتمر في المغرب، وكل القضايا التي درسها تمس السيادة المغربية منها: قضايا اقتصادية وقضايا أمنية، فمن القضايا الاقتصادية التي درسها، إنشاء بنك للمغرب يصدر السندات ويتلقى الودائع ويساعد الدولة بالقروض الضرورية كلما اقتضى الأمر ذلك، وحول هذا البنك اختلفت آراء الدول في اسمه وفي مقر وجوده وعمله وفي الأطر التي تشرف عليه، وكل دولة كانت تقدم اقتراحات تؤكد مصالحها في هذا البنك باعتباره أداة من أدوات الهيمنة على الاقتصاد المغربي، فقد اقترحت فرنسا أن يكون في باريس، كما اقترحت إسبانيا أن يكون في مدريد، واقترحت ألمانيا ـ التي كانت تعارض كلما أمكنها ذلك نزعة السيطرة الفرنسية المسندة بالتأييد البريطاني ـ أن يكون مركزه طنجة، كما اختلفوا في تكوين رأسماله، فكان من الاقتراحات أن توزع المشاركة في رأسماله بين دول المؤتمر وأن يكون للمغرب نصيب من أنصبة رأس المال.

ومن المسائل الاقتصادية التي درسها المؤتمر بحذة، قضية الضرائب التي من حق المغرب أن يفرضها على المواطنين ـ ولو كانوا محميين ـ وعلى الأجانب فيما يملكون من عقارات وبصفة خاصة الجمارك التي تفرض على الواردات المغربية. وإذا كان من حق المغرب، الذي أكد عليه في المؤتمر، أن يفرض الضرائب والجمارك الضرورية لتسيير الدولة حتى لا يبقى رهين القروض الأجنبية، فإن معظم الدول كانت تدافع عن مصالحها وخاصة الجمركية والضرائب على الأجانب وعلى المحميين، وكان الباب المفتوح هو السبيل لتمكين جميع الدول من تصدير بضائعها للمغرب، ولو كانت محرمة بالنسبة للقانون المغربي أي الشريعة الإسلامية، وكان المغرب يدافع عن حقه في احتكار صناعة التبغ وبيعه، وكانت الدول تدافع عن حقها في الزيادة من استيراد البضائع التي تضمن لها أمنها الغذائي (كالحبوب والمواشي). ومن أغرب ما طالبت به بعض الدول أن يكون للدول الأجنبية حق استرجاع 30٪ من الضرائب المفروضة على الأجانب والمحميين.

أما أهم المشاكل التي أثارت جدلاً حادا بين الدول الرئيسية ومحاولات التوفيق من الدول الثانوية، فإنها قضية الشرطة بالمغرب، فقد اختلفت الدول الرئيسية ـ وكان الاختلاف قوياً وحاداً بين فرنسا ـ ومن والاَهَا وبين ألمانيا وتساندها النمسا ـ وقد ارتأت الأولى أن تكون الشرطة في المغرب بمعرفتها وتحت قيادتها، وكان الحل المعتدل الذي «تنازلت إليه فرنسا» هو أن تشرف هي على الشرطة بمساعدة إسبانيا باعتبارها أقرب الجيران إلى المغرب. ومن أغرب الاقتراحات التي عرضت أن يقسم المغرب إلى عدة مناطق في كل منطقة شرطة تشرف عليها دولة من المؤتمر وكانت ألمانيا تتجه إلى أن تكون الشرطة تحت سلطة السلطان، وأن يختار من يساعده من الضباط من أي دولة شاء لتدريبها.

وقد انتهى المؤتمر إلى قرارات أغلبها في صالح الأجانب وخاصة فرنسا، وأقر المبدأ الذي انعقد من أجله المؤتمر وهو المحافظة على سيادة السلطان وسلامة أراضيه، ونص على حرية الدول في التعامل الاقتصادي مع

المغرب دون أية تفرقة. وعلى مواد تتعلق بتنظيم قطاع البوليس ومراقبة تهريب الأسلحة ومنع وضعها في أيدي السكان، وكان الوفد المغربي قد اقترح أن تسلم الأسلحة المصادرة للدولة المغربية لاستخدامها في الجيش المغربي، ونصت كذلك بنود الميثاق على تنظيم الضرائب ومداخيل الجمارك وإنشاء بنك للدولة.

**النتائج السلبية وثورة بوحمارة:**

حصد السلطان عبد العزيز في آخر أيام ولايته كل النتائج السلبية التي بدأت تتجلى منذ عهد جده ووالده، وكان من الطبيعي أن ترتبك الدولة مالياً لتدخل في أزمة خطيرة من الناحية المالية بعد أن تمرد كثير من أفراد الشعب وفي مقدمتهم الأجانب والمحميون عن أداء ضريبة الترتيب، وطبعاً اقتدى بهم الذين كانوا يستطيعون أن يمتنعوا عن الأداء دون أن يمسهم سوء مباشر، وكانت النتيجة العجز المالي الكبير الذي حدث في الخزينة، وكانت نتيجته الثانية المهمة سقوط بادرة من بوادر الإصلاحات التي أرادها عبد العزيز ولم يستطع تنفيذها ليس بسبب تمرد المطالبين بالترتيب عن أداء واجباتهم الضريبية فقط، ولكن بتدخل مباشر من الأجانب وخاصة الفرنسيين لإثارة الشعب ضد السلطان.

والحصيلة الأخرى التي حصدها عبد العزيز وتخص أيضاً الأزمة المالية هي الديون التي سعى الفرنسيون أن يمدوه بها لتسيير الدولة.

المشكلة الثالثة التي عاناها عبد العزيز في أواخر عهده هي ثورة الجيلالي الزرهوني (الروكي) المدعو بوحمارة فقد انتهز هذا الدعي فرصة التوتر الذي حدث بين أبناء الحسن الأول بعد وفاته عندما اختار الحاجب أحمد بنموسى أصغر أبناء السلطان (عبد العزيز) فحدث التوتر بين الإخوة الأكبر سناً. انتهز الجيلالي بوحمارة هذه الفرصة فأدعى أنه أحد أبناء الحسن الأول وهو الجدير بالملك ودعى كثيراً من المغفلين إلى بيعته وقرن عمله بمهاجمة عبد العزيز

وميله إلى الأجانب، كما انتهز فرصة الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية ليثير الرأي العام ضد السلطان.

لم يقتصر أمر الجيلالي بوحمارة على عداوته للسلطان وادعائه للملك، ولكنه أكد أنه عميل للفرنسيين والأسبان وأنهم أعدوه لهذه المهمة عندما أقام في الجزائر سنتين قبل أن يقوم بتمرده. كان يعد في هذه المدة للمساهمة في خلخلة استقرار الدولة إلى جانب الأحداث الكبرى من احتلال وجدة والدار البيضاء والشاوية.

في الجزائر كان مريداً لأحد عملاء فرنسا من شيوخ الطريقة الدرقاوية في مستغانم، وقد تكون على يديه كعميل ينبغي أن يهدد الاستقرار وسلطة الدولة تمهيداً ليقع المغرب تحت النفوذ الفرنسي. لم يكن هذا الرجل جاهلاً ولا أمياً وإنما كان متعلماً وذكياً ويستغل الدين لصالح دعوته (السياسية) التي يريد منها (تصحيح أوضاع العرش) باعتبار أن أبا حماد ساعد على تولية أصغر أبناء الحسن الأول بدلاً من الابن الأكبر مولاي محمد، لذلك ادعى أنه هو مولاي امحمد بالإضافة إلى أنه كان يعيب على السلطان ابتداع ضريبة الترتيب بدلاً من الزكاة وفي ذلك خروج عن الإسلام. وقد وجد الجو مساعداً ليتبعه كثير من القبائل الناقمة على السلطة المحلية الظالمة والتي كانت تطالب القبائل ـ بعنف ـ بأداء الترتيب وواجبات المخزن وقد استطاع هذا الدعي أن يحتل تازة وينتقل إلى ضواحي وجدة ليتفشى الاضطراب في المنطقة ويساعد الفرنسيين على تركيز احتلالهم للمدينة سنة 1907، سيطر على كثير من القبائل بين وجدة وتازة حتى احتل هذه المدينة لفترة ما، وفي معاركه الحربية التي كان يستولي فيها على بعض القبائل الريفية بالأخص، استطاع أن يهزم المخزن في كثير من المعارك وكانت قوات الدولة أخذت في الضعف لانعدام الأسلحة وقلة المال وتدخل الأجانب لمساعدة الدعي بالمال والسلاح وحرمان قوات المخزن من أن يصل لها هذا المدد.

لم يحقق نصراً ساحقاً على الدولة ولا استطاعت الدولة أن تنتصر عليه وكان نفوذه في بعض الفترات يضعف لإبتعاد القبائل عنه عندما كانت تكتشف هويته وبطشه وصفقاته مع الأسبان والفرنسيين.

وكانت ثورة هذا الدعي فتنة للشعب وإهداراً لقوة الدولة وإشغالها بفتنة الداخلية عن مواجهة التدخل الأجنبي الغامر الذي عرفنا نماذج منه، وتمهيداً لنجاح الانقلاب الحفيظي.

أخذ الفرنسيون والإسبان الثمن منه باعتباره (سلطان المغرب المفترى) فعقد اتفاقاً مع الفرنسيين سمح بموجبه ببناء مرسى مقابل صفقات السلاح التي أمدوه بها. وكذلك سمح بالعمل لشركة الشمال الأفريقي وشركة مناجم الريف لقاء أموال ضخمة وأسلحة، وتعامل أيضاً مع رجال أعمال فرنسيين مهربي وبائعي الأسلحة وبذلك لقنته فرنسا الدور الذي يجب أن يقوم به ضد السلطات في المغرب وأمدته بالمال والسلاح للقيام بذلك.

واستفادت إسبانيا من استغلال مناجم الحديد بالريف بواسطة شركاتها لقاء تأييد بوحمارة ضد السلطان.

دامت أحداث هذا الداعي بكل اضطراباتها سبع سنوات حتى قضى عليه السلطان عبد الحفيظ. ومثل مشكلة الزرهوني مشكلة الريسوني، الذي كان ذا شفوف في قبيلته وفي الشمال على الخصوص وذا طموح كبير للشهرة والمال وقد استغل هذا الطموح فسبب للدولة مشاكل ديبلوماسية خطيرة من ذلك اختطافه للأمريكي «يون بيير ديكارس» دون هدف سياسي إلا مساومة المخزن على افتدائه بالمال وإرباك الدَولة التي لم يكن لها أي ولاء، وقد أدى ذلك إلى أن دفع عبد العزيز مبلغاً من مال الدولة لافتداء الأمريكي. وقبل ذلك بعثت الولايات المتحدة على عهد تيودور روزفلت بطرادات إلى المياه المغربية أثارت الرعب من جهة وانتزعت أمركيا بهذه المبادرة امتيازات اقتصادية من المغرب من جهة أخرى.

وقد سبب كذلك عصياناً للترتيبات الإدارية والأمنية وكان من الأسباب التي جعلت الرياح تعصف بحكم السلطان عبد العزيز في إطار المؤامرات الخارجية والدّاخلية.

المشكلة الرابعة التي زعزعت عرش عبد العزيز هي الانقلاب (لأبيض) الذي قام به أخوه وخليفته على مراكش عبد الحفيظ الذي دعا فيه إلى مبايعته فحدثت هذه المبايعة في المدينة التي كان يتولى أمرها سنة 1907 ثم بدأ يزحف في اتجاه فاس ووجد قبولاً من بعض القبائل التي مر في طريقها وكان يتملكها الغضب والتوتر ضد عبد العزيز، وكان انقلابه قائماً على ما حدث في عهد أخيه من اختلالات مالية واحتلال وجدة والدار البيضاء. وكان يزعم أن أخاه عاجز عن إدارة الملك وأنه سيتولى العرش ليطرد الأجانب من المغرب ويعيد للدولة سيادتها وهيبتها. وما أن وصل إلى فاس حتى وجد الجو ممهداً للإنتصار دون إراقة دماء. فقد كان عبد العزيز عاجزاً عن مقاومته ومقاومة الأجانب الذين سيحاصرونه سياسياً وعسكرياً ومالياً وبذلك تخلى عبد العزيز عن السلطة وانتقل إلى منفاه الإختياري بطنجة وبقي منفياً بها حتى توفي سنة 1943م.

## فتنة الجنوب

تحمل أحمد بن موسى الحاجب الذي أصبح صدراً أعظم في مفتتح عهد السلطان عبد العزيز عبء الدولة في السنوات الست التي كان فيها صدراً أعظم للسلطان عبد العزيز، وقد قاد الدولة بكفاءة وجدارة ودهاء فكان يستخدم المال حيث يجب استخدامه ويلين جانبه عندما يتأكد أن اللين يحقق أهداف سلطته، ويشتد كلما تطلب الأمر الشدة والحزم، ولكن الرياح لم تساعد سفينته على الإبحار إلى النهاية.

ولكنه لم يحسب حساب منطقة مراكش والحوز الشاسعة والواسعة التي تمتد من الجديدة حتى سوس وكانت مراجلها تغلي بالفتنة والإضطراب:

مراكش التي كان عبد الحفيظ هو الخليفة فيها لم تقبل بيعة عبد العزيز ومنطقة الحوز جميعها كانت متأثرة بهذا «الرفض» من جهة، ولكنها، أكثر من ذلك، كانت منطقة تعشش فيها الإضطرابات القبلية والصراعات بين العمال والولاة وخاصة الإقطاعيين منهم الذين أيد بعضهم أحمد بن موسى وأكد الولاية لآخرين. فقد كان بعض هؤلاء الولاة يعتدون على جوارهم من القواد والعمال ويثيرون ضدهم القبائل والعامة، فانتشرت الفتنة وهاجم العامة هؤلاء القواد وحطموا منازلهم وسلبوا أموالهم وشردوا عائلاتهم. عمت الفتنة المناطق الواسعة جداً وكان كبار القواد هم مثيريها والمستفيدين منها. ومن الملاحظ أن الباعث السياسي لقبيلة مثل الرحامنة التي رفضت بيعة السلطان عبد العزيز لحساب أخيه محمد ـ الذي كان قد اعتقل في مراكش لجهره بالدعوة إلى نفسه ـ ليس هو الباعث لجميع القبائل الأخرى، فظلم القود والعمال كان من الأسباب الأساسية التي بعثها من مرقدها صراع العمال لبعضهم مع بعض ومحاولة بعضهم القضاء على البعض الآخر.

كانت الفتنة مدمرة وبعيدة العمق مما جعل بعض كبار القواد كالكلاوي والكندافي يفران إلى الجبال ليتحصنا بها. وجعلت المتوكي وهو من كبار مثيري الفتنة يعتذر للسلطان بأنه مفترى عليه. وجعلت بعض القواد والعمال يلتجأون إلى الزوايا فراراً من بطش عامة الشعب.

هنا يظهر الجانب الثاني من شخصية أبا حماد ليس لتهدئة الفتنة الناتجة عن ظلم القواد للمواطنين ولكن لسحق الفتنة السياسة التي قامت في أوساط الرحامنة ضد بيعة السلطان. فجند قوة عسكرية هائلة وانتقل إلى منطقة الرحامنة ومعه السلطان عبد العزيز وانتقم انتقاماً شنيعاً من قبيلة الرحامنة حيث اخضعها بالقوة العسكرية ثم فرض عليها وعلى من والاها من القبائل المجاورة كثيراً من الغرامات الفادحة، حتى خضعت نهائياً واطمأن إلى أن عمله السياسي قد نجح ولم يعد هناك منازع في بيعة السلطان عبد العزيز. وكانت فتنة قبائل سوس لا تقل عن فتنة الحوز فالعامة يثورون ضد ظلم قوادهم والسلطة

المركزية غائبة، ولكن أحمد بن موسى لم يمهله الموت ليصفي حسابه مع سوس كما صفاه مع الحوز ووجد السلطان عبد العزيز نفسه بين اضطراب في الشمال يقوده الريسوني. وثورة في الشرق يقودها الزرهوني. وثورة في الجنوب يقودها بعض زعماء القبائل ويحاربها المخزن بقوات عسكرية ضعيفة يقودها خلفاء السلطان في مراكش ومنطقة سوس. ولذلك ظلت سوس متمردة طوال العهد الثاني للسلطان عبد العزيز أي بعد وفاة أحمد بن موسى وانشغال السلطان بالمشاكل الدولية والمالية والإصلاحات التي لم يستقم له فيها أمر.

# الانقلاب الحفيظي يمهد للحماية

ما كان التاريخ ليصنع بالمغرب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين غير ما صنعه. ولو تغير مجرى التاريخ في هذه الفترة لكان ذلك معجزة في غير عصر المعجزات، ربما كان المغرب من البلاد اتي تأخر فيها الاستعمار لأسباب دولية أكثر منها محلية وداخلية، (وقد شرحناها من قبل) ولو لم تكن هذه الأسباب لسار تاريخ الاستعمار في تحقيق مواقعه بالمغرب منذ بداية القرن التاسع عشر أو على الأقل منذ هزيمة إيسلي ثم تطوان، وربما كان من حسن حظ المغرب هذا التأجيل لأنه أنقذه من مصير الجزائر قبل مصيره بنحو 82 سنة ولكن المغرب لم يستفد من دروس الهزيمة ـ ومؤامرات الاستعمار الغربي عموماً لم ترحمه رغم أنها كانت متصارعة، ليس من أجل الاستعمار أو عدم الاستعمار، ولكن من أجل من يستفيد من الاستعمار. وقد كانت ولاية الحسن الأول فترة سماح تمكن فيها المغرب من أن يجدد طاقاته لمقاومة التدخل الأجنبي بفضل عاملين أساسيين. العامل الدولي أولاً (مؤتمر مدريد) مثلاً وعامل داخلي، شخصية الحسن الأول وتمكنه من إقرار السلطة في مختلف أنحاء المغرب. ولكن فترة السماح هذه لم تلبث أن انتهت برحيل الحسن الأول سنة 1894م وما كان يمكن، حسب الظروف التي قاومها الحسن الأول، أن يحدث غير ما حدث للسلطان عبد العزيز الذي خلفه وكان حدثاً صغير السن. والصراع بين رجال المخزن لم يكن هيناً. . غير أن أحمد بن موسى (أبا حماد) حسمه بتوليه رياسة الحكومة على نحو ما شرحنا. . . ولكن الظروف الدولية والمشاكل الداخلية كانت أكبر من الرجل الذي لم يعش في السلطة غير سنوات.

كان السلطان عبد العزيز جديراً بتحمل المسؤولية الوطنية برَغبته في أن تستقيم الدولة دولياً وداخلياً. غير أن المشاكل كانت كانت أكبر منه أيضاً. . فقد تحدثنا بنوع من التفصيل عن هذه المشاكل غير أن الذي لم يكن يحسب له حسابه هو منطقة الجنوب عموماً، وانتقال أخيه عبد الحفيظ من المهام التي تولاها في سوس وتادلة إلى مراكش. ومعروف أن مراكش هي عاصمة الدولة في عصور طويلة من التاريخ. وأن منافسة فاس لها و- عبد العزيز يستقر عرشه فيها - لم تكن لتخفف من المشاكل التي تقيمها مراكش في وجه السلطان عبد الحفيظ، الذي كان في حدود الأربعين من عمره (ولد سنة 1869) وفي تمام نضجه العملي والسياسي - لم يكن ليقف من الحكم موقف المتفرج، خاصة وخيوط اللعب في العاصمة الجنوبية كانت بين يديه وبعيدة عن السلطان المقيم في فاس. فالحوز والرحامنة ومراكش المدينة والنواحي جميعها كانت حافلة بالمشاكل ومليئة بالقواد الكبار، والإقطاعيين المسيطرين على المنطقة. ابن كبور - المتوكي - الكندافي - عيسى بن عمر العبدي - الكلاوي، وغيرهم. كل هؤلاء لم يكونوا يعايشون الشعب الذي يحكمونه معايشة عادلة أو على الأقل إنسانية. تمكن أقطاعهم من استنزاف دماء الشعب والسيطرة على مقدراته ونشاطه وعمله الفلاحي. ثم كان هؤلاء - ككل الإقطاعيين المتجاورين في منطقة واحدة - لا يتعايشون سلماً، بل بعضهم يكيد للبعض ويحاول أن يتخلص منه. ولذلك كان القواد الصغار الذين يحكمون القرى الصغرة يتصارعون هم أيضاً حسب تبعيتهم للقواد الكبار فيظلمون الشعب ويستنزفونه لمصلحة رؤسائهم.

السلطة العليا غائبة عن ضبط الأمن في هذا الإقليم الشاسع، وإنصاف عامة الشعب من جلاديه ولذلك بدأ الشعب في هذه المناطق الواسعة يتذمر من غياب العدل وانتشار الظلم والفساد وغياب السلطة. وكان غياب السلطة معناه أن السلطان المقيم في فاس لم يستطع أن ينصفهم ولا أن ينقذهم.

كان المفروض أن خليفة السلطان على مراكش ونواحيه هو الذي يقوم بهذه المهمة. وكان عبد الحفيظ هو هذا الخليفة. التاريخ لا يتهم عبد الحفيظ بالعجز عن تثبيت الأمن، بمفهوم الأمن آنذاك في المنطقة، لأنه كان ذكياً قادراً على المراوغة وله حظوة في نفوس كثير من القواد الكبار. ولكنه كان يترك الفساد يستشري في المنطقة ويحاول أن يتملق القواد الكبار ويجعلهم واحداً بعد الآخر في صفه. وذلك ما زاد في طمعهم وفسادهم من جهة، وما جعل تذمر الشعب يزداد يوماً بعد آخر لأن السلطة العليا لم تنصفه ممن ظلمه. هذه نقطة كانت لصالح عبد الحفيظ وضد عبد العزيز.

تعرض المغرب كذلك لموجات من الجفاف الذي يسبب الفقر والأمراض والأوبئة، وكان الوباء يحصد آلاف المواطنين دون أن تستطيع السلطة له صدا ولا دواء. والتذمر يقوى مع شدة البؤس والفقر والموت.

يضاف إلى هذا كله الضغط الدولي الذي حاصر السلطان عبد العزيز بالديون وما ترتب عن الديون من التدخل في الشؤون الداخلية: السيطرة على المالية والجمارك وعلى التجارة عموماً، ثم التهافت على المغرب خاصة بين الأربعة الكبار: فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإسبانيا، ونجاح فرنسا في ترضية إنجلترا بالإتفاق الثنائي سنة 1904، ومعنى ذلك أن فرنسا جلبت قطباً استعمارياً خطيراً لصالحها. بقيت ألمانيا وقد ترضتها فرنسا وتدخلت إنجلترا ولا شك لإصلاح ذات البين بين الدولتين العدوتين حتى تبتعد ألمانيا عن طريق فرنسا في المغرب. أما إسبانيا فقد عقدت اتفاقات سرية بينها وبين فرنسا على أن يكون لها نصيب في مغرب المستقبل. كل هذه الظروف هيأت لمؤتمر الجزيرة 1906 (فصلنا مؤامرات المستعمرين فيه في فقرة سابقة) هذا الموقف الدولي الذي جعل عبد العزيز يقبل نتائجه أثار عليه من الغاضبين ومن المتنورين (بعض العلماء) والإقطاعيين والقواد الكبار وأبناء الشعب الذين لم يدركوا من هذه الضغوط الدولية إلا أن عبد العزيز باع المغرب للدول الأجنبية.

وهي تهمة ساهمت في هدم مصداقية السلطان ونفوذه المعنوي.

تأتي أحداث أخرى أكثر خطورة وهي احتلال وجدة والدار البيضاء والشاوية وقد شرحنا من قبل ظروف هذا الاحتلال، ولكن هذه الظروف ترتبط أيضاً بالجنوب الذي سيكون منطلق الانقلاب الحفيظي. فقد كان يقيم في مراكش طبيب مستعرب ورجل مخابرات خطير، ولكنه لم يكن من الذكاء والدهاء بحيث يتستر على خطورته وعلى أهدافه وخدمته للمخابرات الفرنسية وهو الدكتور موشان: عبد الحفيظ لم يكن يتنكر لرجل المخابرات هذا، كان يعرفه لأنه لم يكن يتستر على مهمته كجاسوس ورجل مخابرات. وكان أن حاول رفع الراية أو جهاز إرسال التلغراف فوق مسكنه فتجمع عليه عامة خصومه الذين كانوا يعرفون أنه جاسوس لفرنسا وقتلوه. وكان قتله بمثابة الشرارة التي فتحت النار على الحكم العزيزي وأضاءت في نفس الوقت الطريق أمام عبد الحفيظ. فبينما كان عبد العزيز يعاني احتلال فرنسا لوجدة والدار البيضاء والشاوية، كان عبد الحفيظ وأنصاره الكثر يزيدون النار اشتعالاً ضد عبد العزيز الذي لم يستطع أن يقف في وجه المحتلين، فترك الشعب يتحمل الاحتلال ومحنة الغزو خاصة في الشاوية.

كان من الطبيعي بين حاكمين أخَويْن أن ينصر الأخ أخاه فيقف عبد الحفيظ في صف عبد العزيز ليصد تيار النقمة ضده، ولكنه كان يريد غير ذلك.

نقطة أخرى نشير إليها بكامل التحفظ، وهي أن أجنبياً آخر كان يقيم في مراكش يهودي الأصل من جنسية عثمانية سورية يتكلم العربية ويعرف عدة لغات أجنبية وشرقية، جاء إلى مراكش ـ لم يتحدث التاريخ عن تفاصيل مجيئه ـ ولكن الذي لا يستره التاريخ أنه كان ألماني النزعة يبشر بصداقة ألمانيا للمغرب. وكان كذلك صديقاً حميماً لعبد الحفيظ، يجتمع معه كثيراً ويقول المؤرخون إنه أعجب به لعلمه وإتقانه للغات كثيرة. ومن حسن سلوك هذا الرجل أنه أسلم وتزوج مغربية. الفكرة التي نشير إليها بكامل التحفظ هي أنه كان جاسوساً ألمانيا استطاع أن يكسب صداقة عبد الحفيظ واستطاع كذلك،

فيما نظن، أن يدفع به إلى الانقلاب على أخيه عبد العزيز، ظناً منه ومن الدولة التي بعثته أن عبد الحفيظ يمكن أن يقلب موازين القوة لصالح ألمانيا بعد أن أصبح عبد العزيز أسيراً تحت ضغط التوغل الفرنسي في المغرب

**ماذا كان يريد عبد الحفيظ؟**

من الواضح أنه كان يريد أن يحدث انقلاباً أبيض ضد أخيه وأن يحل محله. لو كان أحد غير عبد الحفيظ في ذكائه ودهائه لقلنا إنه كان جاهلاً بالظروف السيئة التي يسعى فيها إلى التربع على عرش مهزوز. ولكن الشيء الذي يتسغربه الباحث هو أن السلطة - التي تعمي وتصم - جعلته متغافلاً عن ظروف عرش لا يحسد الجالس عليه. ومع ذلك هيأ الجو في مراكش واستغل كل ظروف النقمة على السلطان الشرعي لتعلن مراكش بيعته وهي عاصمة تاريخية، طالما بايعت الملوك والانقلابيين والمتسلطين على السلطة والملك، ضدا على أخيه في 16 غشت 1907م، ثم بدأ يشق طريقه متعاوناً مع القواد الكبار الذين بايعوه. وفي صلح مريب مع الرحامنة وقوادها بدأ يأخذ طريقه نحو فاس، ويقال إنه تدخل في أحداث الشاوية بين المواطنين والجيش الفرنسي لإقامة هدوء يمكن أن يخدم مصالحه، وفي الوقت الذي كان عبد العزيز يناقش الشروط القاسية التي فرضتها فرنسا لتجلو عن وجدة ويحاول أن يقترض مرة أخرى ليسدد الغرامات التي فرضتها دولة الاحتلال لتمويل احتلال الدار البيضاء والشاوية، في هذا الوقت كانت بيعة عبد الحفيظ تثير أمامه مشكلة الثورة على السلطة الشرعية. وحاول، كما فعل أجداده من قبل، أن يعالج المشكلة بحرب مع أخيه في منطقة بوعجيبة بناحية مراكش، ولكنه لم يختر المواقع ولا التاريخ. فقد جاء متأخراً ليقوم بحرب غير متكافئة ولينهزم انهزاماً ساحقاً أمام أخيه الذي كان قد هيأ كل الظروف، حتى العسكرية منها، بتسليح القواد وتوزيع السلاح على المواطنين وتمكين القبائل من خوض أية معركة محتملة لصالحه. وكان الموقع الجغرافي وقرب المسافة في صالحه بينما كان جيش السلطان عبد لعزيز بعيداً بعد فاس عن مراكش في زمن طرق المواصلات فيها منعدمة وفي وقت احتلال وجدة

والدار البيضاء والشاوية، وفي وقت الأزمة المالية، والحرب تكلف الكثير.

هزيمة بوعجيبة كانت هي الحد الفاصل بين «الأخوين» وأدرك عبد الحفيظ أنه انتصر نهائياً ليحقق حلمه في ولاية العرش. أخذ طريقه نحو فاس يضم إليه القبائل الناقمة على عبد العزيز (باع المغرب للنصارى) معلناً الجهاد ضد النصارى وضد من باع المغرب للنصارى.

وحينما اقترب من فاس كان العلماء يبايعونه ضداً على عبد العزيز الذي اعتزل الملك وتنحى عن مركزه كسلطان للمغرب. وانتقل إلى منفاه في طنجة التي قضى فيها بقية حياته إلى أن توفي سنة 1943م.

هكذا انتقلت السلطة من عبد العزيز إلى عبد الحفيظ. فمن هو عبد الحفيظ؟ أمير اهتم والده بتعليمه في قبيلة أحمر وتربيته، ذكي ومناور أتقن كثيراً من علوم العصر في الفقة والحديث والأدب، كتب الشعره و«الملحون» منه بالأخص، وألف عديداً من الكتب في فروع المعرفة المتداولة آنذاك. يقرأ كثيراً ويجالس العلماء والقواد والسياسيين، تولى مهام إدارية وسلطوية في سوس وتادلاً وعينه أخوه خليفة في تزنيت ثم مراكش دون أن يشك في إمكانية في تغيير اتجاهه والطمع في مركز أخيه. ولكن دهاءه فشل عندما واجه حقيقة السلطة والضغط الفرنسي الذي لم يرحمه طويلاً، لتبدأ المرحلة الأخيرة في استقلال المغرب وهي فرض عقد الحماية واحتلال المغرب نهائياً.

## الصراع السياسي والعسكري بين الأخوين:

لم يخل الصراع بين الأخوين من تنافس غير شريف على استرضاء الدول الأجنبية لتأييد هذا أو ذاك وخاصة فرنسا وألمانيا.

وإذا كانت ألمانيا، ولم تعد لها إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب بعد المفاوضات التي ستفضي إلى الاتفاق الفرنسي الإلماني سنة 1911، ستسمح لفرنسا بالسيطرة على المغرب فإن عبد الحفيظ وأتباعه قاموا

باتصلات مع القنصل الألماني في أسفي. واستخدم عبد الحفيظ كذلك العميل الألماني ومستشاره هولتزمان ليكسب الألمان إلى جانبه بعد بيعه مراكش.

الاتصال بالجهات الفرنسية، رسمية وغير رسمية، هي التي يمكن أن تلعب دوراً في موضوع الانقلاب. استغل عبد الحفيظ الصحفيين الفرنسيين الذين زاروه في مراكش بعد بيعة المراكشيين ليدفع بهم إلى تأييده ضدا على أخيه في الصحافة الفرنسية، وإذا كانت الحكومة الفرنسية قد وقفت ـ شكلياً ـ على «الحياد» لتكون لها الفرصة سانحة مع أي منهما انتصر على الآخر فهما سواء في الانهيار السلطوي ـ ولو أن عبدالعزيز كان يضايقها تباعاً بفكره الدولي من مؤتمر الجزيرة فإن الصحافة والجهات غير الرسمية مالت إلى عبدالحفيظ باستثناء السفير الفرنسي في طنجة، الذي أظهر عداوته للحفيظيين، ومع ذلك فقد اجتمع هذا السفير مع كل من وزير عبد الحفيظ ونائب وزير خارجية عبد العزيز في طنجة، وكان كل منهما يشرح موقف سلطانه ويتهم نائب وزير عبد العزيز بأنه كان يقبل كل ما تريده فرنسا من مراقبة عسكرية ومالية: بمعنى أن رسالة نائب وزير الخارجية العزيزي تقبل الحماية مسبقاً. أما رسالة وزير عبد الحفيظ فقد كانت تتهم السلطان عبد العزيز بالفوضى واللامسؤولية وتطالب فرنسا ـ عن طريق سفيرها ـ بألا تتعامل مع العهد العزيزي.

ومن هذه الاتصالات يتبين ما وصل إليه الخصمان من (تخليات) في سبيل التأييد الأجنبي للسلطة الشرعية أو السلطة الثائرة.

وما من شك في أن الحكومة الفرنسية كانت مرتاحة لهذا الوضع المهزوز الذي سيزيد في الظروف المواتية لقبول الحماية وضمان عدم وجود أية معارضة رسمية للشروط التنازلية التي تتضمنها.

لم يكن بد من صراع عسكري بين الأخوين على غرار ما عرفه تاريخ المغرب بين السلطة الشرعية والسلطة الثائرة. ولو كان يمثلها أخوان ابنا ملك

قوي كالحسن الأول وقد كانت مشكلة الصراع العسكري ترتبط بالاحتلال الفرنسي للشاوية. فعبد الحفيظ اصطدم بوجود قوات الاحتلال في الشاوية وتجنبه الصراع معها رغم دعوته إلى الجهاد وقيام ثورته على أساس أن أخاه سمح للفرنسيين بأن يحتلوا أجزاء من البلاد ولذلك غير طريقه إلى فاس فسلك منطقة زيان حتى لا يواجه معركة مع جيش الاحتلال أو يمر من منطقة محتلة، وهو يدعو للجهاد أما السلطان عبد العزيز فقد انتقل إلى الرباط ليواجه جيش أخيه في ناحية «المذاكرة» ورغم طلب المساعدة من جيش الاحتلال الفرنسي فإنه لم يستطع أن يهزم جيش أخيه. وانتهت المعركة بتخلي كثير من أنصاره وقواد جيشه عن القتال. قد يكون ذلك بدافع من الفرنسيين الذين رغبوا في أن تبقى منطقة الاحتلال خالصة لهم وتحول نظر عبد العزيز إلى الجنوب رغبة في أن يستعيد المنطقة التي نبعت فيها الثورة الحفيظية، حفزه إلى ذلك استمرار السلطة في الصويرة وآسفي في إخلاصها للسلطان الشرعي.

وإذا كان من غير الممكن أن يحتل مراكش لتمكن نفوذ عبد الحفيظ منها لأنها مركز سلطته وقوته، ولأنها كانت السباقة إلى مبايعته ولأن القواد الكبار في المدينة ونواحيها قد باعوا أنفسهم للسلطة الثائرة، لزيادة مكاسبهم من سلطان صنعوه وأيدوه ضد الشرعية. وكانت معركة بوعجيبة الخاسرة، وكان التنازل عن العرش أهم قرار اتخذه وأكثر حكمة وشجاعة. يمكن أن نلاحظ في نهاية عبد العزيز ملاحظة عابرة. وهي أن الإخوة غير الأشقاء كثيراً ما تنشب بينهم الخلافات على السلطة والمال، بعد رحيل الوالد المزواج. لعل الخلافات التي حدثت ـ والثورات والحروب ـ بين الإخوة على العرش جميعها كانت بين الإخوة من أبين أو أمهات مختلفة. ويبدأ الصراع بين الزوجات «الضرات» في حياة الزوج ثم يتسرب متكتماً بين الإخوة في حياة والدهم. وينفجر حرباً في منافسة على الملك. وما حدث بين عبد العزيز وعبد الحفيظ مثال واضح على ذلك والمثل الأوضح ما حدث بعد وفاة إسماعيل.

# الحركة الإصلاحية:
# الإصلاحات والدستور

كان من الطبيعي للمواجهة التي عرفها المغرب مع الاستعمار في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أن تتولد عنها حركة وطنية من النخبة التي كانت تتابع مسيرة المغرب السريعة نحو الانهيار. وإذا كانت ملامح الانهيار قد أخذت تتضح في مؤتمر مدريد 1880م على عهد الحسن الأول، فإن الحملة الاستعمارية ـ الفرنسية معززة بالدولية، قد أتضحت أكثر في مؤتمر الجزيرة سنة 1906.

الملاحظة الأساسية أن السلطة المركزية ـ ممثلة في السلطان ـ كانت تتصرف وحدها، مع كبار المساعدين الذين كانوا يختارون لتدبير السلطة المحلية من رجال المخزن التقليديين، دون التفكير في استشارة مستشارين من ذوي الرأي والعلم. وهذه «الفردية» في الحكم ـ وهو تقليد ساير الحياة السياسية لعدة قرون ـ كانت خطراً على الدولة من وجوه ثلاثة:

**أولها:** أن السلطان يظل معزولاً فكرياً وسياسياً وعسكرياً بينما كان في المواجهة المقابلة دول منظمة سياسياً وإدارياً وديمقراطياً وعسكرياً. لها «تقاليد» في الإطار الاستعماري على الأخص، تحيك المؤامرات السرية وتعقد الاتفاقات الاستعمارية ضد المغرب، وتعلن عن إتفاقها ـ بعد مساومات خطيـرة ـ لتدعيم المنظومة الاستعمارية ضد الدول التي كانت ما تزال مستقلة ـ ومنها المغرب ـ وأغلب هذه الدول لم تعد قادرة على المحافظة على سيادتها واستقلالها.

**ثانياً**: إن انفرادية الحكم يضع السلطة المركزية (المخزن) تحت طائلة الاضطرابات الداخلية والثورات، مما جعل المغرب، وكل الدول المماثلة، طعمة لفوضى الحكم وانهيار السلطة، والانصراف لمقاومة المتمردين، ومن ثمة إفلاس الخزينة، والاضطرار إلى طلب ـ أو قبول ـ القروض المعروضة من الرأسمالية الاستعمارية (اللوبي الذي يقف وراء التوسع الاستعماري)، أو االاقتراض من الدولة التي تمهد لاستلاب السيادة المغربية.

**ثالثها**: إن النخبة تبتعد بنفسها عن أن تقوم بواجبها الوطني لأنها تخاف على نفسها من عقاب محتمل لقيامها بعمل لم تدع للقيام به، ولأن السلطة المركزية (الانفرادية) تتكون فيها عقدة النفور من أية نصيحة أو توجيه ـ حفاظاً على «المقام الأسمى» ـ ولأن المخزن كان يحيط نفسه بأصحاب المصالح والمنتفعين من وراء السلطة. وتتكون في هذا المحيط غائلة الاستبداد والدس والوقيعة بكل من يملك السلطة أو يسعى لامتلاكها.

كل ذلك وضع «المخزن» في محيط العزلة التي تختفي معها أية قدرة على الإصلاح ومواجهة الفساد الداخلي والمواجهة الخارجية.

هذا ما وجدت الدولة المغربية نفسها فيه لعقود طويلة، وبخاصة عند تنمر الاستعمار والاستعداد للانقضاض عليها في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

التجربة المغربية تؤكد أن النخبة لم يعد في استطاعتها الاستمرار في الصمت ـ رغم كل الظروف الصعبة ـ بعد أن تأكدت أن مصير المغرب قد تقرر، وأن استقلاله أشرف على النهاية. هذا الشعور جاء متأخراً بعض الوقت. ولكن يبدو أنها لم تتمكن من هذه «الشجاعة» على عهد الحسن الأول. ولو فعلت في عهده ربما وجدت تفهماً واستجابة لما كان عليه من رغبة في الاصلاح. ولكن فكرة الاصلاح السياسي لم تكن قد نضجت بعد ولعل الطموح الاصلاحي للحسن ساهم في التوعية بالاصلاح. ولعلها لم تكن تستطيع الجهر

بالرغبة تخوفاً على مصيرها بعد مصير المغرب، على عهد الوزير أحمد بن موسى في الست سنوات التي كان مسيطراً على الدولة، ومستعداً للقضاء على كل من يشعر بأنه يعارض إرادته من رجال المخزن، فأحرى إذا كان من غير المسموح لهم بأن ينصحوا السلطان وأن يتقدموا بتوجيه للدولة من غير أهلها.

لكن مؤتمر الجزيرة فجر الطاقة في النخبة من جهة، كما فجرها في المعارضة السياسية التي تجلت في الانقلاب الحفيظي، حيث وجد سنداً مشروعاً في الامتيازات التي سمحت لفرنسا أن تكون مؤهلة لتقديم مشروع إصلاحات للمغرب، انتهى بأن كان هو معاهدة الحماية.

يمكن أن نعتبر هذه النقطة التي تفجرت في المغرب في هذه الفترة بداية للحركة الوطنية التي سيكون هدفها القضاء على الحماية وإعادة الاستقلال للمغرب. وعلى ذلك فإن الحركة الوطنية في المغرب تميزت بخصوصية متميزة عن الحركة الوطنية في الجزائر وتونس وقد مرت بمراحل:

- حركة وطنية سياسية.
- حركة مقاومة مسلحة وصلت إلى درجة حرب «شبه معلنة» على دولتي الاحتلال.
- العودة بالحركة إلى مرحلتها السياسية الإصلاحية والمطالبة بالاستقلال.
- تولدت عنها من جديد حركة مقاومة مسلحة تنتهي بجيش التحرير ليكون رصاصة الرحمة لعهد الاستعمار.

### الحركة الإصلاحية قبل الحماية ـ مجلس الأعيان:

تجلت هذه الحركة ـ التي لم تعرب عن نفسها ـ بأنها حركات لم تجاهر بتوحيد نفسها تحسباً من سلطتي المخزن والدولة التي أصبحت تستعد لفرض الحماية. والمبادرة التي قام بها السلطان عبد العزيز كانت حلقة «رسمية» من حلقات هذه الحركة، وهي تكوين مجلس الأعيان لمناقشة الإصلاحات التي قدمها السفير الفرنسي إلى السلطان. وقد أجابه بواسطة وزير الخارجية، بأن

قبول المقترحات هو من اختصاص الأمة، والسلطان فرد منها. ولذلك استدعى عدداً من ممثلي المدن والقبائل للاجتماع في شكل مجلس الأعيان للنظر في «الإصلاحات التي تقدم بها السفير الفرنسي». وقد اجتمع المجلس سنة 1905م وأطال اجتماعاته نحواً من خمسة أشهر ـ ربما لتأجيل المشروع الفرنسي. وأخيراً قرر عدم قبول المشروع، ورفض كل مشروع إصلاحي تريد مباشرته دولة أجنبية ما لم يكن مصحوباً بضمانات صريحة من سائر الدول، كما قرر الدعوة إلى مؤتمر دولي لبحث الإصلاحات المناسبة، ولضمان استقلال المغرب ووحدته ضد المطامع الأجنبية. كما قرر الملك أن يتكون وفد من مجلس الأعيان ليناقش مشروع الإصلاحات مع السفير الفرنسي. ويبدو أنه اتخذ هذا القرار قبل إصدار المجلس لقراراته الرافضة وكان المؤتمر الذي اقترحه مجلس الأعيان هو مؤتمر الجزيرة. هذه الخطوة إصلاحية خطاها السلطان. وكان يقصد منها تدويل القضية المغربية كما قدمنا، والتخلص من انفراد فرنسا بالضغط على الدولة المغربية واشراك مجموعة من ممثلي المغرب في اتخاذ القرار.

وما من شك في أن هذه الخطوة، وما تبعها من انعقاد المؤتمر الذي كانت، نتائجه لصالح فرنسا رغم أنه أكد المحافظة على استقلال المغرب ووحدته، كان انعقاد هذا المؤتمر تفجيراً لحركات متعددة ظهر بعضها فيما كتبه السيد الحاج علي زنيبر في مذكرة موجهة للسلطان تحت عنوان «حفظ الاستقلال ولفظ سيطر الاحتلال» لخص هدفين أساسيين في هذه الرسالة القصيرة: المحافظة على الاستقلال ورفض الاحتلال) وتضمنت عدداً من الأفكار التقدمية نشير إلى بعضها: التنكر للاستبداد بالأمر ـ تكوين لجنة من مجلس الأعيان لدراسة الإصلاحات المقترحة ـ ويلفت نظر السلطان إلى ما يمكن أن يترتب على توقيع مقترحات الإصلاح من خطر. ويقدم قائمة بإصلاحات بديلة منها:

ـ استعمال اللغة العربية في جميع الإدارات «براً وبحراً»، الشرطة

المقترحة تلبس ملابس مغربية وتحمل راية المغرب، دون الاهتداء بتعاليم الدول الأجنبية ولا تخضع إلا لتعاليم الحكومة ـ القوانين المغربية تنطبق على الجميع دون اعتبار لأي فرد ينتمي إلى الأغلبية (يشير إلى الحمايات القنصلية) ـ حصر السلطة التنفيذية في كل قطاعات الدولة في الحكومة ـ المساواة في الجبايات والضرائب التي تعم الجميع دون استثناء ـ تهدئة الفتن الداخلية ـ منع كل استبداد بسبب انعدام العدل ـ الاستحقاق والنزاهة في التوظيف ـ مراقبة الحدود وصيانتها وفرض الادلاء بتصريح رسمي (جواز سفر) على الذين يتخطونها ـ تأسيس بنك باسم الدولة يتولى مصالحها المالية ولا يفوت سهم من رأس ماله للأجانب دون المحافظة الدولية على ثلثية ـ حرية الدولة في شراء الأسلحة ـ رفض أي مراقبة أجنبية على الحكومة ـ المحافظة على مصالح الدول قدر محافظتها على مصالح واستقلال المغرب ووحدته ـ عصرنة التعليم، بتلقين العلوم العسكرية والفلاحية والصناعية والاقتصادية عموماً ـ منع بسط نفوذ أي أجنبي على المغرب ـ انتخاب خبير لضبط ميزانية الدولة ـ تكوين حكومة قادرة على صيانة استقلال المغرب، وإدارة قادرة على تدبير شؤون الدولة.

وتشير المذكرة إلى حكم ديمقراطي دون أن ترد فيها كلمة الدستور. وليس ببعيد أن يكون الحاج علي زنيبر ينطق ـ فيما كتب ـ باسم جماعة فكرت فيما صاغه هو في مذكرته.

### مذكرة إصلاحية للسلطان

في نفس المرحلة نجد مذكرة تقدم بها كاتب مجهول إلى السلطان عبد العزيز تحدث عنها علال الفاسي ونشرها مع مقدمة عن برامج المرحلة بعنوان «حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية».

المذكرة تدعو في البداية إلى نشر التعليم الحديث الصناعي والعسكري بالتراب، وتدعو إلى الاكتفاء الذاتي في صناعة الأسلحة وأدوات حربها وصناعة ملابسها: فيؤكد أن البلاد لا تأمن من غائلة الاعتداء من جيرانها، ولم

تستعد للدفاع عن نفسها. ويضرب المثل باليابان التي سارعت إلى كفاح مطامع الأوروبيين بالتخلص من الحكم المطلق إلى الشورى، وتأسيسها مجلسي النواب والأعيان. ثم أخذت الحكومة في إصلاح البلاد مستعينة ببعثات علمية إلى أوروبا. كما ضرب المثل بإيران وما قامت به من أعمال لمصلحة الشعب على غرار ما فعلت اليابان. وقدم هذه الأمثلة للتخلص إلى موضوع مؤتمر الجزيرة، ينتقد قراراته مؤكداً أنها وسيلة للتدخل الأجنبي في شؤون المغرب من فرنسا وإسبانيا عسكرياً إذا قبلت اقتراحات المؤتمر، وتحسباً من أن قبول إصلاحاتهم ستجعلهم يفرضون قروضاً على الحكومة، وبذلك يتمكنون من التحكم في واردات الدولة ومصاريفها. وإذا كان يحذر من التدخل الأجنبي فإنه يشير إلى ضرورة قبول الإصلاحات التي اقترحها المؤتمر ولكن تنفذ بيد المغاربة.

يقدم كاتب المذكرة ثلاث اقتراحات: إنشاء مجلس الأمة ليشرع للبلاد وفق الشريعة الإسلامية ويرعى شؤون الحكومة، ويطلب من الدول الأجنبية (دول مؤتمر الجزيرة) أن يبعثوا بما يرونه من إصلاحات ليدرسها مجلس الأمة ويبدي فيها رأيه (يخص بالذكر نظام الشرطة والبنك) وثانيها تكوين الجيش. وثالثها وضع ميزانية للانفاق على الإصلاحات.

يضع صاحب المذكرة نظاماً لتكوين وعمل مجلس الأمة والأعيان في شكل مواد دستورية ونظام داخلي. وتدعو المذكرة إلى إصدار قانون مكتوب على غرار ما فعلت الدولة العثمانية بإصدارها مجلة الأحكام العدلية. كما يدعو إلى تنظيم القضاء على نحو ما يراه، وقانون للشرطة على نحو قوانين مصر وإيران والدولة العثمانية وتونس. وتدعو المذكرة إلى تنظيم العدالة حتى يصبح السلطان أهم شخصية عادلة... وتدعو بشيء من التفصيل إلى تنظيم الجيش ورتب ضباطه، وتقدر ما يتطلبه من مصاريف. ويلح على فكرة مهمة وهي تخوف الحكومة من تسليح الجيش تحسبا ليكون ضد الدولة. ويدفع هذا الوهم بأن العدل إذا ساد البلاد يمنع تطاول المسلحين على الدولة.

في هذا الاتجاه تشير المذكرة التي قدمت للسلطان عبد العزيز إلى دور الأوقاف في شؤون الدين والانفاق على التعليم، وتشير إلى فكرة مهمة وهي تشغيل القادرين على العمل كل فيما يستطيعه. وينفق على من لم يجد عملاً من هؤلاء في اليوم إلى أن يجد عملاً (وهي فكرة لمقاومة البطالة بالتشغيل الإجباري والتضامن الاجتماعي مع العاطلين مكرهين). فكرة تطبقها بعض الدول الديمقراطية الآن، وهي منح العاطلين أجرة تدعمهم إلى أن يجدوا عملاً.

لخصنا هذه المذكرة لأنها نموذج من المطالب الإصلاحية الناتجة عن الفكر المغربي المجرد البعيد عن التأثير الأجنبي، رغم ما ورد في مؤتمر الجزيرة من دعوة إلى التغيير، وهي تؤكد ما أكدته مذكرة الحاج علي زنيبر من رغبة النخبة في مقاومة الاحتلال الذي يكاد يقضي على المغرب بوسائل إصلاحية ديمقراطية.

**ـ شروط بيعة عبد الحفيظ**

ربما كانت هذه المبادرة من أهم ما قامت به النخبة الوطنية في مرحلة من أحرج المراحل التي اجتازها المغرب. ذلك أن السلطان عبد العزيز وقع في الفخ الذي نصب له يوم أمضى معاهدة الجزيرة الخضراء، لأنه اقترح المؤتمر أولاً، ولأن المعاهدة تعترف للمغرب بسيادته وإن كانت تمنح فرنسا أولوية القيام بإصلاحات في المغرب. وقد حاول عبد العزيز أن يكل الأمر إلى مجالس الأعيان، ولكن إلحاح الدول وبخاصة الضغط الفرنسي اضطره إلى إمضاء اتفاقية الجزيرة.

وإذا كان الشعب ـ والنخبة بالأخص ـ قد شعرت بالتخليات عن سيادة المغرب أو جزء منها، فإن عبد الحفيظ، الذي كان يعد انقلابه، قد ارتكز على هذه المبادرة العزيزية ليؤكد في بداية حملته الإعلامية القوية أن أخاه باع المغرب. هذه المبادرة تنضاف إلى الظروف الأخرى التي شرحنا بعضها في فقرات سابقة أنهت العهد العزيزي ليحتل عبد الحفيظ مكان أخيه على عرش السلطنة.

وهنا تظهر مبادرة النخبة من جديد قوية جرئية معبرة أصدق تعبير عن رأي الشعب. كانت البيعة عادة تقر الأمر الواقع، أي مبايعة سلطان انتصر على آخر، بصيغة تقليدية لا تحمل أفكاراً سياسية ولا تعبر عن رأي جديد. وكانت المبايعة الأولى التي قدمها علماء مراكش لعبد الحفيظ لا تخرج عن هذا الأسلوب التقليدي. ولكنه كان في حاجة إلى بيعة علماء فاس عاصمة المملكة ومقر العرش.

وهنا يأتي دور النخبة ليحمل معه وثيقة فريدة في تاريخ البيعة بالمغرب، ويمنحها صيغة عقد شرعي حقيقي بين السلطان والشعب. وقد تضمنت شروطاً إنزعج منها عبد الحفيظ ولكنه وجد نفسه مضطراً أن يقبلها لأنه في حاجة إلى بيعة علماء فاس، حتى يكون سلطاناً شرعياً. ولأنه كان ينادي بالجهاد، وهو يزحف على العاصمة انطلاقاً من مراكش ويؤلب المواطنين معه ضد أخيه. وإذا كان قد نسي كلمة الجهاد منذ احتل فاسا فإن النخبة ذكرته في وثيقة البيعة بالمفهوم الحضاري والعملي للجهاد ممثلاً في الشروط الآتية:

1 ـ أن يبذل السلطان جهده لاسترجاع الجهات المقطعة من الحدود.

2 ـ أن يبادر بطرد المحتلين من الأماكن التي احتلوها.

3 ـ أن يسعى إلى إلغاء معاهدة الجزيرة لأن الحكومة لم تعد إلى الأمة قبل أن تمضيها، ولم يوافق الشعب عليها.

4 ـ ألا يبرم أمرا يتفاوض فيه مع الأجانب إلا بعد الرجوع إلى الأمة ليأخذ موافقتها.

5 ـ فصل سلطات العمال عن سلطات القضاء وعدم تدخل السلطة الإدارية في السلطة القضائية.

6 ـ اتخاذ العدة للدفاع عن البلاد وعن المواطنين.

7 ـ إلغاء الامتيازات الأجنبية وعدم الاستشارة مع الأجانب.

هذه شروط محرجة وهي تؤكد ثلاثة أشياء:

**أولها**: أن النخبة الوطنية وجدت الفرصة المتاحة لإلزام السلطان الجديد

بما لم يلتزم به سلفه ووضع عقد بيعة بين السلطان والشعب.

**ثانيها:** إشعار الأجانب بأن الشعب لا يقبل السيطرة ويرفض كل تدخل أجنبي.

**ثالثها:** وضع السلطان أمام مسؤولياته لتنفيذ ما التزم به وهو يعد انقلابه.

وقد كانت النخبة معبرة عن رأي الشعب الواعي بالمسؤولية وهو يرى بلاده تجتاح من أطرافها: وجدة والدار البيضاء والشاوية، وقد شعر عبد الحفيظ بالاحراج والاحتلال يملأ العاصمة. وشعر باحراج أكبر كما قال عبد الحفيظ الفاسي أن فكرة البيعة تحجيراً عليه وحطا من قدره.

**مشروع الدستور:**

لم تكتف النخبة بشروط البيعة وقد كانت تدرك أن عبد الحفيظ عاجز عن تنفيذ شروطها، ولذلك رغبت في أن تضع أمامه نموذجاً من نظام حكم دستوري يجب أن يتبناه ويطبقه لإخراج البلاد من الحكم المطلق أولاً، ولإحداث إصلاح حقيقي على نحو ما تطالب به الدول كما تجلى في مؤتمر الجزيرة. وليبدأ عهده بحكم منظم. هل نفس النخبة هي التي حضرت مشروع الدستور؟ أغلب الظن أن المبادرات الأربع قامت بها جماعات لم تكن تنسق أعمالها ومبادراتها. وإذا دل ذلك على انعدام التنظيم بين القائمين على الحركة الوطنية، فإنه يؤكد أن الحركة كانت منتشرة بين جماعات من النخبة كل منها قامت بمبادرة مستقلة عن الآخرين. يمكن الظن بأن الجماعة التي وضعت مشروع الدستور ليست هي التي وضعت مشروع البيعة، وإن كان نص الدستور يشير إلى شروط البيعة مما يرجح القول أنها نفس الجماعة.

والجامع بين هذه المبادرات جميعها هو الرغبة في تغيير الوضع ـ على عهد سلطان جديد ـ لم يتقيد بعد بالتزامات ولا بمعاهدات، ولا بمحادثات مع سفراء الدول، وخاصة السفير الفرنسي الذي عرض على عبد العزيز مشروع الإصلاحات. وكان مشروع السفير هو الذي بعث لدى عبد العزيز فكرة تدويل

القضية ومحاولة التخلص عن طريق مجلس الأعيان وعن طريق مؤتمر الجزيرة.

مهما تكن وجوه جماعة الاصلاح أو تعددها فإن الدعوة إلى هذه الإصلاحات المتعددة تبرهن عن شجاعة والخروج من عائلة الخوف سواء من السلطة الوطنية، العزيزية والحفيظية، أو من السلطة الأجنبية التي بدأت في التصرف منذ احتلال الدار البيضاء.

كانت الجماعة التي وضعت مشروع الدستور سرية تعمل في الخفاء، وقد وضعت المشروع واختارت صحيفة «لسان المغرب» التي كانت تصدر في طنجة ـ وكانت لسان المتنورين من النخبة يشرف عليها صحفي لبناني ـ ولعلها غامرت بنشر النص الذي قدمته الجماعة الوطنية للسلطان مولاي حفيظ. وقدمته بفقرة أكدت فيها عزم النخبة التي قامت بهذه المبادرة على إنقاذ البلاد، وعلى الإلحاح على السلطان ليكون في مقدمة العاملين في حركة الانقاذ... «وجلالة سلطانها» (البيعة العصرية) يعرف لزومه، فنحن لا نألو جهداً في المناداة على صفحات الجرائد... أملا في أن يُنْقِذنا من وهدة السقوط.. فعلى جلالته أن يحقق رجاءنا، وأن يبرهن للكل على أهليته ومقدرته على ترقية شعبه وعلى رغبته في الإصلاح وجدارته بإدارة ما فقدته أمته» وتستمر المقدمة في سرد المطالب: «فتح المدارس وإجبارية التعليم وأن يولي ذوو الكفاءة والاستحقاق والأهلية، ويقرب إليه ذوي العقول الراجحة والأفكار الحرة الراقية، ويحترس من الوشاة والجواسيس... وفي بلاطه الشريف من هذه الميكروبات جيش كبير... وعليه فلا مناص ولا محيد لجلالته أن يمنح لأمته الدستور ومجلس النواب وحرية العمل والفكر».

ومن الملاحظة أن هذه الحركة الدستورية عمت الشعب كله، وأشغل القائمون عليها كل وسائل الاتصال التقليدية حتى شيوخ الطرق والزوايا بدأوا يتغنون بالدستور في الأذكار التي يذكرونا في أمداحهم النبوية. وكانت خطة ذكية في بلد أمي ولا توجد فيه صحف ولا وسائل اتصال أخرى، حتى الشخصية منها منعدمة أو تكاد.

(النص الكامل في كتابنا التطور الدستوري، والنيابي في المغرب).
فماذا يقول الدستور؟ (نشر في لسان المغرب، أكتوبر 1908).

يتكون المشروع من: 1 القانون الأساسي ـ 2 قانون الانتخاب 3 ـ القانون الداخلي لمنتدى الشورى ـ 4 القانون الجنائي.

لعل إدخال القانون الجنائي، وقد كان المغرب محروماً من قانون مكتوب حديث. تؤكد الضمانات التي يرُيدها واضعو مشروع الدستور، لسير المؤسسة النيابية. كذلك أدخل القانون الداخلي لمنتدى الشورى (المنتخب) وقد عدلوا عن فكرة مجلس الأعيان المعين) ليضمنوا سير المجلس تحت طائلة قانون أساسي.

**المبادىء العامة للقانون الأساسي:**

1 ـ تحديد اسم الدولة: «الدولة المغربية الشريفه وينص على استقلالها الكلامل وعاصمتها ودينها الإسلامي وحقوق الملك.

2 ـ يحدد حقوق المواطن الخاصة والعامة وبعض الحريات الضرورية في العمل والقول والكتابة والطبع وإلزامية التعليم والمساواة لجميع المواطنين في الحقوق الواجبات (الضرائب)، وتأمين المواطنين على أموالهم ومنازلهم وحرية تنقلهم. ويمنع الجلد والتعذيب والسخرة، وكل عقاب لا يقره القانون ويختص منتدى الشورى بالمصادقة على الإعدام والأشغال الشاقة (تطور كبير في ضمان حريات المواطنين والعدالة بينهم) ويمنع تعذيب الأسرى أو نهب القبائل المتمردة.

ويستمر الدستور في تنظيم منتدى الشورى (مجلسان ـ مجلس الأمة ومجلس الشرفاء) والاختصاصات التشريعية لكل مجلس والشروط التي تتوفر في المنتخب ويخصص للحكومة ـ كسائر الدساتير الحديثة ـ قسماً خاصاً يحدد اختصاصاتها. وأهم باب في الدستور باب خاص بالحمايات القنصلية. ويعتبرها نوعاً من التدخل الأجنبي، ويحدد فصلاً خاصاً بإجبارية التعليم. ولصيانة الدستور جعل تعديله أو تغييره من اختصاص منتدى الشورى. وهذه ضمانة كبرى اقترحها القانون الأساسي قبل نحو 100 سنة.

وضع هذا المشروع وقدم للسلطان عبد الحفيظ عند توليه السلطة سنة 1908م. وواضح أنه لم يجد الوقت الذي يفكر فيه في كل الإصلاحات التي اشترطتها وثيقة البيعة، ولا التي وضعها الدستور أمامه. أربكه الاستعمار، فلم يصل إلى الحكم حتى كانت أجزاء من البلاد قد احتلت عسكرياً. وبدأ الضغط لإمضاء الحماية. ولم تلبث أن احتلت العاصمة سنة 1911م وأعلنت الحماية بعد أقل من سنة. ورحل السلطان ومعه كل الآمال العراض التي كانت النخبة تفكر فيها. وكان أبرز ما فكرت فيه الدستور والمبادرات الثلاث الأخرى التي تحدثنا عنها. نتوقف عند هذه المبادرات الأربع للعمل السياسي الوطني قبل الحماية. ويبدو أنها مبادرات ناضجة لم تكن ابنة ساعتها أي انجزت في ظرف عامين 1906 سنة انعقاد مؤتمر الجزيرة و1908 سنة ولاية عبد الحفيظ وتقديم مشروع الدستور. فلعل من سميناهم بالنخبة التي أنتجت هذه المبادرات سواء كانوا جماعة واحدة أو عدة جماعات، كانوا يفكرون في سرية تامة تحسبا لانتقام السلطان أو حاشيته وتحسباً لانتقام المستعمرين الذين غصت البلاد برجال الاستخبارات عنهم.

والنتائج التي وصلت إليها النخبة مهمة، متطورة وجريئة، خاصة رسالة البيعة وشروطها ومشروع الدستور. ولأول مرة في تاريخ المغرب يعلن عن ملك جديد تحت رأي نخبة من الشعب ونظرها وشروطها المكتوبة، ومشروع دستور تقدمي يشمل مشاريع قوانين مدنية وجنائية كما يتضمن مبادىء حقوق الإنسان وإذا كان عقد الحماية قد أجهض كل المبادرات، بل أجهض السلطة الوطنية بعزل السلطان عبد الحفيظ ومسؤولياته لا تنكر، فإن المشاريع الإصلاحية ظلت حية في ضمير الأمة، ضمير النخبة الجديدة التي أنشأت الحركة الوطنية من جديد على أثر خيبة الأمل سنة 1927م من الحرب في الريف ضد الدولتين المستعمرتين: الإسبانية والفرنسية.

نقف عند المرحلة الأولى من الحركة الوطنية السياسية لنستأنف الحديث عنها بعد تحليل حركة المقاومة المسلحة التي استغرقت علنيا نحو 22 سنة، ولكنها استمرت متقدة في الأطلس حتى سنة 1934.

# احتلال فاس ثم الحماية

## التمهيد الاقتصادي للحماية

كان واضحاً أن استقلال المغرب يحتضر ـ خاصة منذ وفاة الحسن الأول الذي كان يحاول أن يؤجل النهاية، فإن ذلك لم يمنع من شيئين خطيرين كانا بمثابة الإجهاز على الاستقلال المحتضر:

**أولهما**: انتهاز فرصة مقتل الطبيب الفرنسي (العميل) في مراكش لاحتلال الدار البيضاء ووجدة ثم منطقة الشاوية وهي المنطقة الخصبة التي يُبرر إحتلالها العسكري مطامع أصحاب المصالح من الفرنسيين. وهذا عمل وضع الرأي العام الدولي في مركز معارضة ـ شكلياً لاحتلال المغرب ـ أمام الأمر الواقع، إذ اعتبر الاحتلال تطبيقاً لروح مؤتمري مدريد والجزيرة.

**ثانيها**: التحضير لوضع الحماية وفرضها على مغرب صورة الدولة فيه مهزوزة باضطرابات الجنوب، ثم بالانقلاب الذي قام به عبد الحفيظ على أخيه عبد العزيز. مهندسو الحماية كان عليهم أن يمهدوا لها بعملين مهمين لإيجاد فضاء داخلي وخارجي. العامل الدول يتمثل في الفضاء الخارجي الذي وضعته «لجنة المغرب» التي كونتها الحكومة الفرنسية من شخصيات سياسية ترأسها رئيس سابق للحكومة (أوجين إيتيان) وتتكون من سياسيين ورجال المال والأعمال، منهم ممثلون عن بنك باريس والأراضي المنخفضة وبنك فرنسا للتجارة الخارجية، وبنوك أخرى وشركات استغلالية كشركة استغلال التبغ في المغرب وشركة استغلال المعادن. . .

التمهيد بهذا العامل يضمن للدولة الفرنسية التمويل العسكري والإداري، إذا ما احتاجت «الحماية» لذلك. ولأن الحماية ذات أبعاد اقتصادية كبيرة للدولة الفرنسية لأنها تمكنها من «احتلال» بلاد يمكن استعمارها اقتصاديا لصالح الدولة ورجال المال والأعمال وجالية من المعمرين والإداريين تخفف الضغط على فرنسا نفسها، فإن إشراك البنوك والشركات في المسؤولية ـ يعتبر مساهمة في بناء نظام الحماية الذي سيضع أمام الدولة مسؤوليات عسكرية وسياسية وإدارية واقتصادية مهمة.

العامل الثاني هو احتلال مدينة فاس سنة 1911م قبل عقد الحماية على غرار ما احتلت الدار البيضاء ووجدة والشاوية، وعلى نحو ما احتلت تونس قبل امضاء معاهدة باردو.

كان من السهل على السلطات العسكرية الفرنسية أن تبرر هذا الاحتلال. فيكفي أن تذيع «لجة المغرب» ـ السند الأكبر للحماية ـ خبراً مؤداه أن الأوروبيين في مدينة فاس أصبحوا في خطر من جراء محاصرة المدينة بالعصاة «رجال السيبة»، يكفي ذلك لانزال فيالق من الجيش (30 ألف جندي) في المدينة (زعم أنه سينسحب منها بعد الأطمئنان على حياة الأوروبيين) ونفس المقولة قالها الفرنسيون عند احتلال تونس كان هذا الاحتلال في أبريل سنة 1911م (قبل توقيع الحماية بأقل من سنة).

ماذا بقي إذن من استقلال المغرب وسيادة السلطان التي ضمنها مؤتمر الجزيرة الخضراء، بعد أن احتلت عاصمة الدولة ومركز السلطان؟ هل السلطان لم يتدخل بالاحتجاج. فقد كان متأكداً من المصير ولم يكن أمامه إلا الانتظار.

هذه هي الظروف التي جعلت الحكومة الفرنسية تقدم للسلطان عبد الحفيظ «معاهدة» الحماية «على طبق من ذهب»...!

قبل تقديم نص الحماية للسلطان ليوقعها تذكرت الحكومة الفرنسية أن ألمانيا المعارضة لاحتلالها المغرب ـ اكتفت بذلك رغم المظاهرات الكبرى

التي تحدثنا عنها ومع ذلك تحركت بارسال الطراد إلى أكادير.

قبل احتلال فرنسا مدينة فاس كان عليها قبل أن «تقنن» الاحتلال بالحماية أن تطمئن إلى عدم معارضة ألمانيا خاصة، وقد أرسلت سفينة حربية إلى أكادير «لحماية» التجار الألمانيين هناك. وعللت عملها أيضاً بأن فرنسا تجاوزت كل ما اتفق عليه في مؤتمر الجزيرة. وباحتلالها لفاس بالأخص أصبحت السيطرة على دولة لم يستطع سلطانها أن يحافظ على سيادة بلاده. وبما أن فرنسا تحتل أجزاء من المغرب، فإن الجالية الألمانية ظلت في حاجة إلى حماية. ولذلك أرسلت الطراد الحربي لأكادير لحمايتها.

غير أن فرنسا عرفت كيف تحتوي الموضوع بأن أجرت محادثة مع الحكومة الألمانية وعقدت معها اتفاقاً في نوفمبر سنة 1911 (بعد احتلال فاس بنحو 8 أشهر، وقبل عقد الحماية بنحو أربعة أشهر) يقضي الاتفاق بأن توافق ألمانيا على حقوق فرنسا في المغرب لقاء تخلي فرنسا لألمانيا عن حقوقها في حوض الكونغو والطوغو. وهذا الحق لا يعدو 168 آلاف متر مربع. ثمن بخس أعلن بعده وزير خارجية ألمانيا موجهاً الخطاب لفرنسا: المغرب لكم...

**امضاء المعاهدة ومضمونها:**

وجاءت معاهدة الحماية وقد احتلت فرنسا العاصمة وأجزاء مهمة من المغرب وهدأت الأجواء الدولية ضد احتلالها. فماذا قالت المعاهدة وكيف أمضيت؟ أما كيف أمضيت فإن التاريخ لا يهتم كثيراً بما تقول الأساطير من أن السلطان «أرغم» على ذلك. لأن أحداً لا يعرف من وسائل الارغام إلا احتلال العاصمة تحت سمعه وبصره، وإلا تطويق القصر بجنود فرنسيين في «حفل» تقديم نص المعاهدة للتوقيع.. «إرغام» وإمضاء تالي. ولكن السلطان كان يمكنه أن يتملص من المسؤولية فيفعل ما فعله أخوه من قبله. ولو أن ذلك لن يجدي المغرب شيئاً باعتباره موقفاً سلبياً يهتم التاريخ بالظروف العملية التي خلقتها الحكومة الفرنسية ـ مستعينة بالأجهزة المالية ورجال الأعمال ـ وهم

جزء من سلطة التنفيذ الذين سيمسكون بعنق الاقتصاد المغربي ليسخروه لصالح الدولة الفرنسية وأبناء فرنسا المستفيدين من الأرض البكر والسوق البكر والإنسان البكر ـ أما السلطان عبد الحفيظ فلم يكن له أن يمتنع أو يتمنع ـ شكلياً ـ (وقد دخل على الغش) فلم يقم بالانقلاب إلا بعد احتلال وجدة والدار البيضاء والشاوية، ولم يكد يتخلى أخوه ـ وقد كان أذكى منه لأنه تنصل من مسؤولية التوقيع على معاهدة الاحتلال ـ حتى احتلت العاصمة. وما من شك في أن قصر السلطان كان من المراكز التي احتلها ـ أو أحاط بها على الأقل ـ الجيش الفرنسي. وإذن فالجواب على السؤال معروف. فقد قيل له «وقع» ـ وهو يطل من النافدة ليشاهد جيش الاحتلال ـ فوقع وهو يقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

السلطان يتحمل المسؤولية التاريخية، ولو وقع المعاهدة بعد الاحتلال وفي ظله. التاريخ لن يعفيه منها، ولو أنه جاء إلى العرش في آخر لحظة. وكان عليه ـ وهو يعرف المصير المؤكد لأنه كان ذكياً وذا حيلة ـ أن يتخلص من مسؤولية التوقيع فقد كان يظن أنه سيمضي ويبقى سُلْطان الحماية. وهذه فرصة ضيعها عليه ليوطي إذ عُزل وأُمر بالرحيل بعد أربعة أشهر و13 يوماً (أبعد يوم 12 غشت من نفس السنة 1912). فقد فرض الفرنسيون على مولاي عبد الحفيظ التنازل على العرش وارتقى أخوه الأصغر مولاي يوسف مكانَه ولم يعد إلى المغرب إلا جثمانه يوم توفي في 14 أبريل 1937 ونقل للدفن في المغرب في محفل كان تكريماً لروحه.

بعْض من أرَّخُوا له أو للعهد كله يقولون إنه ثائر لموقف الشعب من الحماية وغضبه على توقيعها. ولذلك أضرب عن تنفيذ كل ما تضمنته من النصوص. وقاطع إدارة الحماية وانتقل من فاس إلى ارباط ثم تنازل عن العرش يوم 22 يوليو قبل أن يغادر منطقة الاحتلال إلى طنجة. ثم سافر للحج وزار بعض العواصم العربية، كدمشق وبيروت والقدس. وأخيراً انتقل إلى إسبانيا وحاول أن يقوم بدور سياسي ضد الاحتلال الفرنسي. وكان ـ كالعهد

به ـ ميالاً إلى ألمانيا، نفسه معها ومع الدولة العثمانية في الحرب.

ولعل ذلك ما أثار عليه الحكومة الفرنسية التي راقبت خطواته في رحلاته وفي إقامته. وتجلت هذه الإثارة في المرشال ليوطي الذي صادر أملاكه ومكتبته ونقل أبناءه تحت الرقابة إلى المغرب. وعاش على كفاف إلى أن توفي.

ومما لا شك فيه أنه وجد نفسه ضحية نزق ألم به، ولم يتوقع أن يعزل أو يدفع به إلى التنازل، بعد أن كان واقعياً في إمضاء المعاهدة، غير أن التاريخ لا يشفع له أنه أمضى معاهدة سلبت الدولة كل سيادتها، وسلبته مكانته كسلطان ليعيش ويموت بعيداً عن وطنه دون أن يجني ثمرات الاستقلال ـ ولو كان يحتضر، ولا ثمرة الحماية، وقد عاشت بلاده تحت سيطرتها نحواً من 44 سنة.

**ماذا تقول معاهدة الحماية؟**

ربما كانت نسخة مهذّبة من معاهدة الحماية على تونس تحكي نفس العقلية ونفس اللغة الفضفاضة والمؤشرة في نفس الوقت على النوايا الاحتلالية والسلطوية والدائمة.

الكلمات الأولى تشير إلى «تأسيس» نظام حكم منظم.

تقول المعاهدة: بناء على اهتمام حكومة فرنسا وحكومة جلالته الشريفة (يلاحظ أن جلالته الشريفة لم يهتم ولم يطلع على النص إلا ساعة الإمضاء) بتأسيس حكم منظم في المغرب قائم على السكينة والأمن العام... (الكلمتان الأخيرتان كان لهما مفهوم فرنسي. أي الأمن الذي يحققه جيش الاحتلال بأسلحته ومدافعه وطائراته. والنظام الذي تؤسسه الحماية) يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية والتربوية والاقتصادية والمالية والعسكرية. التي ترى الحكومة الفرنسية (يختفي اسم الجلالة الشريفة في هذه الفقرة) فائدة في إدخالها للمغرب.

وتضيف المعاهدة: (وهذا النظام يحترم «الأنظمة الفرنسية» ويحافظ على مقام السلطان. . . فرق كبير بين نظام يحترم «الأنظمة الفرنسية» وبينه وهو يحافظ على مقام «السلطان» وكلمة «مقام» كلمة مطاطة لا تعني شيئاً وأول «محافظة» قامت بها الحكومة الفرنسية التي وقعت على المعاهدة هي عزل السلطان. وعمل الحكومة الفرنسية وإقامتها ضد مولاي حفيظ ثم ضد محمد الخامس يناقض ما تنص عليه المادة الثالثة من المعاهدة من أن الحكومة الفرنسية تبذل للجلالة الشريفة ولورثة العرش من بعده التأمين ضد جميع الأخطار التي قد تهدد شخصه وعرشه. فقد كان التهديد من فرنسا نفسها، لا من الآخرين، ثم إجبار محمد الخامس وقبله والده على توقيع كل الظهائر التي تقدمها الإقامة العامة، وعليه أن يوقعها، وإلا هدد بالعزل كما فعل المرشال جوان مع محمد الخامس نفسه سنة 1951م. وكما نفذ عملية العزل والنفي الجنرال كيوم سنة 1953 فأي محالظة على «مقام» السلذان مع هذه التصرفات؟

ويؤكد التاريخ ـ رغم كل التصريحات المخالفة التي اصطنعها ليوطي وخلفاؤه، وبخاصة منهم الجنرال نوكيس ـ أن السلطان لم يكن له مقام «في حكم بلاده» وأن الإجراءات (الإصلاحات) التي اتخذتها فرنسا كانت من صنع الإقامة العامة. ولم يكن السلطان يملك أي حظ من المسؤولية في الاقتراح والتنفيذ.

والفقرة الثالثة من المادة الأولى تبيح فرنسا لنفسها التفاوض مع الحكومة الإسبانية فيما يتعلق بمصالحها المستمدة من موقعها الجغرافي و«ممتلكاتها» المتاخمة على الشاطىء المغربي. وذلك يعني اعترافاً من طرف واحد (فرنسا) باحتلال سبتة ومليلية باعتبارهما «ممتلكات» لإسبانيا وضمن هذا الاعتراف في معاهدة امضاها سلطان المغرب. مع أن الدولة المغربية لم تعترف قط باحتلال المدينتين طيلة عهد احتلالهما. ومعروف أن إسبانيا احتلت المدينتين في ظروف تاريخية كان المغرب فيها غير قادر على الدفاع عن وطنه. ولا يوجد

أي نص قانوني دولي يجعل المدينتين من ممتلكات «إسبانيا» إلا ضمنياً حينما تتحدث بعض الدول الاستعمارية بالمصالح التي لاسبانيا في شمال المغرب. ولذلك فاعتراف المعاهدة التي وضعتها فرنسا بالممتلكات باطل قانونياً ـ رغم توقيع السلطان على عقد الحماية.

وتنص كذلك على أن السلطان يقبل ـ منذ الآن ـ إن تشرع الحكومة الفرنسية في الاحتلالات العسكرية التي تراها ضرورية. ومعروف أن احتلال وجدة، الدار البيضاء، الشاوية، فاس، ومنها حتى الساحل كان قد تم قبل المعاهدة بخمس سنوات ثم بسنة فيما يخص فاس.

وتمنح فرنسا لنفسها حق اقتراح الإجراءات، ووضع القوانين وتعديل الموجود منها، والسلطان سيصدر القرارات بذلك «الظهائر» والمقيم العام هو المنفذ لكل الإجراءات والقوانين، وهو الواسطة بين السلطان والحكومة الفرنسية، وبينه وبين الممثلين الدبلوماسيين. وبذلك أصبح المقيم هو ممثل المغرب لدى الدول الأجنبية. وسيكلف بجميع الشؤون المتعلقة بالأجانب في المغرب، بحيث لم تعد للمغرب سلطة أو نفوذ على مواطنيه، ولا أية صلة له بالأجانب المقيمين على أرضه. وستختص السلطات الفرنسية بتدبير الشؤون المالية الخارجية. ويمتنع السلطان من أن يعقد أي قرض دون إذن. . . ؟

لم تكن هذه المعاهدة اتفاقاً بين دولتين، ولم تأخذ الطابع الدولي للمعاهدة (إلا من حيث إمضاء السلطان غير القانوني، لأنه وقع بعد الاحتلال العسكري) فهي إذن تقنين من جانب واحد. الاحتلال العسكري نفذ على مراحل وانتزاع لكل السلطات الإدارية والدبلوماسية والقانونية عن المغرب لتصبح في يد ممثل الحكومة الفرنسية: المقيم العام.

وضعت هذه المعاهدة قبل أن يعرف العالم مؤسسة عالمية دولية يمكن أن تصادق أو تقوم ـ دولياً ـ المعاهدات التي تغتصب فيها دولة قوية لنفسها: الاحتلال والإدارة والتسيير المالي والدبلوماسي لدولة أخرى. وضعت

المعاهدة قبل محكمة العدل الدولية التي يمكن أن ترفع لها دعوى بالحقوق المغتصبة من حكومة وشعب.

وقد عرفنا أن الحكومة الفرنسية مهدت للمعاهدة بالاتفاقات الدولية «اشترت» بها «حقوقها» في المغرب من دول أخرى فأصبح المغرب بذلك موضع مساومة بين «مافيا» اغتصاب الدول والشعوب. وقد اطمأنت فرنسا على نفسها ـ دولياً ـ قبل أن تقنن احتلالها قانونياً. ولكنها لم تطمئن على نفسها شعبياً مما سنتحدث عنه في فصل قادم.

هذه هي المعاهدة فكيف طبقتها فرنسا وأقامتها العامة على واقع المغرب؟

## الحماية بين النص والتطبيق

الجهود المضنية التي بذلتها فرنسا لاحتلال المغرب منذ احتلت الجزائر، وبالأخص منذ هزيمة إيسلي، لا يمكن أن تكتفي بما تضمنته نصوص المعاهدة. فقد كان الهدف من الاحتلال ـ رغم جميع النصوص المؤكدة والمفصلة. ومنها تصريحات ليوطي:

**أولاً**: بسط النفوذ العسكري الفرنسي على معظم الشاطىء الجنوبي للبحر الأبيض. وبذلك حققت مركزاً استراتيجياً مهماً، ولم تستفد منه في سنوات السلم فحسب، ولكن بالأخص مكنها من النصر في الحربين العالميتين، رغم الهزيمة. فانطلاقاً من المغرب جندت الإقامة العامة آلاف الجنود المغاربة للمحاربة في صفوف الجيش الفرنسي أثناء الحربين العالميتين كما فعلت بالنسبة للجزائر وتونس وبقية مستعمراتها في أفريقيا الغربية. وانطلاقاً من شمال إفريقيا والمغرب قام الحلفاء بتحرير أوروبا من الاحتلال النازي، واستعاد الفرنسيون بلادهم بالأخص. والمغرب كان نقطة التحول بعد أن نزل الجيش الأمريكي سنة 1942م في مدنه الأصلية (الدار البيضاء بالأخص) وفيه كان المؤتمر الثلاثي: روزفلت وتشرشيل ودوكول (الذي لم تكن عضويته في

المؤتمر كاملة) لوضع خطة الهجوم على أوروبا.

**ثانياً**: قام المواطنون المغاربة بمجهود حربي لمساعدة فرنسا، ليس لتحرير بلادها فحسب، ولكن كذلك لحروبها الاستعمارية في الهند الصينية، بل في بعض البلاد العربية التي كان احتلالها من نصيبها بعد الحرب العالمية الأولى كسوريا ولبنان. وجندت الإقامة العامة كثيراً من المغاربة لمساعدة الجيش الفرنسي في حروب «التهدئة» أي في القضاء على المقاومة في الأطلس والريف على الأخص.

نفس الشيء قامت به سلطات الحماية الإسبانية في الشمال. فقد جندت المواطنين المغاربة، وخاصة في الحرب الأهلية التي شنها فرانكو على حكومة مدريد، والمغاربة هم الذين حملوا الثورة من منطلقها في تطوان إلى قلب إسبانيا حتى احتل فرانكو العاصمة، واستولى على السلطة نحواً من خمس وثلاثين سنة ـ بعد حرب ثلاث سنوات ونيف ـ ولولا المغاربة لما نجح الانقلاب الفاشيستي على السلطة الشرعية في إسبانيا.

**ثالثا**: كان المغرب منبعاً للاستثمار الاقتصادي: الفلاحي بالنسبة للمعمرين الذين استولوا على أجود الأراضي وأوفرها خصوبة. وكان إنتاج هذه الأرض من الحبوب والفواكه والخضر يمول السوق الفرنسية ويزيد دخله في إثراء الرأسمال الفرنسي. ثم كان مرتعاً خصباً للمؤسسات البنكية ـ بنك باريس والأراضي المنخفة مثلاً ـ والشركات المعدنية ومنها شركة استغلال الفوسفاط وكل المعادن ـ أقل أهمية ـ كالحديد في الشمال والنحاس والكوبلت. وقد تكونت «لجنة المغرب» منذ أوائل القرن للقيام بالدور الاستغلالي لصالح الرأسمالية الفرنسية. وهي السند الكبير للاستعمار العسكري والسياسي والإداري.

**رابعاً**: الجانب الإداري والثقافي من الاحتلال كان ذا أهمية قصوى. فقد انتقلت من فرنسا أفواج من الإداريين ورجال الخدمات ورؤساء المصالح شبه

الحكومية إلى المغرب، وعاشوا عيشة راضية بالأجور الوافرة والتعويضات المتنوعة، ومنها التعويض عن الهجرة في سبيل خدمة الوطن، وامتلكوا أجمل المنازل في أهم الأحياء الجديدة في المدن الكبرى والمتوسطة. ووفرت لابنائهم المدارس والأندية الخاصة كما لعبوا دوراً أساسياً في تركيز الإدارة الفرنسية بلغتها وبكل تقاليدها المنقولة من فرنسا.

وعملت الحماية على أن تكون لغتها هي اللغة الرسمية في التعليم والإدارة والحياة العامة، وبذلك كسبت شعباً «ناطقاً بالفرنسية» يضاف للشعوب المفرنسة: كلا أو بعضاً ـ وهذا ليس مكسباً ثقافياً بمقدار ما هو مكسب اقتصادي وتجاري. فقد أصبحت الصناعة الفرنسية ـ بسبب اللغة ـ هي الأساسية في الاستهلاك والخدمات والإعمار وبناء الطرق وسكة الحديد والسيارات والهاتف وكل وسائل التطور الحضاري. وسرى مفعول التأثير الثقافي واللغوي إلى الاقتداء بالقوانين (الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية) ثم الاقتداء بالتقاليد الاجتماعية والمنزلية، وبذلك حققت الحماية روحها. وأصبح المغرب ـ كبقية أجزاء المستعمرات الفرنسية ـ جزء من فرنسا ـ ولو استقل عنها سياسياً ـ يكمل اقتصادها. وتستخدم عماله في بناء ما تهدم من بلادها بعد الحربين، كما أصبح المغاربة رصيداً سياحياً مهماً. فاللغة سبيل للإنجذاب السياحي دون الحاجة إلى مجهود للدعاية السياحية للاحتلال الذي قننته الحماية.

## جيش للاحتلال واقتصاد للسيطرة:

ماذا تحقق من الأهداف التي نصت عليها المعاهدة وهي القيام بالإصلاحات للمغرب والمغاربة تتعلق بتنظيم الحكم ونشر الأمن والسكينة والإصلاحات المالية والقضائية والتربوية والاقتصادية والاحتلال العسكري أساساً.؟

أما الإصلاحات العسكرية والأمنية فقد أخذت مفهوماً استعمارياً لصالح

فرنسا، وليس لصالح المغرب. إنزال الجيش الفرنسي، واحتلال معظم المواقع بالمغرب كان هو «الإصلاح» الأول الذي بدأت به الحماية حتى قبل توقيع المعاهدة. وهو عمل لا يمكن أن يدخل في باب «الإصلاحات»، ولو نصت عليه المعاهدة، هو «القضاء على كل محاولة لمعارضة الحماية والاحتلال».

أما الإصلاح الأمني فقد أخذ بعداً آخر وهو محاصرة الشعب في عمله وتفكيره وحرية تصرفاته سواء منها الحركات المسلحة في المدن والجبال كما سنرى، أو المقاومة السياسية التي كانت تحمل لفكر رجال الإقامة هاجساً «أمنياً» ضد السلطة الرسمية قانونياً، وأحياناً تعلل بأنها ضد السلطة الشرعية (السلطان) في حين أن المغاربة حتى في عهد الاستقلال الأول، لم يقوموا قط ضد السلطان ـ إلا بعض الثائرين المطالبين بالملك ـ وإنما كانوا يقومون ضد االظالمين والمستغلين من الحكام، ويمتنعون أحياناً عن أداء الضرائب لعجزهم عن ذلك. ولأن الظروف الفلاحية لم تكن دائماً مواتية فكان الفقر والظلم سبباً في التمرد (الذي سمي «السيبة»).

يأتي الإصلاح الاقتصادي في مقدمة ما تعهدت به معاهدة الحماية. والإصلاح الاقتصادي من أهم ما يمكن أن يقوم به نظام جديد في المغرب، الذي يعترف التاريخ بأنه كان متخلفاً اقتصادياً لأسباب لا مجال لتفصيلها، في مقدمتها أن اقتصاد المغرب يعتمد على الفلاحة. وهي قطاع غير مضمون لأن المغرب يقع في منطقة شبه جافة. والسنوات الممطرة لا تعدو واحدة على ثلاث في أحسن الظروف. ثم إن الفلاحة عند الفلاحين المغاربة في عصر الحماية كانت تعتمد على الوسائل البدائية، والأراضي كنت موزعة قطعاً صغيرة تزداد صغراً، ويزداد إنتاجها قلة مع تجزئات الإرث، ومع الظروف الأمنية التي كانت تعيش فيها كثير من القبائل، والظلم السلطوي الذي يدفع أحياناً القبائل إلى الهجرة تاركة أرضها للضياع.

ورغم أن النشاط الصناعي اليدوي كان يؤكد وجوده تصنيعاً وتسويقاً (على قدر ما يمكن أن تسمح ظروف الاتصالات المحلية والدولية بالتسويق) فإن الطبقات المحظوظة - في المدن بالأخص - التي تعمل في هذا القطاع كانت محاصرة بالوضعية الاقتصادية العامة، ولكن هذه الصناعة كانت تمكن المغرب من الاكتفاء الذاتي في بعض احتياجاته، في المدن كما في القرى. وقد انفتح المغرب على التجارة الخارجية منذ القرن الثامن عشر، ومع دول تجارية مهمة كإنجلترا وإسبانيا وإيطاليا وبعض بلاد أوروبا الغربية والشمالية، بل إن تجارة السكر بدأت في العهد السعدي إلا أن التجارة الأساس في اللحوم والصوف - قبل نجاح زراعة القطن في الهند ومصر والسودان. . . كانت دائماً لغير صالح المغرب. الدول الكبرى تحدد الأسعار وتفرض الكمية والبضاعة بحسب حاجاتها، وكثيراً ما كان ذلك ضد الأمن الغذائي للمغرب.

**المغرب النافع للفرنسيين والمغرب الفقير للمغاربة:**

نستخلص من كل ذلك أن المغرب كان متخلفاً في القطاع الاقتصادي. وتعهد معاهدة الحماية بالإصلاح الاقتصادي، يعني تحويل الاقتصاد في المغرب إلى اقتصاد عصري يتفق مع ممكنات المغرب الفلاحية والمعدنية، والصناعية والتجارية، ومع مركزه الستراتيجي وقربه من أوروبا. ومع الانفتاح على السوق الخارجية وخاصة فرنسا ودول مؤتمر الجزيرة. فالدولة الحامية تتوفر على كل الوسائل العصرية التي تجعل من هذا القطاع ناجحاً في المغرب. وتمكنها من ذلك أسباب مهمة، منها: الاتصالات القريبة مع أوروبا، والسهول الواسعة التي تمكن من فلاحة عصرية، إمكانية حفظ الماء بالسدود والبحث بالوسائل المجدية عن المياه الجوفية، واليد العاملة الرخيصة، ثم السوق الكبيرة التي فتحت في وجه الاستثمارات والاستهلاك بأفواج المعمرين والمستوطنين الفرنسيين والأوروبيين عموماً الذين فتحت في وجههم كل الظروف المواتية للإنتاج والتصدير.

غير أن ظاهرة مهمة وخطيرة تحكمت في «الإصلاح» الاقتصادي. فقد قدمنا أن لجنة المغرب كانت السند الكبير للاحتلال. وهي سند الرأسمالية الفرنسية والغربية عموماً التي توجه الاقتصاد الجديد في البلاد البكر لصالح الرأسمالية الأجنبية، بما لها من سلطة دائمة على إدارة الحماية مستندة إلى رأس المال والخبرة والأسواق الخارجية، وهجرة «الأدمغة» والعاملين في الحقل الاقتصادي من فرنسا إلى «بلاد المهجر» المغرب.

ثم إن الرأسمالية كانت سند حكومة باريس، وتستطيع أن تتحكم في التوجه السياسي، والمستوطنون منهم في المغرب، معمرين وأرباب الشركات والمستغلين للثروة المغربية (المعدنية على الأخص) يمكنهم أن يفرضوا وجودهم على سلطة الحماية كما كان زملاؤهم من المستوطنين في الجزائر يفرضون وجودهم على سلطات الاحتلال وعلى الحكومة والدولة الفرنسية نفسها ـ كما شرحنا ذلك في فصل احتلال الجزائر.

توجيه الاقتصاد بالمغرب إذن رهين بالمافيا الاقتصادية التي ساندت الاحتلال بالقوة المالية والبشرية والخبرة الاقتصادية.

كان ليوطي ـ أول مقيم عام ومنظر للاستعمار الفرنسي بالمغرب ـ يصرح دائماً بأن نجاح الحماية رهين بإصلاح الأوضاع الاقتصادية للمواطنين ورفع مستوى معيشتهمْ. ليوطي كان حكيماً استعمارياً وليس منظراً فحسب. إنه يبحث عن الاستمرار والبقاء لنظام اعتبر نفسه أباه الروحي. كان يعرف المغاربة جيداً، ويعرف أنهم يمكن أن يثوروا ضد الفاقة والجوع. ولذلك فمعضلة الاستعمار مزدوجة: إرضاء الرأسمالية الفرنسية «الشرهة»، ولكن لابد من إرضاء المغاربة على الأقل في مستوى حياتهم البسيط ليثقوا في الحماية ويسندوها. وسندهم لها قد يكون أكثر من سند الرأسمالية والمعمرين الفرنسيين. لم يحقق للمعمرين استعماراً واسعاً للأرض ـ وقد تدارك ذلك حلفاؤه ستيغ ولوسيان سان، وكان يترضى المغاربة ـ والسلطان في المقدمة ـ

بالكلمة الطيبة وبالدعوة إلى أن أوضاعهم يجب أن تصبح مرضية.

وكان الجنرال نوجيس المقيم العام (1936 ـ 1943) يجاريه في هذا المنطق. ولكنه لم ينجح كما لم ينجح أستاذه ليوطي بسبب السيطرة الاقتصادية للمعمرين ولرجال المال والأعمال.

«حكمة» ليوطي وفلسفته لم تمنعه من أن يضع الأسس لتنمية اقتصاد فرنسي في المغرب، وهي السياسة التي اتبعها خلفاؤه ـ حتى تلميذه نوكيس ـ بتقنية متفوقة. وزاد في تحفيزهم على ذلك المعمرون ورجال الأعمال الذين كانوا رديف جيش الاحتلال العسكري.

لقد حققت الحماية منجزات عمرانية كالطرق والسكة الحديدي وتعميم الكهرباء في المدن الكبرى بخاصة وإنشاء بعض الموانىء.. هذه المنجزات كانت تتقرر في باريس وتأخذ الإقامة العامة قروضاً على حساب المغرب لإنجازها. وكانت تهدف لتحقيق مصالح الشركات الكبرى التي ساهمت بالفكر الاقتصادي لاحتلال المغرب. وتحقيق هذه المنجزات كان موجهاً لصالح المستوطنين الفرنسيين ولصالح الجيش الفرنسي. وما يستفيده المغاربة كان بالتبعية. ومن ثمة كان المستفيد الأول منها هي الاستثمارات الأجنبية الاقتصادية والتي أنشئت برأسمال فرنسي عن طريق لجنة المغرب، وبنك فرنسا والأراضي المنخفضة، وكانت الطرق والسكة الحديدية لخدمة الاحتلال في البداية. الجيش كان في حاجة إلى مد الطرق شمالاً وشرقاً وجنوباً. وروعي في شق الطرق مصلحة تنقل الجيش وحمايته من أي مقاومة. روعي ذلك حتى من الناحية التقنية والهندسية والطبوغرافية. نفس الشيء بالنسبة للموانىء التي روعي فيها ـ كما في الطرق ـ ضمان نزول جيش الاحتلال والبضائع المستوردة، وإنتاج ونقل المعادن المستغلة وصادرات انتاج المعمرين من الحبوب والفواكه.

أراضي المعمرين والشركات الصناعية كونت عقلية إنجاز بعض السدود

لضمان الماء للمزارع الاستعمارية. وخاصة المتطورة التي أخذت تفتح الباب أمام غراسات وزراعات سقوية كالقطن واللفت السكري والأرز. وأنشئت بعض هذه السدود في الأراضي الخصبة المعطاء. وفي الأراضي التي يملكها المعمرون أو يمكن تملكها بدعوى أن الفلاح لا يستطيع استغلالها لعجزه عن دفع ثمن الماء وتجهيز أرضه للزراعة الحديثة.

ملاحظة مهمة وخطيرة وهي أن معظم هذه التجهيزات كانت تتم بقروض من صناديق فرنسية أو مؤسسات رأسمالية على حساب «ميزانية المغرب» التي لم تكن تكفي لتسديد مصاريف هذه المنجزات التي تخدم جيش الاحتلال والاستثمارات الرأسمالية الفرنسية والاستعمار الزراعي الذي يسيطر عليه المعمرون. وقد اقترضت إدارة الحماية في نحو 40 سنة من عمرها نحو 600 مليار فرنك لتحقيق التجهيزات الضرورية للنشاط التنموي للفرنسيين.

ويلاحظ أن الشركات التي تحقق هذه المنجزات كلها فرنسية. إلى جانب مساهمة الرأسمالية في تقديم القروض بالفائدة التي تقررها الإدارة الفرنسية تحت ضغط الرأسمالية المتحركة في اتجاه المستعمرات. صحيح أن الرأسمالية الفرنسية ساهمت في التجهيز بقروض ذات فوائد أداها الشعب المغربي، ولكن الذين استفادوا من هذه القروض هم أعضاء الجالية الفرنسية الذين حققوا مكاسب اقتصادية ومالية كبيرة.

السؤال الذي يطرح: ألم يستفد المغرب وشعب المغرب من هذه التجهيزات؟ الجواب إيجابي. فقد استفاد المغاربة بالتبعية من الفائض الذي استفاده الفرنسيون. استفادوا من التشغيل في الطرق والسكة الحديدية مثلاً. ولكن الاقتصاد الذي يهم المغاربة كان متدهوراً ولذلك فلم يستفد في النقل بالطرق والسك الحديدية إلا التافه.

والسدود لم تكن تروي الضيعات المغربية التي كانت في غالبها أراضي بور تعتمد على الأمطار. ولذلك فالتجهيزات المائية وهي مهمة ـ نسبياً ـ كانت

لصالح المعمرين. نفس الشيء بالنسبة للكهرباء التي عمت المدن والمنازل فيها. استفاد منها المغاربة ولكن ليس بما يساوي الأموال التي أنفقها الشعب في التجهيزات وأداء القروض وفوائدها، ولا بما يساوي استخدام الكهرباء في الصناعات الحديثة الفرنسية. الفكرة الأساسية أن مغرب الاستعمار أصبح مغربين: مغرب الجالية الأجنبية التي عاشت بمستوى حياتها في فرنسا، ومغرب الشعب الذي عاش في مستوى من الحياة على عتبة الفقر.

تنطبق هذه الفكرة على ما سنعرض له من تطور في الإدارة والتعليم والصحة وكل المنجزات الاجتماعية. لنفكر دائماً في وجود شعبين، ودولة تخدم الشعب المفضل (الجالية الأجنبية) أما الشعب الآخر فيؤدي الثمن ولا يصله من خدمات الدولة (الأجنبية ولو اعتبرت شريفية) إلا ما يفيض عن حاجة الشعب المفضل، وقد أشرنا إلى ما استفاده المعمرون من التجهيزات، فماذا حصلوا عليه من الأراضي الزراعية المغربية؟

إذا عرفنا أن كل المنشآت التجهيزية تمولها الميزانية التي يدفعها المغاربة، ولو أتت عن طريق القروض التي يسددها المغاربة بفوائدها، ما يدفعه الأوروبيون قليل جداً بالنسبة لما يدفعه المغاربة. لا يتعلق الأمر بعدد السكان (حوالي 7 ملايين المغاربة «نسبة الزيادة الديمغرافية حوالي 3٪ سنوياً» وعدد الأوروبيين حتى آخر عهد الحماية (410.000 نسمة) أغلب موارد الميزانية من الضرائب. وإذا كانت الضرائب خفيفة بالنسبة للأوروبين، وهم المستفيدون الكبار من التجهيزات، فإنها ثقيلة بالنسبة للمغاربة، رغم أنهم أقل استفادة وأكثر فقراً وأقل إمكانات مالية وأضعف تنمية اقتصادية. وكانت الضرائب الحضرية الحرفية بالنسبة للمغاربة تعوق غالباً طاقة الحرفيين والتجار الصغار. وكانت الضرائب الزراعية (الترتيب) بالنسبة للفلاحين باهظة التكاليف.

الجِزافي والترتيب على المعمرين أقل بكثير منه على المغاربة. ويعفى

المعمرون بنسبة 56 أو 55٪ بالمقارنة مع المغاربة وتفرض على المغاربة زيادة 10٪ مما يدفعون من الترتيب تسدد به رواتب الشيوخ والمقدمين و1٪ لفائدة ما يسمى بالشركات الأهلية و3٪ لمقاومة الجراد. ويمكن أن نستخلص أن المغاربة كانوا يؤدون أغلبية مبالغ الميزانية، مع أن الميزانية كانت مخصصة في مجملها لصالح الاستعمار وخدمة الوجود الفرنسي اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً.

ومعظم مداخيل الميزانية تصرف على الإدارة الفرنسية فقد بلغت ميزانية المغرب في أواخر عهد الحماية (سنة 1951) 37,783 مليون فرنك، «تسير» بها مختلف إدارات الحماية 3293 مليون فرنك. ويستهلك المقيم العام والمصالح التابعة له 20٪ من مجموع الميزانية.

ومعروف أن المغاربة كانوا يكونون أقلية ضئيلة جداً من بين الموظفين لم يتجاوزوا في بعض السنين 20٪ من مجموع الموظفين. وهم لا يشغلون إلا الوظائف التافهة. والإدارية التي لا مسؤولية فيها.

يمكن أن يعيد المنطق الاستعماري ذلك إلى أن الأطر الفرنسية الذين يفدون على المغرب مؤهلين بشهاداتهم وتجاربهم في الإدارة الفرنسية وعدم وجود مماثليهم من المغاربة، ولكن مسؤولية ذلك تقع على نظام الحماية الذي عاش في المغرب مدة 44 سنة ومع ذلك لم يؤهل المغاربة التأهيل الضروري لتحمل المسؤولية. وحتى الذين أهلوا أنفسهم لم يجدوا لهم مكاناً في مركز المسؤولية.

وكان اقتصاد الصناعة الاستعمارية يقوم على الصناعات المعدنية الذي كانت تستفيد منه الجالية الأوروبية والشركات التحويلية والدراسية ولا يستفيد المغاربة إلا كعمال (مُياوِمين) في الأشغال الشاقة والخطيرة. والصناعات اليدوية كالبناء بينما العمال الأوروبيون يتميزون بالأعمال أقل مشقة وخطورة، ومعروف أن معظم المدن الأوروبية التي بنيت على هامش المدن القديمة

المغربية ومعظم الإدارات بناها أوروبيون، بكل تجهيزاتها من حيث الشكل والتأثيث. ثم تأتي الصناعات الغذائية والتصبير والنسيج الذي قضى ـ تقريباً ـ على النسيج المغربي مثله مثل صناعة الجلد ثم الصناعات الكيمياوية، ثم صناعة التعدين، وكانت من أهم الصناعات التي استفاد منها الأوروبيون.

واعتمد الاقتصاد الفرنسي في المغرب على التجارة إيراداً وتصديراً بالإضافة إلى التجارة الداخلية، كما استفادوا من قطاع النقل والسيارات السياحية والحافلات والشاحنات واستيراد الخشب والأسمنت والآلات عموماً صناعية وكهربائية واستيراد البترول.

## حكم مباشر وعنصري

إذا عدنا إلى تطبيق سياسة الحماية وسيطرتها الداخلية والخارجية تجد أن نصوص الحماية أصبحت بعيدة عن التطبيق. النصوص تشير إلى مساعدة المغرب على إدخال إصلاحات في ميادين فصلتها بنود معاهد الحماية. ولكن التطبيق يؤكد أن الحماية أصبحت حكماً مباشراً لا يختلف عن الاستبداد بسلطة القرار الذي انتزع من السلطان إلا في مظهرين: إمضاء «الظهائر» القوانين التي تتخذها الإقامة العامة دون استشارة السلطة المركزية المغربية (السلطان وحكومته التي أصبحت هامشية أو ملغاة). ثم أسست شلكياً في صورة مناديب عن المديرين الرئيسيين الذين يسيرون الحكم من داخل الإقامة العامة مع الاحتفاظ إسمياً بألقاب الصدر الأعظم (رئيس الحكومة ووزير العدل ووزير الأوقاف). وكان يسير هذه القطاعات بالإضافة إلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المديرون الفرنسيون.

الإدارة جميعها تحت رئاسة المقيم العام وهو الحاكم المدني والعسكري (يرأس جيش الاحتلال وخاصة حينما يكون المقيم العام عسكرياً وقد مر بالاقامة العامة الفرنسية من العسكرية 5 جنرالات). أما المنطقة الشمالية فقد حكمها نحو عشرة من العسكريين وللمقيم حق إصدار قرارات قمعية تكتسي

طابعاً تشريعياً وقد تجاوز المقيم كل السلطات التي نصت عليها المعاهدة فأصبح (إلى جانب التشريع بالقرارات يولي ويعزل كبار موظفي الدولة (المخزن) المغاربة، وذهب به جنون الحكم إلى تهديد السلطان بالعزل سنة 1951م ثم تنفيذ العزل في 20 غشت سنة 1953م.

والإدارة التي يسيرها مديرون يمتد نفوذهم على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ـ هذه الإدارة تحت تصرف المقيم العام ومساعديه (الوزير المعتمد في الإقامة) وتراقب الإدارة الفرنسية (الداخلية بالأخص) المصالح العسكرية والأمن العام، وبذلك جمعت الإقامة العامة كل السلط ذات الصبغة السياسية (القوانين والقرارات) وذات الصبغة الاقتصادية والمالية (الميزانية) والتجهيز والفلاحة والإنتاج الصناعي. . . وذات الطابع الاجتماعي (التعليم والشؤون الاجتماعية والصحة، وكل الإدارات الإقليمية والجهوية تقع تحت سلطة المديرين الفرنسيين).

هكذا أصبح نظام الحماية نظام حكم مباشر، ولا يقترب قليلاً أو كثيراً من نصوص الحماية التي تنص على إدخال إصلاحات، ولا تنص على حكم مباشر.

وقد عانى المغاربة من تداخل السلط الإدارية والقضائية فالباشوات والقواد كانت لهم (شكلياً) سلطة إدارية على المدينة والقرية والاقليم الكبير كما هو الأمر بالنسبة لها لكبار الباشوات والقواد: الكلاوي والعبادي والمتوكي. وكلها تحت إشراف المراقب المدني ولهم سلطة قضائية يحكمون في القضايا المدنية والجنائية ليس لهم صفة قضاة ولا كفاءة القاضي ولكن ينطقون بالأحكام التي يمليها عليهم المندوب المخزني الفرنسي الذي يحضر جلسات القضاء، بصفته وكيل النيابة، ولكنه هو الذي يملي الأحكام ـ بغير قانون ـ على الباشا والقائد الذي ينطق بها.

وفي الجهات التي تسكنها أغلبية أمازيغية أنشئت محاكم «العرف» التي

تقضي ـ بغير قانون ـ في القضايا المدنية والجنائية والأحوال الشخصية بما يسمى «العرف» القبلي تحت إشراف المراقب المدني الفرنسي.

كل ذلك يجرى بغير قانون مدني أو جنائي أو مسطرة مدنية أو جنائية. وبالطبع لا توجد قوانين للحريات العامة أو حقوق الإنسان، مما جعل المغاربة معرضين لأي تجاوز من السلطة أو عدوان من رجالها في الإدارات الفرنسية إدارية أو سلطوية.

ويتجلى النظام العنصري في أن الأجانب لهم محاكمهم الخاصة التي تطبق القانون الفرنسي ويتمتعون بكل الضمانات التي يسنها هذا القانون.

المغربي مسلوب الحرية العامة والفردية والإنسانية معرضاً للسجن لأي اعتداء دون أن يملك حقه في الدفاع عن نفسه أو اللجوء إلى أي قانون. وقد عانى المواطنون في المدن والقرى المحنة من انعدام حقوق الإنسان والحريات العامة، سواء من رجال السلطة الذين يحميهم الحكم المدني أو العسكري، من اغتصاب الأرض لصالح المعمرين، وعانوا من ظلم «القضاة» الذين كانوا رجال إدارة ـ بعضهم، أو أغلبهم في القرى أميون ـ ولم يكونوا رجال قضاء، وانعدام الحريات الفردية والجماعية وغياب القانون والعدالة، كان دائماً موضوع مجابهة بين الوطنيين وإدارة الحماية. (وسنعرض لهذا الموضوع في فصل تطور الفكر السياسي الوطني في المغرب).

**الصحة والتعليم:**

نعود إلى تتبع السياسة التطبيقية للحماية، مبتدئين بالوضعية الصحية. والملاحظة الأولى أن المغرب تعرض على عهد الحماية لعدة موجات من الأوبئة كالتيفوس والطاعون دون وقاية مسبقة ولا علاج مستعجل. وكان الوباء يذهب بآلاف المواطنين دون عناية صحية. وقد تعرض ـ كمثال على ذلك ـ إلى موجات من الأوبئة في الأربعينيات لعدة سنوات من القرن الماضي. . . وكثيراً ما كانت الأوبئة تصاحب فترات الجفاف فتجتمع على المواطنين المغاربة الجوع

والفقر والمرض، وقد هلك من المغاربة سنة 1945 من الوباء والجوع أكثر من مليون إنسان، ولا مجال للقول بأن الأجانب كانوا يجدون من الرعاية الصحية ومن ارتفاع مستوى الحياة ما يقيهم من خطر الوباء والجوع والفقر.

في القطاع الصحي نجد أن الحماية أنشأت في كل عهدها (44 سنة) 15 مصحة ومستشفى للمغاربة الذين كان عددهم يقترب من 7 ملايين نسمة. وهذه المستشفيات والمصحات خالية من التجهيزات الصحية ومن الأدوية وفي كثيرمنها ينام المرضى على الحصر بدلاً من الأسرة الطبية.

ويلاحظ أن هذه المستشفيات والمصحات لا توجد إلا في المدن الكبرى، أما المدن الصغرى والقرى فلا وجود لأية عناية صحية.

وبالمقارنة يمكن أن نشير إلى أن السكان الأوروبيين أسست لهم الحماية نحو 50 مصحة وأربع مستشفيات كبرى مخصصة للأجانب.

ومن الأمراض المستوطنة في المغرب مرض السل، سجلت في الدار البيضاء بخاصة 1350 من الوفيات من المغاربة، ولم تخصص الحماية لهذا المرض الذي كان منتشراً في الحواضر والبوادي غير مستشفيين، وثالث خاص بالأوروبيين (تنفيذاً لسياسة الميز العنصري) وقد سجلت الإحصاءات في مدينة الدار البيضاء أعلى نسبة خطيرة من المصابين والمعرضين للسل تبلغ في مجموعها نحو 45٪ من السكان.

وتؤكد الإحصاءات التي نشرتها الإدارة عن سنة 1945 أن نسبة الوفيات بين المغاربة بلغت 15,08 في الألف وعند الأطفال نحو 283,60 في الألف بينما لم تتجاوز 8,51 في الألف بين المعمرين

هذا في المدن (19 مدينة) أما في البادية فانعدام المصحات والمستشفيات يبعد كل إمكانية للإحصاء.

نختار من القطاعات الاجتماعية قطاعاً آخر هو قطاع التعليم الذي

أسندت إدارته لمدير فرنسي يخضع للمقيم العام، وامتازت سياسة التعليم بالطابع السياسي أكثر مما سلكت سبيل التعليم وإشاعة المعرفة. ومعلوم أن لغة التعليم الرسمية كانت هي الفرنسية ولا تعلم العربية إلا في أوقات الفراغ، وبعد إنهاء البرنامج المدرسي اليومي (أي في المساء 5 ساعات في اليوم للفرنسية ونصف ساعة للعربية) ولا تعلم بالعربية إلا المواد الإسلامية التي لا يتجاوز تعليهما الأقسام الابتدائية، إلا في بعض الثانويات المحظوظة كثانويات فاس والرباط ومراكش والمدارس في المناطق البربرية (أي التي يسكنها أغلبية من الأمازيغيين) أخذ التعليم فيها طابعاً سياسياً، وقد وضعت تحت إشراف مصلحة الاستعلامات (إدارة الداخلية) والفرنسية ـ إلى جانب الأمازيغية ـ هي التي تأخذ خط تعليم العربية.

بعض الأرقام تؤكد مدى ما يحصل عليه المغاربة من التعليم (في المدارس التي أنشأتها الحماية). فالمرشحون لاجتياز شهادة التعليم الابتدائي سنة 1950م، 2218 تلميذاً بمن فيهم المرشحون من المدارس الحرة لم ينجح منهم سوى 1184 تلميذاً، ولم يقبل منهم في السنة الأولى من القسم الإعدادي سوى 579 تلميذاً لأنهم لم يجتازوا السد الذي يوضع بين الذين حصلوا على الشهادة الابتدائية، ومواصلة تعليمهم الثانوي في شكل مباراة لا ينجح فيها إلا نسبة قليلة (تؤكد الأرقام أن عدد المدارس الثانوية للمغاربة في سنة 1950 لم تتجاوز 5 مدارس للذكور و2 للإناث ولا يتجاوز التعليم فيها مستوى القسم الثالث الثانوي باستثناء مدرسة في الرباط وأخرى في فاس يصل التلميذ فيها إلى مستوى القسم الأول من الباكلوريا. (في العقود الأولى لعهد الحماية كان التلميذ الذي يسعده الحظ بمواصلة التعليم في مدرسة فرنسية يؤدي امتحان الباكلوريا في فرنسا عددهم أربعة)

أما بالنسبة للأوروبيين فقد أنشئت لهم سنة 1949 حوالي 198 مدرسة ابتدائية وبلغ عدد الثانويات 15 ثانوية يصل فيها التلميذ إلى الباكلوريا الفرنسية التي تفتح أمامه أبواب التعليم الجامعي بفرنسا.

ولا نحتاج أن نؤكد بالأرقام الفروق الهائلة في الميزانية التي تخصص

للتعليم المغربي والتعليم الأوروبي.

من الملاحظات الأساسية أن الحركة الوطنية حاولت أن تسد العجز في التعليم العربي فأنشأت عدة مدارس قرآنية (ابتداء من أواخر العشرينيات) ولكن بعض هذه المدارس وخاصة في المدن الصغيرة أقفلتها إدارة الحماية ومنعتها من مواصلة تعليمها بالإضافة إلى الرقابة التي فرضتها على بعض المدارس، خاصة في المواد العربية والإسلامية التي تدرسها للتلاميذ الصغار. ولم تستطع هذه المدارس أن ترقى إلى التعليم الثانوي إلا القليل منها وفي بعض المدن، والتي أفلتت من توقيفها أو اقفالها.

لا نريد أن نتتبع سياسة الحماية في القطاعات الاجتماعية الأخرى: النقابات مثلاً التي كان المغاربة ممنوعين من تكوين نقابة أو التنقب في النقابات الأجنبية، إلا في آخر عهد الحماية، حينما سمح لبعض العمال أن يلتحقوا بالنقابة الفرنسية ولم يقبلوا إلا في المركزية النقابية الفرنسية التي شرف عليها الحزب الشيوعي، وتعتبر فرعاً من المركزية النقابية في فرنسا.

الملاحظة الأساسية من كل هذا العرض أن سياسة الحماية في المغرب اتسمت بالعنصرية، وإقامة مجتمعين: مغربي (يتكون من نحو 7 مليون نسمة) وأوروبي يتكون من 410.000 نسمة وتزايد عدد الأوروبيين في خمس سنوات من 305 آلاف إلى 410 والزيادة لم تكن عن طريق الولادة بمقدار ما كانت عن طريق الهجرة، وتشجعها الإدارة الفرنسية بالامتيازات التي توفرها لهم.

وكل المؤشرات المالية (الميزانية) والتجهيزية والإدارية والتعليمية والصحية كانت لصالح المجتمع الأوروبي مع ملاحظة أن العبء الضريبي يقع المجتمع المغربي. ومن الميزانية، التي يوفرها للإدارة تدفع القروض (نظام الحماية المالي كان نظاماً قرضياً) وفوائدها.

**الحماية الإسبانية نسخة من الحماية الفرنسية:**

لا يخص هذا القول الحماية الفرنسية، فقد تعهدت فرنسا في المعاهدة

إنها ستتفاوض مع الحكومة الإسبانية فيما يتعلق بمصالحها الممتدة من موقعها الجغرافي و«ممتلكاتها» على الشاطىء المغربي. . . (المادة الأولى) وهذه الرعاية التي تبنتها فرنسا ـ وهي دولة أجنبية ـ لصالح إسبانيا، دفعت إسبانيا إلى احتلال منطقة شمال المغرب الممتدة من مضيق جبل طارق حتى المنطقة الشرقية من الناظور، قريباً من حدود الجزائر، وتحتل الشاطىء الأطلسي من حدود طنجة حتى العرائش والقصر الصغير على الشاطىء، وتمتد احتلالها في الداخل حتى القصر الكبير وما بعد نهر الكوس ببضع كيلومترات (عرباوة) كما تمتد إلى شفشاون.

وكانت إسبانيا تقتدي بفرنسا في سياستها وفي تطبيق المعاهدة التي لم توقع عليها مع السلطان، ولو أن سياستها في استعمار الأرض كانت أقل من السياسة الفرنسية، وسياسة الإعمار كانت تافهة، لأن الميزانية الإسبانية لم تكن تستطيع أن تتحمل، ولأن الرأسمالية الإسبانية (المؤسسات المالية والصناعية والبنوك) لم تكن تقدم قروضاً لإدارة الاحتلال الإسباني، ولأن المنطقة فقيرة أرضاً وإنجازاً لم تكن مساحة المنطقة التي سلمتها فرنسا لإسبانيا لتجاوز 800 ميل مربع تضم جبال الريف الفقيرة. ولأن الحكومة الإسبانية مرت بأزمات بنوية حتى جاء حكم الدكتاتور فرانكو. ولأن حكومة إسبانيا دخلت في حرب ضارية استنزافية مع المغاربة في الريف (1921 ـ 26 م)

نتحدث عن منطقة الشمال دون أن تُدخل في حسابها إفني وطرفاية وبقية الصحراء المغربية، من طرفاية حتى حدود موريتانيا، فهذه منطقة احتلال لم تشملها معاهدة الحماية ولا الاتفاق بين فرنسا وإسبانيا السري، وإن كانت إسبانيا قد احتلتها واسترجعها المغرب. ولكنها عادت إلى النفوذ الإسباني وخاصة إفني ـ سنة 1934 بدعم من فرنسا.

أما السياسة الاجتماعية (بما فيها حقوق الإنسان والحريات العامة) والسياسة الإدارية فقد كانت تقليداً شبه حرفي للسياسة الفرنسية، وحتى يتم التنسيق بين الاتجاهين الفرنسي والإسباني فقد كان المقيمان العامان يعقدان ـ

كلما دعت مصلحتهما ذلك ـ اجتماعات على الحدود يتم فيها التنسيق بين عملي الإدارتين ومخططاتهما المستقبلية. كان يتم ذلك ـ بخاصة قبل الانقلاب العسكري الذي قام به الجنيرال فرنكو سنة 1936 حتى لا يحدث في الشمال ما يضر بمصلحة الحماية في الجنوب. وكثيراً ما كانت الإقامة العامة الفرنسية تتهم الإدارة الإسبانية بأنها تملك سياسة أقل تشدداً مع الوطنيين في الشمال. وتسعى الإدارة الفرنسية إلى التنسيق مع الإدارة الإسبانية تحسبا من التنسيق بين جناحي الحركة الوطنية في الشمال والجنوب.

سياسة موحدة إذن جمعت بين الاحتلال الفرنسي والإسباني في المغرب. ظهرت آثارها العملية في ثورة الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي، كما سنرى في فصل لاحق، واستمر التنسيق حتى الانقلاب الفاشستي الذي ابتدأ من منطقة الشمال، وبالضبط من عاصمة الشمال (تطوان).

ومن العمليات الجوهرية التي اتفق فيها الاحتلال الإسباني مع الاحتلال الفرنسي، وكانت فرنسا قدوة لإسبانيا فيه، استغلال المواطنين المغاربة وتجنيدهم في الحربين العالميتين وفي الحروب الاستعمارية، وفي الحرب الانقلابية التي شنها الجنرال فرانكو على إسبانيا والتي دامت أكثر من ثلاث سنوات خاض معظم مواقعها المدمرة الجنود المغاربة.

**تجنيد المواطنيين المغاربة:**

فرنسا وإسبانيا جندتا المواطنين المغاربة لاستخدامهم مع جنود الاحتلال لضرب إخوانهم المقاومين تارة، وللحراسة في الثكنات العسكرية تارة أخرى، ثم استخدمتهم فرنسا في الحربين العالميتين بكثرة، ومعروف أن معركة احتلال إيطاليا في الحرب الثانية كان الجنود المغاربة العمود الفقري فيها، (وكمثال على ذلك فقدت جندت الإقامة العامة في دوائر الحرب وقبل سقوط فرنسا 150 ألف مواطن بعد أن دربوا تدريباً كاملاً على يد ضباط فرنسيين في المغرب). .

وقد حارب المغاربة بعد ذلك في احتلال إيطاليا وتحرير فرنسا في أواخر

الحرب العالمية ونسبوا إليهم كل الموبقات التي ارتكبتها فرق الجيوش الحليفة ثم استخدمتهم فرنسا في حروبها الاستعمارية في الفيتنام، وحتى في البلاد العربية ـ سوريا ولبنان كما قدمنا ـ أما إسبانيا فإن المعارك الفاصلة في انقلاب فرانكو على الجمهورية خاضها المجندون المغاربة.

وقد كان التجنيد ـ وخاصة في البادية ـ شبه إجباري، وكانت الإدارتان الفرنسية والإسبانية تستغلان الفقر والحاجة، وخاصة في سنوات الجفاف ـ وقد عرفت ظروف الحرب الثانية وحرب فرانكو سنوات مدقعة. بدلاً من الهجرة إلى المدن للبحث عن عمل كانت إدارتا الاحتلال تبعث بهم إلى خطوط النار.

ومن المؤكد أن تجنيد المغاربة لا يتفق مع نصوص المعاهدة. فالحماية ليست احتلالاً أو إلحاقات حتى تفرض واجبات المواطن الفرنسي على المغربي، مع أنه لا يتمتع بأي حق من الحقوق السياسية، والاقتصادية، والإنسانية التي يتمتع بها المستوطن الفرنسي.

**وجهة النظر بين المغاربة والفرنسيين:**

في تحليلنا للحماية في الواقع المغربي لم نقصد إلى إنكار بعض ما قامت به إدارة الحماية لصالح المغرب ابتداء من عهد المقيم العام الأول المرشال ليوطي ثم عهد تلميذه الجنرال نوكيس (المقيم السادس) وعهد إريك لابون (المقيم الثامن) فلا سبيل إلى إنكار المنشآت العمرانية والطرق والكهرباء والسكة الحديدية وتنظيم البريد وبناء بعض الموانىء والتنظيم الإداري وتنظيم الميزانية والمواصلات. . . وبالرغم من أن كل هذه المنشآت صدرت عن فكر استعماري، فإنها استهدفت هدفين أساسيين:

**أولهما**: تسهيل مهمة جيش الاحتلال. وقد أنشئت كثير من المنشآت (الطرق والمواصلات) بهدف وصول جيش الاحتلال للمناطق الستراتيجية، وحتى بناء الطرق روعي فيه أن تكون مشرفة على المناطق التي يتحرك فيها جيش الاحتلال.

**ثانيها**: تسهيل مهمة «المعمرين» في المناطق الزراعية والمستعمرين في المناطق الحضرية من إداريين ورجال الأعمال ومستثمري رؤوس الأموال الفرنسية في الممكنات الاقتصادية كالمعادن والمناجم.

وما من شك في أن المواطنين المغاربة استفادوا من كل المنشآت على قدر ما تسمح لهم ظروفهم الاقتصادية (المحاصرة) وفي المناطق التي لا يمنعون فيها من الاستفادة. فقد كانت بعض المناطق - حتى في المدن الكبرى - محرم على المغاربة أن يسكنوا بها. ففي الرباط كانت بعض الأحياء لا يسكنها المغاربة، ولو امتلكوا فيها أرضاً للبناء، يحرمون من إذن البناء حتى لا يجاور مغربي فرنسياً في جوار سكن.

وقد سادت الفكر الاستعماري فكرة مهمة تبناها بخاصة المرشال ليوطي (تولى الإقامة من سنة 1912 حتى 1925) وتليمذه الجنرال نوكيس (تولي الإقامة من سنة 1936 حتى سنة 1943) وهي أن الإقامة يجب أن تحقق للمغاربة بعض مصالحهم، وخاصة توفير الغداء في سنوات الجفاف والتعليم الابتدائي للنخبة لتوظيف بعضهم، موزع بريد أو في إدارة... الترتيب... الضريبة الفلاحية - وقد كان ليوطي ينادي بضرورة تطبيق روح الحماية إلى جانب نصوصها. إن الإصلاحات التي تعهدت بها يجب أن تظهر آثارها على حياة بعض المغاربة وخاصة في المدن. وكان نوكيس يصرح بضرورة إيجاد نوع من التوازن بين عنصري السكان: المغاربة والأوروبيين. (أشرنا إلى بعض مظاهر هذا الفكر الاستعماري في فقرة سابقة).

ويقتضي «التوازن» أن ينعم الأوروبيون بكل ما تمكنهم منه ميزانية «الدولة» من مصالح وحقوق وإمكانات لتنمية ثرواتهم وظروف معيشتهم، لا يجدون جزء بسيطاً منها في بلادهم.

وقد كان يظن أن الفقر والبطالة هما الوسيلتان اللتان تستغلهما الحركة الوطنية لتعبئة الطبقات الفقيرة ضد الوجود الفرنسي. وإذا كانت خطته قائمة

على القضاء على الحركة الوطنية بالقمع والقوة (وقد كان منتصف الثلاثين أوج تألقها) فإن إبعاد الطبقات الفقيرة بتحقيق بعض مصالحها من الحركة سبيل آخر لضمان البقاء والاستمرار لنظام الحماية. عقلية ليوطي كانت تهدف إلى أن الحماية ليست إدارة واستغلالاً فحسب، ولكنها تقديم خدمات للمغاربة. وكانت تمتد هذه الفكرة للسلطان نفسه. فقد كان يصر على أن يضمن له بعض المظاهر البروتوكولية ويؤكد له كامل الاحترام والمعاملة الطيبة حتى يعقد معه صداقة يمكن عن طريقها أن يحقق مصالح نظام الحماية دون معارضة. وقد شاع عنه أنه ملكي الانتماء. ولذلك كان يميل إلى أن يجعل من السلطان صديقه، هذا لم يمنعه من أن يرغم السلطان عبد الحفيظ الذي وقع الحماية على التنازل، ثم يصادر أمواله ويفصل عائلته وأولاده عنه في منفاه «الاختياي» بل صادر حتى مكْتَبَتَه.

يؤكد الفرنسيون في تقاريرهم وأبحاثهم أنهم قاموا بتطوير المغرب اقتصادياً بحيث أصبح جزء من العالم الحديث، وذلك بواسطة مؤسسات «منتخبة» كالغرف الفلاحية والتجارية والصناعية والمجلس الذي نشأ منها عنه وهو مجلس شورى الحكومة. وقد احتك المغرب نتيجة لذلك بالعالم الغربي وتطور مجتمعه تطوراً ملحوظاً، في الميادين الاقتصادية ومنها المعدنية. وإذا لوحظ تخلف وانعدام العدل في توزيع الثرورة ـ مثلاً ـ فإن ذلك يعود إلى طبيعة المجتمع المغربي الذي يصعب تغييره. وقد زادت مساحة الأراضي التي يستعملها الفلاحون مما أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة بينهم.

وقامت إدارة الحماية بتسجيل الأراضي لضمان الملكية وحمايتها، وتقول التقارير «إن الأراضي الفلاحية تكاد تكون في يد الفلاحين المغاربة ـ وليس ثمة إلا 60 ألف فلاح أوروبي منهم 4300 يقيمون في أراضي زراعية اشتروها بوسائلهم الخاصة و1700 يسكنون أراضي زراعية خصصت للاستعمار الرسمي. اقتطعت هذه الأراضي من أملاك الدولة أو اشتريت من ملاكيها المغاربة بثمن رمزي وتحت ضغط الإدارة والفقر. وملاك هذه

الأراضي يقومون بتطوير الاقتصاد المغربي. وكل ذلك يزيد في الإنتاج (لصالح من؟) ويساعد الفلاح على تطوير عمله باستعمال الآلات. وقامت الإدارة بتحسين نوع الإنتاج الحيواني وتكثيره، كما طورت تنمية مياه الري فتمكن المغرب من ري آلاف الهكتارات بفضل السدود الأربعة التي أنشأتها الإدارة. وبفضل هذه السدود أنتجت الطاقة الكهربائية. وقامت الإدارة باستغلال مناجم الفوسفاط التي بلغ إنتاجها سنة 1950 حوالي 3,7 مليون طن. وكذلك المناجم الأخرى كالمنغنيز والرصاص والفحم الحجري.

وتطور الصناعة كالصناعة الغذائية والتعليب والسكر والصابون والنسيج والأقمشة والصناعات الكيماوية والبناء وأنشئت أحواض لإصلاح السفن. وتصنيع الصفائح المعدنية، وتتحدث إدارة الحماية عن السكن والصحة التي «تشمل جميع الجهات» وتتحدث عن 37 مستشفى ومستوصفاً، 27 منها في البادية.

وفي التعليم تتحدث تقارير الحماية عن المدارس الفرنسية المغربية والمدارس الأوروبية والمدارس الفلاحية وتوجد 6 مدارس ثانوية خاصة بالمغاربة وتتحَدَث عن 186 طالباً مغربياً يتلقون دراستهم في فرنسا إلى جانب 148 يدرسون في معاهد الدراسات العليا، وقد أنشئت مدرسة إدارية.

وتتحدث التقارير عن القضاء بما لا يفيد إنشاء قانون مغربي مدني وجنائي. وإنما هناك مراقب مدني يصاحب الباشوات والقواد لينظر في القضايا المغربية والجنائية والإدارية تلافياً للظلم.

ليس لي من تعليق على وجهة النظر الفرنسية هذه. فقد قدمنا في فقرة سابقة ما يكفي لصياغة جواب مقنع. غير أن ملاحظتين هامتين قصيرتين تبدوان أن للباحث: أولاهما: أن الأرقام التي أوردتها التقارير الفرنسية لا تتصف بالمصداقية. وقد تشكك فيها الباحثون المغاربة والأجانب استناداً إلى الواقع المعيش. ومن المؤكد أنها صيغت لتغطية الحملة الإعلامية التي واجهت الحماية سواء في منتصف الثلاثين قبل الحرب، وخاصة في عهد المقيم العام

الجنرال نوكيس أو بعد الحرب على عهد الأزمة الكبرى التي فجرها المرشال جوان منذ سنة 1947 وبلغت قمتها سنة 1951 و53 وكل التقارير والأرقام التي تصاغ لتغطية حملة إعلامية تفتقر إلى المصداقية.

ثانيها: (أشرنا إلى ملامحها سابقاً) هي أن المجهودات العمرانية والاقتصادية التي قامت بها الحماية كانت بهدف سياسي وليس إصلاحياً ولا مغربياً. ذلك أن نظام الحماية كان في حاجة إلى سند من جالية مهمة تتكون من المعمرين (زراع الأرض) ومن رجال الأعمال والصناعة والإداريين الذين يقوم النظام على عاتقهم. ولذلك كان من الضروري أن تنشىء لهم الحماية مجتمعاً متطوراً عمرانياً واقتصادياً يمارسون فيه نشاطهم ويستثمرون أموالهم وشركاتهم، ويعيشون على منافعه حتى لا يشعروا بغربة عن وطنهم، ولا ينالهم ما ينال المغاربة من شظف العيش.

ونؤكد مرة أخرى أن المغاربة استفادوا بالتبعية، وشاهدوا ـ من بعيد ـ عالماً متطوراً يمثل الحضارة الغربية. وكان الفقراء المعدمون منهم ـ ولو من الحرفيين أو الفلاحين ـ تمنح لهم بعض القروض بفوائد تقتطع من إنتاجهم، كما كان البعض الذين يعيشون على عتبة الإملاق تعطاهم مساعدات عينية أو مالية وخاصة في سنوات الجفاف والوباء.

رأي لا بد من الجهر به وهو أن الحماية أنقذت المغرب من تنافس دولي بين الدول الاستعمارية كان يمكن أن يقضي به إلى تمزيق خطير بينها وفرنسا فصلت الموقف بالاتفاقات التي عقدتها مع انجلترا وإيطاليا، وحددت الخطر في دولتين فرنسا وإسبانيا فقط. وبذلك سهلت مهمة الحركة الوطنية، والمقاومة أولاً في حربها من أجل الاستقلال.

### إنجازات عبد الحفيظ

تولى عبد الحفيظ العرش أربع سنوات، ولعلها أقصر مدة تولاها سلطان في المغرب، باستثناء عهد انقلابات ما بعد إسماعيل (وقد عرفنا نماذج منها)

ولعل أي سلطان لم يتقدم للمسؤولية في الظروف السيئة التي واجهت عبد الحفيظ، وكان يزعم أنه سيقدم الكثير من الإنجازات للمغرب فماذا فعل عبد الحفيظ؟

حاول أن يخفف من الضغط الاستعماري الذي مارسته الحكومة الفرنسية بعد ولايته ـ المنكودة الحظ ـ لم يتول السلطة بعد استقالة أخيه السلطان عبد العزيز إلا في ظل احتلال أجزاء من المغرب: وجدة والدار البيضاء والشاوية وبعض أجزاء الصحراء التي كان يقاوم الاستعمار فيها الشيخ ماء العينين، وقد عرفنا أنه لم ينتقل من مراكش إلى فاس لإتمام بيعته في العاصمة ـ بعد أن بويع في مراكش ـ إلا عن طريق منعرج. فلم يأخذ الطريق الطبيعي السهل المبسط الشاوية والدار البيضاء لأن المنطقة كانت محتلة بالجيش الفرنسي. اتجه في رحلته عن طريق قلعة السراغنة.

ولم يقم السلطان عبد الحفيظ في ولايته القصيرة (أربع سنوات) بأي عمل مهم (إلا توقيع معاهدة الحماية) أما عن أعماله الإيجابية فلم تكن الظروف المحرجة تسعفه بأي نشاط، لا تعارض فيه السلطات الفرنسية، التي بدأت تتدخل عملياً في الشؤون الداخلية بعد مؤتمر الجزيرة.

كانت إحدى محاولاته السياسية مع الحكومة الفرنسية هي السفارة التي بعث بها إلى باريس سنة 1909 مطالباً بتسوية نهائية لاحتلال المناطق المحتلة. وكانت فرنسا قد عرضت اتفاقيتين للإنسحاب من المناطق المحتلة في نفس السنة. ولم تتم التسوية. مما يؤكد أن الحكومة الفرنسية كانت تهدف من عرضها إلى كسب الوقت لتصفي المشاكل الدولية، وحتى تقوم بالإجهاز على المغرب.

وصلت البعثة السفارية برئاسة الحاج محمد المقري وزير المالية إذ ذاك إلى باريس في مايو 1909 وظلت المحادثات بين الوفد المغربي والمسؤولين الفرنسيين تراوح مكانها مدة طويلة، وقد اشترطت فرنسا في مذكرة تفصيلية شروطاً تعجيزية لإنسحابها من الدار البيضاء والشاوية، منها أداء الديون التي تتحملها الدولة «8 مليون فرنك وأداء تعويض من نفقات الاحتلال 70 مليون،

والبحث عن قرض للمغرب لأداء الجزء الأول بشروط ترهن السيادة المالية والأمنية والممارساتية للدولة. لم يجب السلطان عن هذه المذكرة الفرنسية وقبل أغلب شروطها. وأخيراً وقعت اتفاقية 14 غشت في يناير 1910 رغم ما فيها من تنازلات. زادت هذه المحاولة الديبلوماسية في تدعيم احتلال البلاد، ومضاعفة مشاكلها المالية. ورغم قبول السلطان الشروط الفرنسية لم تنسحب فرنسا من الدار البيضاء، وقد قام بمحاولات خارجية أخرى كإلغاء اتفاقية قرض مع ألمانيا. وحاول الحصول على الأسلحة من إيطاليا. واتصل بتركيا التي أرسلت بعثة من الضباط إلى المغرب لتأطير الجيش. وواصل إرسال الأسلحة للهيبة ماء العينين لمقاوة احتلال الصحراء مما سبب أزمة جديدة، كان من نتيجتها إرسال باخرة حربية فرنسية إلى مياه طرفاية لمراقبة الأسلحة التي يرسلها إلى المقاومين الصحراويين. كما سبب تهديداً فرنسياً للسلطان بأن يكف عن مساندة المقاومة الصحراوية.

وكان من الأعمال الإيجابية التي قام بها السلطان عبد الحفيظ في المدة القصيرة التي تولاها القضاء على تمرد الجيلالي الزرهوني (بوحمارة)، الذي عاث في المغرب فساداً، وخاصة في المناطق الشرقية والريف. وكلف الدولة كثيراً من الجهد العسكري، وأربكها في وقت كانت تعاني الضغط الاستعماري. وفوت مناجم الريف لإسبانيا، وفوت المناجم الأخرى للشركات الفرنسية، (هذا العمل سبب مشاكل أمنية، وكان سبب الثورة التحريرية التي قام بها الشريف أمزيان، كما سنرى في فصل قادم) قضى السلطان على هذا التمرد سنة 1909.

## تحليل المرحلة:

من الملامح التاريخية التي قدمنا قبل هذا الفصل، سواء تعلقت بالمغرب وبنظام الحكم أو بالصراع الدولي حول المغرب، يتبين أن فرض الحماية على المغرب أصبح حتمياً بما مهدت له فرنسا من احتلال الجزائر وضمها إلى الوطن الأم وبنظام الحماية الذي فرضته على تونس. ولعل المغرب كان

الجوهرة الكبرى اتي ترصع تاج استعمار المغرب العربي. المغرب لم يعرف ـ ولم يكن في استطاعته أن يعرف ـ كيف يتجنب العاصفة، فظروفه السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية كانت أسوأ من أن تساعده على تجنب العاصفة. فترة السلطان الحسن الأول أجلت الاحتلال. ربما بسبب الظروف الدولية كذلك. فترة عبد العزيز وعبد الحفيظ كانت النهاية. ويمكن أن نقدم ملاحظتين في بداية هذا التحليل:

**أولاهما**: ـ وهذا رأي شخصي ـ أن الحماية كانت أرحم مصير يمكن أن يتعرض له المغرب وتونس. فقد كان احتلال الجزائر بكل مثالية مثالاً يمكن أن يحتذى في تونس والمغرب. الاتجاه إلى الحماية كان أقل خطراً. ويعود ذلك إلى الموقف الدولي أكثر مما يعود إلى قوة المغرب ودفاعه عن نفسه. ولا نستهين بمحاولات الحسن الأول الداخلية والدولية، مع أنه كان يمكن أن يقدم أكثر من ذلك لو لم تواجهه الظروف السيئة التي تحدثنا عنها. المعاهدة أقرت حقائق في صالح المغرب وفتحت أبواباً للنضال ضدها. ووضعت إطاراً قانونياً منع المهاجرين الفرنسين أن يفرضوا وجودهم على الشعب وعلى الإدارة وعلى الحكومة الفرنسية نفسها، كما حدث في الجزائر. فكان في إمكان المغرب أن تكون الإقامة العامة، والحكومة الفرنسية مخاطبه الوحيد. ورغم صعوبة وخطورة الخطاب، واستحالة الحوار، فقد ظل هناك شعب اسمه شعب المغرب «تراعى» مصالحه ـ ولو رسمياً ـ وله مخاطب رئيسي شرعي هو السلطان. وقد لعب هذا العامل دوراً أساسياً اعتمده السلطان واعتمدته الحركة الوطنية وهما يواجهان الحماية حتى قضيا عليها.

**الملاحظة الثانية**: وهي شخصية أيضاً ـ أعتقد أن الحماية كانت في صالح المغرب. الظروف التي كان يعيشها الحكم والشعب وصلت بالبلاد إلى الهاوية. كان لا بد من هزة عنيفة تهز ضمير الحكم والشعب لإخراج البلاد من النفق. هزة تمس الضمير الديني والوطني وتعيد الشعب إلى طريق العمل لتصحيح الاستقلال الذي كانت تنعم به البلاد قبل سنة 1912. ثم كان لا بد

من ظروف تبرز النخبة الحقيقية في الدفاع عن استقلال البلاد. قبل الحماية كانت النخبة متمثلة في الزعامة القبلية. (مع التأكيد على النخبة التي قامت بمبادرة الاصلاحات) ويعرف التاريخ إنها كانت ـ بالإضافة إلى الفكر القبلي ـ تبرز عضلاتها في الصراعات القبلية ـ التي كانت تبلغ حد الحرب ـ وفي الصراعات مع المخزن، ولا أقول ضد المخزن لأن المخزن كان متهما بالظلم الذي يرتكبه الولاة والقواد ـ وخاصة الكبار ـ ضد الشعب. فكانت القبائل تناهض الظلم فيتدخل المخزن. وعند ذلك يرسم التاريخ على هذه العملية والعملية المضادة، علامة السيبة. وهكذا أصبح المغرب بلاد «السيبة» والذين يجاملون يصفون المغرب بأنه ينقسم إلى بلاد المخزن وبلاد السيبة.

كان لا بد إذن من يقظة ضمير نخبة جديدة تفكر في مغرب جديد. وكان لا بد من سيادة الأمن لتأمين هذه النخبة الجديدة. وقد قامت الحماية بهذا «الأمن» الذي تسميه «التهدئة» والواقع أنه كان أمناً مضطرباً، قاوم المغاربة الحماية في ظله مقاومة شرسة ـ كما سنوضح في الفصل القادم ـ وكانت المقاومة ضرورية أيضاً لإيقاظ ضمير النخبة التي تبني أسس المغرب الجديد عن طريق هدم نظام الحماية.

ومن ثمة اعتبر نظام الحماية نظاماً انتقالياً ضرورياً للوصول إلى النظام الصحيح، نظام الاستقلال الذي لا ينتمي مطلقاً إلى استقلال ما قبل 1912. وكان ما حققه من أمن ضرورياً لما بعد المرحلة الانتقالية.

أدى المغرب الثمن غالياً، وأعتقد أنه، وما يزال يؤدي «ديون» هذا الثمن و«فوائده» سواء في بطء العمل لبناء الاستقلال، وفي ضياع كثير من القيم، أو في تمثل مباذل الاحتلال ونظام الحماية في المجتمع وفي العقلية المغربية. ولكن لكل شيء ثمن. وإذا قسنا ـ بعقلية متجردة ـ ما استفاده المغرب وما خَسِرَهُ يمكن أن نؤكد أنه استفاد أكثر مما خسر في طرف يربى عن أربعين سنة من عمر الحماية. في تحليلنا للمرحلة يمكن أيضاً أن نلاحظ.

1 ـ أن ممارسة الحكم انطلاقاً من المعاهدة اكتنفته أخطاء كانت إحدى فضائل نظام الحماية، في مقدمتها:

أ ـ إن الإدارة ـ والحكومات الفرنسية ـ ظنتا أن المغرب سيبقى تحت الحماية إلى الأبد كما كان الظن أن الجزائر ستصبح قطعة من فرنسا. الأفق في فرنسا كان أضيق من أن يتسع إلى إدراك أن العالم يتغير. ولعل نهاية الحرب العالمية الأولى ونتائجها في زيادة تدعيم استعمار الشعوب وتقسيم البلاد، التي كانت مستقلة أو تحت الإمبراطورية العثمانية بين الدول المنتصرة، لعل ذلك زاد في تعميق أوهام المنظرين للحماية والقائمين على تنفيذ سياستها. لم يختلف في ذلك الفرنسيون عن الإنجليز، وقد كانوا تلاميذهم في تمثل العقلية الاستعمارية ـ فقد صرح أحد أعضاء مجلس العموم في أواخر القرن التاسع عشر قائلاً: الهدف الذي يجب الوصول إليه: إننا أسسنا إمبراطورية استعمارية علينا الاحتفاظ بها وتنميتها وذلك لضمان مستقبل بلادنا في القارات الجديدة، وتوفير الأسواق في هذه الامبراطورية، ترويج منتجاتنا والحصول منها على المواد الأولية اللازمة لمصالحنا. والطريق المتبعة كانت بالطبع هي الإلحاق».

وصرح مستر تشرشل في أواخر الحرب، والهند ـ كمصر ـ بدأتا تتحركان لتصفية الاستعمار البريطاني. صرح قائلاً في سخرية: لم يعيني صاحب الجلالة في منصبي هذا لتصفية الامبراطورية .

لو سألت ناطقاً باسم الاستعمار الفرنسي في منتصف القرن العشرين لما حاد عن هذا التفكير، ولم يكن بينه وبين انهيار الإمبراطورية غير بضع سنوات. ولكن هذه هي العقلية التي حكم بها المستعمرون ـ سواء البريطانيون أو الفرنسيون ـ طيلة سيادة جيوش احتلالهم على الإمبراطورتين.

## الحماية في نظر ليوطي المتحرر

ب ـ المنظرون للإمبراطورية الفرنسية ومنفذو سياستها في المغرب ابتعدوا كثيراً عن نصوص وروح معاهدة الحماية؛ الإصلاحات التي تعهدت بها

المعاهدة كانت، في ظاهرها، لصالح المغرب والمغاربة. ولكنهم ـ وقد أنشأوا مجتمعاً آخر أوروبياً في بلاد المغرب كانوا يوفرون كل الإصلاحات الأساسية لخدمة الجالية الأجنبية ولو على حساب الشعب المغربي. وقد قدمنا رأي ليوطي في هذا الموضوع. وكان نوكيس يحلم بأفكار ليوطي، تحسبا من أن يتأثر المغاربة بالأفكار الوطنية المعادية للحماية. ولكن الفكر الاستعماري كان يتفوق عنده على الفكر الإصلاحي. وقد كان ليوطي يفكر في الحماية بعقلية متحررة ضدا على تأثير الرأسماليين والمعمرين والمهاجرين الأوروبيين ولكن لصالح تدعيم الحماية وبقائها ورغم تحرره يعود في النهاية إلى العقلية الاستعمارية.

نورد بعض أقواله التي يتجلى فيها التناقض بين المنظر المتحرر، والحاكم الاستعماري الذي تغلب عليه مصالح فرنسا الاستعمارية:

«حتى في اليوم الذي كان يحلم فيه ليوطي بالزمن الذي ينفصل فيه المغرب عن المتربول فإنه كان يتوقع أن تبقى لفرنسا يد في أسواق المغرب (الكلمة لهيوسطين) ويقول أيضاً: لم يكن الوجود الفرنسي في الامبراطورية الشريفة وليد رغبة عشوائية للاستعمار أو خطوة تائهة في رمال الصحراء المتحركة، ولكنه نسيخة عملية أعد لها سلفاً بمنتهى التبصر ورجاحة العقل من «اللوبي» الاستعماري في باريس بأفراده المعمرين المنضوين تحت لواء الحزب الاستعماري الذي كان مصمماً العزم على اكتساب الأراضي الإفريقية المجدية».

ج ـ كان المغرب حماية ولم يكن مستعمرة، ومع ذلك فإن العلاقات المغربية الفرنسية كانت علاقات استعمارية ولم يكن يخفى على أحد أن الفرنسيين يسعون إلى احتكار السيطرة الدائمة على قطر بالغ الأهمية الستراتيجية، نظراً لحدوده الممتدة على الجزائر بالدرجة الأولى، ونظراً لمؤهلاته الاقتصادية، هذا الاستنتاج كتبه المؤرخ الأمريكي «ويليم هيوسطن».

قال هيوسطن أيضاً عن ليوطي: «وبغض النظر عن الأصول فإن صلة فرنسا بالمغرب واستعمار الأوروبيين لأراضيه هما المحوران اللذان تدور

عليهما قضايا الاستعمار. فهما الجانبان الجوهريان في نظر ليوطي من أعمال الفرنسيين فيما وراء البحار. وقد أضفى على المشروع الاستعماري صبغة الواجب التبشيري بعد أن تفطن إلى عجز الكثير عن إدراك ما في القيام بذلك الواجب من خلاص ليس للمبشر فحسب، ولكن أيضاً للمبشر بها. . . والواقع أن ليوطي كان على يقين حاد بمصير فرنسا إلى تمام الانحطاط ما لم تدخل إلى ميدان الاستعمار بإقدام. . . ووصف ليوطي رجال الاستعمار بما هم عليه من الحزم ونكران الذات وبعد النظر. . . إن مستقبل فرنسا رهين بالاستعمار، لكنه استعمار له روح. . . وقد بدا لليوطي أن المستعمر رائد استعماري يتصارع مع المتروبول المتقاعس المناوىء. وكان ليوطي يقيس كل شيء في الاستعمار بالمقياس الإنجليزي. عاش ليوطي سبع سنوات في الجزائر وتغيرت إلى حد ما نظرته للمعمرين. وقد تبدت له وجوه الاستعمار المظلمة وكانت أعداد المعمرين كثيرة وتجمعاتهم متمركزة ومنجزاتهم المادية مرموقة، لكنهم معزولون عن أهل البلاد لا يحركهم شيء من تلك الاعتبارات المشحونة بالمقيم في رأيه. . . ويفكر: ولا تجد إلا الجنود والبيروقراطيين من ذوي الأفكار الضيقة من الجنس الذي يكرهه ليوطي. والآن الأوروبيون في كل مكان يتصرفون تصرف الضفدعة تحكي الثور، لسخافتهم وعجرفتهم واعتزازهم بأوربيتهم على الأهالي. وخلاصة القول أنهم من أقبح ما في فرنسا وليسوا من أرقى ما فيها».

وليوطي أصبح نافراً من الهجرة الجماهيرية وأراد للمغرب استعماراً انتقائياً مسيراً. واعتبر أن السبيل إلى ذلك هو الحماية بما تلتزم به من صيانة الأمبراطورية الشريفة (المغرب) التي لا ينبغي لأراضيها ـ على عكس الجزائر أن توزع على كل من يريدها من الأوروبيين. ورغم تحذير ليوطي من نزع الأراضي من المغاربة لصالح المعمرين فقد بيعت من أراضي الدولة للمعمرين نحو 270000 هكتار إلى حدود 1935، موزعة على 1750 مزرعة بكل جهات المغرب حيثما بدا للحماية أن في وجودها قوة. أما اقتناء الخواص (الأوروبيين) للأراضي المغربية فقد فاق ضعف ما فوت منها رسمياً. إذ أن

نصف مليون من الهكتارات كانت بيد الأوروبيين سنة 1934. والاتجاه العام أصبح دائماً نحو الارتفاع.

والأوروبيون في المغرب كانوا مفتقرين لكل تعاطف مع الشعب المغربي مما كان يغيظ ليوطي. وكان يغتاظ جداً لما وراء كلمة «سال بيكو» من صفة التعالي والاحتقار قائلاً إنها على درجة من الإهانة والخطورة ما تنطوي عليها من الاحتقار والتهديد. وكان ليوطي يقر في أحاديثه الخاصة بما كان للمعمرين من عقلية واعتبار «الأجناس الدنيا» مصيرها أن تشتغل بلا شفقة وخلاصة القائمة من ذلك أن الرواد الذين كانوا يطوعون الخلاء المغربي منزوعون من الذكاء ومن روح الإنسانية على حد سواء.

ويضيف وليم هيونسطن قائلاً: «ولا شك أن كلام ليوطي ذهب أدراج الرياح لأن جل الاحصاءات أثبتت أن المعمرين الذين حلوا بالبلاد بعد 1925 (سنة ذهاب ليوطي) كانوا أكثر أنانية وأقل تسامحاً ممن سبقهم. ومع اشتداد نفوذ المهاجرين الأوروبيين ومشاكلهم لا تزداد الهوة بين المجتمعين إلا تفاقماً. وكان ليوطي يحتج بأن فرنسا ليست لها السيادة على المغرب كما كان الحال في الجزائر. فلا عمل فيه للمؤسسات الفرنسية، ولكنه تراجع عن ذلك فأقام سنة 1919 مجلس الحكومة الذي أوحى بفكرة السيادة المزدوجة أو السيادة المشتركة».

تعمدنا نقل فقرات كلام ليوطي وما روي عنه لنؤكد شيئين: أولهما: أنه كان ينظر لنظام حماية وفق ما يتضمنه النص القانوني الهادف وروحه. ولكنه كان مندفعاً في كثير من الأحيان مع رجال الإدارة واللوبي الاستعماري والمعمرين، فيسير في اتجاه الاستعمار ـ كما هو الأمر في الجزائر لا في اتجاه الحماية.

د ـ يمكن أن نشير ـ في إطار تطبيق الأمن الاستعماري أن الإدارة الفرنسية كونت عداء مستحكماً بينها وبين المغاربة عموماً، ومع النخبة المفكرة الوطنية على الأخص. فقد كانت تنكر كل حق للمواطنين، سواء في الإصلاحات

الجوهرية ـ التي طالب بها الوطنيون سنة ١٩٣٤ كما سنرى، وبخاصة حرية التعبير والتفكير وتنميط الحقل التعليمي والمساواة مع الأجانب في المصالح والحقوق التي يتمتعون بها. كل ذلك طبع الحماية بطابع العنصرية التي أثرت الصراع المتزايد مع الوطنيين ـ الذين اعترف نوكيس في منتصف الثلاثينيات أن سيطرتهم أصبحت كاملة على شرائح كبيرة من المجتمع الحضري ثم توصلوا إلى المجتمع البدوي، وبذلك راهنت السياسة الفرنسية على مقاومة الحركة الوطنية والقضاء على نفوذها، ولو بالوسائل البسيطة كمقاومة الجوع والمساعدات الغذائية، ومقاومة البطالة بقروض تمنح للصناع الحرفيين وبذلك انتهى الأمر بصراع بين قوتين غير متكافئتين تغلب على أقواهما السادجة في التفكير والتنظير والارتباك المتصلب في الإدارة والتنفيذ. كل ذلك منح قوة إضافية للمنطق الوطني وللحركة الوطنية، فسارت سريعاً في طريق الانتصار على الحماية وسياستها المتعثرة.

## الحماية مخالفة للقانون الدولي

2 ـ نظام الحماية ـ والمعاهدة التي تستند إليها. قائم على أساس غير قانوني. بقطع النظر عن أن مفهوم الحماية ـ بين مفاهيم الاستعمار ـ حديث بالنسبة لتكوين الامبراطوريات الاستعمارية، فإن علماء القانون الدولي يؤكدون أن نظام الحماية رابطة تعاقدية بين دولتين تتنازل بمقتضاها إحداهما للأخرى عن ممارسة بعض حقوقها في السياسة الداخلية أو الاستقلال الخارجي. والدولة المتنازلة تصمم أنها تستند في وجودها إلى دولة ذات سيادة من ذاتها». ويقول المرشال ليوطي في هذا المفهوم مستنداً في هذا إلى القانون الدولي: «إن فكرة الحماية تتمثل في بلاد تحتفظ بمؤسساتها تحكم نفسها، وتدير شؤونها بنفسها بواسطة هيئاتها الخاصة مع مجرد مراقبة دولة أوروبية».

وانطلاقاً من هذا المفهوم نجد أن نصوص الحماية تحاول أن تقترب من المفهوم القانوني ثم تبتعد، فقد ذكرت كلمات: «جلالة السلطان نحو 12 مرة. والمملكة الشريفة نحو 4 مرات كما تكررت كلمة الإصلاحات».

وتبدأ المعاهدة بهذا الفصل: اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تأسيس نظام جديد في المغرب يقوم بتنفيذ شامل للإصلاحات الإدارية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والعسكرية، التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد إدخالها بالقطر المغربي، كما أكدت أن نظام الحماية سيحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام السلطان و«نفوذه التقليدي» وممارسة الديانة الإسلامية والمؤسسات الدينية... ولكنها تؤكد: أن تشرع الحكومة الفرنسية ـ من الآن ـ في الاحتلالات العسكرية التي تعتبرها ضرورية... كما تقوم بأي عمل من أعمال الشرطة في البر والمياه المغربية. وتضيف المعاهدة: (ف 4) أن التدابير التي يقتضيها نظام الحماية الجديد يشرعها ـ باقتراح الحكومة الفرنسية ـ الجلالة الشريفية أو السلطات التي تفوض لها في ذلك... وسيكون المقيم العام الوسيط للسلطان لدى الممثلين الأجانب. ويكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل وحماية الرعايا المغاربة ومصالحهم في الخارج.

الفصل الأول من المعاهدة يؤكد سيادة الحكومة الفرنسية في «أن ترى فائدة الإصلاحات» وفي تنفيذها. وبذلك جاءت منذ البداية مخالفة لكل ما يقتضيه المفهوم القانوني للحماية:

ـ الحماية مبدئياً لا تنتزع السيادة من الدولة المحمية. والمحافظة على السيادة لا تتمثل في المحافظة على السلطان وصد كل عدوان ضده، فحسب (في عهد الحماية أرغمت سلطاناً على التنازل وهو الذي وقع المعاهدة. وعزلت سلطاناً (محمد الخامس) ونفته وعائلته. مع إذايته مادياً ومعنوياً. فهي لم تف حتى بالتعهد بالمحافظة على السلطان) ولكن الحماية هي الإبقاء على سيادة وعلى ممارسة شؤون الدولة مع المساعدات التقنية والإدارية ـ والحماية لا تعني ضرورة الاحتلال العسكري، غير أن المعاهدة بدأت بإقرار الاحتلال العسكري. ومعاهدة الحماية تعارض القانون حينما تقرر أنها تقوم بالإصلاحات... «التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد إدخالها بالقطر المغربي...». وإذن فإن شخصية الدولة المحمية وسيادتها قد ضاعت، وأصبحت الإصلاحات رهينة

بإرادة الحكومة الفرنسية ورغبتها. . .

وكانت المحكمة الفرنسية للنقض والإبرم قد قررت أن دخول المغرب تحت الحماية الفرنسية لم ينتج عنه فقدان لذاتيته. وأن الأقطار الموضوعة تحت الحماية تبقى أقطاراً أجنبية بمقتضى القانون العسكري. وإذا كانت الإصلاحات لا ينفذ منها إلا ما تراه الحكومة الفرنسية مفيداً، فأية سيادة أو إرادة بقيت للدولة المحمية. ويرى القانون الدولي أن للدولة المحمية الحق في أن تبرم معاهدات مع دول أخرى غير الدولة الحامية. ولكن معاهدة الحماية لسنة 1912 أخلت بكل قضية تمس سيادة الدولة المحمية ووحدة أراضيها، إذ قررت المشاورة مع الحكومة الإسبانية في شأن المصالح التي تخص هذه الحكومة، بسبب موقعها الجغرافي أو ممتلكاتها الترابية على الشاطىء المغربي. . . وقد وقعت بالفعل اتفاقية مع الحكومة الإسبانية لمنحها احتلال الجزء الشمالي على شاطىء البحر الأبيض وعلى المحيط وأراضي ومدن داخلية. لم تكتف بسلب السيادة المغربية في الاتفاقات الدولية بل تعدت ذلك إلى تقسيم المغرب بينها وبين دولة أخرى. فباعت جزء من المغرب لدولة أخرى. وهذا أخطر اختراق للقانون الدولي ولمفهوم الحماية وروحها. يضاف إلى ذلك أن المقيم «الوسيط» الوحيد للسلطان لدى الممثلين الأجانب، وفيما يجريه هؤلاء الممثلون من علاقات مع الحكومة المغربية، سيتكلف على الأخص بجميع المسائل التي تهم الأجانب. . .

وهكذا سلبت الحكومة الفرنسية من المغرب السيادة الخارجية إلى جانب السيادة الداخلية. ويقرر القانون الدولي ـ زيادة في تأكيد سيادة الدولة المحمية أنه : إذا قامت حرب بين الحامي والمحمي فهي ليست عملية تمرد، ولكنها حرب دولية ينطبق عليها النظام الحربي الدولي».

ولكن كيف يمكن ذلك وقد قررت المعاهدة القيام بالاحتلال العسكري لكل الأراضي المغربية. الاحتلال العسكري ـ في حقيقة الأمر ـ يكون نتيجة

حرب انهزمت فيها الدولة المحتلة. ولكن المغرب لم يدخل مع فرنسا في حرب ولا انهزم أمامها حتى يتم احتلال كل أراضيه بعشرات الآلاف من جنود الاحتلال.

ويقرر القانون أن حالة الحرب الواقعة بين الدولة الحامية ودولة أخرى لا تلزم حتماً الدولة المحمية، غير أن فرنسا دخلت حربين عالميتين ألزمت المغرب أن يدخلهما معها. وشارك أبناؤه في الحربين كما شاركوا في الحروب الاستعمارية وهذا اعتداء على السيادة وعلى نصوص القانون الدولي.

هذا وقد خرقت الدولة الحامية نصوص المعاهدة - في جميع فترات تاريخها، وبخاصة مع السلطان. وكان من حق المغرب أن يلجأ إلى الهيئات الدولية. ولكن الاحتلال العسكري واغتصاب المقيم لحق الوساطة مع الأجانب، والسيطرة المطلقة على كل وسائل العمل الإداري والسياسي سلب المغرب هذا الحق الدولي كذلك.

مخالفة معاهدة الحماية وممارساتها للقانون الدولي يؤكد أن المغرب وقع تحت عدوان عسكري وسياسي ودولي. ويعتبر ذلك في عداد خسائره لمدة تزيد عن أربعين سنة من تاريخه.

3 - في إطار التحليل يمكن أن نخلص أن الحماية أخفقت - كل الإخفاق - في مبدئها الأساسي وهو تحقيق الإصلاحات للشعب المغربي. مما جعلها نظاماً يحقق كل مصالح الجالية الأجنبية مادياً ومعنوياً. ويجعلها بعكس ذلك تقيم فترة صراع عدائي بين الشعبين. تأكد في بعض فترات الحركة الوطنية التي نشأت عند ظهور ملامح الحماية. واستمرت عسكرياً وسياسياً ثم عسكرياً طوال مدة الحماية.

# المقاومة المسلحة
# ضد الاحتلال الفرنسي والإسباني

المقاومة المسلحة عمت المغرب كله. شاركت فيها المدن والقرى والجبال والصحراء، فعبرت بذلك عن رفض الشعب المغربي جميعه للحماية والاحتلال العسكري، وعن طموحه لتحقيق الاستقلال. وتؤكد المصادر الفرنسية أنه في الوقت الذي كانت المفاوضات جارية لامضاء الحماية كانت عدة قبائل تستعد للمقاومة، ويذكرون منها زمور وكروان وآيت يوسي، وآيت سغروشن وزيان وغياثة وبني وراين وتسول والبرانس وغيرها.

### معركة الدار البيضاء والشاوية

في الوقت الذي كانت فرنسا تمهد دولياً لاحتلال المغرب كانت تمهد عسكرياً لبداية هذا الاحتلال وتطويق المغرب من الشرق والغرب. وقد انتهزت فرصة قتل أحد العملاء الفرنسيين في مراكش هو الدكتور موشان سنة 1905 لأسباب ترجع إلى عمله الاستفزازي للمغاربة ورفعه العلم الفرنسي على إحدى البنايات، وقيامه بعمليات التجسس الذي لم يكن يخفيه فقررت رداً على مقتل موشان احتلال وجدة انطلاقاً من الحدود الجزائرية المحتلة. وكانت قوتها قاهرة لم تجد مقاومة تذكر. وذلك ما شجعها على التفكير في غزو المغرب بحرياً من الغرب فاستهدفت مدينة الدار البيضاء.

كان المندوب الفرنسي في طنجة يحرض حكومته على غزو مدينة الدار البيضاء، فانتهز فرصة التدخل السافر للفرنسيين في المدينة ومعارضة المغاربة لإشراف الوكلاء الفرنسيين في الميناء على دخل الجمارك. وكذلك بداية

مد خط حديدي من الدار البيضاء، يخدم مصالح التجار الفرنسيين بالأخص. وقد اعترض المغاربة على العملين معاً: السيطرة على دخل الجمارك، ومد سكة الحديد. ولا شك أن اعتراض المواطنين على العملين اتسم ببعض العنف. هكذا وجد المندوب الفرنسي في طنجة الفرصة مواتية ليأمر بإرسال باخرة حربية كانت راسية في ميناء طنجة إلى الدار البيضاء، وإصدار تعليمات لها بالتدخل العسكري عندما تحين الفرصة.

وكانت حكومة باريس تستعد للعمل العسكري لتبدأ به مشروعها الاستعماري فبعثت بواخر حربية تحمل جنوداً ومعدات نزل بحّارتُها في الميناء واستعملوا سلاحهم في قتل حراس الميناء والمواطنين عموماً الذين يسكنون بالمنطقة أو يمرون منها. هكذا اشتعلت فتيلة حرب استمرت سنتين. فقد تبين منذ البداية أن المغاربة مقاتلون أشداء، واجهوا الفرق التي نزلت من البواخر البحرية بعنف شديد. وتركوا آثاراً دامية في المهاجمين، كما سقط منهم شهداء. وكان هدف البحرية الفرنسية حماية القنصلية الفرنسية في الدار البيضاء ومركزها قريب من الميناء. وحول القنصلية دارت معارك شديدة كان الفرنسيون فيها يقتلون الحراس المغاربة والمواطنين دون تمييز بين مسالم ومقاتل. لكن المغاربة حاصروا حي القناصل ووجهوا بنادقهم القليلة العدد والمحدودة التأثير إلى القنصليات الفرنسية والإسبانية والإنجليزية».

هذه المعارك دفعت الحكومة الفرنسية إلى إرسال نجدات مهمة لمواجهة المجاهدين المغاربة. وقد اعتبر الجيش الفرنسي أنه احتل مدينة الدار البيضاء كانت مدينة صغيرة جداً وسكانها قليلون. ولكن المدينة ظلت محاصرة بالمجاهدين من كل مكان مما أعتبره الفرنسيون غير كاف لبسط نفوذهم على المنطقة. فقرروا أن ينتشروا في البداية في اتجاه الشاوية. وفي هذه المرحلة من الحرب الاستعمارية تنادت القبائل من كل جهة فقدم المجاهدون من الشاوية والأطلس ومن تافيلالت. ونتوقف قليلاً لنشير إلى أن هذه الفترة

1907 كان شعار المجاهدين هو مقاومة الغزو الذي يمثله احتلال وجدة والدار البيضاء والزحف على الشاوية.

وكانت معارك الشاوية قوية وشديدة العنف من المغاربة والفرنسيين على السواء. وقد كان الفرنسيون يستنجدون بالقوات المجهزة بالأسلحة الحديثة الشديدة البطش، وكان المجاهدون يستنجدون بالقبائل المقاتلة والتي كانت تتقن فن الحرب بشهادة الضباط الفرنسيين، فلا تواجه العدو، ولكنها تعرف كيف تلتف حول تجمعات عدوها فتحدث فيه خسائر قوية.

غير أن القوات الفرنسية كانت تبطش ببعض القرى الصغيرة، فتقتل كل سكانها في مدابح رهيبة وتستولي على ذخائرها من الماشية وتحرق مزارعها. كانت تجد مقاومة قوية من المجاهدين فانتقم المجاهدون من القوات التي قامت بهذه المعارك الجانبية.

هكذا كانت أبرز المعارك في سنتين تاليتين لنزول قوات الاحتلال في سطات وفي القصيبة ومعارك أخرى في بن رابح سيدي عبد الكريم ـ السدرة ـ السور وغيرها من المعارك. وإذا كان المجاهدون قد انتصروا في بعض المعارك فإن تغيير الجنرال قائد المعركة بآخر وامداده بقوات جديدة وأسلحة متطورة وتقرير الماريشال ليوطي الذي جاء من الجزائر ليقدم للحكومة تقريراً حربياً عن المعركة شجعها فيه على استمرار المعارك والمذابح ضد المغاربة. وكانت مذبحة سيدي الغنيمي ـ رهيبة يوم 15 مارس 1908 حيث استشهد فيها 1500 مغربي ـ أكدت تفوق الجيش الغادر الذي لم يكن يحارب بمنطق الحرب ولكن بمنطق الغدر الوحشي واغتيال الإنسان وأحراق المزارع والدور والمساكن وتدمير كل ما وجد في طريقه. هذه المعارك الرهيبة التي تميزت بتضيحيات مثالية من المجاهدين لم تجد من عبدالحفيظ الذي تربع على العرش لمقاومة الغزو إلا أن يطلب من الجيش الفرنسي السلم وتهدئة القبائل الثائرة ضده.

هكذا كانت معركة الدار البيضاء والشاوية الشرارة الأولى للمقاومة المغربية للإحتلال الفرنسي. وقد جاءت مبكرة قبل عقد الحماية بأربع سنوات لتكون مثالاً لما سيحدث منذ سنة 1912 لمقاومة الاحتلال الفرنسي والإسباني.

**أيام فاس الدامية:**

بدأت المقاومة في فاس منذ شاع خبر التحضير لمعاهدة الحماية. وساد اضطراب بين السكان، وخاصة في اليوم الثامن عشر من مارس. وتبدأ عملية المقاومة بطلقة نارية من جندي مغربي في صدر ضابط فرنسي أثناء التمرين. وكان الجيش الفرنسي الذي احتل فاس قبل المعاهدة بسنة قد بدأ يدرب الجيش المغربي قبل أن تمنحه معاهدة الحماية هذا الحق. وكان التحضير لهذه المقاومة قوياً من العلماء والشرفاء الذين كانوا ينشرون دعايات بين رجال الجيش، ويؤكدون للمواطنين أن السلطان محاصر في قصره، وأن الفرنسيين يرغمونه على بيع البلاد ثم ينفونه إلى فرنسا.

كان المواطنون في المدينة يشعرون بالعار فقاطعوا الفرنسيين مدنيين وعسكريين. وقد بلغ بهم الشعور بإهانة الاحتلال أن المواطن إذا رأى فرنسيا مدنياً أو عسكرياً يشيح بوجهه عنه حتى لا تلتقي عيناه برجل احتلال عدو. وأكد أحد الصحفيين هار برجاك، في كتابه أيام فاس الدامية «أن المواطن الفاسي كان يبصق في اتجاه آخر ليعبر عن مرارته من رؤية جندي الاحتلال أو مدني الاحتلال» (المدنيون كانوا يعتبرون مختلين) ويضيف الصحفي قائلاً «إن الفاسيين ظلوا يضمرون لنا من العداء والكراهية ما هو معروف. وإن عيونهم المليئة بالحقد والضغينة كانت تتابع بنظراتها النافذة كل فرنسي قدر له أن يتجول داخل المدينة الأهلية. وقد ظل ضباطنا هدفاً لهذه الإهانات. وفي سوق القيسارية تعرض ضباطنا عدة مرات لمضايقات واحتقارات، وذلك من

أناس يوجهونهم في عطرسة وسخرية. وقد اعتبرت هذه المعاملة سيئة جداً ولا تليق بالضيافة التي عرف بها سكان فاس» وهل كان الفرنسيون يظنون أن المواطنين سيستقبلونهم بالثمر والحليب والترحاب؟ مشاعر الأسى والحزن عمت كل سكان المدينة (100 ألف ساكن)، والجنود المغاربة الذين خضعوا لأول مرة لرؤساء أجانب شعروا بالعار. ومرت السنة الأولى من الاحتلال، والشعب يجتر الكارثة وحينما وقعت الحماية انفجرت المأساة ثورة عارمة وصفت بها فاس بالمدينة المجرمة.

وقد أحس الفرنسيون في باريس والمغرب ـ أن انتشار الخبر قد فجر الغضب الذي تبدى لهم طيلة السنة الأولى من الاحتلال قبل توقيع المعاهدة. ولذلك تكتموا الخبر، حتى إذا أذيع بين الناس واسفر عن النتائج الدامية، خضع رئيس الحكومة الفرنسية في البرلمان لاستجواب مرير عن نشر الخبر، ونفى أن تكون الحكومة أو سفيرها السيد رينو بالنيابة عن فرنسا قد أذاعا الخبر والصق التهمة بالصحفيين (كانت الإدارة الفرنسية قد استقدمت للمغرب عدداً من الصحفيين لتتبع الأحداث، وقضى أحدهم بضع سنوات في المغرب للتعرف على كل مناطق المغرب حتى يتعرف على نفسية المواطنين وهم يواجهون الوضع الجديد والأحداث التي مهدت للحماية).

فماذا حدث في فاس بعد هذه الإهانة الوطنية التي دمرت كرامة المواطنين في فاس وفي غيرها من المدن والقرى والجبال والوهاد؟

### لحظة توقيع المعاهدة

تبدأ مراسيم الإهانة الوطنية رسمياً يوم 26 مارس، حينما وفد سفير فرنسا رينو ومعه حاشية مهمة من الجنرالات والقنصل الفرنسي، وكان يحيط بالسلطان رجال المخزن ـ وعلى رأسهم رئيس الحكومة الحاج محمد المقرى ـ الذي شهد توقيع الحماية وشهد يوم الاستقلال بعد ذلك بثلاث وأربعين سنة وهو على رأس الحكومة ـ في هذا الاجتماع تليت رسالة الحكومة الفرنسية

لتقديم المعاهدة ـ وباسم السلطان أجاب المقري، ورحب بالسفير وشكر فرنسا ذاكراً أن جلالة السلطان مستعد «لسماع» الاقتراحات المقدمة.

يقول الصحفي الذي حضر الاجتماع، وألف كتاب «المغرب طيلة أربعة قرون» لقد اختير مولاي عبد الحفيظ ليكون نموذجاً للمولى إسماعيل، فكيف يرضى أن يتنازل عن الواجب الذي ينتظره؟ لقد أظهر السلطان ما يكنه من اسمئزاز وتقزز. . . تقدم بعد ذلك ـ والسلطان في محنة الغضب والحيرة ـ الوزير الحاج محمد المقري نحو السلطان قائلاً: ـ إنا لله وإنا إليه راجعون. وأخذ يحكي (للمرة المائة) ما رآه عند المسيحيين من قواتهم العسكرية ومؤسساتهم الصناعية ونفوذهم القوي. . وسفنهم الحربية. ثم ذكر السلطان بالموقف المهم الذي اتخذته فرنسا تجاه الدول الأخرى، فقد استطاعت أن تشتري التنازل البريطاني والإذعان الألماني والعدول الإيطالي. . .

أجاب السلطان: لله الأمر من قبل ومن بعد، وظل السلطان في فورته القوية يفكر في الابتعاد إلى زيان وإلى أعالي الجبال ليشن الجهاد ضد الاحتلال (هكذا يقول المؤرخ الفرنسي مارتان) ثم يأتي ««الشيطان» ممثلاً في المقري ليقترب من السلطان ويقول: ـ مولانا إن ذاتك الشريفة هي الأمل الذي بقي للإسلام، والذي سيقف حجر عثرة في طريق من يريد أن ينال منه. وبمجرد ما يغيب عنا وجهك فإن المسلمين سيغرقون في بحر لجي من الشَّنَار، وستكون النهاية الموت المحقق للجميع. سيكون ذلك مصيرنا إذا لم تقم أنت بإرجاع السكينة إلى القلوب، إن المكتوب هو ما تري. . . فيجب أن يستسلم المرء لقضاء الله ويقلع عن كل حركة.

كان مقرراً ليوم التوقيع (30 مارس) أن يحضر التوقيع إلى جانب «أمير المؤمنين» الحاشية ـ ومنها المقرى ومن وراء الموكب 5 آلاف جندي كانت تحتل فاس «لتدريب» الجنود المغاربة.

### ثورة الغضب بعد التوقيع

هذه هي الظروف التي فجرت الغضب في فاس طوال ثلاثة أيام دامية 17 ـ 18 ـ 19 أبريل 1912؟

نتوقف قليلاً لنشير إلى أن نواحي فاس ثارت على الاحتلال. ثارت القبائل المحيطة بفاس طيلة سنة 1911، وهاجمت المدينة جموع القبائل المتكونة و10 أو 15 مقاتلاً لتواجه جيش الاحتلال الذي يحيط بالمدينة. ويقول الفرنسيون إن هذا الهجوم كان على المدينة، وليس مع الاحتلال، وهددوا المدينة بالنهب. وقد قام الجيش الفرنسي بالتصدي للرجال الأبطال الذين أعلنوا الثورة في ضواحي فاس، بقيادة الكولونيل مونجان والكومندان بريمون. قاوم الجيش الفرنسي ثورة القبائل ثلاثة أشهر حتى فنى جند الاحتلال وفنى ما بيده من العتاد والمواد الحربية، وكانوا على أهبة الانهزام أمام حملات المجاهدين الوطنيين، فانقذتهم كتيبة فرنسية عسكرية.

وتصل الكتيبة إلى المدينة «المجرمة»، سماها بهذا الاسم الجنرال مواني-في يوم 17 أبريل، كان جنود مغاربة يتجولون في المدينة... وكانت الشوارع تموج بالمغاربة يرفعون أصواتهم، فيما كان عدد من الجنود المغاربة المسلحين ينزلون إلى داخل المدينة القديمة. هاجم الجمهور الفرنسيين وكان عدد الجنود يكثر من حين لآخر، وقد قتلوا ضباطهم قبل أن يغادروا الثكنات العسكرية. الجنود هم الذين بدأوا الثورة، والسكان المدنيون التحقوا بالثورة. انبعثت طلقات الرصاص من كل جانب. عجزت القوات الفرنسية المرابطة في حي «دار الدبيبغ» في أعلى المدينة ـ على بعد أربع كيلومترات تدخل سكانه طيلة ساعات الثورة حتى هدأت العاصفة مع الليل. وبدأت المدافع تضرب المدينة، وكان المحاصرون الفرنسيون في المنازل ـ ولم يصبهم أذى ـ في حاجة إلى إنقاذ. وقد اتصلوا بالقنصل الفرنسي. كامار، بواسطة «مراسلات» سرية فأوصاهم بعدم التحرك، حتى إذا جن الظلام طلب فرقاً عسكرية

لتخليصهم من مكان سكناهم. عرف في بداية ليلة 17 أبريل أن 15 ضابطاً فرنسيا لقوا حتفهم وكثير من المدنيين.

أما الذين قتلوا من المغاربة فلم يشر إليهم إحصاء، رغم أن الفرنسيين جميعهم كانوا مسلحين بأسلحة نارية، ولم يكن من المواطين يحمل سلاحاً إلا الجنود الذين فروا من ثكناتهم. ويقول أحد الصحفيين الذين راقبوا المعركة: «إن المدينة كلها كانت تحت رحمة الثوار من سكان فاس.

وكان يقود المعركة ضد سكان فاس الجنرال «بريلار» وقد أقام معسكره في دار الدبيبغ يصدر تعليماته للضباط الفرنسيين الذين يواصلون المعركة، ولو تحت جنح الظلام. ومن القادة الذين عملوا معه الكولونيل مونجان (سيظهر اسمه بعد سنة في حرب الأطلس بلقب الجنرال).

انقذ كثيراً من الفرنسيين المحاصرين في فاس فرقة من «الصبايحية» ـ مجندون جزائريون تحمل فرقتهم هذا الاسم ـ لمنضمة للجيش الفرنسي. كان الجنرال بريلار يعتقد أن أسباب الثورة عميقة وكان يتوقع الكارثة: المسلمون ممتعضون من توقيع معاهدة الحماية، ولم يعلم المغاربة عن نفي السلطان. ومع ذلك يزعم الملاحظون الفرنسيون أن فاس كانت مجرمة وهي تندفع ـ مع الجيش المغربي الهارب من الثكنات الفرنسية بسبب دون معقول. . . أعترافات الجنرال كانت تؤكد الأسباب الحقيقية، التي لم تنفذ إلى عقول الآخرين الذين كانوا يعتقدون أن سكان فاس سيقابلون جيش الاحتلال بالتمر والحليب. من الأسباب التي عرفت في يوم الثورة:

كان من المقرر أن يغادر السلطان العاصمة إلى غير رجعة يوم 18 أبريل إلى الرباط بأمر من المرشال ليوطي. وفي يوم 17 وفد على القصر عدد كثير من الجنود المغاربة، وأعلنوا للسلطان أنه سلطانهم، وقد قدموا شكواهم من الضباط الفرنسيين الذين يعاملونهم معاملة قاسية ويكلفوننا بالأعمال الشاقة التي يقوم بها البغال والحمير، وينقصون من أجرتنا.

وقد اخترقت باب القصر جماعة أخرى من الجنود مطالبة برؤية السلطان بإلحاح، وقبل مقابلة ثلاثة منهم مجردين من كل سلاح اشتكوا له من احتقار الضباط الفرنسيين. ووفدت جماعة أخرى وتحدثت بعبارات قاسية مطالبين السلطان أن يتدخل لصالحهم وأخبروه بأنه سيغادر المغرب مطالبينه بألا يغادر. طالبوا بذخيرة عسكرية ليستعملوها عند الحاجة.

غادروا القصر ساخطين، وحاولوا مهاجمة مخزن الذخيرة الحربية في المعسكر، ولكن حال بينهم الجنود الأفارقة. وقد تجمعت الفرق الثلاثة لتبدأ الثورة ـ ثورة فاس.

ويذكر مراسل جريدة «لومتان» الفرنسية الذي وصف الحادث بأن المغاربة لم يؤذوا الأوروبيين غير الفرنسيين وقد احترم البريد الإنجليزي، وكذلك مراكز القنصليات ولم تشن الغارات ألا على منازل ضباط الاحتلال الفرنسيين. ولم يقف كثير من الضباط الذين تعرضوا للمحنة مكتوفي الأيدي، بل كان جميعهم ـ وجميع المدنيين مسلحين يطلقون سيلاً من النيران على المتظاهرين.

لم يكن المغاربة يجدون الأمر سهلاً ليصرعوا الجنود والضباط وبعض المدنيين الذين أخذوا يسيرون إدارة المنشآت الفرنسية. كان الواحد منهم يقتل عدداً كبيراً من المغاربة الذين كان المدنيون منهم عُزلاً من الأسلحة النارية.. وبعضهم كان مسلحاً، كان القتل إذن متبادلاً والسلطات الفرنسية لم تكن تريد أن تتعرف على القتلى المغاربة، ولذلك كانوا يدفنون ـ مجهولين أما القتلى الفرنسيون الذين غلبوا في ساحة المعركة، رغم أنهم كانوا مسلحين، فقد تعرفت السلطة الفرنسية على بعض الضباط والجنود والمدنيين منهم، وتذكر الرواية الفرنسية أسماء الكثير عدُّوهم أربعا وأربعين قتيلاً، وأقاموا لهم محفلاً جنائزياً كبيراً، واطلقوا أسماءهم كغيرهم من جنود الاحتلال على كثير من مدن المغرب وشوارعه.

وأصبحت المدينة صباح يوم 18 أبريل محاصرة بفريق من الجيش الفرنسي، ابتداء من المدينة الجديدة التي يشرف موقعها الجغرافي على المدينة القديمة. وكانت القنصلية الفرنسية محاصرة بحراسة قوية ثم فيالق عسكرية، ومع ذلك طرق أبوابها الثائرون. ثم طلبت القوات العسكرية المعونة من القوات الموزعة على المناطق المغربية: مكناس وصغرو وكانت فرقة من الجيش في طريقها إلى الرباط فطلب الجنرال بريلار المعونة منها. كان الاستعداد قوياً والسلاح كثيراً جداً. وقد جمعت السلطات العسكرية السلاح حتى من اليهود الذين كانوا مسلحين، باعتبار الكثير منهم يخدمون جيش الاحتلال. وما كادت الأحداث تبدأ حتى كان جيش الاحتلال على أتم استعداد للتدخل لإيقاف الثورة خاصة بعد أن علم أن القبائل استشعرت الحركة الثورية في المدينة ومن القبائل التي كان يخشى زحفها على المدينة ـ بني واراين ـ أولاد جامع ـ الحياينة... وقد وجهت القوات الفرنسية كتائب لصد الهجوم المحتمل لهذه القبائل.

واحتل الجنود الفرنسيون المدينة شبراً شبراً في ليلة 17 ـ 18 أبريل أمام مقاومة ضارية. واتهم الضباط الفرنسيون ولاة المدينة بأنهم يساندون الثورة واتهموهم بخيانة فرنسا، كما أن الباشا وبعض رفقائه الموظفين أعلنوا عجزهم عن مواجهة الموقف والقيام ضد الثوار. بل إن المتعاونين من رجال السلطة المغربية كالمقري وأولاده اختفوا عن الأنظار واحتموا بقاعات في القصر الملكي.

ولقد خصص يوم 23 ـ 24 أبريل 1912 لتجريد سائر السكان من السلاح حتى لا يتمكنوا في يوم من الأيام من تجديد الثورة ولا يمكن أن تسأل، ونحن نعيش هذه الظروف ـ عن مصير المئات ولا أقول العشرات، من الشباب والكهول الذين كانوا يؤمرون بحفر قبورهم بأيديهم قبل أن تتلقى صدروهم رصاص المستعمرين المحتلين... ثلاثة عشر ألفاً من البنادق سلمت لحد

اليوم وألفان اثنان من المسدسات وألفان اثنان من السيوف إلى جانب ألفي بندقية عصرية موديل 1874 استرجعت من الثوار المغاربة العسكريين.

وقد توقفت ثورة فاس الدامية بعد ثلاثة أيام احتلت فيها المدينة وهددت منازلها بالنسف بالمدافع إذا لم يرفع سكانها الرأية البيضاء على سطوح المنازل، ولم يسلموا كل السلاح الذي كان بأيديهم. وأعلنت الأحكام العرفية وأعدم كثير من المغاربة، بعضهم أعدم بحكم عسكري دون محاكمة.

### تحليل ثورة المدينة

لم يكن ضباط الاحتلال يظنون أن مدينة كمدينة فاس يمكن أن تثور أو تحرك ساكناً، وهم يفرضون سيطرتهم على السلطان و«حكومته» - وهي مركز السلطة. فقد اتصل أحد الصحفيين الفرنسيين، وهو في طريقه إلى فاس بضابط من ضباط الاحتلال ليخبره بمهمته الصحفية وطلب منه أثناء المقابلة أن يتخذ سلاحاً للدفاع عن نفسه إذا تعرض لسوء. ضحك الضابط ساخراً، من الصحفي وهو يؤكد له أنه سيذهب لمدينة مسالمة لا خوف من سكانها، وأنه سيكون في مأمن لا يحتاج إلى سلاح. وأكد الواقع خطأ الضابط وصدق توجس الصحفي. فقد انضم إلى ثلاثة صحفيين آخرين، وجدوا في منزل وسط المعركة، ولكنهم كانوا مسلحين للدفاع عن أنفسهم إلا الصحفي الأعزل. سلموا جميعهم، بعد أن قضوا يوماً من الرعب. سلموا بواسطة كتيبة مسلحة بعثت بها القنصلية الفرنسية فأخرجتهم من منزل الرعب وتوقع الموت.

وكان الضباط الفرنسيون الذين تعرفوا على المغرب جيداً على غير رأي الضابط المتفائل، فقد قال الجنيرال كاترو (سيذكره التاريخ كمرشح لقيادة فرنسا الحرة أثناء الحرب العالمية الثانية) وكان المساعد الأيمن للمرشال ليوطي في جيش الاحتلال قال: «إن معاهدة فاس رفضها الشعب المغربي بأجمعه وأدت في الحال إلى قيام ثورات دامية قتل أثناءها في فاس وحدها مئات من الجنود الفرنسيين فقد اكتسحت المغرب موجة من الفوضى واتجهت

ضد الفرنسيين وضد مولاي عبد الحفيظ. وبسبب تعاونه مع الفرنسيين اعتبر خائناً للإسلام ولبلاده».

ورغم أن الفرنسيين الذين سكنوا المدينة أو أقاموا مكاتب للإدارة بها كانوا يلحظون اشمئزاز سكان المدينة من رؤياهم ومشاهدة جنود الاحتلال، فقد ظنوا أن سلاح قوات الاحتلال تحميهم من غضب الشعب وكان بعضهم من ضحايا الكارثة.

الشيء الذي استغربه الفرنسيون هو السلاح الذي وجد في المدينة بعد أن قضي على الثورة. ما كانوا يظنون أن المدينة تتوفر على أكثر من الكمية المصادرة، ومنها أسلحة حديثة بالنسبة لزمانها. ولكن المغرب كان ما يزال مستقلاً حتى 30 مارس 1912، رغم أن مدينة فاس احتلت قبل ذلك بسنة. ولعل بعض سكان المدينة احتفظوا بسلاحهم مخبأ حتى إذا ما احتاجوه أيام الثورة استعملوه بكفاءة.

الذين أرخوا أيام فاس الدامية من الفرنسيين يصورون الثورة بالأعمال الوحشية، ويصفون جيش الاحتلال وكأنه حمائم سلام. باستثناء بعض المسؤولين الكبار، كما قرأنا في كلمة الجنرال كاترو، وباستثناء بعض الصحفيين النزهاء كنا روينا بعض ما كتبوه سابقاً. وإذا كان أحد لا يستطيع أن يبرر بعض التجاوزات بمنطق أن الثورة هي الثورة. والتجاوزات التي حدثت في الثورة الفرنسية، مع أنها كانت ثورة داخلية وليس ضد جيش احتلال، تجاوزات الثورة الفرنسية لم يكتم التاريخ بشاعتها، على أن ثورة فاس عرفت مشاهد من العنف المتبادل. فقد كان الفرنسيون داخل المدينة القديمة مسلحين، وإذا كان بعضهم قد حوصر في منزله فقد كان بسلاحه يقتل عشرات المحاصرين. وربما نجا هذا البعض من القتل، ولو بصعوبة.

الفكرة الأساسية التي لم يتفهمها جيش الاحتلال وإدارته أن المواطنين المغاربة كانوا في موقف دفاع عن أنفسهم. فقد فرضت عليهم الحماية ووقعها السلطان تحت الأكراه (تحت الأكراه هو ما كان يؤمن به الشعب وقد أكد ذلك

أو قريباً منه الذين كتبوا عن لحظات الإمضاء والذين وصفوا حالة السلطان بعد أن أمضى) وللمرة الأولى في التاريخ يشعر المواطنون المغاربة بأنهم أصيبوا في وطنيتهم باحتلال وطنهم من الأجانب. ولذلك فالثورة كانت مشروعة ـ ولو اتسمت بالعنف ـ والاحتلال وإطلاق النار على السكان العزل، وقذف المدينة بالمدافع الثقيلة لكي تستلم كان جريمة في عرف بلاد مستقلة وقوم عاشوا طيلة حياتهم مستقلين. أما الذين عملوا على إجبار المعتقلين على حفر قبورهم قبل أن يصرعوا ببنادق جيش الاحتلال، فلم تكن ممارساتهم عملية وحشية، ولم تكن أجراماً في حق مواطني «المدينة المجرمة» كما وصفوها فور انتصارهم.

القبائل التي تحيط بإقليم المدينة كلها كانت مؤهلة للثورة وبدأت الزحف على جيش الاحتلال الذي ركز قواته في دار الدبيبغ (الضاحية العليا المشرفة على المدينة) ولكن كان في أمكان جيش الاحتلال أن يتلافى الثورة الشاملة بتجنيد كل قواته في المنطقة، ويؤكد استعداد القبائل المجاورة أن فكرة الثورة ضد الاحتلال لم تقتصر على «المدينة المجرمة» ولكن سكان المغرب جميعهم كانوا على أهبة الثورة ضد جيش كان يتقوى باستمرار منذ سنة 1907. ولكن الأطلس كان ملجأ للثورة كما سنرى في فقرة قادمة.

أكد الملاحظون الأجانب الذين شاهدوا أيام المعركة أن النساء لعبن دوراً مهما في بعث الحماس في أفواج المجاهدين، فقد كانت سطوح المنازل تضج بزغاريد النساء تشجيعاً للثورة. وكانت بعض النساء تهددن الرجال إذا تراجعوا.

الثورة غيرت من طاقة الاحتلال فقد أصبح جيش الاحتلال في المغرب نحواً من 56 ألف جندي بمن فيهم اللفيف الأجنبي من بلاد المستعمرات. وأصبح سنة 1913 حوالي 70 ألف جندي ثم بلغ 163 ألفاً سنة 1914 وهي سنة الحرب العظمى الأولى واعتبروا احتلال ا لمستعمرات جزء من الدفاع عن الوطن.

والثورة دفعت إلى تغيير جذري في القيادة فعوض الجنرال موانيي القائد الأعلى للجيش عينت الحكومة الفرنسية أشهر قائد لعب دوراً مهماً في الجزائر،

وفي تسرب قوات الاحتلال من الجزائر إلى الصحراء المغربية الشرقية في إقليم توات وغيره وهو المرشال ليوطي. عينته الحكومة مقيماً عاماً وقائداً أعلى للجيش وسيلعب دوراً مهماً وخطيراً في تدعيم السياسة الفرنسية وبلورة أفكارها واتجاهاتها في المغرب طيلة 14 سنة. ولم يقض على نفوذه بإبعاده عن المغرب سنة 1925 إلا حرب الريف. فقد أنهزمت القوات الفرنسية بقيادته أمام قوات الريف الظافرة في بداية الحرب مع فرنسا: فتقرر اسناد القيادة إلى المرشال بيتان الذي كان سبباً في ابعاده، بعد أن كلفته الحكومة الفرنسية بتفتيش عسكري بعد الهزائم الفرنسية فأكد في تقريره أن القيادة ـ وليوطي على رأسها ـ هي السبب في الهزائم. ولا تخفى المنافسة القوية التي كانت بينهما كضابطين كبيرين. ولا يخفى أيضاً أن منصب مقيم عام في المغرب وقائد جيش الاحتلال كان يدعو إلى الحسد من زملاء المقيم من الضباط الكبار. فقد أدرك ليوطي من المجد العسكري والسياسي في الجزائر والمغرب ما لم يدرك كبار الضباط من أمثال بيتان الذين خاضوا معركة الحرب الكبرى، وأدركوا مقاماً عسكرياً كبيراً. بينما ظل ليوطي ملكاً غير متوج في المغرب.

وثورة المدينة حرمتها من أن تظل عاصمة المغرب كما كانت في عصر المرينيين والعلويين. ونتيجة لعدم اطمئنان جيش الاحتلال والإدارة الفرنسية على الأمن في المدينة نقلت العاصمة إلى الرباط لتنضاف هذه المدينة إلى العواصم الثلاث التي عرفها المغرب: مراكش وفاس ومكناس. يمكن أن نؤكد أن الثورة لم تنهزم. وأنها كانت إيذاناً بالثورات المتوالية التي عرفها المغرب ضد جيش الاحتلال: في الصحراء بزعامة الهيبة وفي الأطلس بزعامة موحى وحمو الزياني، وفي الريف بزعامة أمزيان ثم محمد بن عبد الكريم الخطابي. ثم توالت الثورة بانبعاث الحركة السياسية الوطنية. وكانت فاس إحدى عواصمها وقد استمرت حتى تحولت إلى مقاومة مسلحة وجيش التحرير وكانت نهاية الاستعمار بفعل هذه المقاومة كما بدأت المقاومة مع الاحتلال.

ثورة فاس كانت تلقائية. ولذلك كان ينقصها التنظيم والاستهداف..

فلم يكن القائمون عليها قد نظموا أنفسهم، ولا نظموا أفكارهم ومطالبهم، كانت ثورة غضب ضد الاحتلال والوجود العسكري والمدني الأجنبي. قد ينطبق هذا على ثورة الصحراء وثورة الأطلس. الهدف واضح. وهو طرد المحتلين من الوطن. ولكن الوسيلة والتعبير عنها كان تلقائياً. ولهذا أكثرت الضحايا بين المقاومين. ويمكن أن نقول إن ثورة الأطلس كانت أكثر تنظيماً ودقة. وكلفت الاستعمار الكثير على نحو ما يعرف الضباط الكبار الذين كتبوا مذكراتهم عن الأحداث. ويعود ذلك إلى الموقع الجغرافي والستراتيجي للأطلس، وإلى كفاءة الأطلسيين والأطبان في الحرب، وإلى عجز حرب الآلة الحديثة آنذاك عن التمكن من حرب الجبال. وأكثر من هذا كله يعود إلى وطنية المغاربة الأمازيغ التي تدفع بهم إلى التضحية في سبيل الحرية والاستقلال والكرامة.

**معركة الصحراء**

حينما كان الاستعمار الفرنسي يحاصر المغرب من الشرق والاستعمار الإسباني يحاصره من الشمال، كان الاستعمار البرتغالي والفرنسي والإنجليزي يحاول أن يحاصر المغرب من مناطقه الجنوبية الصحراوية بدعوى إقامة مراكز تجارية في بعض الشواطىء، والاتصال بالسكان لإحداث علاقات تجارية مباشرة معهم طمعاً في تأليفهم إلى جانبه. وقد قدمنا في فصول سابقة نماذج من هذا النوع من التدخل الأجنبي كما تحدثنا في كتابنا «قصة المواجهة بين المغرب والغرب» عن بعض هذه التصرفات الاستعمارية، ويهمنا هنا أن نشير إلى نموذج مهم وخطير قامت به السلطات الاستعمارية الفرنسية في شمال نهر السينغال في منتصف القرن 19، رغبة منها في تطويق المغرب من الجنوب تمهيداً لتطويقه من الشمال والشرق والغرب أيضاً، وما من شك في أن هزيمة إيسلي ساعدت أو أوحت بهذه التصرفات الخطيرة ضد جنوب المغرب، فقد تسربت الوحدات العسكرية من شمال نهر السينغال ومن جنوب الصحراء الجزائرية إلى مناطق عديدة في الصحراء المغربية، وصادفت مواجهة كبيرة من زعماء القبائل، وكانت فرنسا تعتمد دولياً في تصرفها هذا على اتفاقية باريس

1815 التي منحت فيها فرنسا لنفسها حق امتلاك بعض المناطق في أفريقيا الغربية. وقد استمرت المعارك متراوحة بين المجاهدين والفرنسيين حتى بعث الفرنسيون إلى المنطقة مستعرباً هو كوبولاني الذي أكد أن التسربات الاستعمارية في الصحراء المغربية الجنوبية والشرقية هي تمهيد لاحتلال الشمال واستغل معرفته للغة العربية، وعادات المغربيين بشمال أفريقيا ليربط علاقات مع زعماء القبائل وليعرض على أمير الترارزة أحمد سالم عقد اتفاق تعاون وحماية على قبيلته، فامتنع الزعيم من التعاون معه إلا بعد استشارة السلطان.

ثم بدأت معركة طويلة ومجيدة يقودها الشيخ ماء العينين وهو سليل قبيلة لها مجدها في المنطقة الصحراوية، وكان قد تنقل بين القبائل والمراكز فَقِوَيَّ نفوذه الديني والنضالي وكان يزور سلاطين المغرب ابتداءاً من عبد الرحمان بن هشام حتى عبد الحفيظ. كان يقدم لهم البيعة باسم قبائل الصحراء ويستشيرهم في معارك الجهاد ويطلب منهم المدد العسكري، وكانوا يُجلُّونه ويعتبرونه مجاهداً ينوب عن الدولة في مقاومة التسرب العسكري الأجنبي، حتى إن المؤرخين الفرنسيين اعتبروه رجل المخزن في الجنوب. وبنى مدينة السمارة كمركز له للإقامة والمقاومة بمدد مهم جداً من السلطان عبدالعزيز. وكان السلطان عبد العزيز قد بعث ابن عمه مولاي إدريس بن عبد الرحمن بن سليمان خليفة له في الصحراء وقاد هذا الخليفة معركة ضد كوبلاني، قتل فيها هذا الأخير، وحاصر مركز تجيكجت حيث تتمركز قوات الاحتلال.

وقد ظل الشيخ ماء العينين يحارب الفرنسيين حتى سنة 1908 في الجنوب الصحراوي ممثلاً رسمياً للسلطان، واستمر الجهاد بقيادة ابنه الشيخ حسانة فقيه ولد عيدة أمير أدرار كما حمل راية الجهاد أيضاً ابنه الشيخ أحمد الهيبة ماء العينين الذي قاوم الاحتلال الفرنسي لمراكش وطرد الفرنسيين من المدينة سنة 1912 وتابع جهاده حتى سيدي بوعثمان، وواجهته القوات الفرنسية بتعاون مع الكلاوي وانتهت معركة الهيبة في هذه المنطقة.

استمر المجاهدون يقاومون التسرب العسكري من الجنوب بقيادة ماء العينين، ولكن الاحتلال الفرنسي فتح جبهة أخرى من الجزائر فاستولى على بودنيب.

### المقاومة المسلحة من الشيخ ماء العينين إلى ابنه الهيبة

الوضع في الصحراء عرف الاستمرارية في الصلة القوية بين الدولة والإقليم في عهد الحسن الأول ثم ابنيه بالتوالي عبد العزيز وعبد الحفيظ. وإذا كان الشيخ ماء العينين (الأب) قاوم الامتداد العسكري الاستعماري في الصحراء، فإن استمرار الاستعمار الفرنسي الذي انطلق بين الحدود المغربية الصحراوية الجنوبية والحدود الجزائرية اتجه رأساً إلى احتلال الصحراء والمنطقة الجنوبية المجاورة للصحراء. كان السلطان عبد العزيز على اتصال بالأب ويبارك جهاده ويساعده على تنمية المنطقة. وقد عرفنا أنه ساعده على بناء السمارة ثم كان السلطان عبد الحفيظ على اتصال بالابن الهيبة ويبارك جهاده للوقوف في وجه المد الاستعماري. وقد أيد الهيبة السلطان عبد الحفيظ مع من أيده من كبار القواد في المغرب، وكلهم كانوا يباركون الهيبة، رغم ميولهم إلى القوة الغالبة الفرنسية. وظل الهيبة على صلة بالسلطان الجديد، ويقوم باسمه بالمقاومة المسلحة في الساقية الحمراء والمناطق التي يحتلها الجيش الفرنسي. انطلاقاً من السينغال عينت السلطات الاستعمارية رجل المخابرات كوبلاني، للقيام بأعمال استخبارية جاسوسية في الصحراء لحمل شيوخ القبائل والزعماء الدينيين على خدمة المصالح الفرنسية. أكد ماء العينين سيادة السلطان. وقطع الصلة مع رجل الاستخبارات. وأصبحت زاوية الشيخ مركز التجنيد، ونادى بالمقاومة المسلحة. وكان أن حوصر «كوبولاني» وقتل في أبريل 1905. وكان أن بعث السلطان عبد العزيز عمه مولاي إدريس للإشراف على المقاومة المسلحة في الصحراء، الشيء الذي اعترضت عليه الحكومة الفرنسية - في إطار تدخلها في الشؤون الداخلية بعد مؤتمر الجزيرة - وطالبت السلطان بأن يسحب عمه ويوقف المقاومة. سحب مولاي إدريس، دفع بماء العينين أن يولي وجهة عن عبد العزيز لصالح عبد الحفيظ بعد الانقلاب ضد عبد العزيز.

وبدأت الحملة الفرنسية على الصحراء التي انهزم فيها الجيش الفرنسي. ومع ذلك احتل «أطار». وترك ماء العينين «أطار» بعد احتلالها وانتقل إلى الساقية الحمراء. وترك ماء العينين [الأب] المقاومة لابنه الأغظف واتجه مع ابنه أحمد الهيبة «إلى مراكش» توفي ماء العينين سنة 1910.

## الهيبة يبايع سلطاناً بعد الحماية.

كان الهيبة قد شارك في جميع معارك المقاومة ولذلك تولى قيادة الزاوية بعد أبيه. بعد الضغط على عبد الحفيظ لإمضاء الحماية انفصل الجنوب عن فاس بفعل القواد الذين كانوا يناصرون الاستعمار. لم يتعرض القواد الكبار للهيبة. واستمر هذا في العمل ضد الاحتلال وتولى قيادة المقاومة، حتى لقب بلقب «إمام المجاهدين» بعد إعلان الحماية. وقد شاع وذاع.. نظراً لانعدام الاتصالات في مرحلة الفوضى، أن السلطان مات أو قتل، ولذلك بدأ يتشوق إلى أن يخلفه فبايعه الناس لأن البلاد أصبحت بدون سلطان. سانده بعض القواد الكبار كقائد حاحا، ووقف منه الكلاوي موقف الحذر.

اضطربت السلطات الفرنسية للحركات التي أخذ يقوم بها الهيبة كسلطان. وكان أتباعه يطردون القواد السابقين ولا يدفعون من الضرائب إلا الزكاة. ومما يذكر أن «إدريس» باشا مراكش والمتوكي قدموا إلى الهيبة المال والسلاح طمعاً في أن يكونوا من أعوانه.

بعد دعوته إلى الجهاد في مدينة تيزنيت، وتنازل عبد الحفيظ عن العرش، دخل الهيبة إلى مراكش وبويع رسمياً (18 غشت 1912) وبويع في المسجد الأعظم.

كان جيش الاحتلال يتكون من ٢٥ ألف جندي تحت قيادة الجنرال مانجان. استطاع الهيبة أن ينسق المقاومة ضد قوات الاحتلال. وظن ليوطي أن كل مخططاته لاحتلال الجنوب قد انهارت. تخوف ليوطي من الخطر الذي يهدد الحماية ويزعزع نظامها إذا جمع الهيبة كل المعارضين للاحتلال في مراكش.

لم ينهزم الهيبة لضعف قوته أمام قوات الاحتلال ـ رغم أن المقاومين معه لم يكونوا يستطيعون أن يحققوا نصراً على الفرنسيين ـ ولكنه أخيراً انهزم. لم يسر الهيبة سيراً سياسياً موفقاً ولا حكيماً في قيادة «السلطة» بمراكش. ضَعُفَ سلطانه فاتجه إلى الدعوة إلى الجهاد وحدثت منازلات عسكرية مع جيش الاحتلال، كان المجاهدون يغيرون فيدمرون كتائب الجيش الفرنسي، وكان الجيش يغير عليهم فيشتتهم. واستمرت المعارك الصغيرة إلى 29 غشت 1912 فالتقت قوات المقاومة مع قوات الاحتلال في «ابن جرير» ولم تستطيع المقاومة أن تقوم بعمل جاد فطاردتها قوات مانجان إلى مراكش.

في قرية سيدي بوعثمان على مقربة من مراكش التقى الجمعان يوم 6 سبتمبر، ولكن الفرنسيين كانوا أقوى وبسلاح أحدث. فاحدثوا ثغرة في صفوف المجاهدين الذين استشهد الكثير منهم. جلا الهيبة عن مراكش. وبويع مولاي يوسف سلطاناً بدلاً من الهيبة.

عاد الهيبة إلى «تيزنيت» ساهم التهامي الكلاوي في احتلال المنطقة لصالح الفرنسيين. احتل مدينة تارودانت. ثم جلا الهيبة تحت الضغط عن تيزنيت.

اتخذ الهبة مدينة «ويجان» قصراً له، وجمع الفرنسيون قواتهم التي شارك فيها الكلاوي والكندافي للهجوم على قوات الهيبة. قاوم المجاهدون الحملة الفرنسية وانهزم الجيش الفرنسي هزيمة نكراء كان «مربيه ربه» أخ الهيبة هو الذي يقود الجيش بينما حافظ الهيبة على القيادة الروحية حتى توفي في مدينة «كردوس» سنة 1920. وقد حافظت هذه المنطقة على حريتها من الأطلس الصغير إلى سنة 1934.

### ثورة الأطلس:

لعل الفرنسيين، كانوا يظنون أن عملية الاحتلال كسائر العمليات العسكرية المحدودة التي وجد فيها الجيش أمام الأرض، والإنسان في خدمته. ورغم أن «الاستخبارات» التي كانت تدرس المغرب تاريخياً واجتماعياً ـ وخاصة قبلياً ـ

ويدرسون بالأخص صلة الحكم الوطني بالقبائل، ورغم أنهم كانوا يقسمون المغرب إلى بلاد «المخزن» وبلاد «السيبة» ـ المناطق البدوية والجبلية بالأخص ـ فيعتقدون أن بلاد السيبة ستكون معهم ضداً على الحكم الوطني، فإن خطأ التقدير عندهم يأتي من انعدام التعرف على وطنية المغاربة، وكراهيتهم للأجانب، ولعل بعضهم لم يقدر بَدْءَ كراهية المغاربة للكفار ـ وهي كلمة تعني الأجانب على العموم ـ وخطأ التقدير عندهم أيضاً أتى من عدم تقديرهم لمدى الاعتداءات الأجنبية على المغرب، خاصة منذ اقتراب سقوط الأندلس. فاحتلال سبتة ومليلية، ثم الثغور التي حررها المغرب تباعاً انطلاقاً من طنجة حتى العرائش استمراراً على الشاطىء الغربي للمغرب حتى الصحراء... كل ذلك أضاف إلى كراهية المغاربة للأجانب نماذج من صور الاحتلال والبطش، مما ضاعف من الكراهية والعداء الذي يكنه المواطنون على مختلف مستوياتهم ومناطق سكناهم. وقد جرب الفرنسيون احتلال وجدة والدار البيضاء والشاوية، كما جربوا من قبل احتلال مناطق من شرق المغرب بعد معركة إيسلي، وأدركوا أن المغاربة قد ازداد كرهم للأجانب من خلال بعض النماذج التاريخية والواقعية التي زادت من حدة مشاعرهم الوطنية والإحساس بالكرامة ضد أي احتلال أجنبي. المعلومات التي تعرفوا عليها عن القبائل المغربية كان يمكن أن تؤكد لهم أن السيبة، لم تكن تمرداً على «المخزن» الحكومة الوطنية، ولكنها كانت تمرداً ضد الظلم الذي يتعرضون له، وأنها لن تكون لصالحهم، وعملهم يبدأ بالظلم الوطني أي الاحتلال.

لذلك وجد الفرنسيون أن صعوبة الضغط الذي مارسوه من أجل احتلال المغرب في مظهريه الخارجي والداخلي (مع السلطة الوطنية) لن يفوقه في الصعوبة إلا الضغط على الموطنين لاحتلال ديارهم وأرضهم. وإذا كان احتلال المدن: الدار البيضاء، الرباط، مكناس، وجدة... مثلاً وهي المدن الكبرى باستثناء فاس لم يضع أمامهم صعوبة تذكر، فإن احتلال بقية المغرب والسهول منها ـ وخاصة الجبال ـ كلف الفرنسيين والأسبانيين أيضاً كثيراً من الصعوبات والضحايا.

كان الأطلس المتوسط والكبير والصغير، كما كان الريف، من أكثر المناطق صعوبة وإرهاقاً للاحتلال، ليس فقط لصعوبة مسالكه وسمو مرتفعاته التي لا يستطيع جيش يعتمد على الآلة والمدفع أن يسلك منعرجاته ويصل إلى قممه، ولكن أيضاً لأن الإنسان الأطلسي محارب بطبعه عنود لدرجة الموت تحت سلاحه، يستمد وجوده من كرامته. وقد عانى جيش الاحتلال صعوبات جمة لإخضاع سكان الأطلس.

وروى الضابط الصغير الذي سيصبح الجنرال نوكيس مقيماً عاماً للمغرب وقائداً أعلى لجيش الاحتلال عن ليوطي فقال:

«ورغم أن ليوطي كان يتجنب الحرب كلما أمكنه الوصول إلى تحقيق الاحتلال عن طريق السلم، فإن مهنته كجنرال هي الحرب ووظيفته هي القائد الأعلى لجيش الاحتلال». ولعل أحداث فاس أقنعته باستعمال السلاح فقرر الاحتلال العسكري لبعض المناطق الأطلسية الأقرب إلى السهول وأسند مهمة احتلال بني مطير لِلْجنرال هونريس سنة 1913، وأسند مهمة احتلال تادلة للكولونيل مانجان في نفس السنة. وكانت خنيفرة خاتمة المطاف أسند مهمة احتلالها للجنرال هونريس كذلك تَمَّ ذلك سنة 1914.

الاحتلال الفرنسي لم يلق السلاح في هذه المناطق جميعها، من احتلال الدار البيضاء، والشاوية ووجدة حتى سنة 1933 حينما وضعت السلاح بآيت عطا ووضع قبلها السلاح في الريف سنة 1926م واحتل الفرنسيون والإسبان جميع أنحاء المغرب.

بعد مفاجأة ثورة فاس شعر الفرنسيون بأنهم سيجدون صعوبة أكثر في احتلال الأطلس «قلب المغرب النابض»، وهو الذي يربط بين شمال المغرب وجنوبه، كما أنه يمثل مراكز اعتصام المجاهدين الذين عرفوا على مر التاريخ بإتقان فنون الحرب لحماية الأطلس، العمود الفقري للمغرب العربي. وليوطي من أذكى القياديين الذين كانوا يفضلون العمل السياسي على العمل العسكري.

كان يعرف أن الدخول في مستنقع الحرب مع رجال الأطلس لن يجد فيه لقوات الاحتلال مخرجاً.

وقد حاول ليوطي ـ بواسطة مساعديه، ومنهم مغاربة استرضاء بعض رؤساء القبائل، واستغل النزاعات القبلية، فاستجاب بعض هؤلاء الرؤساء، وخضعوا للاحتلال (وكان الزعم بأنه خضوع للمخزن) غير أنه لم يستطع أن يستميل ثلاثة من الرؤساء الكبار الذين أصبحت سيطرتهم على الأطلس كاملة: موحى وحمو الزياني وعلي امهاوش وموحى وسعيد، أكد هؤلاء الأبطال مواصلة النضال حتى النصر أو الموت.

نخص هذه القبائل وهؤلاء الأبطال بالحديث كنموذج للمجاهدين الآخرين الذين سيرد بعضهم فيما يأتي من فقرات هذا الفصل.

**قبيلة زيان وموحى وحمو:**

كان موحى وحمو من الذين أخلصوا للدولة منذ عهد الحسن الأول. وعينه قائداً على المنطقة (من القواد الكبار) كما زوده بالسلاح والمقاتلين من جنده، وهو يعرف أن المنطقة ستضطر في يوم ما للدفاع عن نفسها. ثم إن السلاح كان جزء من حياة الأطلسين لإقرار الأمن الداخلي، فهم جنود الدولة للدفاع عن المراكز والمناطق التي يسكنونها. وقد بنى هذا القائد الكبير مدينة خنيفرة وحصنها وحارب لحمايتها واحتلت سنة 1914.

وكان يعتبر زعيم الأطلس جميعه، وبالأخص رئيساً منتخباً لقبيلة زيان إحدى القبائل الكبرى ذات السيادة في الأطلس، وقد أبدى موحى وحمو زعيم القبيلة عداء للفرنسيين منذ علم باحتلال الدار البيضاء. عند ذاك بدأ يكون فريق الحرب لطرد «الكفار» من البلاد وكل الذين كونهم كانوا من الفرنسان الأبطال، وانتقل الرجال من منطقة خنيفرة للالتحاق بميدان المعركة المنتظرة.

استمرت المقاومة ـ التي اتخذت صفة حرب ضارية ـ سنة 1909، وبالأخص من سنة عقد الحماية 1912 حتى سنة 1933، وفي الأطلس

المتوسط بالذات حتى سنة 1923. لقد برز عشرات الأبطال المجاهدين، في كل قبيلة بطل مجاهد قاد قبيلته بشجاعة وإيمان. ويرجع تعدد فصائل المقاومة إلى التنظيم القبلي الذي كان إلى حد ما نظاماً جماعياً تلعب فيه الزعامة القبلية والإنتخاب والكفاءة دوراً أساسياً، كما يرجع عدم التنسيق بين القبائل والزعامات إلى الطبيعة الجبلية الصعبة التي تعرقل الاتصالات، على أن ما كان يجمع القبائل، ويقلل من النزاعات ـ التي كانت تصل أحياناً إلى حد الصراع المسلح ـ هو وطنيتهم وعداؤهم المشترك للاحتلال، كل منهم يستعمل الوسائل التي يملكها والأسلحة التي يغتنمها ويحقق نصراً ساحقاً أحياناً. وقلما كانت فصيلة من القبائل تنهزم، إلا بعد تضحيات كبرى وتغلب أكبر لسلاح العدو الذي كان يجعل من انتصاره في حرب الأطلس عنوان وجوده. في المغرب.

وقد قال الجنرال ليوطي في السنوات الأولى من المعركة (2 مايو 1914) «إن بلاد زيان (أكثر مجموعة قبلية في الأطلس) تصلح كسند لكل العصاة بالمغرب الأوسط، وإن إصرار هذه المجموعة الهامة في قلب منطقة احتلالنا، وعلاقتها المستمرة مع القبائل الخاضعة يكون خطراً فعلياً على وجودنا. فالعصاة والمتمردون والقراصنة مطمئنون لوجود ملجأ وملاذ وغداء وموارد توفرت لها من خطوط محطات الجيش، ومناطق الاستغلال جعل منها تهديداً دائماً بالنسبة لمواقعنا فكان من الواجب أن يكون هدف سياستنا هو إبعاد كل الزيانيين الساكنين بالضفة اليمنى لنهر أم الربيع».

تأتي قبيلة زيان وزعيمها موحى وحمو الذي أرعب جيش الاحتلال في المقدمة. وتتكون قبائل زيان من نحو 9000 عائلة. وتعتبر من أهم القبائل قوة وسلاحاً وتدريباً على الحرب مما منحها الزعامة في الأطلس كله. وقد عرف جيش الاحتلال منها أعظم خصالها: قوة الهجوم وتنظيم المقاتلين المهاجمين وقدرتها على الدفاع، وكانت القبيلة تسيطر على الطريق الجبلي الرابط بين فاس ومراكش بحيث كانت تهدد المراسلات الاستعمارية بين العاصمتين

التاريخيتين للمغرب. زعامة موحى وحمو كانت تمتد على منطقة شاسعة وتسيطر على ضفة نهر أم الربيع، ويجمع حوله جماعات من المقاتلين من قبيلته ومن غير قبيلته يحتمون به أحياناً من صراعاتهم القبلية فكان يوظف شبابهم وطاقاتهم في الجهاد.

مركز القائد ومركز قبيلته دفع ببعض الضباط الكبار بتعليمات من القائد الأعلى الجنرال ليوطي أن يحاولوا استمالة موحى وحمو، كما فعلوا مع بعض زعماء القبائل الأخرى الذين انهزموا نفسياً بعد أن شاهدوا ثورة العدو. ولكن موحى وحمو صمم على أن يستمر في الجهاد حتى النصر أو الموت. وقد حققهما معاً.

يئس قادة جيش الاحتلال من موحى وحمو وأيقنوا أن مقاومة زيان لا تصفيها إلا الحرب. كما أكدت القيادة الفرنسية في المنطقة. ولذلك خططت هذه القيادة لحرب طويلة بدأت تحقيق مخططها الطويل الأمد سنة 1914. حاولت في البداية تطويق قبيلة زيان، ولكن موحى وحمو كان هناك. وجندت لذلك نحو 15000 جندي يقودها 15 من الضباط. انطلقت جحافل القوات الفرنسية من ثلاث اتجاهات في اتجاه خنيفرة، المدينة التي تعتبر عاصمة لموحى وحمو. ابتدأت المعركة في 10 يونيو. واستطاعت إحدى الفرق أن تستولي على المرتفعات المحيطة بالمدينة لتتمكن كتائب من احتلالها. كان موحى وحمو قد أفرغ المدينة من المقاتلين ليلتحقوا به في ميدان المعركة الكبرى ولم تحتل المدينة دون خسائر كبرى كبدتها قوات المجاهدين في صفوف العدو.

استمرت المعارك طيلة صيف 1914 ولم يسلم مركز من مراكز تجمع الجيش الفرنسي من هجوم قوات موحى وحمو. كما أن قوات المجاهدين كانت تحيط بمدينة خنيفرة، وتعتبر معركة الهري، من أعظم المعارك التي خاضها موحى وحمو. فقد زَعم قائد مركز خنيفرة أنه يستطيع أن يغدر بقبيلة

زيان والقبائل المجاورة في ليلة ممطرة (12 نوفمبر) فجمع كل قواته لمهاجة قرية (الهري) حاول الهجوم بقوة 1300 جندي. وعند الفجر بدأت المدافع القوية تقصف المنطقة، ولكن موحى وحمو كان هناك.

قاد قوات المجاهدين من كل القبائل المتحالفة معه، رغم أن الغزاة اختطفوا سيدتين من نسائه. وكان الرد حينها قوياً استعمل فيه حتى السلاح الأبيض لأن المجاهدين التحموا بقوات الاحتلال. وتسلل مقاتلون داخل صفوف العدو وتمكنوا من قتل عديد من أفرادها فدبت الفوضى في جيش الاحتلال ووقعت الهزيمة النكراء التي لم يكونوا يحسبون لها حساباً، حتى أكد قائد جيش الاحتلال أنها كانت مأساة مؤلمة وتامة لم يسبق لجيوشنا أن تعرضت لمثل هذه الهزائم في شمال إفريقيا. وتقول الإحصاءات إن الجيش الفرنسي فقد 35 ضابطاً و700 من الجنود القتلى وعدد من الجرحى. وغنم المجاهدون سلاحاً كثيراً 8 مدافع و700 بندقية وعدداً كبيراً من العتاد. كما أسر عدد كبير من الضباط والجنود.

وقد استمرت الحرب شمالاً بين جيش الاحتلال الذي استنجد بكل قوات الاحتلال في المغرب وبعضها من الجزائر، وكانت الحرب تشتد وتخف في سنوات 1915 ـ 1920، احتل جيش الاحتلال فيها المناطق المحيطة بالجبل؛ كقصبة تادلة وكان الطيران الفرنسي قد استفاد من تجربة الحرب الكبرى الأولى فاستعملها في معارك الأطلس، وكان له أثر في تخديل بعض القبائل، إلا أن موحى وحمو وجماعة المجاهدين معه استمروا في القتال يكبدون العدو خسائر في الأرواح وإن استطاع أن يزحف على مناطق لتطويق المراكز الجبلية، ولكن العدو تكبد خسائر كبيرة حوالي خنيفرة ومع ذلك احتل آيت إسحاق وهي من المراكز المهمة سنة 1920. ولعل من الآثار السيئة للطيران على المجاهدين استسلام اثنين من أبناء موحى وحمو وهما أمهروق وحسن ومن معهما من المجاهدين. ولكن المجاهد الكبير لم يعبأ بالهزيمة النفسية والمعنوية التي حلت به، فخاض معارك طاحنة ضد العدو في زاوية

الشيخ وقصبة الواد تدخل فيها الطيران إلى جانب الأسلحة الفتاكة التي نقلت من فرنسا بعد الحرب.

خاض معركة يائسة يوم 27 مارس 1921 في تاوجكانت استشهد وهو يواجه العدو بسلاحه.

عم الحزن كل قبائل زيان وأعلنت الحداد التقليدي فلم توقد نار في كانون وشيع جنازته آلاف المجاهدين، وقد استمر القتال بين القبائل الكثيرة التي حملت السلاح وجيش الاحتلال. وكانت من العائلات الأطلسية 7800 خارجة عن النفوذ الفرنسي، حتى تمكن العدو أخيراً من التفوق بفعل الطيران والأسلحة والعتاد والجنود والضباط. ولم يستول على آخر المعاقل الأطلسية بعد أن انتقل المجاهدون إلى الجنوب للالتحاق بمناطق مقاتلة أخرى، وكان آخر معقل استولى سنة 1926.

**ايت عطا آخر معاقل المجاهدين في الأطلس:**

استمرت المقاومة في مناطق مختلفة من الأطلس بعد استشهاد موحى وحمو واستسلام منبع المقاومة «قبيلة زيان» ولم يهدأ لجيش الاحتلال بال وهو يعاني المقاومة العاتية هنا وهناك، حتى لم يبق من جيوب المقاومة الكبرى إلا آيت عطا في الجنوب وقائدها عسو أو باسلام. ولكن إتمام إخضاع الأطلس الكبير كان يتوقف على إخضاع المقاومة في جبل صاغرو معقل آيت عطا، وجبل صاغرو من أكثر الجبال مناعة في جنوب المغرب، تضاريسه صعبة، وتمتد كتلته على مساحة طولها 200 كيلومتر وعرضها 40 كيلو وهي امتداد للأطلس الصغير في جزئه الشرقي. وينقسم إلى ثلاثة أقسام: 1 ـ جبل بغداد، قمته 2400 متر 2، جبل بو غافر: حصن طبيعي منيع تضاريسه معقدة ووعرة، وبها هضبة الإبر التي كانت آخر معقل للمقاومة. 3 ـ أو كنات منخفض العلو 1400 متر. ثم جبل بالي وهو من أعقد المناطق الجبلية في جبل صاغرو، وقد تكفل بهذه العملية في واجهتين في المعركة أكثر من 8000 جندي. والواجهة

الثانية تحت قيادة الجنرال جيرو ـ سيعرفه التاريخ في نهاية الحرب الثانية مرشحاً لقيادة فرنسا الحرة إلى جانب الجينرال دكول ـ (تضم قواته فيالق من المرتزقة الأجانب والفرنسيين نحو 9000 جندي وسلاحه من الطائرات والآليات الفعالة، 44 طائرة ومدافع قوية) ابتدأت العمليات يوم 13 فبراير 1933. أحاط المقاومون بالجبل من مختلف جهاته، منيت قوات الاحتلال في أول لقاء بهزيمة نكراء. وقد احتمى المجاهدون بالكهوف والمغارات، واستطاعوا إلى جانب هزيمة الكتائب المتقدمة إسقاط طائرة حربية.

تعترف القيادة العسكرية الفرنسية بعد المعركة الأولى فتقول: كل قواتنا ـ التي أتت من الشرق والغرب ـ منيت بالفشل بطريقة مأساوية وفقدنا أثناءها أربعة ضباط «. . . لم يستطع الهجوم تحقيق هدفه لأن المقاومة كانت على أشدها ضارية ومنظمة كشفت عن وجود رئيس وتنظيم محكم طويل. . . تقدم ملموس ولكن بعدما تحملنا خسائر فادحة. ونختبيء بالليل بين الصخور. ولا نستطيع التقدم لأن أمامنا عدد كبير من الأعداء. . .» وقد استطاعت فرقة من المقاومة أن تستولي على قافلة من 117 بغلا محملة بالذخيرة والمؤونة بعدما قضت على فرقة من اللفيف الأجنبي.

وحد المقاومون قواتهم وصفوفهم داخل جبل بوغافر في مواجهة الجنرال جيرو الذي رتب قواته أمام الجبل. وأثناء يومي 22 ـ 23 فبراير تحولت المعارك إلى حرب خنادق بعد محاولة جيش الاحتلال القيام بهجوم كاسح، ويوم 24 فبراير تعرض بوغافر لهجوم كاسح من كل جهاته وانتهى الهجوم بفشل ذريع أمام صمود المجاهدين.

يقول الكاتب الفرنسي هانري دوبوردو: «. . . عملت الطبيعة على إنشاء جدران صخرية أوى إليها المجاهدون. . . ألف من البنادق بأيد ماهرة ومعهم نساء أكثر منهم شراسة واستعداداً للقتال وأخذ مكان كل رجل استشهد في المعركة، ويقمن بإذكاء حماس المقاومين عندما يصابون بالتعب أو يغالبهم النوم ويعارضن كل من يتحدث عن الاستسلام. عدد المجاهدين يفوق خمسة

آلاف نسمة. وكان أكثر النساء والرجال يستخدمن الأحجار من أعلى للدفاع عن النفس».

البطل الذي قاد المعركة عسو أو باسلام، رجل ذو وجه وسيم وقور، نحيف الجسم ذو عضلات مفتولة.

وتنتهي معركة آيت عطا كما انتهت معارك الأطلس قبلها. فقد تفوق العدو بطائراته وجنوده وأسلحته الحديثة. ورغم صلابة المجاهدين واستبسالهم نفد سلاحهم واستسلموا لقدرهم بعدما سجلوا صفحة مشرقة في حياة المقاومة المغربية للاحتلال الفرنسي.

## حرب الريف الأولى

وتبدأ حرب الريف قبيل إمضاء معاهدة الحماية واحتلال شمال المغرب، فقد كانت إسبانيا تحتل سبتة ومليلية. ولم يشعر المغاربة قط بأنهما أصبحتا إسبانيتين إلى الأبد. وكان الريفيون والجبليون (قبائل جبلية) في مقدمة المجاهدين الذين حاولوا طرد المحتلين الإسبان من المدينتين في مراحل مهمة من التاريخ. ولذلك حينما حاول الإسبانيون من جديد ـ وقد تأكدوا من احتلالهم للشمال بمقتضى الاتفاقية الإسبانية الفرنسية سنة (1911م) ـ حينما حاولوا أن يتوسعوا في منطقة الريف سنة 1909 انطلاقاً من مدينة مليلية المحتلة فتصدى لمقاومتهم بطل الريف الأول المجاهد محمد أمزيان، ولم يوقف هذه المقاوة إلا استشهاد بطلها أمزيان.

محمد أمزيان من المجاهدين الذين أنجبهم الريف عرف في شبابه بين قبيلته باستقامته ونزاهته وسمو أخلاقه، وهو سليل أسرة من الشرفاء أحد أجداده محمد بن عبد السلام في زاوية الزغنغان. وقد عمل في ميدان التجارة على الأخص. وكان يتنقل بين منطقته (قرب مليلية) والجزائر للتجارة، وخاصة في وقت كان المهاجرون الريفيون ينزحون إلى الجزائر في أوقات الحصاد وجني العنب. كان يتمتع باحترام الجميع وهو في الجزائر أو في طريقه

إليها، حتى إن العمال الموسميين كانوا يتنقلون في حمايته.

وتبدأ شخصية المقاومة تظهر في حياته عندما كان الإسبانيون يستغلون المعادن التي عقد معهم اتفاقية استغلالها الجيلالي الزرهوني ـ بوحمارة ـ الذي استولى على مناطق من الريف في عهد السلطان عبد العزيز كما تقدم القول في فصل سابق، وفي سنة 1908 انسحب الزرهوني من الريف واعتقله السلطان عبد الحفيظ وأعدمه، ولكن الاستغلاليين الأسبان ظلوا يواصلون عملهم في المعادن، الشيء الذي دفع بالريفيين إلى الاعتراض ومقاومة هؤلاء الاستغلاليين. ووجدوا في الريف أمزيان الرجل الذي يتزعمهم. وانتهت قيادة المعارك ضد الفرق التي كانت تستغل المعادن تحت حراسة الجيش.

ورغم أن الإسبانيين حاولوا الاتفاق مع القبائل المجاورة لفترة سلام، طمعاً في أن يستمروا في الاستغلال، فقد استعصى عليهم رجل وطني مثل محمد أمزيان. وجه الرجل نداءات إلى الريفيين الأحرار ليدافعوا عن بلادهم. وانضم إليهم عدد كبير من المجاهدين تقديراً لشخصيته من جهة، وللدعوة الوطنية التي يبعثها فيهم من جهة أخرى. وبذلك أوقف استئناف الاستغلال والعمل في إقامة السكة الحديدية. وتزعم أمزيان معركة (اعتبرها الإسبانيون خديعة) لطرد مستغلي المناجم.

وكانت تلك بداية المعارك التي قادها أمزيان.

وطيلة أربع سنوات (6 أكتوبر 1908 ـ 15 مايو 1912) كانت الحرب سجالاً بين قوات المقاومة والقوات الإسبانية التي كانت تتركز في مليلية حيث تتمكن من التنظيم والتمويل والتسليح، تتوقف المعارك لفترات بسبب انصراف المجاهدين في موسم الزراعة إلى أشغالهم، أو بسبب الانهزام النفسي لبعض القبائل التي تستسلم أو تكف عن الجهاد أحياناً بتأثير مادي أو إرهابي من الإسبانيين، ثم تعود المقاومة وتشتد بفضل الزعيم المجاهد الذي كان يقدم المثل بنفسه وتضحيته وإبائه على أن يخضع لإغرارات الإسبانيين. ولكن المعارك رغم توقفها أحياناً مستمرة طيلة سنوات، وكانت بعض المعارك

تحدث في الليل حينما يتسلل المجاهدون إلى صفوف العدو فيهاجمونه ويغنمون السلاح، ومعظم أسلحة الريفيين كان مما سلبوه من جيش الاحتلال. ابتدأت الحرب الحقيقية بأعظم المعارك في يونيو 1909 وقد كبد الريفيون الأسبان في هذه المعركة، التي حاول العدو أن يفاجيء بها الريفيين، خسائر كبيرة في الأوراح والعتاد، وطردوا جيش الاحتلال حتى أبواب مليلية.

تركت هذه الهزيمة آثاراً سيئة في الرأي العام الإسباني فاستنكر الحرب وظروفها، ولكن الضباط كانوا يعتبرون الحرب صناعة، خاصة في ظل الظروف النفسية التي تركتها الحرب العالمية الأولى فيهم، والأزمة الاقتصادية التي كانت تجعل من الحرب بديلاً للبطالة وانعدام العمل السلمي الذي يدر مكسباً يمكن أن يصرف المقاتلين عن معانقة مبدإ الحرب.

هذه هزيمة كبرى أولى، وتستمر الحرب، ليقوم المجاهدون بهزيمة كبرى ثانية لجيش الاحتلال، حتى سمي بالأسبوع الدامي، أو معركة واد الريف، وسقط فيه الجنرال «بسطوس» قائد الجيش والفريق المكون للقيادة.

هذه المعركة دفعت إسبانيا إلى تقوية جبهة القتال فجندت 40.000 جندي.

من المؤكد أن هذا الجيش الضخم كان له أثره على بعض القبائل التي انصرفت عن القتال للاشتغال بالفلاحة أو الاستسلام للعدو بعد اليأس. وكان احتلال الجيش لقلعية من أسباب خيبة الأمل للمجاهد أمزيان، وتنامى جيش الاحتلال فأصبح 43 ألفاً وتنامت الأموال التي تصرف على القتال فأصبحت 100 مليون بسيطة.

ولعله مما زاد في تعميق المأساة أن الحكومة المغربية عقدت اتفاقية مع الحكومة الإسبانية، تقضي بمراقبة «مشتركة» للمنطقة المحتلة بين الجنود المغاربة والجنود الإسبانيين.

وتحت ضغط الرأي العام الإسباني (ضد الحرب) أخذت القوات

الإسبانية تقوم بتحركات (تخفيض الجيش في مليلية إلى 28 ألفاً، وتوقيف الهجمات التي كانت مصممة عليها. . .).

وقد استعادت قوات أمزيان نفسها ونظمت صفوفها وقامت بهجوم قوي على قافلة عسكرية إسبانية، كانت نتيجتها هزيمة نكراء للجيش الإسباني (مايو 1911) وتوالت الهجمات في حرب حقيقية ضد الإسبانيين من جديد، رغم أنهم كانوا قد زادوا من صلابة موقعهم، وقامت قوات أمزيان في الشتاء بهجوم آخر قوي، غير أنه كان فاشلاً، وشعرت القيادة العسكرية بضعف مركزها، وبدأت تستعمل وسائل سياسية ونداءات للقبائل بالتخلي عن القتال.

كانت قوات أمزيان في أوج انتصارها بعد التضعضع الذي حدث في أواسط سنة 1911، غير أن القدر نادى الزعيم المجاهد.

فقد تحرك أمزيان في جولة استطلاعية، فاصطدم بقوة مع العدو، واجهته بطلقة نارية قبل أن تتعرف عليه أو يتعرف على هويتها، وتبين بعد مصرع القائد المجاهد أن الفرقة كانت من الريفيين المرتزقة الذين يعملون في صفوف العدو. نقلت جثة الشهيد يوم مصرعه (15 مايو 1912) إلى مليلية، واعتبرت قوات الاحتلال أن مصرع القائد نصراً لها، وكان بالفعل نصراً مبيناً. إن استشهاد القائد المجاهد حفر خندقاً في جدار المقاومة الريفية. ينضاف إليه توقيع اتفاقية الحماية التي منحت إسبانيا حق السيطرة على المنطقة التي لها فيها مصالح تتصل بالأراضي التي تحتلها: سبتة ومليلية.

لم تكن حياة أمزيان ومعاركه ضد الإسبان نقطة ضائعة مغمورة في غمرة بحر من الاحتلال القائم على «شرعية» الحماية، وإنما كانت إضاءة لطريق مظلمة، نحو العمل العظيم الذي قام به الريفيون مرة أخرى، وتحت زعامة أخرى هي زعامة محمد بن عبد الكريم النابع من «بني ورياغل» المجدد لهمة الريفيين في محاولة القضاء على الاحتلال والموجه لطمات كبرى لجيش الاحتلال الإسباني ثم الفرنسي بعد غياب القائد الأول آمزيان بتسع سنوات.

**الحرب الريفية الثانية:**

كان الأمير عبد الكريم يصر على أن يسمي عمله الكبير في المقاومة حرباً، لا ثورة، ويغضب لمن يسميها «الثورة الريفية» ويمكن أن نؤكد أن المقاومة الريفية التي تزعمها محمد بن عبد الكريم كانت حرباً ضروساً بكل المقاييس. وإذا كانت هذه الحرب تعتبر التاج الذي توج المقاومة المغربية من الصحراء والشاوية وفاس والأطلس بكل قممه، فإنها الحرب التحريرية التي تركت أثرها القوي في المغرب وفي الخارج ولدى كل المقاوميين الذين طردوا الاستعمار حتى «ماوتسي طونك» في الصين و«هوشي من» في فيتنام.

وقد كان الاستعمار الإسباني كالفرنسي مطمئناً في بداية العشرينيات من القرن الماضي على وضعه في المغرب بعد «الانتصارات» التي حققاها في «حروب التهدئة». فإن المفاجئة كانت قوية بالنسبة لإسبانيا، بعد أن انتهت مقاومة الشريف أمزيان في الريف ومع إمضاء اتفاقية الحماية، وبعد أن كانت مطمئنة إلى عائلة الخطابي (الأب عبد الكريم والإبنين محمد وامحمد) وتعاونهم مع سلطان مليلة في شؤون القضاء وتعليم أبناء المغاربة وتحرير القسم العربي من جريدة «تلغراف الريف» التي كانت تصدر في مليلية. وكانت فرنسا ـ وهي شريك إسبانيا في مواجهة حرب الريف ـ تطمئن إلى أن المقاومة قد بدأت تنحسر عن الأطلس. ولم يبق إلا جبل صاغرو ـ وجيش الاحتلال يعاني المحنة والموت لإخضاعه ـ، ولذلك كانت فرنسا مطمئنة كإسبانيا إلى أن المغرب خضع نهائياً وإلى الأبد للاحتلال الفرنسي.

غير أن الريف كان كفيلاً بأن يؤكد للاستعمار الفرنسي والإسباني معاً أن الشعب المغربي سيناضل ويكافح إلى أن يطرد الاستعمارين معاً من أراضيه.

جدير بالريف أن تنجب شخصية تواصل جهاد الشريف أمزيان. ولم تكن هذه الشخصية غير محمد بن عبد الكريم الخطابي الورياغلي. «بني ورياغل» من أهم القبائل الريفية وأقواها وأعرقها مجداً. وقد كان عبد الكريم (الأب)

من الرجال الذين عرفوا في القبيلة بالفضل والعلم والصلاح. لم يعرف عنه ما عرف عن الكثير من الشباب من التجارة والتهريب، فهو فقيه تحترمه القبيلة وتشهد له بالفضل. وقد سكن أجدير مسقط رأسه، وانتقل مرات إلى جزيرة النكور حيث كان بعض الريفيين ينتفعون منها. وكان حاكم المدينة يتتبع الريفيين المرموقين الذين يفدون عليها. وتقوت صلاته ببعض سكان الجزيرة من الأجانب والمغاربة، واستقبلوه ـ لمكانته كفقيه ـ استقبالاً حاراً. وشجعه ذلك على التوجه إلى مليلية، حيث قويت صلاته مع حاكم المدينة. وانطلاقاً من هذه الصلة عين قاضياً للمسلمين الذين يسكنون المدينة.

أبناؤه محمد وأمحمد كانا أمله في الاستفادة من المركز الذي أدركه. كان عليه أن يدبر مستقبلهما العلمي. فقد اهتدى وهو في النكور ومليلية إلى أن يؤهل ابنيه ليتعرفا على حياة العصر، وقد اختار الأكبر محمد أن يدرس في القرويين بفاس علوم الشريعة والعربية، وبعث بأصغرهما امحمد إلى مليلية ليأخذ سبيل التعليم العصري. ولم يلبث مُحمد ـ الذي سيصبح بطل حرب الريف ـ أن عاد من فاس بعد سنوات الدراسة، ليستقر في مليلية حيث عرض عليه أن يكون مدرساً في مدرسة لأبناء المغاربة. ثم تطور عمله ليصبح محرراً في القسم العربي لجريدة «تلغراف الريف». كان سعيداً بالعملين لأنه يمكنه من الاتصال بالآخرين عن طريق المدرسة والكتابة. وتطور عمله في الصحيفة فأخذ يكتب مقالات توجيهية سرعان ما تحولت إلى مهاجمة الاستعمار الفرنسي الذي فرض الحماية على المغرب.

وتقول الأخبار إنه أخذ يتصل ـ خارج نطاق عمله ـ بكل ما يفيده في التعرف على أحوال المغرب. وهنا يظهر مرة أخرى منجم الحديد ـ الذي كان سبب ثورة أمزيان ـ فقد كانت تستغل المنجم شركة ألمانية. واتصل محمد بن عبد الكريم بالمشرفين عليها قصد الاطلاع. وهناك اطلع على بعض الوثائق التي تعرف منها على الأهداف الإسبانية لاحتلال المغرب.

هذا «الفضول» نبه إليه الإسبانيين الذين طالما اعتمدوا على تفهمه وتعاونه.

وظهر على خط عمله رجل يعرف بعبد المالك حفيد المجاهد الجزائري الأمير عبد القادر. فقد رست به الأقدار في طنجة. ومع قيام الحرب الكبرى تنبه الفرنسيون إلى نشاطه المشبوه. فقد كانت له صلة ببعض العملاء الألمانيين الذين يعملون ضد فرنسا. وانتقل من طنجة ـ مع العميل الألماني ـ ليواصل عمله داخل المنطقة التي يحتلونها. وقد بعث به محمد إلى والده في أجدير ليعرض عليه الأمر. فالعمل في أجدير ربما كان أكثر ضمانة. وفي أجدير كان الوالد يجمع مؤتمراً من رجال القبائل المجاورة التي تعتز بزعامة بني ورياغل. وحضر الألماني المؤتمر وخطب في المؤتمرين فوعدهم بالمال والسلاح. وكان تهريب السلاح شائعاً في المنطقة بين تطوان والريف. وبذل الألماني المال الضروري. وقد فكر المؤتمرون في محاربة فرنسا كما فكروا في محاربة إسبانيا، ولو أن الألماني كان يفضل محاربة فرنسا، فهي عدوة بلاده في الحرب، وهو يرغب في أن تبقى المنطقة التي تحتلها إسبانيا دَرْءاً للتسلح وتجمع قوات المجاهدين.

تكونت حركة تحت رئاسة عبد الكريم وتجمع المقاتلون حوله ليقاتلوا فرنسا. ولكن المقيم العام الفرنسي (ليوطي) سرعان ما احتج على حاكم مليلية للسماح بتكوين مناضلين ضد الحكم في الريف وضد الحكم الفرنسي في بقية المغرب. وكان محمد بن عبد الكريم المقيم في مليلية وهو واسطة الحاكم ليناقش معه بحدة ما يقوم به والده في أجدير. وكان حواراً حامياً اشتدت فيه حمية محمد بن عبد الكريم ليهاجم الاستعمار الفرنسي والإسباني معاً. وكان ذلك سبب اعتقاله في قلعة رهيبة من قلاع المدينة حيث قضى في السجن سنة كاملة (1915 ـ 1916) وحينما سمح لبعض أعضاء العائلة بزيارته تدارسوا معه محاولة تهريبه، وهي المحاولة التي ارتطم فيها بالأرض ليلاً وهو يتسلل من نافذة مرتفعة فكسرت ساقه. وظل حبيس المكان الذي سقط فيه مكسور

الساق حتى عثر عليه الحراس في الصباح فنقل إلى المستشفى وظل العرج يصاحبه حتى لقي الله.

وبتدخل من بعض أصدقاء العائلة وأصدقاء إسبانيا قبل المقيم الإسباني محاكمة ابن عبد الكريم في محكمة عسكرية ووعد بتبرئته. وقد برأته المحكمة على أن ينتقل إلى أجدير بعد التعهد بعدم القيام بأي نشاط يمس السلطة الإسبانية في الريف، ولا بأي عمل يَضر بالعلاقات مع فرنسا.

وبعودته إلى أجدير من السجن أصبح الزعيم المرموق الذي قضى سنة في سجون إسبانيا لأنه واجه الحاكم الإسباني بشدة.

كانت إسبانيا تحتل القبائل واحدة بعد أخرى. وقد احتلت قلعية، القبيلة الكبرى للمجاهد قائد حرب الريف الأولى محمد أمزيان، وهاهوذا محمد بن عبد الكريم يجد بلاده تقع تحت السيطرة الإسبانية التي كان يتوقع منها ألا تكون استعمارية مثل فرنسا. فكيف يمكن أن يلتزم ما اشترط عليه عند الإفراج عنه من عدم القيام بأي عمل ضد السلطات الإسبانية؟

عنصر جديد آخر تدخل ليوجه كلاً من الأب والابن إلى مقاتلة جيوش الاحتلال هو دخول تركيا الحرب إلى جانب المانيا. وكانت ما تزال لها المكانة الإسلامية عند المغاربة. ظهر في الريف مبعوث تركي يحرض الريفيين على مقاتلة فرنسا في المغرب. زادت اتصالاته بالأب ودعوته إلى مقاتلة فرنسا حماساً لتجنيد المجاهدين ضد فرنسا. كان الابن في مليلية مراقباً من السلطات الإسبانية، وازداد الضغط عليه بتوجه الأب نحو عمل عسكري ضد فرنسا... تأكد المقيم العام في تطوان وحاكم مدينة مليلية أن الابن شريك أبيه في أفكاره، وأن الدائرة ستدور على إسبانيا لعرقلة مسيرة احتلالها للمناطق التي ما تزال غير محتلة. وكان الهياج في الريف يزيد من الضغط على محمد بن عبد الكريم ـ الموجود في شبه إقامة إجبارية ـ في مليلية...

**من التردد إلى الحرب.**

خلاف جوهري كان بين الأب والابن يتعلق بجهة العداء. الأب اشتدت عداوته لفرنسا بعد الحماية والاحتلال ودخولها في الحرب ضد تركيا زعيمة المسلمين، مع الاستمرار في ولائه لإسبانيا، رغم احتلالها لبعض القبائل (بني ورياغل لم تكن قد احتلت بعد) والابن أصبحت إسبانيا تشك في ولائه لها. ولأنها شاركت فرنسا في احتلال المغرب، وبدأت تحتل الريف (مركز التفكير الأساسي للريفيين) ولذلك كان يضمر العداء للدولتين معاً ويفكر في القيام بعمل مسلح ضد إسبانيا أولاً ثم فرنسا.

ورغم التزام الأب في رسالة الاعتذار التي كتبها ملتمساً الإفراج عن ابنه «بعدم الانقلاب أبدا ضد إسبانيا» فإن نية الرجلين ـ للظروف الداخلية والخارجية التي ذكرنا ـ كانت هي القيام بعمل عسكري ضد إسبانيا أولاً ثم فرنسا. وتلك بالأخص هي النية الصارمة التي كانت تراود محمد بن عبد الكريم بعد الإفراج عنه.

هل زاد اعتقاله من تحديد الهدف بدقة؟

ما من شك في ذلك. فقد اعتبر الاعتقال إهانة شخصية من جهة، وخيانة من الدولة التي خدمتها العائلة بإخلاص رغم ما تحملت في سبيل ذلك من تنازل عن المبادىء، ومن تنكر من بعض القبائل الأخرى التي لم تكن هي الأخرى أقل تعاملاً مع إسبانيا.

كان موقع إسبانيا في الريف لا تحسد عليه، فهي مدعوة بمقتضى الحماية أن تحتل المنطقة التي وضعت في حمايتها. ولكنها ـ وموقفها العسكري قد يكون قوياً بوجودها في مليلية وجزيرة النكور ـ تجد نفسها في موقف ضعف إزاء القبائل الريفية. ما كادت شكوك فرنسا تأتيها من هذه المنطقة، بعد أن تبين لها أن خصومها يعملون لإثارة اضطرابات على حدود المنطقة ضد فرنسا بدافع من العملاء الألمانيين والأتراك، فقد قام الجنرال ليوطي ـ المقيم

الفرنسي العام ـ بزيارة لمدريد ليبلغ الحكومة الإسبانية عدم ارتياح فرنسا لعمق احتلال إسبانيا لمنطقتها، حتى لا تضطر إلى القيام بدلها بالاحتلال، دفاعاً عن وجودها في المغرب. ووجدت إسبانيا نفسها أمام هذا التدخل الفرنسي في حرج. فهي تعاني من القبائل الريفية، وتخشى إذا هي امتثلت، في ظروف الحرب الصعبة، لمطالب فرنسا أن تقع في صراع مع القبائل المتذمرة. كانت في يد إسبانيا ورقة رابحة هي الخلاف الداخلي بين القبائل، حتى إن بعضها كان يحرص على احتلال الأخرى ويساعد على ذلك، تملقا لها أو «بيع ذمة»، ولكن بعض القبائل المهمة الأخرى كانت لا تقبل الاحتلال، ولو ساعدت، أو ساهم أعيانها على احتلال الأخرى، ومن هذه القبائل «بني ورياغل» قبيلة عبد الكريم وابنه. وهي من القبائل المرموقة، والتي يمكن أن تثير مشاكل في وجه الاحتلال الإسباني، رغم مظاهر الود والاتفاقات والتعهدات بألا تقوم بأي عمل يضر بالوجود الإسباني إلى الأبد.

واختارت إسبانيا إزاء هذا الموقف الطبيعي الحرج الذي التزمت به بمقتضى المعاهدة. وهو الزحف على القبائل واحدة إثر أخرى. وتأكد محمد بن عبد الكريم ووالده أن دور قبيلتهم آت لا ريب فيه، فأصبح اطمئنان القبيلة على نفسها مشكوكاً فيه، بعد أن تأكدت إسبانيا من نية القبيلة العدائية ضدها رغم الالتزامات الشفوية والمكتوبة.

لذلك قرر محمد بن عبد الكريم أن يتحرك في اتجاه العمل العسكري ضد إسبانيا. وخرج معه عمه الفقيه السيد عبد السلام من أجدير في اتجاه غمارة. والحرب لا تضمن نتائجها بغير أحلاف، خاصة في المجتمع الريفي القبلي الذي كان يغلي كالمِرجل بسبب التنافس القبلي الدائم من جهة، والعداء الذي أوجده الاحتلال الإسباني ـ الذي استعمل السياسية والمال لزيادة التفرقة والتنافس بين القبائل ـ لهذا اتجه عبد الكريم إلى الاتفاق مع قبيلة قوية أخرى هي تمسمان التي كانت حليفة لإسبانيا. فالاتفاق معها يقطع حبل الجيش الإسباني عن مواقع الحرب التي اعتزم محمد بن عبد الكريم البداية بها. وتم

الاتفاق بين القبيلتين في فبراير 1920، اتفاق شراكة كاملة في الحرب بكل واجباتها.

وقد حاول الأب وابنه أن يستميلا القبائل الأخرى، ووجدا صعوبة كبيرة في ذلك للأسباب التي عرفت، وبدأ الجيش الإسباني التحرك فاحتل بعض المناطق التي لم تكن خاضعة، في الوقت الذي كان عبد الكريم الأب قد التحق بالجبهة ليتولى القيادة، وبدأ المجاهدون يلتحقون بمنطقة القتال، وبدأ البحث عن السلاح الأولي: البندقيات.

القيادة لا تجهل مشاكل إعلان حرب ضد جيش متوغل، وقبائل متفرقة، وسلاح منعدم تقريباً، وقدرة على تنظيم المجاهدين وتزويدهم بالغذاء والسلاح، وخاصة منطقة القتال، ومع ذلك فالجهاد أصبح ضرورة حتمية رغم جميع الصعوبات. توفي الوالد عبد الكريم في 7 غشت 1920 وكان لمرضه ـ وابناه في جبهة أجدير ـ أثر في العمل العسكري الذي كان في طور التحضير.

اجتازت إسبانيا عتبة الحرج في احتلال الريف بعد أن خدعت كثيراً من القبائل التي وضعت خطة لاحتلال أراضيها. التخديل بالمال والإرهاب والخوف. المال والغذاء لعب دوراً أساسياً، وخاصة في وقت المجاعة التي كان يمر بها الريف. المنطقة فقيرة تماماً. فإذا اجتمع مع الفقر الجفاف عند ذلك تضرب المجاعة أطنابها، وبمقدار ما تخلصت إسبانيا من الحرج تخلص محمد بن عبد الكريم والمقاومون معه من الحرج، رغم الوعود التي بذلها للإسبانيين، وفيما أكد أن دور قبيلته «بني ورياغل» أصبحت مطوقة بجيش الاحتلال في منطقة شرق الريف وغربه، فقد احتلت وأصبحت بني ورياغل القبيلة الكبرى محتلة.

ومنذ أواخر سنة 1920 ـ 1921 بدأ السباق بين قائدي الجيش الأسباني الجنرال سيلفيستر قائد الجبهة الشرقية والجنرال برتيكر قائد الجبهة الغربي من جهة، والمجاهد محمد بن عبد الكريم ورجاله من جهة أخرى. فقد عمد

سيلفستير إلى احتلال جبل «ماورو» وهو جبل استراتيجي رغم صعوبته، وكون حوله جيشاً من 20 ألف جندي إسباني معززين برجال القبائل التي جندها كمرتزقة. ثم استولى على مراكز استراتيجية، ووصل الجيش الإسباني إلى منطقة قريبة من أنوال في فبراير 1921.

وجه ابن عبد الكريم الخطابي نشاطه لتوعية المتطوعين معه بطبيعة حرب العصابات التي سيقومون بها ضد جيش أقوى عدداً وعدة.

وقد أخذ كل من القوتين المتحاربتين من مواقعهما الستراتيجية في الجبال المطلة على السهول والتي تصل أبعاد الرؤية فيها إلى البحر والبوارج التي تساند الاحتلال من مواقعها البحرية. وإذا كانت قوات الاحتلال قد وجدت المجال الواسع في المناطق القبلية التي احتلتها وفي الأعداد التي يأتي من إسبانيا عن طريق مليلية من الجنود والأسلحة التقليدية، فإن القوات الوطنية كانت قوتها في التنوير الحكيم الذي اتسم به محمد بن عبد الكريم، وفي المجاهدين المتشبعين بالروح الإسلامية والوطنية والاستشهادية، ثم بالعمل السياسي الذي لم يوقفه محمد بن عبد الكريم. فكان يستقبل مبعوثين من الجانب الإسباني للمطالبة بإيقاف الحرب، ويبعث مبعوثين مغاربة للمطالبة بتوقيف الاحتلال والحرب، وفتح باب المفاوضات.

**بداية الحرب في جبل أوبران:**

في نفس الوقت (أوائل أواسط 1921) اتجهت القوات الإسبانية إلى محاولة احتلال جبل «أوبران» تقدمت خطوات نحو الجبل وتركزت في معسكرات استراتيجية. وقد أمهلتهم القوات الوطنية حتى الليل حيث نظم المجاهدون غارة قوية من ثلاث جهات أحاطت بالمعسكرات وسحقت كل القوات الإسبانية والمرتزقة. وفر المدفعيون تاركين مدافعهم. وكانت الهزيمة الكبرى التي اعتبرها القواد العسكريون أكبر هزيمة نزلت بالجيش الإسباني. كما اعتبروا احتلال القوات الوطنية للجبل ضربة قاصمة لأنهم بذلك يسيطرو

على المنطقة حتى أنوال. ويمكنهم أن يضربوا ـ بالمدافع التي غنموها البواخر العسكرية في البحر ـ أما المغاربة فقد قدروا خطر المعركة على الإسبانيين من جهة، وأقنعت كل القبائل المترددة، والتي كانت قد وعدت الإسبانيين بالعمل في صفوفها بالانتماء إلى المجاهد وإعانته والبحث عن السلاح. وكان ما غنموه في معركة «أوبران» ذخيرة مهمة رفعت معنوية المجاهدين.

فهذه أولى المعارك المهمة في حرب الريف (مايو 1921)، وقد صحبتها، قبلها وبعدها، غارات على معسكرات كان المجاهدون يقضون فيها ـ بعمل فردي ـ على الكتائب المتجمعة في المعسكر.

ونقل ابن عبد الكريم مركزه إلى «امزاورو» قريباً من أنوال بعد أن طهر جيش المجاهدين المنطقة من المعسكرات الإسبانية، وفي يوم 15 يونيو تمكن جيش المجاهدين من مركز «سيدي إبراهيم» ـ وهو ضريح كانت قوات الاحتلال قد احتلته لإثبات وجودها ـ وقد اشتبك المجاهدون مع جيش العدو في هذه المنطقة الجبلية وبفضل المساعدة التي كان يلقاها من المدفعية في أنوال، قضى على الكتيبة الإسبانية.

وتأتي معركة أخرى في «المرسى» (تبعد عن أنوال بنحو ست كيلمترات وهو موقع استراتيجي هام في مكانة أوبران الستراتيجية). احتل الجيش الإسباني هذا الموقع يوم 17 يونيو 1921، وكان احتلال الجيش الإسباني لهذا المركز كرد فعل للقضاء على كتائبه في سيدي إبراهيم. وقد جند الإسبانيون نحو 3 آلاف جندي وحاولوا أن يزحفوا على المنطقة التي تنبع فيها عين الماء، إلا أن المجاهدين انقضوا عليهم، رغم حماية المدافع، وأسلحة الهجوم التي كان يتوفر عليها جيش الاحتلال. وقد عاد جيش الاحتلال من حيث أتى بعد أن قتل منهم نحو 132 قتيلاً. ثم بدأ المجاهدون هجومهم القوي على مركز إغربين ـ بعدما منعوا جيش الاحتلال من الوصول إلى الماء حتى أرهقوه عطشاً وقتالاً ـ وقد حصل جيش الاحتلال على نجدات من المناطق المحتلة ودارت

معركة حامية يومي 19 ـ 20 يونيو. وقد وصلت إلى العدو نجدة من مليلية تقدر بنحو 1400 مقاتل، وسلاح ومواد غذائية. تسلل المجاهدون إلى المعسكر، زرعوا فيه قنابل تفجرت فزلزلت المعسكر. وتابعتهم قوات المجاهدين حتى قضت على الجيش المتجمع في أغربين. فانسحبت بقية الجيش واستشهد من المجاهدين نحو 50 شهيداً.

وتلك هي المعركة الكبرى الثالثة في صيف 1921.

## معركة أنوال الكبرى:

وقد اعتبرت القيادة العسكرية الوضعية الحربية في غاية الخطورة. وكانت اعترافات صريحة من القواد الكبار في الجبهة وتبدأ المعركة الرابعة، معركة أنوال صباح 22 يوليو حيث استعد جيش الاحتلال بقوة كبرى قدم لها فئة من المرتزقة اخترقهم جيش المجاهدين فبعث الرعب فيهم وانسحبوا. وكانت خطة المجاهدين أن أرسلوا كتائب من المجاهدين متسللين خلف جيش العدو في أنوال لقطع خط الرجعة عليه. أحاط جيش المجاهدين بجيش الاحتلال من كل جانب وسط معارك جانبية ليكون اتجاه الفرار إلى بطاح أنوال.

وقد انطلق جيش الاحتلال في اتجاه المجاهدين، قدم مجموعة من المرتزقة المغاربة في صفوفه حيث قتل قائدها وفرت جميعها إلى الخلف والرصاص يحصدها. رجع جيش الاحتلال من بطاح أنوال إلى معسكر آخر، تابعه جيش المجاهدين. وكان سلفستر قائد الجبهة يقف على مرتفع يراقب الإنسحاب فأرداه مجاهد ببندقيته بعد أن أقترب منه، وفك حزام الرتبة العسكرية من وسطه وقدمه هدية إلى ابن عبد الكريم. وقتل في المعركة كولونيل موراليس الساعد الأيمن للجنرال سيلفيستر بنفس الطريقة.

اكتسح المجاهدون جميع المراكز الخلفية التي فر منها الجيش المنهزم. استسلمت كل الفرق إلا فرقتان قاتلتا فأبيدتا. وأخيراً نجا من جيش المركز

نحو ثلاثة آلاف جندي، مما يؤكد القوة العدوانية التي كان جيش الاحتلال يحارب بها.

وتأتي معركة «أعرويت» خاتمة المعارك الكبرى ـ مروراً بالمعارك المحلية التي انتهى فيها جيش الاحتلال، قاد المعركة في أعرويت الجنرال «نافارو» قائد الانسحاب من أنوال. وكان جبل أعرويت كجبل أوبران مركز سباق بين جيش الاحتلال وجيش المجاهدين حاصر المجاهدون جيش العدو 15 يوماً، وهم يقتلون كل يوم عدداً من الجنود المحاصرين، أما الجرحى فقد ماتوا جميعهم لانعدام الإسعافات الطبية. واستسلم أخيراً جيش الاحتلال بعد أن يئس من الإنقاذ أو الدفاع يوم 2 غشت 1921. أسر من الجنود المستسلمون بعد مجزرة ثانوية نحو أربعمائة جندي (بينهم 30 ضابطاً).

**لماذا لم يحتل المجاهدون مليلية؟**

احتل المجاهدون المنتصرون مدينة الناظور يوم 9 غشت 1921 ولم يخرج منها المحتلون حتى أحرقوها وتركوها كتلة من نار.

ومنع ابن عبد الكريم المجاهدين أن يقتحموا مدينة مليلية لصعوبة الدفاع عنها من البحر والبر، ولأنها مجهزة بأجهزة دفاعية قوية، ولأن المجاهدين بعد أن احتلوا الناظور أبهرهم الانتصار، وسادت الفوضى فيهم، ولذلك بعث ببعض قواده ليسابقوا قوافل المجاهدين إلى أبواب المدينة ويمنعونهم من دخولها.

هكذا لم تسقط مليلية في يد المجاهدين. وكانت ـ وما تزال ـ مركزاً استعمارياً مهماً.

لو احتل المجاهدون مليلية ـ وكان في إمكانهم ذلك لأن سكانها أخذوا يفرون بالقوارب البحرية ـ لكانت سابقة لتأكيد مغربية مليلية. ولكن التكتيك العسكري منع ابن عبد الكريم من احتلالها، وقد أخذت عليه هذه «الغلطة التاريخية».

لكن جيش الاحتلال لم ييأس بعدما تقرر تجديد السلاح والجيش لضرب المقاومة ضربة قاضية فجمعوا طائراتهم وبواخرهم الحربية. وكان البحر سلاحاً مهما ضد المقاومين. فهم يستطيعون أن يتحركوا في البحر بسهولة، بينما جيش المقاومة لا يملك طائرات ولا قوة بحرية، والبحر يمنحهم تنوعاً في شواطىء الإنزال. وباخرة الاستكشاف الأولى، في هذه المرحلة تبادلت إطلاق المدافع مع المقاومة حتى أصيبت بعطب ففرت من خليج الحسيمة. واستطاع العدو بعد ذلك أن يسترد بعض المواقع التي أجلي عنها بعد معارك طاحنة كالناظور مثلاً في معركة قادها الجنرال فرانكو (الذي سيصبح دكتاتور إسبانيا) لم يسترجع العدو بعض المراكز إلا بعد معارك طاحنة ترك فيها ضحايا عديدين، وأسقط المجاهدون طائرة من طائراته وأسروا ربانها واستولوا عليها غير صالحة. كانت هذه المعارك أواخر سنة 1922. ومن المعارك المهمة معركة تيفرسيت. وقد استخدم فيها العدو الغازات السامة، وحقق فيها انتصاراً على المجاهدين. وحدثت معركة «ميطار» قاد جزء منها عبد المالك بن محيي الدين حفيد عبد القادر الجزائري على رأس جيش المرتزقة الإسبانين، فانهزم الجيش وقتل عبد المالك.

انهزام الإسبان في مختلف المناطق الأساسية في الجبهة الشرقية ووقوف المجاهدين على أبواب مليلية دون أن يدخلوها، جعلهم يفكرون في مشروع تحرير المناطق المجاورة. وقد طالبت قبائل غمارة بأن تشملها عملية التحرير، غير أن الجهود التي بذلها المجاهدون بقيادة امحمد الخطابي أخي الزعيم لم تنجح لأن سكان القبائل لم يقووا على الجهاد فتراجع الجيش الريفي المقاوم.

**معارك طاحنة في جبهات متفرقة:**

مرت الفترة الفاصلة بين هذه المعارك الكبرى سنتي 1921 ـ 1922 بمعارك حامية، سجل فيها جيش المقاومة مرحلة هائلة من النضال والقتال الحقيقي، المعارك في الجبال الشاهقة بين واد لو وجبال شفشاون، انهزم العدو

في عدة مواقع، سجل فيها المجاهدون مجداً كبيراً في سنوات 22 و1923.

بعد هذه المحاولة اتجهت استراتيجية المقاومة نحو الجبهة الغربية، في اتجاه ضواحي تطوان. نشبت معركة في تافوغالت بين وادي لو وطريق سبتة قتلت فيها الحامية الإسبانية، وغنم المجاهدون سلاحهم وخيولهم (180 فرساً)، معركة ضارية أخرى في مقطع واد لو انكسر فيها الجيش الإسباني بعد ما طوقه المجاهدون.

### احتلال المجاهدين مدينة شفشاون:

هاجم المجاهدون ثكنات أربع بباب تازة، بسقوط قلعة بني زحل وأصبحت مدينة شفشاون مفتوحة أمام المجاهدين. دخل عبد الكريم شفشاون يوم 14 ديسمبر 1924 في محفل كبير رغم غارات الطائرات الإسبانية والفرنسية وغادرها ـ ليتجنب قتل المدنين بهذه الغارات ـ بعد أن نظم الحكم فيها. انتصر المجاهدون في منطقة الأخماس (الجبلية) وبذلك أصبحت الطريق مفتوحة للعرائش، وقد تمردت معظم القبائل التي كانت خاضعة للاحتلال الإسباني. وبذلك أصبح جيش الاحتلال محاصراً في ممر بين تطوان والعرائش والقصر الكبير. هذا الحصار يقابله سيطرة الثورة التحريرية على جبال الريف إلى ضواحي تطوان وطنجة وشمل قبائل بني توزين وتمسمان والحسيمة وغمارة وجبالة. وانضم إليها كل زعماء القبائل والعلماء والشرفاء.

مع استعمار عنود منهزم لم يكن ليتوقف، رغم مطالبات المسؤولين الكبار في الدولة بإنهاء الحرب والانسحاب من المنطقة، فقد تضاعفت قوات الاحتلال الإسباني حتى بلغت سنة 1924 نحو 200 ألف جندي وتضاعفت القوات الجوية والبحرية وبذلك تنوعت المعارك. لعبت المدافع ـ وبكثرة ـ دورها بين الجانبين، ومعروف أن سلاح المقاومة ـ بما فيه المدافع ـ معظمه من غنائم السلاح الإسباني.

استمرت المعارك في الجبهتين الشرقية والغربية في مجموعها كان النصر حليف المقاومة، ولم يحاول العدو استرجاع موقع من مواقعه إلا ترك في المعركة ضحايا بشرية وسلاحاً كان عدة للمجاهدين. وأثناء انتصارات المجاهدين كانت محاولات الصلح والجلاء بعضها كان جاداً وسنشير إليها في التحليل.

# فرنسا تتدخل في حرب الريف

منذ قيام حرب الريف وفرنسا منزعجة من أن الثورة قد تمتد إلى المنطقة الواقعة تحت احتلالها. وقد قدمنا أن فرنسا (زيارة ليوطي لمدريد) ألحت على الحكومة الإسبانية بأن تحتل كل المناطق الريفية التي يتضمنها الاتفاق الثنائي سنتي 1904 و1911. ولعلها هددت بأن إسبانيا إذا لم تفعل ستضطر القوات الفرنسية إلى التدخل. هذه المبادرة كانت من أسباب حرب الريف لأن الجيش الإسباني الذي كان يتعامل مع الاحتلال بحذر، بدأ يجازف ويحتل قبيلة بعد أخرى، حتى أصبح قاب قوسين أو أدنى من قبيلة بني ورياغل. وقد قدمنا أن عبد الكريم الخطابي (الأب) وابنه محمد كانا يراقبان هذا الاحتلال المتواصل ولذلك أصبح استعدادهما قوياً للوقوف في وجه انتشار الجيش الإسباني في كل مناطق وقبائل الريف.

انتصارات ابن عبد الكريم زادت في انزعاج فرنسا. أولاً لأن الريف على وشك أن يصبح دولة مستقلة على حدود المنطقة التي تحتلها جيوشها. وذلك قد يؤدي إلى انتشار فكرة الاستقلال في المناطق المحتلة، وخاصة التي ما تزال تحمل السلاح. آيت عطا ـ الصحراء... وثانياً لأن انهزام إسبانيا في حرب الريف يجعل الاتفاقات الثنائية لأغية.

وكان ابن عبد الكريم قد حاول الاتصال بفرنسا سنة 1925 لإقناعها بأن حرب الريف لا تمس الاحتلال الفرنسي للمنطقة الجنوبية. أرسل بعثته برئاسة أخيه محمد لباريس، ولم يستطع الاتصال إلا بعض الأحزاب الاشتراكية. وقد ظل طوال سنة 1924 يحاول الاتصال بالإدارة الفرنسية لإقناعها بعدم التحرش

بقبائل ورغة، وتحريض هذه القبائل ضد الريف وقيادته. ويؤكد لها أنه لا يضمر عداوة لفرنسا، وأنه من رعايا السلطان الذي يملك حق التعامل مع فرنسا. وأكدت الإدارة الفرنسية أن الجيش الفرنسي له الحق في احتلال أية قبيلة تطلب الحماية. ولم تصل هذه المحاولات التي نتيجة تذكر. واستمرت فرنسا في الاستعداد وتكوين المراكز العسكرية على حدود المنطقة التي يحتلها الريفيون، ثم، وهذا مهم، إن بعض زعماء قبيلة ورغة كانوا يتصلون بزعماء الثورة لإنقاذها. وقد زار ابن عبد الكريم القبيلة كما زار مزينة وبعض القبائل الأخرى على الحدود التي لم يكن قد حصل الاتفاق على انضمامها إلى هذه المنطقة أو تلك. وزحف الجيش الفرنسي يكتسح القبائل التي تقع على ضفتي نهر ورغة. ثم توغل في مناطق ريفية إلى أن وصل تركيست. هذا الزحف أصبح مصدر مشاكل ومتاعب. القبائل التي احتلها الجيش الفرنسي كانت دائماً من منطقة الشمال.

بدأت الحرب مع فرنسا في أوائل أبريل 1925. فقد هاجم الجيش الريفي قبيلة بني زروال بقيادة محمد (الأخ) وحقق انتصاراً في القبيلة. وبدأ جيش الاحتلال الفرنسي يحصن منطقة فاس تحسبا لاستمرار الزحف نحوها. حدثت معارك ضاربة في جهات ورغة. ورغم التعزيزات التي وصلت للجيش الفرنسي، حوصرت فرق منه في مراكز استراتيجية. ورغم التغطية التي قام بها الطيران الفرنسي، فقد اضطر الجيش إلى الإنسحاب من جميع المراكز والاحتفاظ بالمهم منها. في شهر يوليو 1925 وجد الجيش الفرنسي نفسه في مركز عسكري حرج، بعد أن تمكن جيش المجاهدين من السيطرة على منطقة شاسعة. ولم يحقق الجيش الفرنسي فيها أي انتصار. وقد اضطرب الموقف سياسياً وكثرت الانتقادات ضد سياسة المرشال ليوطي، الذي غامر، دونما ضرورة، في حرب قد تكون في غير صالح نظام الحماية بالمغرب. تخلى الجيش الفرنسي عن مدينة تازة. وكان اتجاه المقاومة الريفية إلى احتلال تازة ثم التقدم نحو فاس. ولكن تجديد القيادة الفرنسية مكن الفرسيين من صد

المقاومن عن تازة غير أن القبائل المحيطة بالمدينة انضمت إلى الثورة. ولكن القيادة الجديدة استرجعت بعض هذه القبائل.

الوضع الحرج الذي وجد الجيش الفرنسي فيه نفسه دفع بالحكومة إلى إتخاذ مواقف تاريخية فقد بعثت بالمرشال بيتان (أحد أبطال الحرب العالمية الأولى) لقيادة الحرب ضد المقاومة الريفية (غشت 1925) كان بيتان لا يقيم وزناً لخِطط المرشال ليوطي، المنافسة بين الرجلين كانت قوية، ولذلك نفذ خطته في القيام بهجوم عام للاتصال بالجيش الإسباني في الجبهة الشرقية من الريف.

احتل الجيش الفرنسي مناطق الجبال المحيطة بنهر ورغة. وركز فيها قواته. وأقام مراكز عسكرية مجهزة بالمدافع والأسلحة الحديثة ويُعد هذا الإجراء العسكري بمثابة إحاطة بإقليم الريف إحاطة تامة. ثم كان الهجوم العام في مايو 1926 وبذلك انقطعت صلات المقاومة مع القبائل التي تساند الثورة بشرياً وربما بالسلاح والمؤون تمهيداً لتطويق الثورة في انتظار تطويقها من الشمال والشرق بجيش الاحتلال الإسباني. وقد تم الاتفاق بين فرنسا وإسبانيا على القيام بهجوم كاسح من الجانبين، وإن اقتضى الأمر اجتياز الجيش الفرنسي حدود الريف، والتدخل عسكرياً في المنطقة التي تدخل في حدود حمايته. جيش الثورة كان بالمرصاد للحاميات العسكرية في كل المراكز التي احتلها. وإذا كان ينتصر انتصاراً ساحقاً في المراكز العسكرية المعزولة التي تحيط بنهر ورغة، فقد كانت له معارك مصيرية مع الجيش الفرنسي في الساحات الكبرى، فاحتل بعض القبائل الكبرى التي تحيط بتازة. وانضمت بعض هذه القبائل إلى الثورة وحاربت إلى جانبها. وأشرف جيش التحرير على مدينة تازة، ولكنه لم يدخلها بأمر من قائد الثورة محمد بن عبد الكريم على غرار ما حدث في مليلية التي أحاطت بها قواته، ولكنه قرر ألا يدخلها. وحاربت قوات الثورة في خط وزان ـ شفشاون، واحتلت مدينة شفشاون التي تعود السلطة فيها إلى إسبانيا، ولكنها لم تحتل وزان. ومن منطقة إلى أخرى وجد الجيش

الفرنسي نفسه في حرج عندما هددت قوات جيش التحرير مدينة فاس بانتصارها في مدينة تاونات. ولعله كان في استطاعتها أن تحتل المدينة. وبقرار من قائد الثورة توقف الجيش مرة أخرى.

ـ هل غامر الجيش الفرنسي بقيادة ليوطي عندما قرر المشاركة في حرب الريف تخوفاً من نقل الحربِ إلى المنطقة التي يحتلها؟ من المؤكد أن الحرب في المواقع الكبرى كانت سجالاً. حينما يحتل المجاهدون موقعاً مهما يسترده الجيش الفرنسي. وحينما يحتل الفرنسيون قبيلة كبرى يستردها الريفيون. وكثيراً ما كانت المواقع الكبرى تتبادل بين الجانبين عدة مرات.

مرت الثورة من المبادرة إلى المواجهة، وهي تعرف ألا قبل لها بمحاربة جيشين حديثين في مناطق شاسعة؟

سؤالان سنجيب عنهما عند التحليل.

غير أن الأحداث، وفي الظروف التي كانت تعيش فيها منطقة الشمال والجيش الإسباني، كانت تفضي إلى ما حدث.

وقد كان تصميم فرنسا والمرشال ليوطي الذي أصيب مركزه العسكري والسياسي بالارتجاج، وهو يرى أن عاصمة المغرب التي أمضيت فيها الحماية قد أصبحت مهددة، وما يزال يذكر أيام فاس الدامية، فإذا وصلها جيش ابن عبد الكريم وسلاحه، فإن وجود الحماية أصبح في خطر.

هذا الوضع هو الذي دعا إلى شيئين مهمين:

**أولهما:** عقد الاتفاق الفرنسي الإسباني في 11 يونيو 1925 ويؤكد مساعدة فرنسا لإسبانيا في محاربة المقاومة الريفية، ومنحها حق التدخل في المناطق التي تحتلها بمقتضى الحماية.

**ثانيهما:** الاستغناء عن ليوطي وإسناد قيادة الجيش العليا للمرشال بيتان.

وقد تم هذان الحدثان على إثر زيارة رئيس الحكومة الفرنسي لِمنطقة العمليات والاجتماع بدكتاتور إسبانيا «بريمودي ريفيرا. طبقاً لهذا الاتفاق تقرر الهجوم الكاسح على الحسيمة لأنها مركز استراتيجي وسط الإقليم الريفي، ولأنها قريبة من أجدير مدينة ابن عبدالكريم، ومنها انطلقت الثورة، ولأن الإمدادات العسكرية البحرية مضمونة منها وأقل صعوبة من الحدود البرية.

أكثر من مائة سفينة حربية قادمة من سبتة ومليلية (المدينتان المغربيتان السليبتان تلعبان دورهما باستغلال جيش الاحتلال مرة أخرى) من المدينتين أبحرت السفن الحربية تحمل نحو 20 ألف جندي. وتكفل بتنظيم عملية النزول الكولونيل (الجنرال) فرانكو ـ الذي سيحكم إسبانيا قرابة أربعين سنة. كان الإنزال معززاً بالطائرات والمدافع الثقيلة الفرنسية والإسبانية. بدأ الإنزال يوم 8 سبتمبر 1925.

لم يمر إنزال الجيش القوي عدداً وعدة دون معارك (رغم أن جيش المقاومين كان موزعاً في المناطق المحتمل إنزال الجيش فيها) ولم يخل الإنزال من معارك ومفاجآت قتل فيها من جنود العدو الكثير، واستشهد الكثير من الجنود النظامين والفدائيين الذين فاجأوا جيش الاحتلال في مواقع استراتيجية. . . تحولت الحرب إلى عصابات فدائية لم تخل من تحقيق إصابات قاتلة في مواقع الجيش الإسباني. وقد أخر شتاء 1925 ـ 1926 الهجوم الكبير الذي كان في مخطط الإسبانيين بيما تداعت قوات المجاهدين بالتصفية التي أحدثتها مدافع الإسبانيين وطائراتهم.

كان واضحاً أن فرنسا وإسبانيا قد صممتا على كسب الحرب والقضاء على الحركة التحريرية في الريف. لم تغامر فرنسا ـ وقد أرسلت قوات ضخمة، عدداً وعدة، إلى الجبهة لتنهزم ـ وقد خرجت من الحرب الكبرى الأولى منتصرة. ولم تغامر لتترك إسبانيا تستسلم لتصبح في شمال منطقة الحماية الفرنسية دولة ريفية مستقلة حققت استقلالها بالانتصار في معارك ضارية ضد

دولة أوروبية كانت تقتسم المغرب معها. ولذلك سعت إلى الاتفاق الثنائي. وطوقت الريف من الغرب بعد أن تبادلت مع الثورة الريفية النصر والهزيمة. رجح عندها النصر على الهزيمة، فاحتلت كل المناطق «الحدودية» وبذلك طوقت الريف من الغرب تقريباً. وساعدات إسبانيا على إنزال جنودها في الحسيمة. فشقت الريف وأشرفت جيوشها على «أجدير» عاصمة الثورة.

قاتل المجاهدون بكل استبسال، ولم يكن مقدراً لهم الانتصار. فاحتل الجيش الإسباني ـ والجيش الفرنسي طيلة عام من التحرك (من سنة 25 إلى ماي 26) معظم مناطق الريف، وأربك الجيشان الثورة المغربية بعد أن تمزقت كثير من فرقها الحربية والمتطوعون بالأخص.

لم يبق أمام عبد الكريم إلا حل واحد بدأه بإصدار أمره إلى قائدي فيلقين من المجاهدين: لينسحبا من الجبهة التي يحاربان فيها... وكان جواب أحدهما، اسمح لي يا أميري أن لا أطليعك الآن. فلم يسبق لي أن انسحبت منذ تحملت مسؤولية الجهاد. سأقاتل مع فرقتي حتى النصر أو الاستشهاد. قاتل هو وزميله ـ كل على قيادة فرقته ـ حتى أدركتهما الشهادة.

## الاستسلام. لماذا فرنسا وليس إسبانيا؟

فكر الزعيم طويلاً ثم اختار. فرحل إلى زاوية السيد حميدو الوزاني. دخل الزاوية أمام ترحيب السيد حميدو ودهشته وكرمه. وعرض عليه أن يكون رسوله إلى الجبهة الفرنسية يحمل رسالة استسلامه وعائلته إلى فرنسا.

كانت إسبانيا ترغب في أن يستسلم لها لتنتقم. يعرف ذلك. آثر أن يكون استسلامه لدولة بدأته بالعدوان. ولم يقم في وجهها بأي عمل إلا الدفاع عن النفس، ولو قاده الدفاع إلى تازة وأبواب وزان ومشارف فاس.

بلغ السيد الوزاني الرسالة لضابط في الجبهة، وعاد ومعه موعد بعد أربع وعشرين ساعة، كان بعدها جنرال الميدان قد رتب كل شيء، وكتب الزعيم

محمد بن عبد الكريم رسالة إلى القيادة الفرنسية يخبرها فيها بعزمه على الاستسلام. على شرط أن تصون فرنسا حياته وعائلته وأمواله. استجابت القيادة الفرنسية للرسالة إيجاباً. وحدد هو موعد وصوله في فجر يوم 28 مايو 1926 إلى تاركيست، ومعه أخوه محمد وعمه عبد السلام. التحقت به عائلته مكرمة معززة. نقلوا تحت حراسة مشددة إلى تازة ثم إلى فاس، حيث أقاموا في دار محروسة قبل أن ينفى وأخوه وعمه وعائلاتهم إلى جزيرة لارينيون شمال مدغشقر.

استمر اعتقاله من سنة 1926 إلى سنة 1947 حينما تحرر في مياه قناة السويس بمبادرة من مكتب المغرب العربي في القاهرة.

وتلك قصة سنشير إليها باختصار في فصل قادم.

## تحليل المرحلة: الحركة الوطنية المسلحة

المقاومة التي شملت المدن والجبال والسهول والمناطق القريبة والبعيدة من موقع الحدث (عقد الحماية) كانت متوقعة من الشعب المغربي، بمقدار ما كانت مستبعدة من الحكومة الفرنسية وجيش الاحتلال. ذلك أن المواطنين المغاربة الذين عرف الكثير منهم سوابق استعمارية منذ احتلال سبتة ومليلية في القرن الخامس عشر، ثم بعض الثغور ابتداء بطنجة وتطوان ومروراً بالسواحل الأطلسية حتى الصحراء وشرقاً وجدة. وقد كان استرداد تلك المناطق من الاحتلال البرتغالي والإسباني والإنجليزي والفرنسي نتيجة مقاومات شعبية إلى جانب العمل الدبلوماسي المغرب كان له جيش تنظيمي في بعض الفترات التاريخية، ولكنه كان، مؤقتاً، أو يجمعه المخزن من القبائل عادة بمناسبة ثورة أو عدوان على أرض المغرب وثغوره أو لمساعدة الثورة الجزائرية التي قام بها الأمير عبد القادر بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر. ولكن الجيش الحقيقي كان يتكون من المتطوعين للقيام بالمقاومة الشعبية أثناء الاعتداءات التي ذكرناها. ولذلك لم يكن غريباً أن يتمكن هذا الجيش بشكل تلقائي فوضوي أحياناً كما

حدث في مقاومة فاس للحماية، وكما حدث في مقاومة جيش الاحتلال في الشاوية، وكما حدث في مقاومة الشيخ ماء العينين وابنه الهيبة في الصحراء على مرحلتين. وبشكل تطوعي وشبه تنظيمي كما حدث في معارك الأطلس المتوسط والكبير. وبشكل تطوعي، ولكن أكثر تنظيماً كما حدث في حرب الريف.

الشعب المغربي في مختلف الأقاليم كان يتوقع هذه المعارك أو قريباً منها، بحسب الأقليم والقبائل وتوعيتها، لسبب مهم يختلط فيه الوطني بالإسلامي، ويختلط فيه الشعور بالعزة والكرامة بنوع من الانعزالية وكره الأجنبي. ومن هنا تأتي التلقائية. لا يمكن أن نقول ـ على الإطلاق ـ إن خبراء الاحتلال الفرنسي والإسباني لم يكونوا يتوقعون ما حدث من مقاومات عنيفة في مختلف المناطق. الاستعمار الفرنسي على الأخص، سبقته بعثات (خبراء) سياسيون واجتماعيون وجاسوسية دقيقة شملت معظم الجهات المغربية بما فيها الجهات الجبلية والصحراوية والمدن كذلك. وقد كانوا يزودون السلطات المهتمة باحتلال المغرب بتقارير دقيقة، خاصة عن قابلية المغاربة للمقاومة. ولكن المعرفة عن طريق المخابرات والجاسوسية لم تمكن الجيش الفرنسي الذي نفذ الاحتلال من التعرف على حقيقة المقاومة المغربية. وتؤكد شهادات الضباط في التقارير جميعها انبهارهم لقوة المقاومة ودقتها، وشجاعة الرجال الذين خاضوا المعارك الضارية منذ بداية المقاومة سنة 1907 حتى سنة 1933 عند نهاية المقاوة في جبل صاغرو وفي الصحراء. أما الاستعمار الإسباني، فربما كانت له خبرة طويلة الأمد منذ احتلال سبتة، ولا نذهب بعيداً لنقول منذ معارك طرد العرب والمغاربة من الأندلس، غير أن احتلال سبتة عرف مقاومة متواصلة في مختلف عصور الاحتلال، سواء المقاومة والمحاصرة الرسمية أو المقاومة الشعبية على الأخص، التي شارك فيها المواطنون من القبائل المجاورة على الأخص، ومن جميع جهات المغرب كانت تفد مجموعات من المجاهدين الذين لتشارك في جهاد الإسبانيين في سبتة ومليلية.

**مقاومة فاس**

لماذا كان المقاومون يقاومون باستبسال وتضحية بالنفس والأولاد والزوجات؟ بقطع النظر عن الهدف الديني والوطني والاعتزاز بالكرامة حتى لا يذلها أجنبي (نصراني)، بقطع النظر عن ذلك يبقى السؤال مطروحاً: لماذا المقاومة؟

هل كان المقاومون في مختلف البلاطات يعتقدون أنهم يمكن أن يقضوا على الاحتلال ويخرجوا الفرنسيين والإسبانيين من المغرب؟ أم إنها فقط تعبير استشهادي فدائي عن الرفض؟ يختلف الأمر في الريف. وربما في الصحراء أيضاً ـ عنه في بقية مناطق المقاومة. استبسال القبيلة كان هاجساً قوياً مادامت الدولة لم تستطع أن تحمي المغرب من الاحتلال. فالقبيلة ـ والقبائل ـ التي يظهر زعماؤها في الميدان تسعى للحفاظ على استقلالها حتى لا يدنسها الكفار ولا يحكمها الأجانب. ومعروف أن الحكم المحلي كان ما يزال قوياً يتحكم في تكوين المجتمع المحلي. والقبيلة ـ والقبائل ـ بذلك تشعر بأنها يمكن أن تحكم نفسها إذا طردت جيش الاحتلال. يظهر هذا التوجه في الأطلس إلى حد كبير، وفي الصحراء نسبياً. أما في فاس فقد كانت المقاومة الدامية ثورة للتعبير عن الرفض. ولم يكن الثائرون يفكرون فيما وراء ذلك.

في الريف الأمر يختلف، فقد كانت قبيلة ابن عبد الكريم «بني ورياغل» وقبيلة أمزيان» «القلعية» تستهدفان حكم نفسهما. وربما أمزيان كان يفكر في المغرب كله، أما ابن عبد الكريم فقد كان التفكير أولاً في بني ورياغل ثم تطور بعد إلى تزعم القبائل الأخرى، رغم ما عاناه مع بعضها من تقلب وانقلاب عليه أحياناً، كان يفكر في الريف. استقلال الريف ثم الشمال كله ـ باستثناء مليلية وسبتة ـ اللتين كانت تحتلها إسبانيا. وقد مهد لذلك بتكوين الدولة (الإمارة) وتنظيمها إدارياً وعسكرياً واجتماعياً ـ كما سنرى ـ وربط علاقات مع بعض شركائه في الخارج.

الريف إذن كان يحارب ليحقق استقلال الجزء الشمالي من المغرب. والصحراء كانت تحارب لتحرير المغرب. والأطلس كان يحارب لاستقلال القبيلة والمغرب أيضاً لما كان يربط «الزعماء» بعلاقة الولاء بالسلطان في العاصمة وخاصة على عهد السلطانين الحسن الأول وعبد العزيز، وكان الزعماء المجاهدون يعرفون أنهم لا قبل لهم لصد الجيش الفرنسي عن المغرب كله، مادامت الدولة لم تستطع ذلك.

لماذا كان المقاومون في الجهات المختلفة يقاومون؟ ما الذي دفع بالصحراويين والأطلسيين والريفيين والمدنيين والسهليين، ـ سكان السهول ـ ما الذي دفع بهؤلاء أن يقوموا بحرب ضارية على المحتلين؟ لو سألت أحدهم، وهو في قمة الجبل أو تخوم الصحراء لا بتسم لسذاجة السؤال وأجاب:

ـ لأنهم كفار يحولوننا عن ديننا ويأخذون أرضنا و«يرقصون» نساءنا، ويقتلون أو يبعدون سلطاننا ويقتحمون عشائرنا وقبائلنا...

فهذه جمل يؤكدها المفهوم الجديد «الهوية». ربما كانت التفاصيل التي ترد في كلمات المقاوم أكثر دقة ووضوحاً من كلمة الهوية. الكلمة التي تعني ما يكون به المواطن مواطنا، فهي تعني الأرض والدين واللغة والانتماء للدولة وللقبيلة. المقاومون كانوا يناضلون من أجل كل ذلك كما يتجلى بوضوح في مقولاتهم وضمائرهم ومشاعرهم جميعها. ذلك أنهم جميعاً متشبثون بالأرض والانتماء إليها. الأطلسي يتحدث لك عن الجبل كمحتوى كيانه، والصحراوي يتحدث لك عن الصحراء كأرض الآباء والأجداد، والريفي يتحدث لك عن الريف، وكل المحادثات والمفاوضات التي قام بها محمد بن عبد الكريم الخطابي كانت من أجل الجلاء عن الريف ربما كخطوة أولى لتحرير المغرب كله، ربما لتفكير واقعي يتجه إلى أن احتلال المغرب جميعه بقوة قاهرة لا يمكن الانتصار عليه، إلا بتحرير جزء منه وهو الريف. وتأتي القبيلة كذلك في

الدرجة الأولى من «القضايا» التي يقاوم من أجلها المقاوم. ثم تأتي المحافظة على العرض. فقد شاهد المقاومون في الأطلس أن جيش وإدارة الاحتلال تنظم سهرة ترقص فيها نساء بعض القبائل رقصات أطلسية للترفيه عن المحتلين. وقد اشترط أحد زعماء المقاومة في شروط الاستسلام ألا تستدعي نساء القبيلة للرقص. الإسلام في المقدمة. المقاومون يكافحون النصارى حفاظاً على الإسلام، لأنهم تأكدوا أن الحاكم النصراني سيستلب المسلمين دينهم. وقد يكون الشعور قد وصل ببعضهم إلى الاعتقاد بأن المسلم لا يظل مسلماً إذا حكمه نصراني. وقد عرفنا أن معظم المقاومين في الصحراء والأطلس بايعوا السلطان حتى في مرحلة فوضى الحكم التي سبقت عقد الحماية وتلتها، حتى إن المغاربة عرفوا ثلاثة سلاطين في أربع سنوات، وهم يعرفون أن السلطان يظل سلطاناً مدى الحياة.

هذه المفاهيم جميعها يمكن أن تجمعها كلمة الهوية. ليس بالمفهوم الفلسفي والايديولوجي للكلمة، كما يتحدث عنها المنظرون الآن، ولكن بمفهوم أعمق ترسخ في عقول وقلبوب وضمائر المقاومين.

معنى ذلك أن المقاومة لم تكن بدون هدف. ولا كانت دفاعاً عن الدين فحسب، ولا كراهية للأجنبي أو الكافر، ولكنها كانت مقاومة واعية بالهدف وعيها بالوسيلة، لذلك كان النصر أو الموت عند موحى وحمو، وكانت شروط الخطابي في كل المفاوضات للصلح، تؤكد الهوية انطلاقاً من الأرض والقبائل. وكانت ضماناً للبيعة عند «الهيبة» لِيَلّا يبقى فراغ في العرش. «الهوية» اصطلاح جديد ولكن مفاهيمها كانت متجذرة في نفوس المقاومين.

**مقاومة الصحراء:**

القضية المهمة التي تبرزها المقاومة في الصحراء هي تأكيد مغربية كل المناطق الصحراوية التي احتلها جيش الاحتلال الفرنسي ثم الإسباني، سواء

في جنوب الصحراء الشرقي كتوات والقنادسة وغيرها من مناطق توسع جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر، أو في الصحراء الغربية كالساقية الحمراء ووادي الذهب، والسمارة... وارتباط الزعامة الدينية والسلطة المدنية، التي كانت تأخذ مراسيم (ظهائر) لعينينها من المركز في مراكش ثم فاس (آل ماء العينين نموذجاً) ارتباطهما بالسلطان في عهد الحسن الأول وما قبله، ثم في عهد ابنيه عبد العزيز وعبد الحفيظ. وقد أسند عبد العزيز أولاً ثم عبد الحفيظ ثانياً المقاومة وزوداها بالسلاح مما جعله يتحمل مسؤولية خطيرة ضد سلطات الاحتلال الفرنسية.

المقاومة في الصحراء اتسمت بالإقدام والشجاعة على غرار الأطلس والريف، ورغم أن القبلية واضحة ـ كما هو الأمر في بقية المغرب ـ فما وجدت قبيلة ادعت عدم مغربيتها، ولم يوجد زعيم ولا فرد ساعد المستعمرين أو كان عوناً لهم على بلاده، ورغم أن التنظيم العسكري والتدبير لمعرفة طبيعة الحرب الحديثة كانت تنقص المقاومين في الصحراء مما وضعهم في كثير من الأحيان في حرج لأنهم كانوا مقاتلين غير محترفين تغلب عليهم الروح الدينية. فهم مجاهدون ضد الأجنبي. مهما تكن الوسائل والنتائج.

والمقاومة الصحراوية بهذه الصفة، رغم أنها لم تحقق انتصارات عسكرية نهائية على جيش الاحتلال والمقاتلين الخونة في صفوفه، فإن جيش الاحتلال وليوطي بالذات، كان يقدر خطورتها، ذلك أن أثر الشيخ ماء العينين والهيبة على كبار القواد في مراكش والجنوب كله كان قوياً. وقد جاء الوقت الذي كان «المتوكي» ـ وهو أحد كبارهم ـ يسند الهيبة، وهذا تأثير جعل الفرنسيين يخشون أن يفلت زمام الأمر من أيديهم في الجنوب، وعلى الأقل يخلق لهم متاعب أكثر مما عانوها، وما كانوا ينتظرون أن يعانوها في الأطلس الجنوبي.

نقطة مهمة يأخذها بعض المؤرخين على الهيبة ماء العينين، وهي أنه دعا نفسه أمير المجاهدين أولاً، تمهيداً ليصبح أميراً للمؤمنين، فنزع بذلك بيعة

السلطات الرسمي عن نفسه. ويقولون مع ذلك إنه قاوم الأجانب لهدف أساسي وهو أن يدبر أمر المغرب كسلطان، وقد دخل بالفعل مراكش دخولاً رسمياً، وأدى صلاة الجمعة في موكب سلطاني، وربما خطب له على المنبر، وربما بايعه العلماء، كما فعلوا قبل سنوات سابقة سنة 1908 مع عبد الحفيظ.

الأمر يتعلق بالفوضى التي كانت ضاربة أطنابها. وقد قدمنا خبر بيعة الشيخ ماء العينين وابنه الهيبة للسلطان في مدينة فاس.

الصلة كانت قوية، ولكن عبد العزيز ـ تحت ضغط الفرنسيين كان قد بعث للهيبة يطلب إليه أن يوقف مقاومته للاستعمار، ولذلك تحمس الهيبة لعبد الحفيظ باعتباره السلطان الذي سيجاهد ضد الاستعمار الذي كشف بوضوح عن نياته منذ مؤتمر الجزيرة. وتزيد الفوضى الأمر سوء، فقد أكد الفرنسيون ـ وهم مصدر الأخبار آنذاك في الجنوب ـ أن عبد الحفيظ أمضى الحماية واعتزل. ولم تصل الأخبار بأن الفرنسيين اختاروا أخاه مولاي يوسف سلطاناً. وبما أن الدولة أضحت لا سلطان لها، وذلك ـ شرعاً ـ لا يجوز، فقد أعلن الهبة نفسه سلطاناً لتكون مقاومته للاحتلال شرعية، وليست تمرداً غير مشروع.

المقاومة في الصحراء رغم ضعفها العسكري، أكدت بصورة قوية وحدة المغرب في مقاومته للاستعمار، وستأتي مقاومة الشريف أمزيان في الريف ومقاومة الأطلس لتؤكد إدانة المغرب ـ شعبياً ـ للاحتلال، ولتكون هذه المقاومة ـ التي تجمع بين أقصى الشمال وأقصى الجنوب ـ الأب الشرعي للمقاومة السياسية التي تحمل المشعل، وتتحول بعد ذلك بدورها إلى مقاومة بالسلاح إلى أن تخمِد أنفاس الاستعمار، الذي لم ير يوماً واحداً طيلة السنوات الخمسين ـ إذا اعتبرنا مؤتمر الجزيرة البداية العملية للاحتلال ـ لم ترفع فيه البندقية أو الصوت برفضه وإدانته.

**مقاومة الأطلس:**

المقاومة في الأطلس ربما كانت أكثر معرفة وإتقاناً لفنون الحرب منها

في الصحراء. الأطلسيون محاربون وكثيراً ما كانت المشاكل تحل بين القبائل بالحرب. ثم إن الجبل وكهوفه ومغاويره وارتفاع قممه يساعد ـ بطبيعته ـ على الاعتصام ومناجزة العدو الذي لم يمارس الحرب في الجبال، إلا تجربة الجزائر مثلاً. ولذلك كانت الجبال مركزاً استراتيجياً للهجوم والدفاع. وحرب الأطلس استخدمت السيطرة على منابع المياه باحتلالها أو بالإشراف عليها. وقد كان هذا المعطى مع المقاومين تارة وضدهم تارة أخرى. كان العدو لا يستطيع الوصول إلى منابع المياه إلا بعد معركة قد يكون الخاسر فيها، حتى إذا أشرف عليها وكان في موقع استراتيجي وضع المقاومين في حرج. فهم يحاربون ويضحون من أجل الماء أيضاً، تنطبق هذه الظاهرة على المقاومة في الريف كذلك.

القبلية لعبت دوراً أساسياً في حرب الأطلس، ولذلك كانت الزعامة في القبيلة أكثر نفوذاً: زيان بالنسبة للأطلس المتوسط، ومنها نبغ موحى وحمو. آيت عطا في الأطلس الصغير، ومنها نبغ عسو أو بإسلام، وتنطبق على الريف أيضاً فبني ورياغل تحتل المكانة التي تجعل كثيراً من القبائل تخضع لها، ومنها نبغ محمد عبد الكريم وابنه محمد. وقلعية من القبائل المهمة، ومنها نبغ الشريف أمزيان وقد تنطبق على الصحراء، فماء العينين من قبيلة تدين لها القبائل الأخرى، وأضافت إليها معطى آخر هو الزاوية، وللزاوية دور كبير في تاريخ المغرب: الزاوية الدلائية مثلاً، كما مر بنا القول في فصل سابق.

وحرب الأطلسي ـ كحرب الصحراء ـ كانت فقيرة في العتاد والمؤون. بدأت بالسلاح الذي يوجد لدى القبائل. ويعرف التاريخ أن الحسن الأول حينما ولى موحى وحمو الزياني على قبيلته زوده بما يمكن من السلاح. . . ولكن ما غنمه المجاهدون من عدوهم كان يسد بعض النقص. ثم إنهم كانوا رماة ماهرين يقتصدون في استعمال رصاص البندقية إلا عندما يتأكدون من الهدف. ينطبق ذلك على الريف، ولكن بصورة أقل. في الريف كانت الحرب مفتوحة على معارك ميدانية تستعمل فيها المدافع في كثير من الأحيان،

والطائرات كذلك. ولهذا كانت غنائم حرب الريف أكثر وأهم. فقد غنموا بعض المدافع في بعض المعارك كما مر بنا. بينما حروب الأطلس لم تكن تمكن المدفع من أن يتسلق الجبل.

حروب الأطلس امتازت بالاستمانة النادرة رغم النقص في العتاد والمؤن. وقد حارب موحى وحمو بنفسه حتى الاستشهاد. وحارب عسو ام بإسلام بنفسه حتى غلب على أمره فاستسلم. وعانت حرب الأطلس المتوسط من الخيانة الأليمة ـ خيانة العائلة ـ فقد استسلم إبْنَا موحى وحمو: حسن وأمهروق وحاربا ضد والدهما وقبيلتهما وعائلتهما. ولكن ذلك لم يفُتَّ في عضد المجاهد، وبقية القبيلة التي حاربت معه. بالمقابل فقد عسو او بإسلام زوجته وبنته وابنه في المعركة، واستمر يقاتل حتى النهاية التي لم تكن طبعاً النصر. كتب الاستشهاد بالنسبة لحمو، ولم تكتب الشهادة لعسو.

النساء لعبن دوراً مهماً في معارك الأطلس، كن يقفن وراء الرجال يساعدنهم في ملء البندقية وتنظيفها، كن يتقلعن الصخور الضخمة ويجرفن بها في اتجاه العدو. وكثيراً ما أصابت أهدافاً ودمرت جزء من كتيبة، كن يغامرن في الوصول إلى منابع المياه لإمداد المجاهدين بماء الشرب. يقمن أحياناً بهذه المغامرة في الليل. وقد استشهد بعضهن على حافة العين.

حروب الأطلس أكدت لجيش الاحتلال أن السلاح الحديث والقوي ـ بما فيه الطائرات ـ قد يجدي في السهول، ولكنه يقف عاجزاً عن النفاذ في الجبال. ولذلك كانت الحرب صعبة المراس طويلة النفس كثيرة التضحيات. لا نريد أن ننقل أقوال الضباط الفرنسيين الذين عانوا في الأطلس المحنة فهي مبثوتة في مختلف الكتب التي كتبها بعضهم. وكل ما نريد أن نشير إليه إكبارهم لتضحيات المغاربة، وإتقانهم للحرب الجبلية وعظيم تضحياتهم وشهامتهم ونبل مقصدهم. شهادة الضباط لا تضيف جديداً لما عرف عن المجاهدين من قوة الشخصية والصبر على الحرب في ظروف غير مواتية،

ولكنها تؤكد أن جيش الاحتلال تعرف جيداً على المغاربة في جبالهم. وحسب لهم ألف حساب طيلة مدة الاحتلال (42 سنة).

وكان يقال ـ ولعله مقولة قوات الاحتلال: إن المغربي أسَدٌ حينما يكون السلاح بيده، ولكنه يتحول غير ذلك حينما يفقد سلاحه... وقد تكون مقولة صحيحة، ولكنها تعبر عن واقع لا يمكن التغاضي عنه. فقد حارب المغاربة ـفي الأطلس والريف ـ حتى بالسلاح الأبيض. ولكن حينما يفقد المقاوم سلاحه أو يتغلب عليه سلاح العدو بمدافعه وطائراته وكثرة عتاده، وتقنياته الحديثة، فليس أمامه إلا الاستشهاد أو الاستسلام، وقد مارسهما المقاومون معاً.

كان للمقاومة الأطلسية ثمنها الباهظ في سنوات الاحتلال. كان احتلال المنطقة بقوة هائلة. وظلت مناطق عسكرية يحكمها في الغالب ضباط. وكان التعامل مع المواطنين فيها يمتاز بالشدة والحذر، ومحاولة الترضية (برشوة) يتمتع بها رجال القبائل التي استسلمت، والتي لم تحارب. طبعت هذه السياسة ـ مزيج بين القوة والعنف والمراوغة والملاينة ـ عقلية ضباط الشؤون الأهلية. وكونت مدرسة تنتج ثقافة خاصة لدى حكام الاستعمار. تأثرت السياسة الفرنسية بهذه العقلية منذ أستاذ الاستعمار: المرشال ليوطي إلى تلميذه الجنرال نوجيس، وكل المقيمين العسكريين الذين أتوا بعدهما: المرشال جوان والجنرال كيوم والجنرال بوايي دولاتور، وكلهم حاربوا في الجبال ضد المقاومة المغربية.

### مقاومة الريف

ربما كانت أهم مقاومة عرفها شعب مستعمر، إذا كان هوشي مينة في فيتنام وماوتسي تونغ في الصين قد استفادا منها، فلأنها ألقت الدرس المفيد في النضال والتضحية والاستهداف. المقاومة التي نبعت من الإيمان والإرادة، ولا سلاح ـ إلا ما تيسر من الأسلحة المتوارثة من القبائل ـ وصمدت نحواً من

ست سنوات، وواجهت دولتين من أهم دول أوروبا القرن العشرين في تكوينهما العسكري وقدراتهما العلمية والتقنية وتكوين أطرهما، وسلاحهما الأكثر حداثة، هذه المقاومة حرية أن تلقن الدرس لكل الذين يقاومون الاستعمار، وإذا كانت قد استسلمت في النهاية، فإنها بلغت الرسالة، لشعب المغرب أولاً، فقد خرجت الحركة الوطنية السياسية ثم المسلحة من معطف حرب الريف. استمدت منها القوة والإرادة، رغم الانهزام النفسي والمعنوي الذي ساد المغرب بعد انطفاء شموع المقاومة في الصحراء والأطلس والريف. وبنضال هذه الحركة انهزم الاستعمار وتحقق الاستقلال، ولم يمض على نهاية حرب الريف ثلاثة عقود. وبلغت الرسالة ثانية للآخرين الذين ناضلوا لتحرير بلدانهم واستعادة بناء دولتهم فنجحوا.

من كل ذلك يمكن أن نقول: إن حرب الريف لم تنهزم: أدت مهمتها كاملة في الفترة والظروف الاستعمارية العالمية بعد الحرب الأولى، وكانت الخطوة الكبرى الأولى في مسيرة استقلال المغرب ووحدته.

الذين يستنتجون أن حرب الريف كانت تحارب من أجل استقلال قبائل الريف، وليس من أجل المغرب جميعه، محقون في استنتاجهم، تؤكد رؤيتهم نضالات ابن عبد الكريم وأقواله، ومفاوضاته مع الإسبانيين والفرنسيين. ورغم أنه لا يكتم الولاء للسلطان، فقد لقب بلقب «الأمير»: أمير المجاهدين كما سبق للشيخ الهيبة ماء العينين أن لقب نفسه، أو أمير دولة الريف، فإن استقلال الريف كان هو الهدف الذي يتحدث عنه طيلة الحرب. وما أشك في أنه كان يستهدف تحرير المغرب وتوحيده بالريف. وحربه مع الجيش الفرنسي، لم تكن فقط رداً على الاتفاق الفرنسي الإسباني، وتحرش الجيش الفرنسي في منطقة ورغة، ومحاصرة الثورة في المناطق الشرقية والجنوبية المحيطة بالشمال، وإنما كانت جزء من مخطط واسع المدى يصل إلى ضواحي فاس ومدن استراتيجية مهمة كتازة «الشريان الرئيسي في المواصلات بين المغرب والجزائر»، ووزان المركز الستراتيجي بين منطقتي الشمال والجنوب.

حرب الريف إذن لم تكن ضيقة الأفق وإقليمة محدودة الهدف، وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تتأكد من خطورتها على الوجود الفرنسي في المغرب. فتغامر بكل القوات التي غامرت بها، وبالحرب التي أوصلت «الخطر» إلى حدود فاس.

مما يؤكد هذه الرؤية أن ابن عبد الكريم كان يدرك أن دولة في الريف منعزلة لا يمكن أن تعيش، ليس فقط لأن المنطقة جبلية فقيرة، ولكن كذلك لمحاصرتها بالاستعمار الإسباني: «سبتة ومليلية» على الأقل، والاستعمار الفرنسي في المغرب من الجنوب والشرق، ثم وجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر أقرب المناطق الريفية إليها: مدينة الناظور، والريفيون مغاربة وطنياً وقومياً ودينياً، لم ينفصلوا قط عن المغرب منذ بداية التاريخ. وضاعف الإسلام ذلك، وساهموا في الانتقال به إلى الأندلس. ارتباطهم بكل أجزاء المغرب ظل مستمراً طيلة فترات التاريخ، والاستعمار لم يفصل الريف ويخصها بالسيطرة الإسبانية، ولكن معها المناطق الجبلية المغربية، وكان يتخذ من تطوان عاصمة المنطقة، ومعها الساحل الأطلسي حتى ما بعد القصر الكبير.

نستطيع أن نؤكد من هذه الملاحظات مغربية الحرب الريفية، وذلك ما كان يؤيده لنا الزعيم ابن عبد الكريم في القاهرة بعد تحريره من الاعتقال. لم يكن يتحدث عن تحرير الريف إلا لفترة مرحلية. المغرب كان الهدف.

تتميز الحرب الريفية بأنها المقاومة المنظمة تنظيماً عسكرياً وإدارياً وسياسياً. فقد حاول أن يبلغ رسالته إلى دولة قريبة، فرنسا وإنجلترا ـ قبل أن تعلن فرنسا عليه الحرب، فأرسل بعثة إلى باريس على رأسها أخوه محمد ـ عضده الأساسي في الحرب ـ وأجرى مفاوضات للصلح عدة مرات مع إسبانيا وفرنسا (مؤتمر وجدة آخر نماذجها) فشلت كلها، لأن شروط الدولتين لم تكن تتفق مع شروطه، ثم إنه كون حكومة (أو شب حكومة) عرف من مناصبها وزارة الخارجية ووزارة المالية ـ مثلاً ـ وبعضهم يتحدث عن إنشاء

بنك الريف، ومن الصعب أن نفصل مصادر تمويل الحرب خاصة، وأنها لم تتلق مساعدة خارجية عربية، فأحرى غير عربية. ولكن القيادة لم تكن فقيرة وإن كان طعام الجنود في الغالب: الخبز والزيت. وكانت نفقات الحرب منظمة، وما عاشت فرقة من الجيش على النهب والسلب إلا في بعض الحالات التي تفرضها وضعية المتطوعين. وكانت القبائل المشاركة في الحرب منظمة تنظيماً إدارياً قبلياً. فكانت تقدم أبناءها للتجنيد ـ فنشأ منهم جيش نظامي، يساعده المتطوعون، ولذلك كانت القيادة منظمة، لها مجلس للحرب يجتمع ويقرر تحت رئاسة الأمير وكل فرقة لها قيادتها. والحرب الهجومية أو الدفاعية تضبط مواقع الفرق فيها في الجهات الستراتيجية: بحيث لا تكون حرباً عشوائية ولكنها منظمة، وذلك سر انتصارها في كثير من المواقع وقلة خسائرها بالنسبة لخسائر العدو، وكان التنظيم يصل إلى سكان القبائل في الوحدات القتالية. كان ذلك يتطلب توفير السلاح، وأغلب الأسلحة كان يوفرها المقاتلون من الأسلحة التي يغنمونها من العدو. وقد غنموا أكثر أسلحتهم وأحدثها في عصرها، كما غنموا عدة مدافع استخدموها في كثير من المعارك التي انتصروا فيها.

وقد حاولت القيادة ـ في ظروف الحرب الصعبة الاهتمام بصحبة المواطنين وخاصة الجرحى والمقاتلين عموماً، وتنظيم القضاء والاهتمام بالتعليم ـ على قدر ما تسمح ظروف الحرب ـ عانت الثورة وقائدها كثيراً من المشاكل. كان من الطبيعي أن يعانياها. فما من حرب تحريرية في حجم حرب الريف يمكن أن تكون سليمة من المشاكل العميقة، ولكنهم كانوا متأكدين، بعد أن خبروا الميدان وترددوا كثيراً قبل الإقدام، ودرسوا كثيراً من إيجابيات الحرب وسلبياتها، تأكدوا أنهم قادرون على تحمل المسؤولية وتذليل كل العقبات.

المشاكل العسكرية ومواجهة جبهتين عريضتين: الجبهة الشرقية والغربية، واحتمال تعاون إسبانيا وفرنسا، والمشكلة المالية والتسليح، كل

تلك مشاكل واجهتها الحرب بكثير من الحكمة والمقدرة والدهاء وكثير من الصبر. ومع ذلك كانت هناك مشاكل أكثر صعوبة. من أهمها: أن العدوان يحارب باسم «المخزن» ـ الدولة المغربية ـ ويقحمون اسم السلطان في حربهم الاستعمارية، وهذه مشكلة كان يمكن أن تؤثر على كثير من القبائل والمجاهدين من بينها، لأن الثورة ضد «المخزن» ربما تواجه كثيراً من التردد، ولعل ابن عبد الكريم لم يكن في حاجة إلى أن يناقش هذا الموضوع مع رجال الحرب، وبالتالي مع عموم المجاهدين. كل شعب المغرب، والمحاربون ـ قيادة وجنوداً ـ لم يصدقوا أن الثورة ضد المخزن، وأن الفرنسيين والإسبانيين يمكن أن يدافعوا عن المخزن، وقد فرضوا حمايتهم على المغرب أرضاً ودولة وشعباً.

فهذه لم تكن مشكة كما أرادها الاستعماريون.

المشكلة الثانية المهمة هي «القبلية» المغرب ككل الشعوب الإسلامية والعربية وشعوب العالم الثالث ما تزال القبلية ـ وخاصة ما قبل الاستقلال ـ تتحكم في تكوين عقلية مختلف الشرائح في مجتمعه. الدول المتحضرة والديمقراطية تخلصت من القبلية بالمجهودات العلمية والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي مارسته ابتداء من عصر النهضة، ربما استعاضت من القبلية بالحزبية والإيديولوجية والتكتلات الاقتصادية، النصاعية والتجارية، والعسكرية (السلاحية) والشركات التي تشرف على هذه التكتلات، ولكن الشعوب المختلفة اقتصادياً ومنها التي لم تبلغ ذروة التطور. ظلت القبلية تتحكم في مصائرها. إذا عدنا إلى المغرب، والريف جزء منه، نجد أن القبلية تكون جزء من كيانه خاصة في الفترة التي نتحدث عنها. تصنع السلم والحرب، كما تكون الأحلاف والتكتلات. وتتحكم فيها مصلحة القبيلة وزعمائها، وكانت في فترات من حياة المغرب القوة التي صنعت تاريخه، كما مر بنا القول حينما تحدثنا عن الدول الصغرى ودول الامبراطورية في المغرب العربي.

وكان ابن عبد الكريم يقيم وزناً لهذه «القضية» فإنه ليعرف أن حرباً ضروساً طويلة النفس لا يمكن أن يقوم بها إلا حلف قوي من القبائل الكبرى والصغرى في الريف، ثم حلف مع القبائل «الجبلية» المجاورة. وكان أن أقام عدة أحلاف مكتوبة أحياناً، يقسم زعماء القبائل فيها على المصحف وهم يحالفون على الحرب حتى النصر، وعلى تقديم نصيبهم البشري والعسكري. وما من شك في أن هذه الأحلاف صدقت وعودها للقبيلة المتزعمة: «بني ورياغل» ـ وكانت معظم القبائل حتى الكبرى ـ تعترف بزعامتها. ويؤكد هذا القول أن معظم المعارك الفاصلة قادها رجال من مختلف القبائل وكان معظم الشهداء منهم. ومع ذلك ظلت المشكلة قائمة، وعاناها قائد الحرب بمرارة، فمثلاً البرانس حالفت بعض القبائل الكبرى ثم غدرت بالثورة، وبعضها حارب في صف العدو وبعضها غير موقفه عدة مرات، ثم كان مع الثورة. هذه مشكلة كانت تزعج القيادة، رغم أنها كانت متوقعة. وما من شك في أن القيادة العسكرية الإسبانية بالأخص، ثم الفرنسية، لعبت دوراً مهماً على حبل القبلية، وأنفقت أموالاً سخية، وبذلت وعوداً كبيرة بمناصب الحكم. في مقابل ذلك، كانت قيادة الحرب تجد إستجابة واعية من زعماء قبائل أخرى لم يكن ابن عبد الكريم يتوقع منها الإستجابة الواسعة. ووجدت الثورة استجابة واسعة من آلاف المتطوعين الذين احتكموا إلى عقيدتهم ووطنيتهم الفطرية، وقد خاضوا الحرب إلى جانب الجيش النظامي بقطع النظر عن انتمائهم القبلي.

ولعل ابن عبد الكريم انتصر ـ إلى حد ما ـ على هذه المشكلة التي عاناها طيلة الحرب، رغم دقتها وصعوبة مواجهتها.

وقد كان ابن عبد الكريم، وهو يتحدث إلينا في القاهرة بعد تحريره، يهمس بحسرة: لم تكن الهزيمة عسكرية، ولكنها الخيانة. كعادته لم يكن يفيض في الحديث ويشرح دلالات الخيانة، ولا يجب أن تلح عليه بإلقاء الأسئلة الاستفسارية عما يرمز إليه. هل كان يقصد خيانة القبائل التي عاهدته؟

قد يكون كما يمكن أن يقصد خيانة الجيش أو القيادات. ولكن من تتبع مراحل الحرب الأخيرة لا يكاد يجد خيانة واضحة من قبيلة كان لها تأثير في الحرب بقدر ما يجد استماتة من المجاهدين حتى النهاية رغم الموقف العسكري الميؤوس منه.

وهذا هو الذي يدفع ببعض المحللين ليقولوا إنهم لم يفهموا جيداً لماذا استسلم ابن عبد الكريم، مع أنه لم يتعرض لهزيمة فاضحة؟

لا يستطيع المحلل أن يذهب مع القائلين بأن سبب الاستسلام هو الخيانة، كما لا يستطيع أن يساير المستعمرين الذين يؤكدون أن كل الظروف لم تكن لتدعو إلى الاستسلام. لا تستطيع ذلك في غياب دراسة موضوعية اجتماعية لوضعية القبائل، ومدى قدرتها على المزيد من الصمود في وجه حرب ضروس صممت على الانتصار فيها دولتان قويتان ضد مقاومة وطنية تفتقد إلى كثير من مؤهلات حرب دامت سنوات. ولا نستطيع أن نجزم بأحد الرأيين في غياب دراسة نفسية لقيادة المقاومة وللقائد نفسه في ظروف انعدام أي دليل حتى من القبائل المجاورة التي كان يعتمد عليها في حماية ظهره، فأصبحت تحت سيطرة جيش الاحتلال الفرنسي. ولا نستطيع أن نجزم في غياب دراسة تقنية للسلاح الذي بقي للمقاومة بعد أن توقفت انتصاراتها أكثر من سنة، وبذلك لم تعد تغنم ما كانت تزود به ترسانتها السلاحية، بينما الطائرات العسكرية الفرنسية تواصل حملاتها الليلية والنهارية على مسرح العمليات.

ومع ذلك يظل السؤال قائماً: هل كان الاستسلام منطقياً وضرورياً؟ المنطقي في الاستسلام هو أن حرب الريف المغربي أدت رسالتها ووصلت الرسالة.

# حركة التحرير الوطنية الاستقلالية
# في المغرب العربي

## الجزائر ـ تونس ـ المغرب

تشابهت حملة الاستعمار ضد المغرب العربي وتوالت ابتداء من الجزائر في المراحل التي أجتازتها، مع فارق مهم في طبيعة الحكم الفرنسي في الجزائر الذي كان يعتبرها جزء من فرنسا، وفي المغرب وتونس اللذين يعتبرهما حماية. وهذا الفارق في طبيعة الحكم أنتج بعض الفوارق، في الفكر السياسي بين بعض المناضلين الجزائريين، والمناضلين المغاربة، وخاصة بين الحربين العظميين، والزمن ليس بالقصير الذي يفصل احتلال تونس عن الجزائر (51 سنة) ويفصل احتلال المغرب عن الجزائر (82 سنة) وعن تونس (31 سنة) والحركات الاستقلالية تشابهت كذلك في البداية والمسيرة والنهاية. فقد ابتدأت مسلحة، ثم استمرت سياسية، وعادت أخيراً لتكون مسلحة في الأقطار الثلاثة جميعها.

وقد تحدثنا في الفصول السابقة عن المرحلة المسلحة الأولى، وفيما يلي سنخصص فصولاً للحركة السياسية في كل من المغرب وتونس والجزائر. تنتهي إلى ما انتهت إليه الحركة السياسية فيها جميعا حينما تحولت إلى حركة مسلحة وهي التي حققت استقلال الأقطار الثلاثة.

# الجزائر

# الحركة الوطنية السياسية في الجزائر

## السياسة تخلف المقاومة:

إذا كانت المقاومة في الجزائر قد يئست من تحقيق ما كانت تريده من عودة الاستقلال، أو تحرير بعض أجزاء الوطن، نظراً لقوة الجيش الفرنسي، وسيطرة المستوطنين الفرنسيين على كل مرافق البلاد السياسية والمالية والعسكرية ـ فإن ضوءاً «خافتاً» لمع في سماء الجزائر. كان هذا الضوء سياسياً أكثر منه عسكرياً، ولعله كان نتيجة للحرب العظمى الأولى وما قدمت فيها الجزائر من تضحيات بشرية. ثم ما بدأ يعلن عند نهايتها من مبادىء سياسية وحقوقية أخذت تتجمع لتكون ـ فيما راود آمال الشعوب المستضعفة ـ مطامح حول مؤتمر السلام العالمي. وكان ممن راودته هذه الآمال والطموحات بعض الشبان الجزائريين المثقفين، وشخصية لها مركز عائلي وسياسي وإسلامي هو الأمير خالد من عائلة الأمير عبد القادر. اتفق هذا الأمير مع مجموعة من المثقفين، واختلف معهم، أو مع بعضهم. فقد ارتأوا جميعاً أن يطالبوا ببعض المساواة مع الفرنسيين في بعض الحقوق السياسية، وارتأى بعضهم المطالبة بمنح الجزائريين حق التجنس بالجنسية الفرنسية ما دامت بلادهم قد اعتبرت بمقتضى القانون العسكري بتاريخ 1848 جزءاً من فرنسا. وهكذا طالبوا بتمثيل الجزائريين المسلمين في البرلمان الفرنسي بغرفتيه وبالتمثيل عن طريق الانتخاب في المجالس البلدية والمجلس المالي.

وإذا كانت أكثرية المرشحين للمجالس في الجزائر من المتعاونين مع الفرنسيين، فقد تخلى كثير من الشبان عن الأمير خالد، وعملوا لصالحهم مع

الحاكم الفرنسي. وقد رشح الأمير نفسه في هذه المجالس تباعاً، في بداية العشرينيات (1921/1922/1923) ونجح نجاحاً باهراً. ولكن خصومه من الفرنسيين والمتعاونين قاموا ضده فألغيت الانتخابات التي نجح فيها ونظمت انتخابات أخرى. وظل يقاوم، ينتصر تارة وينهزم تارة أخرى، حتى أدرك أخيراً ألا قبل له بمواجهة الحاكم الفرنسي، والمستوطنين الفرنسيين الذين اعتبروه عدواً لهم، والحكومة الفرنسية التي كانت تنظر إليه كخصم لفرنسا، والصحافة الفرنسية التي شنت عليه حملة شعواء، وكذلك ـ بالأخص ـ المتعاونين الجزائريين الذين كان بعضهم معه فأصبح خصماً له. وأخيراً أدرك أن هذه السلسلة من الفشل تجعل إقامته في الجزائر غير ذات جدوى.

لذلك قرر بإرادته، كما يقول بعض المؤرخين، أو بطلب من الإدارة الفرنسية في الجزائر، أن تسمح له بمغادر البلاد طمعاً في أن يخدم بلاده من الخارج، أكثر مما استطاع أن يخدمها من الداخل. رحل إلى فرنسا ثم إلى دمشق، وكان قد قدم، وهو في فرنسا، رسالة إلى رئيس الجمهورية يلخص فيها مطالب النخبة الجزائرية في المساواة مع الفرنسيين في الحقوق، وتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي، وتمكين الجزائريين من الحصول على مناصب في الوظائف العامة، واحترام حرية التعبير والصحافة، وفصل الدين عن الدولة، وإصدار عفو عام، وتقنين حقوق العمال الجزائريين لتماثل حقوق العمال الفرنسيين.

وكان مصير هذه المطالب أن تبقى الجزائر ملحقة بفرنسا دون أن تكون للجزائريين حقوق ومصالح في بلادهم.

هكذا نجد أن الضوء اللامع الذي ظهر في الجزائر بمناسبة الحرب العالمية الأولى قد خيب مطالبهم، رغم أن مطالب هذه النخبة من الجزائريين وعلى رأسها الأمير خالد كانت دون مطالب المجاهدين الذين أرادوا مقاومة الجيش الفرنسي، علهم يستعيدون استقلال بلادهم.

ورغم ذلك فإن هذه المطالب سجلت إدانة للفكر الاستعماري الفرنسي، الذي يجعل الجزائر جزء من فرنسا ولكن يمنح البلاد للمستوطنين ويحرم الجزائريين من الحقوق السياسية والانسانية، رغم أنهم يقومون بالواجبات نحو فرنسا، فيحاربون معها في الحروب الدولية والحروب الاستعمارية أيضاً.

## تطور الفكر السياسي في الجزائر

مقاومة الاستعمار الفرنسي في الجزائر خضعت لما خضعت له مقاومة الاستعمار في كل بلاد العالم الثالث التي نكبت بالاستعمار الامبريالي الأوروبي. تبدأ بالمقاومة المسلحة لأن الشعب ما تزال عنده بقية من حماس وطني وديني، ولأن بعض القبائل ما تزال حديثة العهد باستعمال السلاح وتملك بعضه، ولأن بعض المفكرين وطنياً أو دينياً ما تزال تتملكهم الغيرة للتضحية وقيادة الجماهير، التي تمنحهم ثقتها وولاءها القبلي أو الديني، ولأن ـ وهذا سبب مهم ـ المواطنين، والمناضلين منهم بالأخص ـ لم يكونوا يعرفون الكثير عن مدى قوة المستعمر، ومدى تطور نوعية السلاح وتقنية انتاجه واستعماله.

موضوع هذه الفقرة الجزائر، وقد مرت بنا هذه المرحلة التي وصفناها «مرحلة المقاومة المسلحة» وانتهت إلى ما انتهت إليه، فكان من الطبيعي أن تأتي المرحلة التالية وهي مرحلة تتسم بالمقاومة السياسية بديلاً عن المقاومة المسلحة.

لهذه المرحلة ظروفها المكونة المؤثرة فيها. وفي الجزائر، عكس المغرب، تأخرت قليلاً عن نهاية مرحلة المقاومة المسلحة حتى نضجت ظروفها والمفكرون فيها والعاملون في إطارها؛ تأخرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وهذه الفترة الطويلة ـ من أربعينيات القرن التاسع عشر حتى عشرينيات القرن العشرين ـ كان نفوذ الاستعمار «المدني» يتركز عن طريق

المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين عموماً، وعن طريق القوات العسكرية التي سيطرت على كل الأراضي الجزائرية وكل مكونات ومقومات الجزائر الاقتصادية والاجتماعية. وحاول الجيش والمستوطنون القضاء على الروح المعنوية للشعب الجزائري ـ ولم يستطيعوا القضاء نهائياً عليها ـ وسلبوا الشعب أرضه وممكنات حياته، وحاولوا أن يدمروا كل وسيلة للمقاومة.

بعد الحرب العالمية الأولى نضجت ثلة من المتعلمين الجزائريين، كثير منهم عاد من فرنسا وبعضهم تعلم بوسائله الخاصة في الجزائر، معظمهم مفرنسو اللغة والفكر، وبعضهم معربون، كان منهم بقية العلماء المسلمين الذين ضمنوا لأنفسهم تعليماً عربياً إسلامياً. وفريق ثالث كان يعيش في فرنسا ضمن العمال الذين نقلوا من الجزائر ـ كما نقل بعضهم من المغرب وتونس ـ للدفاع عن فرنسا أثناء الحرب والذين نجوا منهم اشتغل بعضهم كعمال في مراكز العمل لبناء ما تهدم من فرنسا عمرانياً واقتصادياً. وقد كون هؤلاء جماعة مناضلة نتيجة ما شاهدوه في الشعب الفرنسي وعايشوه من حرية شخصية وإنسانية، وما يتمتع به من حقوق بشرية واجتماعية وسياسية. ولاحظوا الفرق الهائل بين الشعب الفرنسي والشعب الجزائري في مستوى العيش والتعليم والعمل والسكنى. وقد نبغ وسط هؤلاء وطنيون يفكرون سياسياً في العمل على تطوير بلادهم، وإصلاح ما أفسده الاستعمار من أوضاع.

من الفريق الأول تكون قادة يمكن أن نشير لقائدين من قادة العمل السياسي هما بن جلول وفرحات عباس. ومن الفريق الثاني يمكن أن نشير إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة عبد الحميد بن باديس ثم البشير الإبراهيمي، ومن الفريق الثالث يمكن أن نشير إلى زعيمهم مصالي الحاج. التكوين الاجتماعي والثقافي يمكن أن يفرز اختلافاً بين هذا الفريق أو ذاك في التفكير السياسي وتطوره حتى استقلال الجزائر في سنة 1962.

**فريق الواقعية والاندماج:**

الفريق الأول تمكنت منه الوضعية القوية لفرنسا وقواتها التي تحتل الجزائر ومركزها الدولي، ثم القوة المدنية والمعنوية التي يتوفر عليها المستوطنون ـ على نحو ما شرحناه في فقرة سابقة ـ ولذلك كان تفكيرهم السياسي يتسم بالواقعية، وينطلق من:

ـ وضعية الجزائر الاقتصادية والاجتماعية والحقوق والمصالح المحرومة منها، ثم المستوى المادي والفكري للشعب الجزائري.

ـ الوضعية القوية لفرنسا ـ بعد أن خرجت منتصرة من الحرب ـ وقد استعادت ممكناتها العلمية والاقتصادية والعسكرية، وسيطرتها على امبراطورية واسعة في أفريقيا الشمالية والغربية.

مواجهة فرنسا إذن تنطلق من الدفاع عن حقوق الجزائريين. وتنطلق من مبدأ أساسي وهو أن فرنسا تعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من وطنها بمقتضى قانون 1848.

ورغم ذلك فالشعب الجزائري ظل محروماً من كل الحقوق والمصالح التي يتمتع بها الفرنسيون. ثم إنه شعب يؤدي الواجبات التي تفرضها عليه الدولة الفرنسية، ليس فقط الواجبات المدنية التي تتمثل في أداء الضرائب والعمل في ضيعات المستوطنين المعمرين بدون أجر أو بأجر زهيد، وهو يشتغل في أرض آبائه وأجداده التي انتزعت منه بالقوة استناداً على سياسة انتزاع الأرض من المواطنين لصالح المستوطنين الوافدين من أوروبا، بحثاً عن الثروة والغنى في أرض الآخرين. بل يقوم الشعب بواجب التجنيد وتقديم حياته فداء لفرنسا ودفاعاً عنها في الحروب العالمية والاستعمارية.

انطلاقاً من كل ذلك اتجه التفكير السياسي لهذه النخبة على اعتبار أن الجزائر لم يعد لها وجود ككيان منفصل عن فرنسا، بل إنهم يبحثون عن هذا الكيان فيجدون أن الجزائر كانت جزءً من الإمبراطورية المغاربية على عهد

المرابطين والموحدين (تكون وحدة في إطار المغرب الكبير) ثم أصبحت لقرون تابعة للامبراطورية العثمانية. وجاء الفرنسيون ليخلفوا العثمانيين ـ ولذلك ـ وقد اعتبرتها فرنسا جزءاً منها، استناداً إلى القانون الصادر بتاريخ 4 نونبر 1848 والذي نصت مادته 109 على اعتبار الجزائر أرضاً فرنسية تتمتع بما يتمتع به الشعب الفرنسي من حقوق، كما تفرض على الشعب الجزائري الواجبات ليكون جزءاً من فرنسا له ممثلوه في البرلمان الفرنسي وفي المؤسسات الفرنسية داخل الجزائر، ويتمتع بالجنسية الفرنسية، وبما يتمتع به الفرنسيون من تعليم وحرية تفكير وتعبير. لهذا اتجه الدكتور بن جلول إلى المطالبة بالجنسية الفرنسية وبالاندماج في فرنسا مع ما يمنحه ذلك للجزائريين من حقوق فرنسية. وقد ظل يناضل في هذا السبيل دون أن يجد استجابة من الحكومات الفرنسية ولا قبولاً من الشعب الجزائري. وسار فرحات عباس في نفس السبيل مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الجزائرية كشعب مسلم. وقد استمر هذا المناضل الصلب يواجه كل العهود الفرنسية، ويقدم مطالبه التي لا تخرج عن مبدأ الاندماج والجنسية والتمثيل في البرلمان والمؤسسات «المنتخبة» في الجزائر كالمجلس المالي الذي كان يشرف على التصرف في الميزانية الجزائرية والمجالس البلدية، ويطالب بزيادة عددها، إذ كانت في البداية محدودة في بعض المدن. يستولي عليها وينتخب فيها فرنسيون إلا قلة من الجزائريين «تعينهم» الإدارة عن طريق «الانتخاب». وكان فرحات عباس ـ وهو مثقف لامع ـ يؤمن بأنه يمكن أن يقنع الحكومات الفرنسية المتعاقبة بين الحربين. ورغم أن فرحات عباس كان معتدلاً في مطالبه فقد كانت ترفض لأن الإدارة الفرنسية كانت مصممة على ألا تسمع مطالب من شعب الجزائر أو من يزعم أنه يتحدث باسم فئة من الرأي العام. هذا الرفض جعله يطور مطالبه في الوقت الذي كان مصالي الحاج ـ المقيم في فرنسا ـ يصرح باستقلال الجزائر ويتعرض من أجل المطالبة بالاستقلال لاضطهادات متوالية، لم يعرف منها فرحات عباس شيئاً بسبب اعتداله وابتعاده عن المواجهة. كان فرحات عباس

يؤمن بالمراحل ويجنح إلى المطالب الإنسانية والتعليمية إلى جانب المطالب السياسية المعتدلة. وللجزائريين خصوصياتهم السياسية التي لا حق للإدارة الفرنسية أن تجردهم منها. ثم تطور فكره إلى المطالبة بتمثيل السكان الجزائريين في البرلمان الفرنسي باعتبارهم فرنسيين. وهذا ما لم يكن يطلبه مصالي الحاج الذي كون من حوله نخبة من الاستقلاليين في فرنسا وفي الجزائر.

ورغم اعتدال مطالبِ فرحات عباس التي لا تخرج عن المساواة في الأجور مع الفرنسيين، وفي مدة الخدمة العسكرية، وإلغاء قانون الأهالي الذي يسمح بفرض عقوبات قاسية على المسلمين، وتمثيل السكان الجزائريين في البرلمان الفرنسي، وتوفير التعليم والتدريب المهني لأبناء الجزائر الأصليين، وتطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر، فإن الحكومات الفرنسية بما فيها حكومة الجبهة الشعبية التي تأسست سنة 1936م ـ ومن أعضائها ممثلون من الحزب الشيوعي... رفضت كل مطالبه ـ وقيل إن الرفض كان بضغط من البرلمان.

وكان مصالي الحاج وجمعية علماء المسلمين يعلنون رفضهم لبرنامج فرحات عباس لأنه سبيل استمرار سيطرة المستوطنين على الشعب الجزائري بكل امتيازاتهم.

وقد اعتقد فرحات عباس أن الحرب ستغير من الفكر الاستعماري الفرنسي، وأن ما قدمه الجزائريون من تضحيات في سبيل فرنسا يمكن أن تقنع المسؤولين بمطالبه. ظن أنه يمكن أن يفاوض الجنرال جيرو الذي عين حاكماً للجزائر في عهد فرنسا الحرة. ولكن الجنرال رفض قائلاً إن الحرب تشغله عن أن يستمع إلى خطاب الجزائريين. وحاول أن يقدم مطالبه إلى الجنرال دوكول عند زيارته للجزائر، فكان الرفض هو الجواب.

وتطور الفكر بعد الحرب فطالب بإنشاء دولة جزائرية بدستور خاص وحكومة خاصة ترتبط بفرنسا في إطار الاتحاد الفرنسي والاندماج.

اليأس دفع بالوطنيين ـ بفرقهم الثلاث ـ أن يجتمعوا وأن يعترف عباس

بأن مصالي على حق وأنه كان مخطئاً وحاولوا أن يضعوا برنامجاً موحداً أساسه الاستقلال ورفض كل أفكار الاندماج. وأصدر الثلاثة: مصالي والابراهيمي وفرحات، وإلى جانبهم الحزب الشيوعي، وثيقة باسم «أصدقاء البيان والحرية (1944 م) تعلن الرغبة في إنشاء دولة مستقلة بدستور وحكومة تحالف فرنسا بعد تحريرها.

ويبلغ اليأس بفرحات عباس مداه بعد أن اعتقله الجنرال كاترو الذي كان يقيم في الجزائر ممثلاً لفرنسا الحرة. ولم يطل اعتقاله فعاد إلى الحياة السياسية ليعمل في ظل الكتلة التي كونها مع الأحزاب السياسية. وطالبت في تكتل أصدقاء البيان الجزائري بإنشاء جمهورية جزائرية تتحد مع فرنسا عندما تتحرر.

بعد مجزرة صطيف الخطيرة (1945م) لم يثنيه اليأس عن إعلان شعاره: لا للاندماج، لا للأسياد الجدد، ولكنه ظل مصراً على الاتصال مع فرنسا حينما أضاف: لا للانفصال...

فرنسا قررت بعد ذلك السماح للجزائريين بالمشاركة في الجمعية الوطنية الفرنسية بخمسة عشر جزائرياً و6 في مجلس الشيوخ. فاز حزب البيان ـ فرحات عباس ـ بأغلبية أصوات الجزائريين. فقدم برنامجه ـ مستقلاً عن حلفائه الذين لم يشاركوا في الانتخابات في خمس نقط: ـ جمهورية جزائرية ذات استقلال ذاتي ـ حكومة تحت رياسة رئيس الجمهورية ـ الانضمام للاتحاد الفرنسي ـ برلمان منتخب يُمثل فرنسا في الجزائر مندوب له صوت استشاري في المجلس الحكومي.

تأتي معركة صطيف الرهيبة التي نظمها أنصار مصالي ـ فيما يقال ـ احتفالاً بانتصار الحلفاء. استخدم الفرنسيون كل أسلحتهم ضد المتظاهرين فقتل من الجزائريين المحتفلين بالانتصار والمطالبين بالاستقلال، نحو 45 ألف مواطن، واعتقل آلاف منهم وقتل من الفرنسيين نحو 104. واعتقل فرحات عباس وصحبه، وكان مصالي معتقلاً آنذاك. فرحات عباس اتهم أنصار مصالي بأنهم تسببوا في المجزرة فابتعد عباس عن مصالي نهائياً.

المجزرة دفعت الجزائريين إلى الاعتقاد بضرورة مواجهة القوة بالقوة. ولعلها هي التي دفعت بعباس أن يتخلى عن مشاريعه التي رفضت الواحد بعد الآخر، وأن يلتحق بركب جبهة التحرير الجزائرية بعد إعلان ثورة نوفمبر 1954م بنحو سنة. فيأخذ طريقاً آخر أوصله إلى رياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة لمدة غير قصيرة إلى أن يخلفه يوسف بن خدة في آخر أيام الثورة، قبل استقلال الجزائر وزحف ابن بلة وصحبه من حدود المغرب على الجزائر ورياسة الدولة الجزائرية.

## جمعية العلماء من التوعية الإسلامية إلى المقاومة:

تدخل على الخط السياسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، نشأت في العشرينيات تحت قيادة عبد الحميد ابن باديس، انطلقت كجمعية ثقافية اسلامية تستهدف استعادة الوعي الإسلامي للشعب الجزائري. الجمعية متأثرة بأفكار النهضة الإسلامية في الشرق التي قامت على دعوة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. وقد اشتد عمل الجمعية السياسي الاجتماعي بعد الهجمة التي واجهت الجزائر عندما أعلنت فرنسا أن الجزائر جزء منها،وخاصة اعلانات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت تهدف إلى إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب التي علقت به ـ بعث الثقافة العربية الإسلامية بإنشاء مدارس حرة ومجلات وجرائد ومنها الشهاب ثم البصائر ـ وتوحيد أبناء الشعب تحت راية العروبة والإسلام ـ إيقاظ الوعي بالشخصية الجزائرية والنضال من أجلها ـ الدعوة إلى توحيد العمل المشترك مع تونس والمغرب ـنشر التعليم العربي ـ وقد عملت الجمعية ضد العلماء الجامدين والزوايا المتخلفة كما عملت ضد الجزائريين المتأثرين بالفكر الغربي والذين يعملون ضد الإسلام مثل فرحات عباس الذي قال أثناء مؤتمر عقده هؤلاء المثقفون: «لن أموت من أجل وطن جزائري، لأن ذلك الوطن ليس له وجود ولقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات وزرت المقابر فلم يحدثني أحد عنه. ولا يمكن البناء على الهواء».

# رسالة الثورة وصلت فرنسا

ما كادت الثورة ـ التي أعلنت في فاغ نوفمبر 1924 ـ تجتاز سنتها الثانية حتى كانت رسالتها قد وصلت إلى حكومة رئيس فرنسا. كان الفرنسيون لا يتوهمون أن هناك شعباً يمكن أن يقهر الاستعمار، رغم مرورهم بمأساة فيتنام والمعركة التي سحق فيها الجيش الفرنسي «ديان ديان فو» ورغم مرورهم من قضية المغرب التي انتهت بإنشاء جيش التحرير وقضية تونس التي انتهت بقيام ثورة «الفلاقة»، رغم ذلك فإن تفكيرهم في الجزائر كجزء لا يتجزأ من فرنسا يختلف عن تفكيرهم في كل الهزائم الاستعمارية. وقد انقسم الرأي العام الفرنسي ـ كعادته ـ بين الراغبين في استمرار الجيش وتقويته لتصفية الثورة الجزائرية، وبين مؤيد لبحث الموضوع سلمياً وإنهاء المشكلة بما يمكن أن يقود إلى المفاوضات. ورغم المحاولات التي قام بها المغرب وتونس بعد استقلالهما مع الحكومة الفرنسية، فقد ظل الرأي المتشدد هو الغالب. ولم يجد الأوروبيون والجيش الفرنسي وسيلة للتعبير عن غضبهما من الحكومة الفرنسية التي لم تستطع سحق الثورة إلا التمرد على الحكومة الفرنسية.

وإذا كان «كي مولي» ـ رئيس الحكومة الفرنسية في بداية 1956 ـ فكر في توجيه المشكل وجهة أخرى كان مشروع كي مولي يتضمن النقط الآتية:

ـ وقف إطلاق النار ـ ثم إجراء انتخابات موحدة للأوروبيين والمسلمين ـ بعد ذلك إجراء مفاوضات مع المنتخبين الجدد لتجديد نظام الحكم في الجزائر.

رفض الأوروبيون في الجزائر هذه الانتخابات. ورفضت جبهة التحرير الجزائرية مشروع كي مولي. وطالبت بالاعتراف بالحكومة الجزائرية قبل وقف إطلاق النار. والحكومة الجزائرية هي التي تنظم الانتخابات لتقرير مصير الشعب الجزائري .

فشل مشروع الحكومة الفرنسية فإن الفرنسيين في الجزائر واجهوه بعنف وإهانة عند زيارته «للمستعمرة»، فغير رأيه وقررت الحكومة الفرنسية ـ مدفوعة بالجيش الذي كان يهدد بالتمرد ـ مضاعفة الجيش الفرنسي. أرسلت 160 ألف جندي جديد تضاف إلى 200 ألف قديم. وأصبحت القوات الفرنسية تتكون من 450 ألف جندي وضابط وتسليح جديد بقروض كلفت خزينة الدولة أموالاً طائلة.

إجابة على قيام الجيش بدور الشرطة في المدن الجزائرية نقلت الثورة حركتها إلى المدن وبدأت تلحق فيها هزائم بالمستوطنين الفرنسيين.

وكان الرد الذي قامت به المخابرات الفرنسية قرصنة الطائرة المغربية في أكتوبر 1956. وكانت الطائرة تقل على متنها خمسة من قيادة الثورة في طريقهم من المغرب إلى تونس لحضور مؤتمر قمة ثلاثي (تونس المغرب الجزائر) لدراسة الجهود الجديدة التي تبذلها الدولتان المستقلتان لحل مشكل الجزائر.

كانت الحرب مكلفة مالياً لفرنسا (325 مليار فرنك في بداية 56 وعجز في الميزانية 320 مليار فرنك) ومدمرة للاقتصاد الفرنسي. وذلك ما أسقط حكومة كي مولي في ماي 1957.

بدأت الثورة الجزائرية تؤثر على وضعية الحكم في فرنسا، فقد سقطت حكومة كي مولي لتخلفها حكومة بورجيس مونوري. وقد تبنت خيار مزيد من العنف والقمع ومحاولة القضاء على الثورة، وتأييد مطالب الأوروبيين في الجزائر. رفضت أول مشروع إصلاحي. وسقطت هذه الحكومة لمجرد بتها في اقتراح تكوين برلمان محلي في الجزائر في إطار السيادة الفرنسية. أسقطها الأوروبيون المقيمون في الجزائر ولم تستمر في الحكم أكثر من 100 يوم. توالى الانهيار في النظام الفرنسي فلم تحكم آخر حكومة في الجمهورية الرابعة بقيادة فيليكس غايار غير 5 أشهر وعشرة أيام (7 نوفمبر 57 ـ 15 أبريل 58) وبها سقط النظام الفرنسي إذ أعلن الأوروبيون في الجزائر أنهم لا يقبلون أية حكومة تؤسس في

باريس، وأنهم يكونون «لجنة الأمن الوطني» من الأوروبيين في الجزائر بقيادة الجنرال ماسو. واعتبرت نفسها متمردة على الجمهورية الفرنسية.

انفصلت الجزائر عن فرنسا بسلطتها التي يرأسها الجنرال ماسو. وكان الجيش «في المستعمرة» يستعد للهجوم على فرنسا والاستيلاء على السلطة بالقوة. وهنا اتجه رأي المتنورين السياسيين الفرنسيين إلى استدعاء الجنرال دوكول وتجنيد الجيش لحماية فرنسا وفوضت للجنرال دوكول صلاحيات خاصة لإنقاذ البلاد من الحرب الداخلية وفوضى الحكم، وأكد رئيس الحكومة فليملان استقالة حكومته وتسليم الحكم إلى دوكول... وقبل العسكريون في الجزائر ذلك.

أصبحت البلاد أمام حرب أهلية بين الأغلبية التي ترى تسليم السلطة لدوكول بطريقة شرعية وبين المعارضين في البرلمان حتى هدد رئيس الجمهورية بالاستقالة ليترك البلاد للفوضى والحرب الأهلية.

وافق البرلمان على تعيين دوكول رئيساً للحكومة وألغى البرلمان وجوده ليترك كل الصلاحيات للجنرال دوكول.

وبذلك ساهم الأوروبيون في سقوط الجمهورية الفرنسية بعد أن أسقطوا حكوماتها واحدة بعد أخرى.

بعد أن تولى الجنرال دوكول السلطة المطلقة في فرنسا خطب في الجزائر فأعلن ضرورة خلق كيان جديد للجزائر وإيجاد كتلة من السكان متساوية في الحقوق والواجبات يقررون مصيرهم بأنفسهم.

عبر دوكول في خطابه بالجزائر عبر عن مبادىء أساسية:

**أولها**: تقرير المصير في الجزائر يشارك فيه المسلمون.

ولم يشر إلى «الجزائر الفرنسية» رغم أن قادة الجيش كانوا يؤيدونه ليحتفظ بالوجود الفرنسي في الجزائر. وكان الأوروبيون المتمردون يرغبون

في إجبار دوكول على الخضوع لمطالبهم والمحافظة على مصالحهم الاقتصادية والسياسية.

وعمل دوكول على تعديل الدستور الفرنسي باستفتاء شعبي كان مما أدخله عليه من تعديلات: حرية تقرير المصير لجميع الجزائريين. وحل تفاوضي لمشكل الجزائر. وبعد ذلك انتخب برلمان جديد أغلبيته من الديكوليين والمستقلين وعينت حكومة جديدة برئاسة دوبري. ثم أعلن في خطاب ألقاه في الجزائر بأن (4 أكتوبر 1958) تمتع الجزائر بشخصية ذاتية وتضامنها مع فرنسا. ثم أعلن في ماي 1959 أن الحرب لا يمكن أن تحقق أية نتيجة ولا بد من المصالحة. ثم أعلن في 16 سبتمبر 59 حق الجزائريين في التعبير بحرية وتقرير مصيرهم بأنفسهم.

ورغم الاتجاهات التحررية ـ سياسياً واقتصادياً ـ للجنرال دوكول في الجزائر فقد عين قائداً جديداً للجيش الفرنسي تعهد بأن يقضي على الثورة الجزائرية في ظرف 9 أشهر أي في يوليو 1959 وطلب رفع عدد الجيش من 26 إلى 60 ألفاً.

### خطوات دوكول تنتهي بالاستقلال:

ثم أعلن بعد تنصيبه رئيساً للجمهورية الخامسة أن الجزائر في حاجة إلى تعبئة وتطوير نفسها حتى تكون لها شخصيتها الخاصة بها. ثم أعلن عن فكرة «الجزائر الجديدة» وكرر بتقرير الجزائريين لمصيرهم بأنفسهم في عدة خطب موجهة للشعب الفرنسي وطلب من سكان ولايات جزائرية أن يختاروا البقاء مع فرنسا أو الانفصال عنها.

وقد انتجت سياسة ديكول تمرداً من قادة الجيش والجالية الأوروبية.

سارت سياسية دوكول في طريقها، مع تجاهل جبهة التحرير، والعمل على التعامل مع الجزائريين دون جبهة التحرير. وفي نفس الوقت ظلت الحرب

قائمة في سنوات 59 و60. وعانت جبهة التحرير مشاكلها الداخلية التي لم تؤثر في جوهر الثورة مع الحرص على توحيد قوات جيش التحرير.

محاولة لتجاوز الخلافات بين قادة الثورة العسكريين والمدنيين؛ قرر قادة الثورة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لتحل محل لجنة التنسيق فتأسست الحكومة يوم 1 سبتمبر 1958 للعمل والتنسيق مع حكومتي تونس والمغرب برئاسة فرحات عباس. وقد عاشت الحكومة المؤقتة مشاكل وأزمات نظراً للخلاف الكبير بين القادة الذي أدى إلى محاكمة متمردين على بعضهم بالإعدام في محكمة ترأسها هواري بومدين وقد تخلصت الثورة من بعض قادتها الكبار كعبان رمضان. مشاكل الحكومة المؤقتة تمثلت في خلافات داخلية وخلافات مع قيادة الثورة ثم خلافات مع حكومة القاهرة التي لم تطمئن إلى تكوين الحكومة وإلى رئيسها فرحات عباس. ربما لأن الحكومة لم تكون، ولم تتخذ القاهرة مقرها وتحت إشراف الحكومة المصرية.

وأخيراً أفضى الخلاف إلى تعيين ابن يوسف بن خدة رئيساً للحكومة وتقلص نفوذ كريم بلقاسم الذي كان يتطلع إلى أن يكون رئيساً للحكومة سنة 1961. وقد خضعت حكومة دوكول إلى إجراء مفاوضات أولية مع الحكومة المؤقتة، فانطلق في منتصف فبراير 1961 أثناء حكومة فرحات عباس وفشلت هذه المفاوضات التي انتهت في يوليو 1961، هوجمت حكومة فرحات بعد هذه المفاوضات. كان المهاجم الأكبر هو ابن يوسف بن خدة فعين رئيساً للحكومة في جو من الخلافات الطافحة بين هيئة أركان جيش التحرير والحكومة المؤقتة وأعضاء الجيش الوطني للثورة الجزائرية.

انتهت المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية في بداية يناير 1962 في مدينة إيفيان بعد أن اجتازت مراحل من مفاوضات فاشلة وتوسط بعض السويسريين في عدة مراحل منها سنة 1961 بعضها سري وبعضها علني، بعضها مع وفد موسع وبعضها مع وفد من الخبراء وتبادل الوفدان عدة مذكرات وبيانات.

وقد كان الاتفاق بين وفدي الحكومتين يوم 18 مارس 1961 وتوقف إطلاق النار يوم 19 مارس. وأفرجت فرنسا عن الزعماء الخمسة المعتقلين. وتنص اتفاقية إيفيان في بعض البنود منها على:

- انسحاب الجيش الفرنسي عن الجزائر بعد استفتاء خاص بتقرير المصير.

- يختار الجزائريون في الاستفتاء بين الاستقلال التام للدولة الجزائرية والاستقلال والتعاون بين الجزائر وفرنسا.

- الأوروبيون يختارون بين جنسيتهم الفرنسية أو الجزائرية.

- يحتفظ الأوروبيون بأملاكهم. وإذا أممت يحصلون على تعويض من الجزائر.

- تستخدم فرنسا قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين.

أجري الاستفتاء الخاص بتقرير المصير يوم 3 يوليو 1962 وكانت النتيجة أن الجزائريين اختاروا الاستقلال التام بدون ارتباط مع فرنسا.

هكذا استقلت الجزائر بعد 132 سنة من الاحتلال، وانتقل الزعماء الخمسة الذين أفرج عنهم من الاعتقال الفرنسي، نُقِلوا إلى المغرب البلاد التي استضافتهم قبل اعتقالهم، انتقلوا إلى الجزائر براً عن طريق الحدود. وأعلنوا جمهورية جزائرية تحت قيادة الرئيس ابن بلة، وأقالوا الحكومة المؤقتة، ووضعوا حداً لكل الأنظمة المؤقتة، واستعادوا السيطرة على جبهة التحرير وجيش التحرير.

### تحليل المرحلة

لم تختلف الجزائر عن تونس والمغرب في طريقة مقاومة الاستعمار. وربما كان التعامل مع الاستعمار يخضع لنفس الأسلوب في كل البلاد التي

خضعت له كالهند ومصر وأندونيسيا والشعوب الافريقية، تبدأ مقاومة الاستعمار بالسلاح وتنتهي بالسلاح، وبينهما فترة ـ تقصر أو تطول ـ يعتورها العمل السياسي والعسكري لتفشل، وما كان لها إلا أن يفشل، لأن مفهوم الاستعمار منذ وجد، قائم على القوة والسيطرة والاحتلال العسكري والابتزاز والعداوة بين الدولة المستعمِرة والشعوب المستعمَرة. ومن نافلة القول أن الاستعمار لم يأخذ الدرس من التجارب، ولم يتفهم ـ منذ البداية ـ مُثل العلاقات الدولية بداية ونهاية. وما الاستعمار إلا مرحلة تبدأ بالسيطرة الغيرية وتنتهي بنهاية السيطرة واستقلال البلاد المستعمَرة عن الدولة المستعمرة. فرنسا بالأخص مرت بعدة تجارب في آسيا: الفييتنام، والبلاد العربية (سوريا ولبنان) وقبلهما مصر والبلاد الإفريقية. ومن حسن حظ هذه البلاد (السينغال ـ مالي ـ غينيا مثلاً) أن استقلت بعد أن تعلمت فرنسا الدرس الكبير من المغرب العربي، وخاصة الجزائر.

خطأ فرنسا في الجزائر أنها بقيت محكومة بعقليتين:

* عقلية الأوروبيين، الذين انتقلوا أفواجاً إلى الجزائر، ليستعمروا الأرض ويملكوا السلطة والتحكم في ممثلي الحكومة الفرنسية. ويملكوا القرار عن طريق المجالس التي ينتخبونها بأنفسهم لتساعدهم ـ مؤسساتياً ـ على تحقيق مصالحهم، وعلى التعامل مع السكان الأصليين كعبيد يسخرون للخدمة المدنية والعسكرية، دون أن يكون لهم وجود قانوني أو سياسي أو اقتصادي.

* عقلية التوسع الاستعماري لتمكين البلاد المستعمرة من الازدهار الاقتصادي وفتح أبواب جديدة للصناعات الناشئة. ثم الاستغلال البشري بتجنيد مواطن الشعب المستعمر أثناء الحروب التي رافقت العصر الاستعماري.

هذان العاملان أثرا في نظام الحكم في فرنسا طيلة قرن وثلث قرن تغير فيها مجرى التاريخ الفرنسي. وخاضت فيها فرنسا حروباً ثنائية ودولية، وتزعمت مؤتمرات دولية وثنائية، وتطور فيها الفكر الفرنسي علمياً وحضارياً وفكرياً، ونبغ فيها علماء ومثقفون وسياسيون، شهدت ـ بالمشاركة الفعلية ـ

تطور العالم في القارات الخمس. ومع ذلك لم يكن يخطر على فكر أحد من السياسيين ورجال الحكم والتشريع ورجال الأعمال أن نهاية الاستعمار إلى زوال، وأن الجزائر لا يمكن أن تضم إليها بمجرد قانون يصدره مجلس نواب بلاد تبتعد عنها جغرافياً، تختلف عنها في التاريخ والدين وطبيعة المجتمع والمستوى الحضاري.

لهذا وجدت المقاومة الجزائرية في بداية الاحتلال ـ الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ـ فكراً متحجراً لا يعرف غير القوة سبيلاً للاقناع بأن ما أرادته فرنسا عموماً يجب أن يبقى وأن يدوم.

فشلت مقاومة القبائل وزعمائها في شرق الجزائر، وقد بدأت باستعمال القوة لمواجهة القوة التي احتلت بها فرنسا الجزائر ـ ثم فشلت مقاومة الأمير عبد القادر في غرب الجزائر، رغم أنه استعمل من القوة ما كان أكثر من وسعه، وفشل المغرب الذي حاول أن يساعد بالقوة الثورة الجزائرية التي أعلنها عبد القادر. هذا الفشل المتوالي تمثل أيضاً في مقاومة الشاوية والمدن (أيام فاس الدامية) ثم في الأطلس المتوسط ـ ولو أنه استمر منذ بداية الاحتلال حتى بداية الثلاثينيات من القرن العشرين. وفشل في الحرب الكبرى التي شنها محمد بن عبد الكريم الخطابي، وقبله الشريف أمزيان...

مرحلة مقاومة الاستعمار بالمقاومة المسلحة فشلت، وما كان لها إلا أن تفشل لاختلاف توازن القوى من جهة، ولو تضافر عشرات الآلاف من الأوروبيين المعمرين في الجزائر مع قوة جيش الاحتلال. ولأن الاستعمار كان يتسلح كذلك بالتقنية العسكرية والسلاح القوي والمال الوافر والعدد المتنامي للقوة المحاربة من أجل الاستعمار.

**استسلام مع المحافظة على الهوية:**

ومرت الجزائر بفترة طويلة من الاستسلام لم تكن الحكومة الفرنسية والفرنسيون المعمرون مسالمين فيها للشعب الجزائري، وإنما كانوا يمكنون

لاحتلالهم بالجيش ولاستعمارهم بالقانون الذي يكرس مصالح المعمرين ويحميها بالمؤسسات «المنتخبة». وكان اضطهاد الشعب الجزائري أحد الوسائل الرئيسية لإخضاع الشعب وإذلاله وتعبئته عندما تحتاج إليه فرنسا للدفاع عنها في حروبها الاستعمارية والثنائية وفي الحربين العالميتين.

هذه الفترة الطويلة من الاستسلام لم ينهض فيها الجزائريون لمقاومة الاستعمار بالقوة أو بالعمل السياسي، ولكنهم استطاعوا أن يحتفظوا بهويتهم الإسلامية والعربية الأمازيغية. فرغم تحويل بعض المساجد الكبرى إلى كنائس، وبالرغم من الإرساليات التبشرية التي لم تفتأ تقوم بعملها التبشيري بالمسيحية بين شعب تسوده الأمية والجهل بتعاليم الإسلام، ولكن العقيدة ظلت سليمة في قلوب الجزائريين. ظلوا محافظين، حتى إن الفرنسيين لا يعرفونهم «بالجزائريين» ولكن يعرفونهم بالمسلمين. وظلوا إلى حد كبير على لغتهم العربية والأمازيغية في الخطاب والكتابة كلما كتبوا، رغم أن العربية لم تكن معترفاً بها كلغة للشعب الجزائري، ورغم أن الفرنسية كانت هي لغة الإدارة والتعليم، لمن تعلم من الجزائريين، والخطاب في الشارع والمعمل والتجارة والسوق.

الحفاظ على الهوية يعتبر معجزة شجاعة في المستعمرة التي كانت تعتبر أهم مستعمرة في التاريخ الحديث. الرومان كانوا في بعض البلاد التي احتلوها يفرضون لغتهم ودينهم. ولم يكونوا من القوة التي كانت عليها فرنسا في الجزائر. يعود ذلك إلى عقيدة الإسلام السمحة. وإلى الإسلام الذي تمكن من الشعب الجزائري أيما تمكن.

ويمكن أن نلاحظ ـ في هذا التحليل ـ أن الحفاظ على الهوية كان قوة كبرى استعمله الجزائريون طيلة فترة الاستسلام الطويلة، ووجد الشعب الجزائري هذه القوة المعنوية حاضرة عندما احتاجها، عندما خرج من مرحلة الاستسلام إلى مرحلة الفعل السياسي والمسلح بعد ذلك.

بعد الحرب العالمية الأولى بدأ الفكر الجزائري يتحرك، وطنياً في حدود ضعيفة. فقد قدمت الجزائر زهرة بنيها للدفاع عن فرنسا. ولكنها لم تجد جزاء على ما قدمت. ونشأ جناحان من التفكير في مستقبل الجزائر: جناح الذين درسوا في فرنسا وتكونوا ثقافياً بالفكر الفرنسي. وقد شعر هؤلاء ـ أو كثير منهم على الأقل ـ بضرورة المساواة بينهم وبين الأوروبيين الذين يقطنون بلادهم. ولهذا أخذوا يطالبون بالمساواة عن طريق الاندماج والتجنيس بالجنسية الفرنسية. وكان بعض هؤلاء مستلبين، لا يعرفون للجزائر وجوداً في غير العائلة الفرنسية. وحتى الذين لم يكونوا مستلبين لهذه الدرجة، كانوا يؤمنون بأن قدرهم هو أن يكونوا فرنسيين يدينون بالإسلام، كالفرنسين الذين يقطنون في فرنسا ويدينون باليهودية مثلاً.

والفريق الثاني من المفكرين وطنياً كانوا أكثر وعياً بالهوية الجزائرية، فكانوا يطالبون بالحقوق التي يتيحها لهم القانون الفرنسي، وتطور فكرهم إلى التفكير في الاستقلال لأنهم أدركوا أن البقاء في «العائلة الفرنسية» سيحرمهم من حقوق يتمتع بها الفرنسيون نظراً للتمييز العنصري الذي يطبع الفكر الاستعماري الفرنسي.

ظل الجناحان يتحركان كل في اتجاهه. وانضاف إليهم جناح ثالث تمكن من الهوية العربية الإسلامية، وأكد أن الشعب الجزائري مسلم عربي أمازيغي، وليس فرنسياً. وكل الحقوق التي يجب أن يحصل عليها يجب أن تنتهي به إلى الاستقلال، وبناء الدولة الجديدة منفصلة عن فرنسا داخل العائلة الإسلامية العربية.

كل هذه الأجنحة، حتى الذين طالبوا بالاندماج والتجنيس، فشلوا في إقناع الحكومات الفرنسية والبرلمان الفرنسي، وبالتالي الجالية الأوروبية في الجزائر بأن يكون لهم وجود متميز بخصوصيات إسلامية.

في هذه الفترة تطور الفكر السياسي الذي فشل هو الآخر أن يقنع فرنسا

في أن تغير من سياستها، إزاء الشعب الجزائري ليكون له وجود، ولو ضمن العائلة الفرنسية.

هكذا استنفد الشعب الجزائري كل ممكناته ليخرج من نفق الاستعمار والاحتلال فلم يبق أمامه إلا أن ينهي مرحلة الاستعمار بالوسيلة التي بدأ بها، وهي العمل المسلح. ولكن هذه المرة بالعمل القوي المنظم والمسلح بأحدث الأسلحة، وبالوسائل التي تربك الحكم الفرنسي فيخضع بالقوة، للأمر الواقع، وهو استقلال الجزائر.

**الثورة غيرت وجه الجزائر وفرنسا**

الثورة التي أعلنت في فاتح نوفمبر 1954 اتسمت بالمغامرة، وربما قلة التنظيم وقلة السلاح، ومع ذلك ما كان لها لتبدأ لو انتظرت أن تكون مكتملة ومسلحة كما يجب أن تتسلح. أعلنها شباب خرجوا من رحم المفكرين السياسيين الذين آمنوا بالاستقلال ولذلك فالفضل في التوعية بالفكر الاستقلالي يعود إلى هؤلاء الرواد وفي مقدمتهم مصالي الحاج والبشير الابراهيمي ولم يخرجوا من رحم الذين كانوا يؤمنون ـ ويعملون من أجل ـ الاندماج والتجنيس.

ما من شك في أن الثورة بهرت الفرنسيين داخل الجزائر والمسؤولين في فرنسا، ولكنهم في البداية لم يقدروها حق قدرها. ولذلك استطاعت أن تنظم نفسها داخلياً في الولايات الست، وخارجياً لكسب التأييد العربي والمساعدة بالسلاح والمال.

ورغم ما قد اتسمت به الثورة في البداية من ارتجال وتسرع دعت إليهما الضرورة الحتمية والزمان الذي لا يرحم، والظروف العربية والمغاربية فإن الثورة استطاعت أن تتلافى كل أخطائها لتقوم بعمل كبير لم تكن تحلم به فرنسا.

الثورة أخرجت الشعب الجزائري من القمقم، فأصبح كله شعباً ثورياً رغم قلة وسائله المادية والفكرية والمعنوية. وضحى في الجبال والأرياف كما ضحى في المدن وخرج منه أبطال الجهاد الذين لقنوا الفرنسيين دروساً في التضحية

والفداء، ومن بينهم سيدات ورجال في سن النضج وشباب في سن الفتوة.

والثورة قضت على كل تفكير في غير الاستقلال. فقد محت من الذاكرة أفكار التجنيس والاندماج والتمثيل في المؤسسات التمثيلية الفرنسية لتبقى كلمة الاستقلال وإنشاء الدولة الجزائرية هي العملة التي تتعامل بها الثورة والشعب كله مع خصومه في الداخل والخارج.

والثورة جندت العالم كلهٰ معها. فبقدر ما كانت الجزائر مغيبة في ظل فرنسا، أصبحت مضرب المثل في النضال من أجل الاستقلال والانفصال عن فرنسا.

والثورة وضعت إسفيناً بين الفرنسيين القاطنين في الجزائر والحكومات الفرنسية المتوالية، حتى أدى الأمر إلى ثورة المستوطنين وجيش الاحتلال ضد الدولة الفرنسية وهددوا فرنسا بحرب أهلية.

والثورة قضت على الجمهورية الرابعة كما قضت الحرب العالمية الثانية على الجمهورية الثالثة. وأخذت فرنسا برئيس جمهوريتها وبرلمانها وحكوماتها المتهاوية تطلب الانقاذ من جنرال فرنسا: شارل دوكول.

**المغرب وتونس يساندان الثورة:**

الثورة الجزائرية كانت تعتقد أن انتصارها هين باستمرار المغرب وتونس في الكفاح المسلح على غرار ما تقوم به الثورة في الجزائر. وهي فكرة نابعة من وحدة المغرب العربي ونضاله المشترك حتى النصر. وهي الفكرة التي تبناها في البداية مؤتمر المغرب العربي الذي نشأ عنه مكتب المغرب العربي سنة 1947، ثم استمرت المقولة التي تبناها المناضلون المغاربيون ـ وخاصة من المغرب والجزائر ـ في القاهرة أثناء التحضير للثورة الجزائرية وجيش التحرير المغربي في بداية سنة 1954. وصحيح أن الثورة الجزائرية ساعدت على إذعان فرنسا للثورة المغربية المطالبة بالاستقلال وعودة محمد الخامس وثورة الفلاقة في تونس للمطالبة بعودة بورقيبة والاستقلال (الذاتي) حتى لا

تظل فرنسا تواجه عدة معارك في ثلاث جبهات، وعلى منطقة واسعة تمتد من حدود ليبيا حتى المحيط. وقد يكون لوقف العمليات في الدولتين الجارتين للجزائر مزيد من الضغط على الثورة الجزائرية. ولكن مما لا شك فيه أن استقلال المغرب وتونس فتح مجالين واسعين أمام الثورة كانا مقفلين في وجهها. المغرب عبأ كل ممكناته المالية والسلاحية لمساعدة الجزائر. والأسلحة التي كانت المقاومة المغربية توفرها للنضال في المغرب حول معظمها للجزائر. ثم عبأ كذلك المنطقة الشرقية: وجدة ونواحيها، لتكون مركزاً لتدريب الجزائريين وتأهيلهم للعمل الفدائي، ثم ملجأ للمناضلين يلتجئون إليها كلما طاردهم ضغط الجيش الفرنسي.

ثم إن المغرب وتونس حاولا سياسياً إبلاغ رسالة الثورة الجزائرية للحكومة الفرنسية، ولأصدقائهما، سعياً لأن يكونا واسطة لفتح مفاوضات بين الثورة والحكومة الفرنسية. وما المؤتمر الثلاثي الذي كان سيعقد في تونس ـ وأجهض باختطاف الطائرة المغربية ـ إلا سبيل لذلك.

ودفع المغرب وتونس بالثورة إلى عمل سياسي جانبي منظم بالتشجيع على تكوين الحكومة المؤقتة الجزائرية، وكان مقرها في تونس برئاسة فرحات عباس ثم ابن يوسف بن خدة. ومن المغرب انطلق القادة المختطفون بعد أن سعى المغرب سعياً حثيثاً للإفراج عنهم، انطلقوا إلى الجزائر من حدوده الشرقية ليقيموا حكومة جديدة وينشيئوا الدولة الجزائرية المستقلة.

وقد أدى المغرب وتونس الثمن لهذه المشاركة العملية في الثورة الجزائرية. فقد انفجر المغرب في وجه جيش الاحتلال الذي كان بعضه ما يزال موجوداً ـ قبل الجلاء ـ عندما اختطفت الطائرة المغربية وحدثت مجزرة مكناس الرهيبة في أكتوبر 1956. كاد المغرب أن يفقد فيها استقلاله وواجه حملة مسعورة وخطيرة من فرنسا، وقطعت العلاقات الدبلوماسية التي كانت قد أنشئت حديثاً (مايو 1956) وتوقفت كل فعالياتها الدبلوماسية والاقتصادية والمالية.

نفس الشيء عاشته تونس، نتيجة من مساعدتها للثورة، حينما هاجمت الطائرات الفرنسية قرية سيدي يوسف وقتل العشرات من سكانها، واضطرت تونس بزعامة بورقيبة إلى طلب المساعدة من أمريكا والتهديد بطلب المساعدة من الاتحاد السوفياتي للدفاع عن نفسها ضد العدوان. وكانت بذلك تريد تدويل الموضوع.

المهم من كل ذلك أن استقلال المغرب وتونس خدم الثورة الجزائرية ومهد لاستقلال الجزائر، فقد انخرم عقد «الامبراطورية الفرنسية» تمهيداً لتصفيتها. وذلك إضعاف لفرنسا في مواجهة القضاء على الاستعمار، وليس عزلاً للثورة الجزائرية لتواجه وحدها قوة جيش الاحتلال.

موقف مصر ـ وبعض البلاد العربية الأخرى ـ كان أقوى موقف ضد الاستعمار وقفته حكومة الثورة المصرية بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر. فقد أمدت الثورة الجزائرية بالسلاح وتدريب بعض المناضلين، كما أمدتها بعض البلاد العربية الأخرى بالمال كالسعودية والعراق. وقد أدت مصر الثمن بالمؤامرة الثلاثية على منطقة قناة السويس. المؤامرة تمت بين إسرائيل وبريطانيا وفرنسا. هوجمت المنطقة بالطائرات واحتلت بقوات الغزو الثلاثية قتل في المعركة كثير من المصريين وواجه الجيش المصري المعركة التي باغتته بقوات غير متكافئة. وأقفلت مصر القناة فأصبحت معركة دولية بسبب مساعدة مصر للثورة الجزائرية.

ثم لا ننسى أن الثورة أعلنت من مصر. وأن القيادة السياسية استقرت في مصر قبل اعتقال القادة الخمسة، وقبل أن تستقر الحكومة المؤقتة في تونس بعد استقلالها.

**لو لم تثر الجزائر لما استقلت:**

التحليل يدفعنا إلى التساؤل: هل كان يمكن للجزائر أن تستقل لو لم تقم بثورتها المجيدة؟

عندما تقاس الأرباح بالخسائر، نجد أن الجزائر فقدت أكثر من مليون شهيد (شعار الجزائر يقول: مليون ونصف مليون) وأن آلافاً صعقوا في الأسلاك الشائكة المكهربة التي أقيمت على الحدود المغربية والتونسية مع الجزائر، كما صعق مئات المغاربة والتونسيين. ولكن الربح الأكبر، رغم كل هذه التضحيات هو الاستقلال. ولولا هذه الثورة لطال عمر الاستعمار عقوداً ولتغير وجه التاريخ. الجزائر لم تكن مستعمرة عادية كالمغرب وتونس والمستعمرات الإفريقية وحتى فيتنام، بل كانت مستعمرة من نوع خاص، لا تحكمها الحكومة الفرنسية بالكامل، ولا يحتلها الجيش القادم من فرنسا، ولكن يحكمها المستوطنون الذين أصبحوا ـ ومنذ البداية ـ يتحكمون في الجزائر سياسياً واقتصادياً، والذين حاولوا تغيير هويتها لتصبح الجزائر الفرنسية تقطنها أكثرية مسلمة مهمشة كما حدث في جنوب أفريقيا. ولذلك فلم تكن أية محاولة سلمية ـ من نوع المحاولات التي قام بها المفكرون الوطنيون قبل الثورة لتنتهي بالبلاد إلى الاستقلال.

الثورة إذن كانت ضرورية رغم أخطائها.

وهل هناك ثورة بدون أخطاء كبرى في العالم؟ حتى الثورة الفرنسية (وكانت ثورة داخلية محلية) كانت حافلة بالأخطاء. الثورة الجزائرية احترق فيها كثير من قادتها والمجاهدين فيها. كثير منهم صفي برصاص جيش الاحتلال. وبعضهم صفي برصاص الجزائريين أنفسهم مع أنهم قدموا لبلادهم أجل الخدمات. الأسماء اللامعة كثيرة. ولكن الثورة تنكرت لهم إلا الذين استشهدوا في ساحة المعركة وتحمل أسماءهم بعض شوارع العاصمة.

يقال إن الثورة تأكل بنيها. يصدق ذلك على الثورة الجزائرية مع كامل الأسف. وتبقى مع ذلك ثورة مجيدة.

ويدفع بنا التحليل أيضاً إلى التساؤل: لو كان الاستعمار أكثر ذكاء أو أقل بلادة لاستجاب للأفكار والمطالب «الشجاعة» التي كان يحملها أمثال ابن

جلول وفرحات عباس: الاندماج والتجنيس ومنح الحقوق الفرنسية للجزائريين مثلما يتمتع بها المواطنون؟ إذن لاندمجت الجزائر في فرنسا ليس بمقتضى قانون 1848. ولكن بمقتضى الواقع الذي يجعل من الجزائري فرنسياً، ومن الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا، وينشأ جيل يتعايش مع هذا الواقع ويبحث عن الجزائر في ذاكرته الحضارية فلا يجدها، كما زعم فرحات عباس في إحدى مراحل تفكيره السياسي.

أعود فأؤكد أن الإسلام والعروبة والأمازيغية كانت جميعها ستفرز جيلاً جديداً لا يقبل هذا الواقع ويثور عليه حضارياً وسلمياً لينفصل عن فرنسا بالثورة أو بدون ثورة.


تونس

# الحركة الوطنية السياسية في تونس

## المقاومة المسلحة للإحتلال الفرنسي

دخلت فرنسا تونس على حذر. لهذا الحذر مصدران:

أولهما: فرنسا نفسها والرأي العام السياسي فيها ممثلاً في البرلمان وفي الصحافة. فقد عارض البرلمان الاحتلال الفرنسي باعتباره عملاً غير شرعي لم تأخذ فيه الحكومة الإذن من السلطة التشريعية، وسارت الصحافة الفرنسية في هذا الاتجاه نفسه وذلك تحسباً للمصاريف المالية من جهة، ووقوع الجيش الفرنسي في معركة قد تكون ضارية مع القبائل من جهة أخرى. وكانت سلطة الجمهورية ما تزال مهزوزة تخشى من هبوب رياح معاكسة ضدها. ثم المصاريف المالية التي يتطلبها هذا الإحتلال. وقد انتصر الجانب الاستعماري في الحكومة الفرنسية على هذا الاتجاه، فأقدمت فرنسا على احتلال تونس بحذر شديد.

ثانيهما: تخوف فرنسا من أن يمتنع الباي، مؤيداً من الخلافة العثمانية، من إمضاء معاهدة الحماية ثم من مقاومة القبائل التونسية للاحتلال. وربما كان تخوفها من امتناع الباي غير ذي موضوع فما من شك في أن المخابرات الفرنسية ـ البدائية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ـ كانت تعرف مستوى حكم البايات والدايات قبلهم في الجزائر، ويعرف خبراء الاستعمار آنذاك مدى صمود مثل هؤلاء الحكام أمام القوة الفرنسية.

ولذا احتلت تونس العاصمة أولاً ـ مثلما احتلت فاس سنة 1911 مسبوقة باحتلال وجدة والدار البيضاء والشاوية سنة 1907 ـ قبل عرض الحماية على السلطان عبد الحفيظ لإمضائها سنة 1912. وضغطت على الباي محمد الصادق

ليوقع الاتفاقية، كما سبق القول، وقد خشي أن يكون مصيره مصير داي الجزائر. أما المقاومة الشعبية فقد تجلت في مقاومة مسلحة تزعمها علي بن خليفة (توفي سنة 1884) في شرق البلاد وجنوبها حيث أعلن الجهاد في كثير من المناطق واستمرت المقاومة في الجنوب حتى سنة 1910.

وقد خشيت الإدارة الفرنسية، بعد أن امتلأت تونس بفرسان المجاهدين، من حرب طاحنة، فجلبت قوة كبرى برية وبحرية قوامها 45 ألف جندي ضربت صفاقس وقابس واحتلت بقية المدن المهمة كتونس والقيروان.

قبل إمضاء معاهدة باردو، إجتمع الباي مع بعض المستشارين ليسألهم رأيهم في المأساة المنتظرة، فارتأى العربي زروق رئيس البلدية عدم الاستسلام وإعلان المقاومة. فالشعب كله معارض للحماية.

أعلن كثير من أفراد الجيش عصيان أوامر الباي، وفروا من ثكناتهم عازمين على المقاومة. والتحقوا بصفاقس والمناطق المحتلة لإشعال نار المقاومة، من جبال خمير وناحيتها. كان في جهة الكاف قائد أولاد عيار علي بن عمار، وفي جهة القيروان نهض حسين بن مسعى وعلي بن عمار. وفي جهة القصرين كانت القيادة للحاج رأي. وناحية قفصة أحمد بن يوسف. وفي صفاقس ثارت المدينة بقيادة محمد كمون ومحمد الشريف ويعتبر علي بن حليفة من أشهر قادة المقاومة الشعبية التي جرت معاركها في مختلف أنحاء البلاد.

احرج الأعراب فرنسا وأعلنوا العصيان على سلطة الباي الذي استسلم، وهاجموا الجيش الفرنسي وجيش الباي الذي بعث به لمقاومة الثوار.

وقد اشترك في المقاومة كثير من الجنود الذين كانوا يحمون الباي. وكان من الذين قادوا حركة المقاومة سعد، فقد قاد حركة من عدة آلاف مقاوم وأوقع بالفرنسيين خسائر فادحة، وطارده الجيش الفرنسي حتى أسر وأعدم بالقيروان.

ولكن هذه المقاومة لم تقم على أسس تنظيمية ولذلك استطاع الجيش الفرنسي الذي أسندته الحكومة الفرنسية بعشرات الآلاف القضاء عليها. الحركة التونسية لمقاومة الاستعمار الفرنسي لم تشذ عن مثيلاتها في الجزائر والمغرب. تبدأ بالعمل المسلح، ومن الطبيعي أن يفشل السلاح في البداية في طرد الاستعمار، ولو أنه لم يفصل في تسجيل المرحلة، وفي التأكيد للدولة المحتلة أن الشعب ضد الاحتلال. ولو وافق داي وباي وسلطان. وقد ساعد الجيش الفرنسي في القضاء على المقاومة التونسية أن طبيعة تونس ليست جبلية كطبيعة المغرب. أكدت الشعوب الثلاثة في عملها المسلح الرفض المطلق للاحتلال ولما هو في الحماية في تونس والمغرب. وتوقفت للأسباب التي عرفت في الجزائر وتونس وستعرفها أكثر في المغرب، لتستأنف النضال السياسي، ولينتهي هذا النضال أخيراً إلى العمل المسلح من جديد، وليتحقق النصر في النهاية في الأقطار الثلاثة جميعها.

### الدور النقابي في الحركة الوطنية:

نشطت الحركة النقابية في تونس مبكراً فقد انخرطت على غرار ما فعلت النقابات المغربية فيما بعد، بانخراطهم في الاتحادية النقابية الفرنسية ـ وهي تابعة للمركز النقابي العام في باريس ـ وكان ذلك سنة 1919 ـ بينما تأخر العمل النقابي وانضمامه إلى الاتحادية الفرنسية في المغرب إلى أواخر الأربعينيات. انسحب العمال التونسيون من النقابة الفرنسية تدريجياً لما كان يلحقهم من تمييز وجور. وقد تنظموا تحت قيادة الدكتور محمد علي الحامي، وكان قد شارك في طرابلس ضد الاحتلال الإيطالي ـ وتجول في كثير من الدول العربية والعثمانية. عندما جاء إلى تونس سنة 1924 كون النقابة تحت عنوان جمعية التعاون الاقتصادي التونسي، وشارك في حركة الاعتصامات التي قام بها العمال التونسيون. ثم نشط في توحيد الصفوف في إطار نقابة عمال ميناء تونس. ثم كون جامعة للنقابات.

بدأت الجامعة تناضل وتقدم المطالب، وأعلن العمال الإضراب العام. واصطدموا مع السلطة الفرنسية في كثير من المناطق ذهب ضحيتها عدد كبير من التونسيين.

وقد واجه العمال الرجعية التونسية والمعمرين الفرنسيين، إل جانب الجيش الفرنسي، واعتقلت السلطات زعماء الحركة العمالية في مقدمتهم محمد علي الحامي سنة 1925 وحوكم بالنفي. وتنقل في منفاه حتى وصل إلى مصر. ثم توفي في حادث سيارة في الحجاز.

الفكر النقابي لم يكن يبتعد عن الفكر الوطني السياسي. وقد كان الجامع المشترك بينهما هو الاستغلال الاقتصادي الذي تقوم به الشركات والمؤسسات الرأسمالية في تونس ضدا على المواطنين.

وقد قام العمال بإضرابات عامة شارك فيها كل الشعب فاصطدم بقوات الاحتلال التي كانت تدافع عن مقالع الفوسفاط، التي تعرضت لإضراب العمال. استمر النضال المزدوج حتى سنة 1938 حيث تعرض العمال لاضطهاد آخر بزعامة حسن النوري الذي اعتقل ونفي ليقضي الحكم بالسجن في الجزائر.

اتضح اتجاه النقابة الوطني على عهد زعيمها فرحات حشاد فقد بدأت تتخذ مواقف وطنية واضحة. وتبين له أن منظمة الجامعة العامة للعمل (الفرنسية) تظلم العمال التونسيين. بدأ يفكر في استقلال الحركة النقابية فينشىء نقابة مستقلة ابتداء من سفاقص. وقد كون في مدينة تونس «اتحاد إنشاء النقابات المستقلة» في الشمال. وجمعية الاتحاد النقابيين تحت اسم «الاتحاد العام التونسي للشغل» سنة 1946 وانتخب فرحات حشاد أميناً عاماً لها. وفي رأيه أن الحركة النقابية يجب أن تكون سياسية إلى جانب عملها الاجتماعي. فالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ـ في رأيه مرتبطة بالنظام السياسي ولذلك يجب على النقابة أن تخوض معركة مقاومة الاستعمار.

تحطمت جميع المحاولات التي قامت بها النقابات الأجنبية الاستعمارية أمام الوعي الوطني، الذي تجلى في صفوف العمال التونسيين وأصبح الأمين العام في طليعة الكفاح الوطني.

ومن أهم المعارك التي قام بها الاتحاد العام معركة «النفيضة»، فقد طالب العمال الزراعيون بحقوقهم التي كانت تشرف عليها شركة للمعمرين الفرنسيين، رفضت الإدارة الفرنسية الاستجابة لمطالبهم. واستنجدت بالجيش لمقاومة عمالها المضربين.

وقد سقط عشرات الشهداء. في كل المناطق العمالية التي أعلنت الاضراب، وتضامن معهم الشعب التونسي.

وفي سنة 1952 قامت حركة مقاومة عنيفة ضد القوات الاستعمارية وكان فرحات من قواد هذه المقاومة. واجتاحت البلاد سلسلة من الاضرابات والمظاهرات كان الجيش يقاومها بعنف ويصفي جماعاتها، واحدة بعد أخرى.

وبدأت «اليد الحمراء» الفرنسية باغتيال الوطنيين. ودمرت ما يقرب من 500 منزل من منازل الوطنيين، واغتالت الكثير من قادة الحركة الوطنية.

ويوم 5 ديسمبر 1952 اغتالت الشهيد فرحات حشاد. كما اغتالت عدداً كبيراً من الوطنيين وسحقت المظاهرات الاحتجاجية التي قامت في تونس. واعتقلت السلطات الفرنسية نحو 6 آلاف تونسي واغتالت أكثر العناصر الوطنية اخلاصاً، وقام الجيش بعمليات القتل الجماعي في المدن والقرى. وكان من البارزين الذين اغتالتهم الهادي شاكر من قيادة الحزب الحر الدستوري والأخوين حفوز من حركة الفلاحين التونسيين.

وانطلقت بعد ذلك المقاومة المسلحة في الجبال.

استمر الشعب التونسي يعيش حياة دامية جراء اغتيالات اليد الحمراء واعتقال الآلاف من الوطنيين. وعمت حركة القتل جميع القرى والمدن وازدادت

المقاومة شدة. وتقوت حركة المقاومة «الفلاقة» في الجبال حتى 1954.

**المقاومة السياسية:**

الفكر السياسي التونسي تنامى في أوائل القرن العشرين على يد مجموعات من الوطنيين، يمكن أن يعتبر علي باش حامبة في مقدمتهم وقد ظهرت حركته في مواجهة التحدي الفرنسي حينما أوحت فرنسا لجميع اليهود في تونس بأن يطلبوا الجنسية الفرنسية. وعن طريق هذا التجنيس كان المجنسون سيصبحون قوة تسند إدارة الحماية الفرنسية في مشاريعها، بالإضافة إلى أن تونس كانت تحفل بعدد كبير من الإيطاليين فإذا أضيف إليهم المستوطنون الفرنسيون والمجنسون اليهود سيصبح الأجانب قوة ضاغطة مؤثرة يحسب لها حسابها في إسناد السياسة الفرنسية في تونس. وفكرة تجنيس اليهود بدأت في الجزائر فتقوى بهم جانب الفرنسيين والأوروبيين. ونفس السياسة طبقتها في تونس لتصبح بذلك الجالية الفرنسية أقوى من الجالية الإيطالية التي كانت سباقة إلى الهجرة لتونس.

ولم تكن مقاومة تجنيس اليهود إلا انطلاقاً لحركة وطنية يتزعمها باش حامبة وعدد من الوطنيين، تهدف إلى المطالبة باستقلال تونس، ولكنها لم تجاهر ولم تلح على هذه الفكرة. وأسست حزب تونس الفتاة الذي انضم إليه كثير من الوطنيين المتخرجين من جامع الزيتونة كما انضم إليه شباب وافدون من فرنسا عادوا إلى بلادهم يحملون أفكاراً وطنية نضالية.

المبادرة المهمة لحزب تونس الفتاة جاءت بعد احتلال ايطاليا لطرابلس سنة 1911 ومعروف أن هذا الاحتلال تم باتفاق سري بين إيطاليا وفرنسا سنة 1902، تنازلت فيه ايطاليا عما تسميه مصالح لها في المغرب، وأقرت فرنسا لقاء ذلك لإيطاليا بأن تحتل طرابلس، وهي خطوة خطيرة بالنسبة لفرنسا نفسها التي كانت تحتل الجزائر وتونس فستصبح إيطاليا ـ خاصة وأن لها جالية إيطالية مهمة في تونس ـ بهذا الاحتلال خصماً قريباً من فرنسا. استغل خصومتها في

الحرب العالمية الثانية لتحتل تونس بعض الوقت عند إعلانها الحرب على فرنسا سنة 1940. وكانت فرنسا آنذاك على أبواب الانهزام إزاء ألمانيا فلم تستطع مقاومة الاحتلال (الإيطالي) لتونس ولم تتحرر تونس من الاحتلال الإيطالي ـ الألماني إلا بعد أن تقوى جيش الحلفاء في شمال أفريقيا المغرب، الجزائر ثم تونس، بعد نزول القوات الأمريكية في الدار البيضاء، سنة 1942 ثم اساحت هذه الفوات في الجزائر وتونس.

نعود إلى المبادرة التي قام بها الوطنيون بزعامة باش حامبة احتجاجاً على احتلال إيطاليا لطرابلس، وكانت هذه المظاهرة سبباً في تدخل الجيش الفرنسي لقمع المتظاهرين واعتقالهم. اقترن بهذه المبادرة ما يسمى (معركة مقبرة الزلاج)، فقد حاول المجلس البلدي وضع اليد على مقبرة الزلاج الإسلامية فاعترض الوطنيون بقيادة باش حامبة ووقعت مظاهرات ومشادات قتل فيها كثير من التونسيين وبعض رجال الشرطة، واعتقل كثير من المتظاهرين وحكم على بعضهم بالإعدام. ونفي آخرون منهم باش حامبة الذي أقام في «الأستانة» مدة طويلة تولى فيها بعض المناصب الكبرى في الدولة العثمانية إلى أن مات.

أخذت هذه المبادرات ضد تجنيس اليهود والاستيلاء على المقبرة طابعاً سياسياً. فقد كان الهدف منها مقاومة السلطة الفرنسية وتدابيرها في تونس ولذلك حلت الإدارة الفرنسية حزب تونس الفتاة وشردت رجاله.

**الإصلاحات الدستورية:**

لم تتجاوز النخبة التونسية المطالبة بالإصلاحات الدستورية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. ولعلها لم تتجاوز هذه الخطوة رغم أن بعض القادة فيها آنذاك كحامبة والثعالبي لم يكن يَغرب عن بالهم أن استقلال تونس هو الهدف الأساسي، ولكنهم كانوا يسيرون خطوة خطوة نحو تحقيق بعض الإصلاحات الدستورية أو الديمقراطية عموماً، شأنهم في ذلك شأن القادة الجزائريين في الفترة ما بين منتصف العشرينيات والحرب الثانية. ولهذا نجد

النخبة التونسية تتقدم بمطالب للإدارة الفرنسية، ثم في رسالة وجهت للرئيس الأمريكي ويلسن الذي تزعم أفكاراً ليبرالية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

وتتلخص هذه المطالب في تأسيس مجلس تشريعي مختلط ومنتخب، وحكومة مسؤولة أمام المجلس والفصل بين السلط وتمكين التونسيين من الوظائف العامة مع المساواة في الأجور مع الفرنسيين، ومجالس بلدية، وإجبارية التعليم وتمكين التونسيين من شراء أراضي الدولة وحرية الصحافة والاجتماع والجمعيات.

قدمت هذه المطالب في بداية العشرينيات ورغم أنها تتفق في جوهرها مع المطالب التي قدمتها بعد ذلك اللجنة الفيدرالية الجزائرية، فإنها تتسم بجانب من التقدم الموضوعي بالنسبة للمطالب الجزائرية، فلا تطالب مثلاً بعضوية التونسيين في الجمعية الوطنية الفرنسية، ولا بالجنسية الفرنسية ولا بالاندماج وإنما تشير في الجوهر كما قلنا إلى نوع من الحكم الذاتي. رفضت هذه المطالب أيضاً كما رفضت جميع المطالب الإصلاحية التي قدمها الجزائريون والتونسيون والمغاربة في عهد الاستعمار.

في هذا الاتجاه اختلف حزب الدستور الذي كان يتزعمه الثعالبي مع تونس الفتاة التي كانت تستهدف الاستقلال. تحول كان في غير صالح تونس لأن النتيجة بين المطالبة بالاستقلال والمطالبة بالإصلاحات ستكون واحدة وهي الرفض. ولكن الإفصاح عن كلمة الاستقلال سيكون مفيداً لتطور الحركة ولتحديد الهدف منذ البداية وللتأكيد للحكومة الفرنسية من جهة والمستوطنين الفرنسيين من جهة أخرى، أن تونس تطالب بالاستقلال كما فعلت مصر ولو جاءت تلبية هذا الطلب متأخرة.

المغرب مر من نفس الدور ولكن بفارق قليل في الزمن فقد تقدم بالمطالب الإصلاحية سنة 1934، ولم تمر 10 سنوات بعد ذلك حتى أفرج عن الكلمة (الاستقلال). وبدأ نضاله نحو الهدف الواضح ولم تكد تمر 11 سنة ونيف على المطالبة بالاستقلال حتى تحقق الهدف. فالكفاح نحو

الإصلاحات يشبه إلى حد كبير الكفاح نحو الاستقلال في عرف الاستعمار الفرنسي فقد كان الفرنسيون ـ سواء في الجزائر وتونس أو المغرب ـ متأكدين من أن أية إصلاحات ديمقراطية أو دستورية أو حتى اجتماعية ستؤدي إلى الاستقلال، أو شطور المطالبة إلى المطالبة بالاستقلال وهو الشيء الذي كانوا يرفضونه من البداية أي من الإصلاحات نفسها، يؤكد هذا أن رئيس جمهورية فرنسا ميلران زار تونس سنة 1922. وقد عقد الوطنيون على هذه الزيارة آمالاً لتحقيق بعض الانفراج في التوتر الذي ساد العلاقات بين الإدارة الفرنسية والوطنيين بزعامة الثعالبي، ولكنه أجهض هذه الآمال بتصريحه الخطير: «إن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد».

واجهت الحركة الوطنية التونسية عملين خطيرين قامت بهما الإدارة الفرنسية حوالي سنة 1930، وهما إعلان حق التجنيس الجماعي للتونسيين ومحاولة بعث الحركة التبشيرية الكاثوليكية في تونس. وقد واجه الحزب الدستوري المبادرة الأولى بالرفض والتظاهر .ولكن الخطة العملية هي رفض دفن التونسيين المتجنسين في المقابر الإسلامية. وأدى هذا الرفض إلى مقاومة الإدارة الفرنسية حيث تدخلت لإقبار أحد المتجنسين في مقبرة إسلامية، وكان ذلك تحدياً للحركة الوطنية وللجماهير المسلمة.

المبادرة الثانية هي مساعدة رهبان الكاثوليك بتنظيم مؤتمر لهم بمناسبة مرور خمسين سنة على احتلال تونس. وقاوم الحزب الدستوري هذه المبادرة بالتظاهر وإحداث اضطرابات أمنية. تبنت الحكومة الفرنسية هذا المؤتمر بمساعدته مادياً، واعتباره تظاهرة مسيحية ضد المسلمين. وقد قاومه الحزب بسند من الشعب، ففشل المؤتمر. ولم تكن مقاومة مؤتمر الرهبان من الحزب الدستوري والمواطنين التونسيين عملاً دينياً بمقدار ما كانت عملاً سياسياً ضد تصرفات الإقامة العامة والحكومة الفرنسية.

واصل الحزب الدستوري عمله النضالي ضد السلطات الفرنسية، رغم

الانقسام الذي حدث بين شباب الحزب والمؤسسين الأولين. ولم يكن انقساماً في المبادىء بقدر ما نتج عن معارضة الشبان الجدد لأسلوب العمل للمؤسسين الأقدمين. كان الشباب يتميزون بحركية وحماس للعمل ويعتبرون أن الأقدمين تنقصهم الشجاعة والإقدام ـ وكان أغلبهم من خريجي الكليات الفرنسية ـ وفي هذه المرحلة تظهر شخصيات أخرى جديدة في الميدان السياسي في مقدمتها الدكتور الماطري الذي ترأس الديوان السياسي، أي الحزب الحر الدستوري الجديد، والحبيب بورقيبة أمينه العام.

وبالتأكيد يختلف تفكير وأسلوب هؤلاء عن أولئك وبهذا استطاعوا أن يكونوا أغلبية من الشباب المتحمس للفكر الدستوري، كما ساعدهم على ذلك نضالهم واضطهاد السلطات الفرنسية لهم والصحف التي أسسوها بالفرنسية غالباً ثم بالعربية، كما كانت للأقدمين صحف تنطق باسمهم. وقد حاولت السلطات الفرنسية في عهد الجبهة الشعبية أن ترضي الحزب بشقيه وأن تلبي بعض المطالب الجزئية التي لم تكن تستجيب للمطالب الأساسية، وخاصة منها تكوين مجلس تشريعي وحكومة وطنية وإعلان الحريات العامة والخاصة للتونسيين.

ولكن سرعان ما تراجعت الإدارة الفرنسية عن هذه السياسة المتفتحة إلى حد ما بتغيير حكم الجبهة الشعبية في فرنسا، والرجوع إلى الأحزاب اليمينية في الجمهورية الثالثة العادية على أن الجبهة الشعبية نفسها في فرنسا لم تكن متفتحة نحو سياسة ليبرالية، غير متعصبة، سواء فيما سلكته في الجزائر أو تونس أو المغرب. ولم تمر غير سنتين أو ثلاث حتى قامت الحرب لتدخل السياسة الفرنسية بمستعمراتها في عهد جديد قوامه تجنيد المواطنين في الأقطار الثلاثة للدفاع عن فرنسا، وسلوك سياسة الأحكام العرفية وسياسة قوانين الحرب الاستثنائية. ثم السياسة الفاشية التي سلكتها حكومة فيشي تحت قيادة الماريشال بيتان والتي ورثت حكم الجمهورية في فرنسا. وكانت بالطبع تأخذ تعاليمها أو أساليبها من المنتصرين على فرنسا آنذاك، أي الحكم النازي

الهتليري، مع الرغبة الشديدة في المحافظة على أفريقيا الشمالية ضمن الامبراطورية الفرنسية حتى لا يشملها الحكم الألماني فيها بعد الحرب.

في عهد الاحتلال النازي لفرنسا استطاعت إيطاليا وألمانيا احتلال تونس. بذلك تحقق مطلب كبير كانت إيطاليا تحلم به منذ ما قبل احتلالها لطرابلس، وكانت دائماً تنفس على فرنسا سيطرتها على منطقة المغرب العربي جميعه، في هذا الوقت كان الزعيم بورقيبة منفياً في فرنسا نتيجة العصيان المدني الذي قام به الحزب الحر الدستوري قبل الحرب. وجد شباب الحزب المتنورون وفي مقدمتهم الدكتور الحبيب ثامر في انهزام فرنسا فرصة للقيام بحركة وطنية غضت عنها الطَّرف الإدارة الإيطالية الألمانية التي احتلت تونس. وقام هؤلاء الشبان بحركة ظنوها مؤدية إلى استقلال البلاد. وطالبوا بالاستقلال عن فرنسا. ولم تجد مطالبهم صدى في جيش الاحتلال الجديد فاعتبرها ضد فرنسا لا ضد ألمانيا وإيطاليا. ولعله ساعدها بعدم مقاومتها. الشيء الذي أدى بالفرنسيين بعد تحرير تونس سنة 1943 من الاحتلال النازي إلى اتهام هؤلاء الشبان بالتعاون مع العدو. ولكن ثلة منهم وجدت الفرصة للخروج من تونس، قبل اعتقالهم، والالتجاء إلى مدريد، حيث وجدوا فرصة للتخلص من انتقام الحكم الفرنسي.

أما الزعيم بورقيبة فقد أفرج عنه من سجنه في فرنسا بعد احتلالها، ونقل إلى روما حيث أقام مدة انتهت بانتهاء الحرب وعاد إلى تونس.

وكان الإيطاليون قد راودوه للتضامن معهم ـ وهم يحتلون بلاده ـ مُمَنِّينَ له بالاستقلال. راودوه ليعلن عن تأييده لهم فأمتنع عن ذلك. يؤكد الزعيم التونسي أنه كان يؤمن بنهاية النظام النازي، وبفشل المنتصرين أنذاك في أوروبا. ولذلك امتنع عن المغامرة بتأييد حكم إيطاليا لتونس. وسببت له إقامته في روما بعد الأفراج عنه متاعب مع الفرنسيين الذين اتهموه بعد عودته إلى تونس بأنه كان متعاوناً مع المحور. ولعل الذي انقذه من هذه التهمة التي كان

يمكن أن يلقى فيها حتفه هو شهادة القنصل الأمريكي في تونس لصالحه. فقد أكد أنه كان وفيا للديمقراطية التي آمن بها منذ بداية نضاله نتيجة ثقافته وتكوينه السياسي. وظل بروقيبة مع ذلك متهماً، تنتهز الإدارة الفرنسية الجديدة بعد الحرب فرصة اعتقاله وتحريك التهمة القديمة ضده. وقد شعر بالمضايقة التي كان يلقاها من الفرنسيين بالإضافة إلى أن عمله السياسي والنضالي في تونس لتحقيق المطالب التي كان فريقه في الحزب الدستوري قد قدمها قبل الحرب، لم تكن مقبولة من الحكم الفرنسي الجديد الذي كان ما يزال يعيش تحت ظل قوانين الحرب وتحت عقلية استرجاع المستعمرات من الحكم النازي. ولهذا فكر الزعيم بورقيبة في الخروج من تونس والالتحاق بمصر لبداية نضال جديد من الخارج خاصة وقد تأسست الجامعة العربية وبدأت ترفع شعارات تحقيق الحرية للبلاد العربية غير المستقلة. وقد كانت هجرته إلى مصر مغامرة كبيرة استعمل فيها قارباً صغيراً أقله من شواطىء تونس، بقيادة خليفة حواص أحد المناضلين في الحزب. نقله القارب إلى الحدود الليبية، ومن هناك تحمل مشاق السفر في الصحراء دون أن يكون له رصيد مالي أو أوراق رسمية. عاش متنقلاً في الصحراء بين خيم الأعراب حتى وصل إلى السلوم في الحدود المصرية الليبية. هناك حاول أن يعرف حراس الحدود بنفسه فلم يستطع أن يقنع أحداً منهم بهويته، حتى طلب منهم أن يحادثوا الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام ويخبروه بلجوء بورقيبة إلى الحدود المصرية فإذن لهم أمين الجامعة باستقباله والسماح له بإجتياز الحدود إلى القاهرة. وفي القاهرة بدأ نضاله السياسي الجديد بينما ظل الحزب الحر الدستوري في تونس ينشط نشاطاً لا بأس به في ظل الأفكار التي كان يحملها الرئيس بورقيبة. وكان يسير الحزب في هذه الفترة الأمين العام صالح بن يوسف والنضال التونسي التحريري الذي بدأ في مصر سيكون موضوع فصل خاص عن الحركات الاستقلالية للأقطار الثلاثة في المشرق العربي.

### من النضال الداخلي والخارجي إلى الاستقلال الذاتي ثم الاستقلال:

ناضلت الحركة الوطنية التونسية من أجل الإصلاح والاستقلال في الداخل والخارج كما قدمنا. وقد كان كثير من قادتها يهاجرون إلى البلاد العربية والدولة العثمانية فراراً من الاضطهاد الفرنسي ولمواصلة النضال من الخارج. نذكر ممن هاجر منهم: الشيخ بيرم والشيخ محمد السنوسي والعربي زروق وعلي باش حمبة وعبد العزيز الثعالبي والشيخ الخضر حسين (أصبح شيخ الأزهر فيما بعد) ثم أخيراً الزعيم الحبيب بورقيبة، ثم أعضاء الحزب الحر الدستوري ـ بزعامة الدكتور الحبيب تامر ـ كل هؤلاء القادة هاجروا للدفاع عن تونس من الخارج. وكان بعضهم قد عاد واعتقل ـ هاجروا وهم يؤمنون بأن الدفاع عن البلاد من الخارج قد يكون أكثر فائدة، وفي نطاق من الحرية.

ونشير أيضاً إلى أن العمل الوطني في الخارج شمل مقر الأمم المتحدة، وقد قام بهذا العمل في نيويرك من المغرب أحمد بلا فريج والمهدي نبونة والمنجى سليم من تونس. وتجول علال الفاسي في السنوات الأولى من الخمسينات في أنحاء العالم كما هاجر جزء كبير من شباب حزب الاستقلال إلى أوروبا والبلاد العربية، وساهموا في تموين المقاومة بالسلاح كما كان بعضهم ـ ومنهم الدكتور الخطيب ممن اختيروا لقيادة جيش التحرير.

في ظل هذا النضال الخارجي كانت الإدارة الفرنسية تواجه المناضلين في الداخل بالاضطهاد القاسي المرير حتى بلغ عدد المعتقلين التونسيين أثناء الحرب العالمية الثانية نحو اثنى عشر ألف مناضل على أثر اتهامهم بتضامنهم مع المحور أثناء الاحتلال الإيطالي ـ الألماني لتونس.

وقد لعب جامع الزيتونة دوراً كبيراً في الحركة الوطنية وقاد الحركة كثير من علمائه في مختلف مراحلها، ومنهم الشيخ الثعالبي ومحي الدين القليبي. وتمتد الجسور الوطنية ومقاومة الاستعمار إلى رجال الزيتونة. ومعظم الذين

قاموا بالعمل المسلح لتحرير تونس كانوا من الزيتونة، حتى تكون الحزب الحرب الدستوري الجديد سنة 1934. وكان رجال الزيتونة هم الذين قاوموا المؤتمر المسيحي الأفخارستي كما قدمنا.

وكانت الحركة الوطنية تقوم بأعمال تخريبية وتحث على العصيان المدني ومن أجل ذلك نصبت المحاكم العسكرية التي ملأت سجون تونس بالمناضلين كما ملأت المناطق الصحراوية بهم.

وكان المناضلون التونسيون الممثلون في الديوان السياسي للدستور القديم قد عقدوا يوم 24 غشت 1946 مؤتمراً واتخذوا قرارات منها:

ـ يعلن المؤتمر أن نظام الحماية لا يتفق مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية وهو نظام استعمار أعلن إخفاقه بعد تجربة 65 سنة، كما أعلن المؤتمر عزم الشعب على استرجاع استقلاله التام والانضمام كدولة ذات سيادة إلى جامعة الدول العربية وهيأة الأمم المتحدة.

وقد اتفق الحزبان على إنشاء لجنة تنسيق مشتركة لتوجيه الحركة التوجه الصحيح.

وخاض الزعيم الحبيب بورقيبة نضاله التحرري المرير دون هوادة، وجمع حوله الشعب التونسي، كما نال من المحنة والعذاب في السجون والمعتقلات الفرنسية في تونس وخارج تونس. وحاور الحكومة الفرنسية عدة مرات، كان الحوار ـ فيها يبوء بالفشل، لأن الحكومة الفرنسية كانت تأبى أن تخضع للأمر الواقع وهو رغبة الشعب التونسي وقياداته الوطنية في استقلال تونس، وانتهى الأمر بتوجهاته ـ وهو سجين في فرنسا ـ إلى إمضاء اتفاق الحكم الذاتي ثم تم الاتفاق بين بورقيبة ـ ومعه الباهي الأدغم ـ ورئيس الحكومة الفرنسية ما نديس فرانس يوم 20 مارس 1956 إلى الاستقلال.

لم يعد بإمكان فرنسا تغيير أسس العلاقات الفرنسية التونسية والاعتراف بالاستقلال، ولكن الاعتراف باستقلال المغرب وإلغاء معاهدة الحماية في 2

مارس 1956 غير الفكر الفرنسي، في اتجاه إلغاء اتفاقية 1955 (اتفاقية الاستلال الذاتي) لإمضاء اتفاقية مماثلة مع تونس في 20 مارس 1956، تم بها استقلال تونس، وإلغاء معاهدة باردو لسة 1881.

هكذا استقلت تونس وقضت على مرحلة استعمار واحتلال دام من سنة 1881 حتى سنة 1956.

وقد غيرت تونس نظام الباي فيها بإعلان الجمهورية بعد أن كان الدستور قد قرر أن السيادة للشعب، وكان الرئيس بورقيبة قد جمع الديوان السياسي للحزب يوم 24 يوليو 1957 لإعادة النظر في نظام الحكم. واتفق نواب الأمة على إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية يوم 29 يوليو 1957 على أساس النظام الرئاسي واحتفظ رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة برئاسة الحكومة.

وأسس دستوراً جديداً أعلن عنه في يونيو 1959.

# المغــــرب

# الحركة الوطنية السياسية المغربية

قدمنا في فصل سابق أن الحركة الوطنية شهدت ميلاداً مبكراً في الوقت الذي كان الاستعمار يعبىء كل جهوده للإجهاز على المغرب، وخاصة بعد فترة سماح التي انتهت بوفاة الحسن الأول سنة 1894م.

وكان الانبعاث الوطني، موجهاً في الاتجاهين: المخزن (السلطان ـ الحكومة) والاحتلال الأجنبي. غير أن الاتجاه الأهم كان نحو المخزن. فهو المخاطب الوحيد ذو الوجود الشرعي في المغرب (وسنلاحظ أن الحركة الوطنية السياسية بعد الحماية كان اتجاهها هو السلطة الاستعمارية. وكانت مخاطبتها للمخزن باعتباره يمثل الشرعية الوطنية، وإن كانت تعرف أن الحماية سلبت السلطة العملية منه لتستبد بها إدارة الإقامة العامة.

الانبعاث الوطني قبل (الحماية) كان يتحرك تحت الخوف من سلطة المخزن وسلطة «الأجنبي» الذي يتأهب للانقضاض رسمياً على المغرب. ولذلك كان انبعاثاً محدود الأفق، ولو أن مشاريعه الإصلاحية امتازت بالتقدمية والجرأة كما تتجلى في مذكرة الحاج علي زنيبر والمذكرة الثانية المجهول واضِعُها (نشرها علال الفاسي في كتاب حفريات عن الحركة الدستورية) وتتجلى أيضاً في مشروع الدستور لسنة 1908، وفي شروط بيعة عبد الحفيظ. وكان الانبعاث غير منظم في جماعة لم تعلن عن اسمها، وإن كان قد عرف بعض أعضاء الجماعات التي أنتجت المشروعين، ولكنها لم تكن منظمة في هيئة أو حزب، وكانت بعض جهود المنطقة فردية كما يتجلى في مذكرة السيد علي زنيبر.

أجهضت كل محاولات الانبعاث، ولذلك لا تكاد تجد صلة موضوعية بين هذ الحركة والحركة السياسية بعد الحماية.

الحركة الوطنية السياسية انبعثت بعد نهاية الحرب الريفية، وكانت حرب الأطلس ما تزال مستمرة في (آيت عطا).

## الانبعاث بين الإصلاح الاجتماعي والفكري:

وقد بدأت حوالي سنة 1927 كإدانة للسلطة التي تشجع التقاليد الاجتماعية والأفكار المتخلفة والممارسات المناقضة للشريعة، الاتهام كان موجهاً للسلطة الحاكمة. كانت الحركة الوطنية السياسية متأثرة بحركات الإصلاح الإسلامي في مصر وبعض البلاد العربية الأخرى، وقد أشع ضياءها في المغرب الشيخ أبو شعيب الدكالي (قضى في السعودية سنوات طالباً ومدرساً، وكانت الوهابية في أوج نشاطها الفكري) والشيخ محمد بن العربي العلوي، وقد كان شجاعاً نافذ الكلمة في دروسه، وتكون في حلقات دروسه مجموعة من الطلبة المتنورين الذين دفعتهم الثورة الفكرية ضد التخلف الفكري والاجتماعي إلى الثورة ضد الاستعمار، وما تزال أحداث الريف والأطلس تعمر قلوبهم وعقولهم ـ وقد كانوا شباناً صغاراً ـ بالنضال المسلح ضد الاحتلال.

موازاة مع ذلك عرفت فاس بخاصة، في هذه المرحلة الأولية عملاً نشيطاً ضد استغلال الماء الذي يصب في نهر فاس، ويروي جنان المدينة بضواحيها، ثم يأخذ سبيله إلى أحياء المدينة ومنازلها، حُوِّل جزء من هذا الماء إلى أراضي المعمرين، فتكونت حركة احتجاجية دفعت «المجلس البلدي» إلى الاحتجاج على السلطة الفرنسية. وكان هذا العمل بداية توتر بين المجلس البلدي ـ الذي أصبح بعض أعضائه البارزين متعاونين مع الحركة السياسية ـ وكانوا ممن شملهم القمع سنة 1930.

التوجه التحرري كان منحصراً في بعض المدن التي تتميز بمعاهد علمية

إسلامية، وأنشئت فيها بعض المدارس الحرة كفاس والرباط وسلا وتطوان ومراكش. وقد بدأت تتكون من طلبتها وتلاميذها مجموعات (خلايا) للتفكير والبحث في عمق القضايا التي يعانيها المغرب، وكان الاستعمار والسيطرة الاستعمارية على كل مقدرات البلاد. واستيلاء الجالية الفرنسية على أراضي الفلاحين في الأرض كان قد أخذ طريقه الواضحة في عهد المقيم العام السيد (ستيغ) والسيطرة على كل المرافق الاقتصادية الأخرى، كان ذلك مفتاح التفكير الواضح للخلايا التي تكونت في هذه المدينة وتلك، فتعرفت على طريقها.

**الظهير البربري والبعد السياسي والديني:**

الظهير (المرسوم) البربري، وهذا هو اسمه التاريخي، كان النقطة التي أفاضت الكأس والطريق التي انفتحت أمام الخلايا ـ وقد توحدت في خلية واحدة ستبرز تحت اسم «الكتلة الوطنية» ويتضح اسمها بعد فيصبح «كتلة العمل الوطني» ـ الظهير البربري صدر في 16 مايو 1930، وكان يهدف إلى تقسيم المغاربة إلى عرقين: بربر وعرب. التقسيم يتحدى الأرض التي يسكنها أغلبية من هؤلاء وأولئك، ثم في النظام القضائي، وما يخص منه الأحوال الشخصية على الأخص: فالقسم البربري يحتكم إلى الأعراف القبلية وليس إلى الشريعة الإسلامية. والقسم العربي يحتكم إلى القضاء الإسلامي كلما وجد قضاة في المدن المهمة.

الفكرة الاستعمارية منطلقة من بعدين:

أولهما: ما أكده المنظرون الذين قدمهم الاستعمار بين يديه. واتخذ من تنظيرهم مبدأ بنى عليه سياسته الاستعمارية، وهي أن المغرب مغربان: مغرب المخزن (الدولة) ومغرب «السيبة» ـ التمرد وقد اتجه المنظرون ـ وساسة الحماية في إثرهم ـ إلى أن سكان المناطق البدوية (غير الحضرية) ـ ومنهم العنصر البربري ـ لم يكونوا قط خاضعين للدولة. ثواراً عليها رافضين لحكمها، ولذلك كانت دائماً في حرب معهم يستدلون على ذلك من بعض الحركات

التمردية التي تحدث هنا وهناك في قبائل عربية وبربرية، نتيجة الامتناع عن أداء الضرائب أو التمرد ضد ظلم الحكام المحليين، (وهو تمرد عرفته جميع الشعوب والدول الأوروبية وغير الأوروبية قبل التنظيم الديمقراطي)، فتضطر الدولة (ممثلة في السلطان) إلى مفاوضتهم وتخويفهم (ولو بالسلاح)، وإلى استعمال السلاح أحياناً للقضاء على العصابة، فهذا في رأي منظري الاستعمار يؤكد ثنائية المغرب، مغرب الدولة والأمن يسكن المدن، ومغرب «السيبة» يسكن المناطق البربرية.

ثانيهما: (والرأي للمنظرين أيضاً) أن سكان البوادي، والبربر بصفة خاصة - لم يعرفوا من الإسلام إلا الاسم فتجد منهم من بقايا الوثنية أو المسيحية الرومانية والقديس أوغسطين منهم. ولذلك فهم أبعد ما يكونون عن الإسلام، وأقرب ما يكونون إلى المسيحية. ومن ثم فمن السهل العودة بهم إلى عقيدتهم الأولى بالفصل السياسي والقضائي والإداري بينهم وبين العنصر العربي، وبتنمية حركة التبشير المسيحي وبناء الكنائس على أرضهم.

هاتان الفكرتان - سياسية (عنصرية) ودينية - هما جوهر الظهير البربري الذي بدأ تطبيقه بالفعل في بعض المناطق التي يسكنها أغلبية من الأمازيغيين. وقد فضح الظهير النوايا الحقيقية التي تكمن وراء الاحتلال العسكري. كما فضح سبيل الاستعمار للسيطرة على شعب المغرب. والتي تجاوزت الاحتلال العسكري والإداري والاقتصادي، إلى تمزيق وحدته، ظناً منهم أنها السبيل الأقرب إلى إخضاع المناطق التي قاومت بالسلاح وما زالت تقاوم.

الحركة الوطنية السياسية ركبت الموجة لتحقيق هدفين أولين:

- مزيد من التوعية الشعبية في المدن، والقرى، وخاصة المناطق التي استسلمت نفسياً ومعنوياً للقضاء والقدر الذي حكم «بتحكم النصارى في المسلمين» نتيجة كثرة خطاياهم.

- مواجهة الاستعمار ابتداء من نقطة الضعف الفاضحة عنده، وهي

المساس بالدين الإسلامي ضداً على أحد بنود اتفاقية الحماية التي تؤكد احترام الإسلام وتقاليده.

وقد أفزعَت المظاهرات الشعبية والتجمعات الكبرى في المساجد وقراءة اللطيف جماعياً وجهاراً، أفزعت هذه الحركة الإقامة العامة، واعتبرتها بداية عصيان وتمرد ضد التنظيم الإداري الجديد الذي يتطلبه استتبابُ الأمن، واستغلته الحركة المتمردة من الشبان لنشر أفكار تمردية ضد النظام، واستخدمت أسوأ عقاب هو «جلد» قادة الحركة بالسياط ـ خاصة في فاس ـ لدى حاكم المدينة (الباشا) ثم اعتقالهم وسجن جماهير غفيرة من المتظاهرين، وإبعاد القادة إلى مناطق معزولة في إقامة إجبارية، وطرد بعض المواطنين منهم ـ وكانوا قلة ـ من وظائفهم، ونشر قوة أمن وإرعاب في المدن التي واصلت التجمع في المساجد وقراءة اللطيف.

من المؤكد أن ساسة الحماية ساهموا ـ بسياسة القمع والإرهاب ـ هذه التي سلكوها ـ في وضع اللبنة الأولى للحركة الوطنية السياسية. فقد أكدت أن المغرب الذي حارب جيش الاحتلال في الأطلس والريف، هو المغرب الذي يحارب سياسة الاحتلال في المدن. بدأت المواجهة العلنية منذ الظهير البربري، فاتخذت الكتلة لها طابع المقاومة السياسية، وخرج تفكير الكتلة من مواجهة «السياسة البربرية» فحسب، إلى مواجهة السياسة العامة السلطوية والإدارية والاقتصادية وقمع حقوق الإنسان والحريات العامة، وسياسة الميز العنصري في الحقوق والواجبات والامتيازات التي تحظى بها الجالية الفرنسية «الاسبانية».

## الفكر العلمي ينتج المطالب:

كانت الحركة الوطنية السياسية حركة درس ومعرفة، أقصد بذلك أنها لم تكن تتخذ المواقف المعارضة المبدئية فحسب، فمنطق الاستعمار قام دائماً على البحث والتعرف على مكونات المجتمع المغربي البشرية والدينية

والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى ينشئوا المجتمع الجديد ـ وكانوا يطمعون في ذلك ـ على أسس من الواقع، أي المجتمع الذي يحتل فيه الوجود الفكري والإداري والاقتصاد الفرنسي العمود الفقري لهذا المجتمع. ولذلك كان على الحركة الوطنية السياسية أن تتعرف على مكونات هذا المنطق الفرنسي ووسائل تطبيقه، حتى تكون المعارضة الوطنية للوجود الفرنسي معارضة علمية وليست مبدئية فقط. فقد بدأ الفرنسيون يتهمون الحركة منذ نشأتها بأنها تَلْتَفُّ حول مجموعة من الجاحدين الذين ينكرون ما تقوم به فرنسا لتطوير المغرب وتحضيره وإخراجه من إطار التخلف الذي عاش فيه كل تاريخه.

الدراسة والبحث وتتبع كل ما قامت به الحماية منذ سنة 1912 كان له مشروع مضاد هو الذي صاغته الحركة الوطنية في دفتر «مطالب الشعب المغربي». دفتر يتضمن الوجه الآخر للمغرب كما يريده المغاربة في القطاعات الاقتصادية، بكل مكوناتها الفلاحية والصناعية والتجارة والخدمات، وبكل مكوناته الاجتماعية في العمل والتعليم والصحة... وبكل مكوناته الأساسية في الحريات العامة: حرية الاجتماع والتجمع والتعبير والتنقيب. قدم هذا الدفتر لجلالة السلطان وللحكومة الفرنسية في باريس والإقامة العامة في المغرب سنة 1934.

اعتبرته كتلة العمل الوطني، برنامج عمل حقيقي لتطوير المغرب، وتؤكد فيه في نفس الوقت أن الحركة جادة لا تعارض الحماية عاطفياً، بقدر ما تضع البديل للسياسة الفرنسية ولو في ظل الحماية. وكان هذا الدفتر كوسيلة للتوعية الشعبية في ظل انعدام وسائل التعبير (الصحافة كانت ممنوعة) يتعرف الشعب من خلاله ـ على وضعية المغرب كما صنعها الاستعمار وعلى المغرب الحقيقي كما تريده الحركة الوطنية. وقد صاحبته حملة من الدراسات والبيانات التوضيحية في منشورات خاصة توزع على المناضلين وتدرس في الخلايا.

وإذا كانت الحكومة الفرنسية قد قابلت برنامج الإصلاحات هنا بالإهمال، فإن إدارتها في المغرب اهتمت به ودرسته. ولكن جوابها كان هو ما صرح به أحد أعمدتها قائلاً: أطروحة جامعية يمكن أن توضع على الرف. . . وهي عبارة تؤكد جانباً من التقدير لهذا العمل، ـ ولو بلهجة ساخرة ـ وهذا شيء مهم في تبليغ الرسالة الوطنية على حقيقتها للآخر، وفي نفس الوقت عدم أخذه بعين الاعتبار.

أدى برنامج الإصلاحات رسالته، ولو لم تعره الإدارة الفرنسية أي اهتمام عملي، فأصبح مرتكز النضال الوطني، والخطاب الأساسي الموجه إلى سلطة الحماية.

**التحدي يواجه بالقمع:**

بعد ذلك بسنتين استخلصت كتلة العمل الوطني منه «المطالب المستعجلة» وركزتها في الحريات العامة، وقررت تصعيد المواجهة مع الإقامة العامة بالإلحاح على تنفيذ هذا الجزء من برنامج الإصلاحات، وفور إعلان المطالب المستعجلة في مؤتمر عقد بصورة سرية أخذت تتحدى الإدارة الفرنسية بعقد تجمعات جماهيرية، واجهتها الإدارة باعتقال المؤطرين ـ من القيادة الوطنية ـ لهذه التجمعات. وتبعت ذلك ـ وفق المخطط الذي وضعته الكتلة بمظاهرات في مختلف مدن المغرب ـ اعتقالات واسعة. وبذلك بعثت القضية من جديد بعثاً أزعج الحكومة الفرنسية في عهد الجبهة الشعبية، وكان الإفراج عن المعتقلين بعد شهر مصوحباً بالإذن الإداري بصدور بعض الصحف العربية والناطقة بالفرنسية.

لم تكن هذه المبادرة إلا الخطوة الأولى في تصعيد الحملة ضد التصرفات العنصرية للإدارة الفرنسية واستغلال وجود الجبهة الشعبية على رأس حكومة باريس لإحراج الإدارة الفرنسية في تصرفاتها، والخروج بالحركة من المدن إلى البادية (الأرياف) وتكتيل المواطنين الذين يعانون من احتلال

المعمرين لأراضيهم للدفاع عن أرضهم، ومواجهة السلطة. وذلك ما لم تستعمله الإدارة الفرنسية التي أحرز المقيم العام الجديد فيها (الجنرال نوجيس) على ثقة الجبهة الشعبية، لأسباب إدارية وعسكرية. فقد كان تلميذاً وفياً لتعاليم المرشال ليوطي، أول مقيم عام ومؤسس الوجود الفرنسي. الجنرال نوجيس عمل مع المرشال ليوطي فتشرب عقليته. وقد عمل في مناصب عسكرية ودولية مهمة، ويتوفر على ثقافة عالية، ولكن الجانب الأمني كان الدافع لتعيين جنرال على رأس الإقامة العامة. فقد انطلق الجنرال فرانكو ـ الدكتاتور الإسباني ـ الذي حكم إسبانيا قرابة أربعين سنة، من عاصمة شمال المغرب (تطوان) كانت الثورة التي قام بها فرانكو في طليعة الحكم الفاشي في أوروبا. انزعجت الحكومة الفرنسية لانطلاق ثورة فرانكو الفاشية من شمال المغرب وكانت تخشى أن تمتد آثار الثورة إلى جنوب المغرب. فعينت جنرالاً على رأس الإقامة العامة وعلى رأس جيش الاحتلال في نفس الوقت، وهي السلطة التي لم يحظ بها أي مقيم عام بعد المرشال ليوطي، الذي غادر المغرب قبل ذلك بعشر سنوات (أي سنة 1925 في أوج حرب الريف).

الثقة التي كان يحظى بها الجنرال نوجيس لدى الجبهة الشعبية هي التي دفعته ليتجاوز الأفكار التحررية النظرية التي كانت الجبهة تعلنها، ولم تطبق منها أية فكرة في المستعمرات. ولذلك عمد الجنرال نوجيس ـ وهو الخبير بالمغرب ـ إلى محاولة تصفية الحركة الوطنية، فاتهمها بأنها تثير اضطرابات أمنية، معتمداً على تخوف حكومته من تسرب الاضطراب من المنطقة الشمالية، ومنع كتلة العمل الوطني (التي اتخذت لها اسم الحزب الوطني بعد منعها في اضطرابات 1936) واعتقل زعماءها، وزعيم الحركة القومية المنشقة عن الكتلة (زعيم الكتلة علال الفاسي وزعيم الحركة القومية محمد حسن الوزاني) ونفى زعيم الكتلة إلى الكابون (استمر في المنفى تسع سنوات)، وأبعد زعيم الحركة القومية إلى إيدزر قرية في جنوب المغرب) ثم اعتقل كل أطر الكتلة. وطارد نشطائها محاولة لتصفية الحركة نهائياً، اعتماداً على

التحدي الذي واجهت به الحركة تصرفات من الإقامة العامة في الأقاليم وخاصة في البادية.

خطة عسكرية ينفذها عسكري محترف استغل في تنفيذها إلى جانب مخاوفه الأمنية الحرب العالمية الثانية التي أعلنت بعد ذلك بأقل من سنتين. أعلنت فيها الأحكام العرفية وظلت أطر الحزب في السجون والمنافي، واستمرت الإدارة تمارس سياستها دون معارضة.

**المطالبة بالاستقلال تخرج من تحت «الأنقاض»:**

القمع والأحكام العرفية والحرب العالمية جميعها لم تحقق تصفية الحركة الوطنية كما أرادها الجنرال نوجيس، فقد تعلمت الحركة ـ منذ النشأة ـ أن تعمل في الخفاء، وأن تتحرك في الوقت المناسب دون ضجيج. احتفظ الحزب بكل خلاياه وتنظيماته السرية حتى إذا كانت سنة 1943 اتضح أن الحرب تقترب من نهايتها، وفكرت الحركة بأن عالماً جديداً سينشأ بعد الحرب، وستتصارع فيه فكرتان أساسيتان: فكرة تحرير الشعوب انطلاقاً من شعارات الحلفاء منذ دخلوا الحرب ضد النازية، وفكرة بناء الامبراطوريات الاستعمارية من جديد، وتدعيمها بقوة سلاح الحرب ومنهجية النصر، وقد تكون الفكرة الغالبة هي المنتصرة على نحو ما حدث في الحرب العالمية الأولى، خاصة في فرنسا التي عرفت هزيمة 1940 وهي بذلك لا تريد أن تَخْسِر امبراطوريتها حتى لا تكرس الهزيمة، ولو انتهت بالانتصار.

كان الفكر الوطني في المغرب يتوقع أن الفكر الديمقراطي في العالم ـ وكله شارك في الحرب ببنيه وأرضه وإمكاناته الاقتصادية ـ يتجه إلى استقلال ذلك ما تقتضيه حرب عالمية قامت ـ نظرياً ـ على أساس إيديولوجي، وشاركت فيها كل الشعوب (غير المحاربة بدولها)، ومنها المغرب، وذلك ما يقتضيه أيضاً التطور العالمي ـ الذي بدأ المنظرون يتحدثون عنه بأفكار تقدمية يجب أن تفرزها الحرب. هكذا كان يفكر الوطنيون في فيتنام والصين

وأندونيسيا والهند ومصر وبلاد الشام جميعها وليبيا وتونس والجزائر، الفكر الوطني المغربي إذن كان يسير مع التيار.

نترك الكلمة في الحديث عن هذه المرحلة للأستاذ شارل أندري جوليان في كتابه «إفريقيا الشمالية تسير» يقول تحت عنوان فرعي: «الأخطاء الأمريكية» «لقد بعث الحضور الأمريكي الحماس في الحركة الوطنية... ويكفي المغرب أن يظفر غداً بالأجهزة اللازمة حتى تزول حالة الدون التي هو فيها. ويبرز كأمة مستقلة، ولم تكن الدولة الحامية محل شكر أثناء المقابلات التي دارت بين النخبة الوطنية والضباط الأمريكيين. ولذا بذلت السلطات الفرنسية قصارى الجهد للحيلولة دون الاتصالات. وآل الأمر بالقيادة الفرنسية إلى أنها طلبت من الأمريكان ألا يتحادثوا مع باشا (الحاكم المغربي) المكان الذي يوجدون فيه دون ترجمان فرنسي رسمي، وكان المسؤولون الأمريكيون عرضة لضغط قوي قصد إقناعهم بأن الوطنيين جميعهم ناصروا المحور... فاشتدت ريبة الضباط الأمريكيين الذين أفضى بهم الأمر إلى الاعتقاد بأن كل المغاربة، فضلاً عن الوطنيين، كانوا يرغبون في انتصار الألمان، وقليل منهم من أدرك أن عداوة المغاربة للسيطرة الفرنسية كانت تجعلهم على التوالي ميالين للألمان، ثم موالين للأمريكان. وهم باقون مع ذلك في انسجام مع أنفسهم».

ويضيف تحت عنوان فرعي «مولد حزب الاستقلال»: «كانت خيبة ظن الوطنيين عميقة، فقد مر عام على نزول الأمريكان دون أن يتم إعداد مخطط للإصلاحات. واعترف الجنرال كاترو بذلك قائلاً: «إنني آسف إن لم يكن هناك ما يفيد بصورة ملموسة نظام الحماية السابقة على الصعيد السياسي» (نقلاً من كتاب «المعركة ص 438) ويضيف جوليان: «ولم يقبل الجنرال دوكول أي احتمال للاستقلال مؤكداً عن طريق مبعوثه أن المغرب مرتبط بفرنسا ارتباطاً لا ينفصم، بل إنه ليس ثمة نية في إصلاحات سياسية، إلا أن معاهدة الحماية ضبطت نهائياً وضع المغرب القانوني.

وسنة 1943 كانت سنة الإعداد لفكرة ستكون خطيرة بالنسبة لفرنسا الجريحة، وربما مفاجئة أيضاً للإقامة العامة، التي أحسنت الظن بعملية التصفية التي قام بها الجنرال نوجيس، فر من المغرب بعد أن اتجهت سلطات الحلفاء إلى تغييره متهمة إياه بتعاونه مع سلطات حكومة فيشي الخاضعة للإحتلال الألماني.

الفكرة المفاجئة هي إعداد مذكرة تطالب باستقلال المغرب عن فرنسا، وتطلب من الملك أن يتبنى إنشاء نظام ديمقراطي. كان على الحركة الوطنية أن تتفق مع السلطان ليتبنى فكرة الاستقلال فتصبح المطالبة إذن نابعة من الشعب والسلطة العليا في الدولة. وكان على الحركة أيضاً أن تقوم بتوعية شعبية واعية ـ بواسطة الخلايا ـ حتى يكون الشعب مستعداً لتأييد مذكرة المطالبة بالاستقلال، ومستعداً لمواجهة كل ضروب القمع التي كان منتظراً أن تمارسها سلطات الحماية. قدمت مذكرة المطالبة بالاستقلال يوم 11 يناير 1944 لجلالة الملك وللإقامة العامة، ولممثلي سلطات الحلفاء في المغرب.

كان تأييد الملك للمذكرة ـ وقد شارك في إعدادها ـ أكد صباح نفس يوم 11 يناير لمستشار الإقامة العامة، الذي استقبله لاطلاعه على سير الأعمال، أخبره بأن وفداً من الحزب قدم مذكرة المطالبة بالاستقلال، ولم تكن سلمت بعد للإقامة العامة ـ وعقد مجلساً للوزراء وكبار القواد ومعظمهم موالون للحكم الاستعماري، وأكد لهم أنه متضامن مع المطالبة بالاستقلال وذلك لقطع الطريق على «المخزن ـ الحكومة» حتى لا تسير مع المخطط الفرنسي.

لم يكن الحزب ولا الملك يطمعان في الاستجابة، ولكن الخطوة كانت حاسمة في «الحوار» بين الاستعمار والشعب المغربي.

المطالبة بالاستقلال قضت على مناقشة ما كانت تسميه سلطات الحماية بالإصلاحات. وكانت جميعها مرفوضة من شعب المغرب ومن الحركة الوطنية، لأنها ـ وقد يكون بعضها جيداً ـ قائمة على الفكر الاستعماري العنصري. كل الإصلاحات كانت لصالح الجالية الفرنسية. وكان المغاربة

محرومين من أبسط الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ومن أبسط حقوق الإنسان والحريات العامة.

لم يكن المقيم العام (كابريل بيو) الذي خلف الجنرال بأقل ضراوة من سلفه نوجيس، ولذلك واجه تقديم وثيقة الاستقلال باعتقال زعماء الحركة وتقديمهم لمحكمة عسكرية، ومواجهة المظاهرات التي قام بها الشعب في مختلف المدن بقمع عسكري لم تعرف المدن مثيلاً له إلا قمع أحداث فاس الدامية. استشهد عديد من الشباب والسيدات المناضلات، وخاصة في مدن فاس، والرباط، وسلا. وحوصرت المدن وقطع عن بعضها الماء والغذاء والكهرباء، واقتحمت كتائب الجيش المنازل والمتاجر ومنعت حركة المرور.

وكان الهدف الثاني من الحماية العسكرية على الشعب المغربي ـ بعد القضاء على فكرة الاستقلال ـ هي تصفية الحزب بالقتل وأحكام الإعدام ونفي القيادة وسجن كل النشطين في مختلف الأقاليم. غير أن الحزب ظل حياً يمارس نشاطه في سرية واضحة بالإضافة إلى حملة الإسعاف التي نظمها لصالح كل العائلات المنكوبة، وبقطع النظر عن التجنيد الذي عرفته ساحات المعركة. وتشييع الشهداء بالليل في سرية مطلقة إلى مقبرات سرية، وإسعاف الجرحى طبياً حتى شُفُوا. إن الحزب ظل يعمل في الميدان اجتماعياً وسياسياً، حتى إذا ما فكرت الإقامة في «الإصلاحات» لتغطية مظاهر المأساة، كان من أعضاء الحزب «المتنكرين» من التحقوا بلجنة الإصلاحات، ورفضها حتى لا تظهر الإقامة بمظهر المنتصر «بالإصلاحات» ضد الذين أرادوا أن ينتصروا «بوثيقة الاستقلال».

وساد الهدوء الذي يأتي بعد العاصفة، لم يكن هدوء الموت، فقد تجلى بوضوح عند الملك والشعب مثلاً عندما زار الملك مدينة مراكش زيارة رسمية في مارس 1945، فكانت فروع الحزب هي التي تزين المدينة بالرايات وتحتفل بموكب الملك وهو يشق أحياء المدينة الكبرى لتهتف الجماهير: يحيى الملك... تحيى الأمة... ولترفع اللافتات تعلن: «الأمة تطالب

بالاستقلال» وهي تهمة تعاقب عليها الإقامة بالسجن وبإطلاق النار ـ كما حدث قبل سنة. وتخلص الملك من الرقابة التي تفرضها الإقامة العامة ليعلن لزائريه أعضاء الحزب: «كونوا على يقين أن كل ما يحزنكم يحزنني أنا أيضاً وكل ما تبتغونه أبتغيه وَبَشَّرَهم بأحداث كبرى سيعرفها الإسلام والمغرب أيضاً في الأيام القادمة» (الإشارة إلى تكوين جامعة الدول العربية). وكانت العلاقات بين الملك والإقامة العامة متوترة، وقد زادت توتراً بمثل هذه التصريحات، لأن المقيم بسط سلطة «دكتاتورية» على الحكومة المغربية «المخزن» وهو الذي سبب أحداث يناير 1944.

أكد الحزب وهو في عمق الأزمة أنه يتحرك داخلياً وخارجياً وتنظيماً. فقد نظم نفسه تنظيماً جديداً في أكتوبر 1945، وتسرب نظام الخلايا إلى الأرياف (البادية) والمناطق الأطلسية المحاصرة بالذات. وكان النظام الجديد على أساس الخلايا المهنية وهو نظام عرفه الحزب منذ نشأته. فأنشئت في خنيفرة ـ وهي مدينة من تخوم الأطلس تُعَامل بحذر منذ جددها المقاوم الكبير المجاهد موحى وحمو ـ عرفت هذه المدينة نحو أربعين خلية للحزب ـ وامتد نشاط الحزب إلى المناطق الأمازيغية الأخرى كالقصيبة، وقصبة تادلة وبني ملال وأبي الجعد وزاوية الشيخ.

هكذا أخذ يتجلى فشل الإقامة العامة على عهد مقيم (كابريل بيو ـ يونيو 1943). كان من اختيار الجنرال دوكول بعد مؤتمر الدار البيضاء الذي توج نزول الحلفاء في الشواطىء المغربية استعداداً لتحرير فرنسا وأوروبا. كان فشله واضحاً، ليس فقط في القيام بإصلاحات تتفق والتطورات التي تحدث في العالم. ولكن فشله جاء أيضاً من تبرير أزمة ذهبت بما تبقى من هيبة فرنسا. مطالبة المغرب بالاستقلال في وقت يفكر العالم في منح الشعوب حق تقرير مصيرها، ليس بدعا من العمل والقول، ولكنه اعتبره تحدياً لفرنسا التي تقابله بالقمع وسقطت مكانته في فرنسا كما في المغرب.

يضاف إلى ذلك أن مجموعة من كبار الأساتذة المتحررين في فرنسا اجتمعوا مع أعضاء من حزب الاستقلال، وقدموا مذكرة لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية يؤكدون فيها أن نظام الحماية لم يعد يتسجيب للرغبات العميقة للشعب المغربي، الذي يطمح إلى تحريره السياسي، طبقاً للمبادىء التي أعلنت عنها منظمة الأمم المتحدة. وإن الأزمة التي تتضاعف يوماً بعد يوم، وتزيد في فقدان الثقة والعداوة بين الفرنسيين والمغاربة، تستوجب مراجعة موقف فرنسا من المغرب... وطالبت المذكرة بإصلاحات عاجلة مبدئية كحرية الصحافة والحرية الثقافية وحرية الاجتماع... وعندما تتوفر الثقة بهذه الصورة يتسنى عندئذ إجراء الاتصالات لعمل مشترك يرمي إلى إعداد النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالمغرب وفقاً للمبادىء الديمقراطية.

قدمت اللجنة هذه المذكرة يوم 13 فبراير 1946، وكانت الأزمة سبباً في سقوط المقيم في مارس 1946. وكان من أسباب سقوطه المباشر أن الملك طالب بتغييره في زيارته لباريس.

كانت أزمة خطيرة، ولكن الحركة الوطنية بلغت رسالتها هذه المرة بالخطوة الكبرى نحو المطالبة بالاستقلال.

وقد حاولت إدارة الحماية بعد الأزمة وتغيير المقيم العام، أن تبشر ببعض الإصلاحات الليبرالية تشرك فيها المغاربة إلى جانب الأوروبيين، ولكن المطالبة بالاستقلال كانت تقف في وجه أي إصلاح يستهدف كالعادة تدعيم الحماية بكل الإصلاحات التي تتطلبها المرحلة.

### مقيم جديد وإصلاحات مرفوضة:

يبدو أن الخلاف أصبح جوهرياً بين نظام الحماية ممثلاً في الحكومة الفرنسية إقامتها العامة، وبين المغرب ممثلاً في الملك وحزب الاستقلال. فنظام الحماية متشبث بمبدأ الحماية كمبدأ لا يقبل التشكيك في بقائه

وصلاحيته، مع تعديل سيرته بإدخال إصلاحات اقتصادية واجتماعية عليه، والمغرب قفز قفزة نوعية حينما طالب بالاستقلال، وأصبح يرفض مبدئياً نظام الحماية ويعتبره متجاوزاً ولا يقبل محاورة الجانب الآخر في إصلاح الوضعية على أساسه.

ومن هنا كانت تتحطم تجارب المقيمين ـ ولو كانت إصلاحية واحدةً بعد الأخرى (وقد بلغ عدد المقيمين 14 مقيماً) حتى الاستقلال.

قد يكون أكثرهم ليبرالية وتفتحاً إريك لابون (1946 ـ 1947)، سبق أن عرف المغرب واطلع على مخططات الإقامة العامة يوم كان كاتباً عاماً للإقامة، وعاد مقيماً في ظروف جديدة: فرنسا جديدة بعد الهزيمة والعودة، والجو السياسي والفكري الذي يغمرها بعد التحرير. مغرب جديد تفتحت فيه النخبة الوطنية على مفاهيم جديدة للعلاقات مع فرنسا قوامها الاستقلال. فشل كبير في العمل الإداري والتعامل السياسي مع الملك والشعب. جراح لم تندمل بعد أحداث يناير 1944 على إثر المطالبة بالاستقلال. سجون مليئة بآلاف الوطنيين. زعيم منفي في الغابون منذ سنة 1937 وآخر مبعد في قرية بالصحراء (إيدزر) منذ سنة 1937. زعيم ثالث تزعم حزب الاستقلال والمطالبة بالاستقلال مبعد في كورسيكا منذ يناير 1944. شعب غاضب متذمر... وضعية اقتصادية واجتماعية متردية من جراء الجفاف لعدة سنوات. والوباء الذي جرف السكان في المدن والبادية على السواء. وإدارة فرنسية متصلبة غير قادرة على أن تفتح عينها على الوضعية المتردية، ولا على التطور العالمي وتطور الوضع في فرنسا. وأخطر منها مستوطنون (معمرون وصناعيون وتجار وأرباب شركات) يتمتعون بامتيازات تنامت مع عمر الحماية وأصبحوا متشبثين بها ويطالبون بمضاعفة امتيازاتهم ويعارضون كل تغيير «من شأنه» أن يمنح المغاربة بعض الحقوق أو المصالح لتكون نقصاً من امتيازاتهم أو خلق مجتمع منافس للمجتمع الفرنسي في المغرب.

في هذا الجو الذي لا يدعو إلى التفاؤل وجد المقيم الجديد نفسه، مؤهلاً ليكون ناجحاً إذا ما حقق كثيراً من الأفكار والمبادرات، بدأ يفتح السجون والإفراج عن الزعماء المنفيين، ثم أخذ يفكر في إصلاحات اقتصادية بمشاركة «الإدارة» في امتيازات بعض الشركات المنجمية والطاقية وصناعة الفولاذ وشركات الملاحة البحرية والجوية (شركات خصوصية تشرف عليها رأسمالية فرنسية). ورأى في هذا التوجيه للاقتصاد المغربي ما يخلق العمل لليد العاملة ويرفع مستوى الحياة للشعب بأسره.

وفكر في نشر التعليم ورفع الأمية بين فئات واسعة من الشعب. واهتم بتمتيع المغاربة بالحقوق النقابية مثل ما يتمتع به الفرنسيون. كما فكر في الاهتمام بشؤون الفلاحين ورفع مستوى حياتهم وعملهم. لم يهتم كثيراً بالشؤون السياسية لأنها مضبوطة بالقانون كما قال (يعني الحماية) وإنما فكر في إنشاء عشر جهات (أقاليم) وتكوين 15 مجلس بلدي، وتوسيع مشاركة المغاربة في مجلس شورى الحكومة.

ولوح إريك لابون بمشاركة المغاربة في المؤسسات الاقتصادية الموجودة أو التي كان ينوي إقامتها، كما لوح بتعيين بعض الوطنيين (الأمين العام لحزب الاستقلال مثلاً) في بعض المجالس الإدارية لبعض الشركات التي ستتدخل «الحكومة» في إدارتها.

ولذلك اتجه المقيم إلى تكوين لجنة للتفكير في الإصلاحات الإدارية والاجتماعية (التعليم والعدل) والاقتصادية. وقد تكونت هذه اللجنة من أربعة فروع استهدفت ـ كما تقول وثائقها ـ إلحاقها المغرب تدريجياً بمؤسسات الدول العصرية، بتكوين نخبة قادرة على مواصلة التطور، ورفع مستوى المعيشة لجميع السكان، وخاصة الفلاحين... والتساوي في القيمة وفي الوظيفة وفي المسؤولية يتبعه التساوي في الأجر بين المغاربة والفرنسيين، ووضع مخطط لتعليم 100 ألف تلميذ في 10 سنوات، وقبول الشبان المغاربة في المدارس الفرنسية الثانوية.

كان في اللجنة أعضاء مغاربة (يمثلون المخزن) وقد رفضوا أن يسمح للمغربي بالتقاضي أمام المحاكم الفرنسية، كما طالبوا بفصل «الوظائف القضائية عن الوظائف الإدارية» تبعاً لمبدأ فصل السلط.

وأكتفوا بالموافقة على إجراءات ترمي إلى «استقلال القضاء» وإقرار المحاكم الجماعية، وذلك خاص ببعض المدن الكبرى (خمس مدن) وأبقى على محكمة (الباشا) «حاكم المدينة» مع إضافة مساعدين في جلسة الحكم، كما تقرر استعمال الري في الأراضي القابلة للري قصد استثمار عدد من الأراضي استثماراً جماعياً بإشراف مجلس أعلى للمـجتمع الفلاحي.

انتقد حزب الاستقلال هذه «الإصلاحات» لمحدودية أهميتها، ولأنه لم يتقرر شيء في الإدارة العامة، وهي عقدة الأزمة، وأكد الحزب أن التقسيم بين العنصر المغربي والعنصر الفرنسي قد احتفظ به وتم تعزيزه في هيكل الإصلاحات الذي أقرته الإقامة العامة. أما لجنة العدل فلم تفكر في وضع قانون وبقي الباشا يحكم بدون قانون وأغلب الباشوات أميون وجَشِعون.

هذا المخطط «الإصلاحي» كان صورياً فقد خشي «المعمرون» ملاك الأراضي من الفرنسيين وأصحاب الصناعات خشوا نجاحه. وقد ظل حكم الباشوات وسيلة للزجر السياسي والحكم على غير المرغوب فيهم. ظل «القانون» غائباً رغم «التطور» الشكلي الذي اقترح «لقضاء» الباشوات. ولذلك رفضه حزب الاستقلال، فهو «إصلاح» ولد ميتا.

كل إصلاح يراد بالمغرب يعني «تغييراً» ويعني «المساس بالمصالح التي تمتع بها الجالية الفرنسية». فقد عارض ممثلوا الفلاحين الفرنسيين في أي إصلاح يمس بالمناطق الفلاحية. كان يراد من الإصلاح الفلاحي استخدام المحراث المتحرك آلياً بدلاً من الطريقة البدائية وتكوين الفلاح تقنياً (تكويناً عملياً)، واستعمال المخصبات والبذور لرفع الإنتاج. ووضع الفلاحة في إطار التنمية الاقتصادية، وتطوير الفلاحين في الميدان الاجتماعي. وعارض

الصناعيون والتجار في الحق النقابي وفي مشاركة الحكومة في مجالس إدارة الشركات أو الإشراف عليها، وتضامن الإداريون والموظفون مع المعمرين وعارضوا في أي تغيير يمس المؤسسات أو إيجاد مؤسسات إقليمية أو بلدية، كما عارضوا في وضع مخطط للتعليم يشارك فيه كل الذين يمكنهم أن يتعلموا لرفع عدد الأطفال والمدارس من جهة، ولرفع الأمية عن بعض من الملايين الذين يعيشون في أميتهم.

معارضة إصلاحات المقيم وصلت إلى حد التفكير في إحداث تكتل للعمل على تغييره. وقد كان أصحاب المصالح مرتبطين بنظرائهم في فرنسا، ولهم جميعاً تأثير على البرلمان الفرنسي من جهة، وقدرة على التأثير على الحكومات الرجعية التي وليت الحكم منذ التحرير حتى انتهت الجمهورية الرابعة التي لم تكن تختلف عن الثالثة.

أما الحركة الوطنية ـ وحزب الاستقلال بالذات ـ فقد كان يعارض كل الإصلاحات لسبب مبدئي، وهو أنه لم يعد يعترف بالحماية كأساس لحكم المغرب وتحقيق إصلاحات في ظلها. ولسبب جوهري آخر، وهو أن هذه الإصلاحات ـ مهما بدا من مظهرها العناية بالشعب ـ فهي تكرس المصالح و«الحقوق» الأجنبية، وتسير في خط «المشاركة» الفرنسية المغربية في مجلس الحكومة وفي المؤسسات الأخرى رغم ليونة لغة المقيم المهذب فقد كان يفكر على غير أساس. ولذلك بدا أنه سيقال، لسبب أو لآخر.

**زيارة الملك لطنجة تفجر الموقف:**

ظلت الحماية تعتمد على موقف الملك ممثل الشرعية المغربية ـ الذي أصبح موقفه واضحاً ضد الحماية ـ ويتجلى هذا الموقف الواضح أكبر ما يكون التجلي عند الزيارتين اللتين قام بهما سنتي 1946 و1950. فقد كان يؤكد لمخاطبيه الفرنسيين وخاصة رئيس الجمهورية «فانسا أريون» في الزيارة الثانية أن نظام الحماية يجب أن يتغير، وأن المغرب يجب أن يدخل عهداً جديداً

يمارس فيه الشعب سلطاته بنفسه. وقدم بذلك مذكرة إلى رئيس الجمهورية أبت الحكومة الفرنسية أن يكون عليها جواب إيجابي، رغم أن رئيس الجمهورية، كان لا يرى ذلك.

وعاد الملك من رحلته مرتاحاً لحفوات الاستقبال ومستاء من النتائج السياسية السلبية التي كانت هدفه من قبول هذه الزيارة. ولم يجد نظام الحماية من يقف إلى جانبه ضد (المتطرفين) الذين يطالبون بالاستقلال، ولكن الملك فجر الموقف مرة أخرى في خطوة غير مسبوقة.

فقد قرر أن يزور مدينة طنجة، وكانت تحكم بنظام دولي تحت سلطة دول مؤتمر الجزيرة مستثناة من الحمايتين الإسبانية والفرنسية. وكان النفوذ الفرنسي فيها واضحاً بين نفوذ الدول الأخرى. والطريق إلى طنجة يمر بالمنطقة الشمالية التي تحتلها اسبانيا. وسيكون خليفته في هذه المنطقة في استقباله على «الحدود»، وسيؤكد الملك بذلك وحدة المغرب بمناطقه الثلاث تحت سيادة الدولة التي يمثلها.

زيارة الملك محمد الخامس لطنجة (أبريل 1947) كانت تتويجاً للمطالبة بالاستقلال، تعبيراً عن مضمون وثيقة الاستقلال بلغة أخرى. خطب في الجماهير الحاشدة التي تجمعت من جميع أنحاء المغرب لاستقباله، فعبر في خطابه عن التشبث بالوحدة المغربية، وفي تعبيره هذا إدانة لمبدأ الحماية لأنها قسمت المغرب إلى ثلاث مقاطعات، تحتلها فرنسا وإسبانيا ومجموعة دول الجزيرة، وحديثه عن الوحدة أيضاً كان إدانة لمفهوم الظهير البربري، ثم كانت الإدانة الواضحة والصريحة هي إعلان رغبته في أن يصبح المغرب عضواً في الجامعة العربية التي تتكون من الدول المستقلة (الجامعة تأسست في مارس 1945). وقد عبر في خطابه عن مطامح الشعب التي جسدتها زيارته وبلغت الرسالة لفرنسا والإقامة العامة.

وكان قد استقبل في طنجة ممثلي الدول التي تحكم المدينة، فأكد لهم الوحدة المغربية، ووجود طنجة داخل المملكة الموحدة، كما عبر لهم بلغة

دبلوماسية مترفعة عما يطمح إليه المغرب، من بناء دولته على أسس جديدة لا تنتمي للماضي. وكان المقصود من هذا الاستقبال هو أن يبلغ مندوبي الدول الحاكمة بطنجة، إرادة الملك، وطموحه في بناء دولته الجديدة، كما يبلغون لدولهم من خلال متابعتهم لحفلات الاستقبال، تضامن الشعب المغربي مع ملكه في تحقيق آمال المغرب الكبرى.

فقد تجسدت فيه روح الاستقلال، ومن ثمة أصبح الخصم الأول لنظام الحماية.

## مقيم جديد يبعث سياسة الازدواج

لم تجد الحكومة الفرنسية ما تعبر به عن غضبها على مواقف الملك إلا عزل المقيم العام إيريك لابون الذي لم يستطع أن يقف في وجه الملك وهو يخطو خطوته الجريئة هذه، وعوضته بجنرال (سيصبح مرشالاً) هو ألفونس جوان (مايو 1947)، اعتبرت الحكومة الفرنسية أن الملك قطع حبل التواصل (كما تفهمه اتفاقية الحماية) فقطعت حبل الاحترام الواجب للملك والتعهد بحمايته وحماية العرش (كما تنص بنود أخرى من الاتفاقية).

كان المفروض أن يتابع المقيم الجديد (الجنرال جوان) مخطط الإصلاحات التي فكر فيها المقيم السابق، ولو بشيء من المرونة، ولكن يبدو أن تغيير المقيم إريك لابون بجنرال له مكانته في الجيش الفرنسي، كان بدافعين اثنين: أولهما خطاب الملك في طنجة والمحادثات المتحررة جداً التي أجراها مع ممثلي الدول المشاركة في حكم المدينة. وثانيهما ردود الفعل السيئة التي تركها «لابون» عند المستوطنين من المعمرين وأرباب الصناعات والموظفين. ولهؤلاء نفوذ على الحكومة وبعض أعضاء البرلمان في باريس.

كان من الطبيعي إذن ألا يفكر الجنرال جوان في أي إصلاح إلا «الإصلاحات» التي تهدف إلى تدعيم نفوذ الحماية ـ الذي بدأ الملك وحزب الاستقلال يرفضان صلاحيتها ـ كنظام صالح لحكم المغرب، ـ أو ليضبط العلاقة بين المغرب

وفرنسا. . . وقد طلب المقيم أن يكون مفوضاً في السياسة التي يسلكها، وهو يعرف أن تعيينه جاء تلبية للدافعين الذين أشرنا إليهما. وفي حديثه الأول مع جلالة الملك أكد أن المغرب بلد غربي وعليه أن يبتعد عن المجموعات الشرقية (إشارة إلى إشادة الملك في طنجة بجامعة الدول العربية). كما أكد أنه لن يسمح لأحد أن يقوم بمزايدة ديماغوجية، وأكد إرادته في إقرار الحضور الفرنسي وإعادة النظام بحزم، كما أكد في خطب أخرى أن المغرب لن ينال أبداً استقلاله بفصله عن فرنسا. . . وبمقتضى عقد مشاركة. . . وبمقتضيات أمن مشترك. ولتحقيق عديد من المصالح المشتركة (يلاحظ أنه كرر كلمة «مشتركة»).

انطلاقاً من المشاركة اقترح تنظيم «الحكومة المغربية» على أساس أن يكون فيها مندوبون لدى الصدر الأعظم ملحقون بالإدارات الفرنسية، فأصبح في الحكومة عشرة مغاربة مندوبون وعشرة فرنسيون مديرون. وليس للمغاربة سلطة القرار ولكنهم أعوان اتصال، ومهمة مجلس الوزراء (المندوبين) و(المديرين)هي بحث مسائل ذات مصلحة عامة يبدي فيها الرأي. . .

هكذا أنشيء مجلس «مختلط» للقيام بالمهمة التي أنماها بالمشاركة. ولم يحدث أي إصلاح في مجلس شورى الحكومة الذي كان في قسمه المغربي ممثلون لِبعض المصالح في الصناعة التقليدية والخدمات. وفي قسمه الفرنسي ممثلون للمعمرين والصناعيين وأرباب المصالح الاقتصادية التجارية وغيرها. وحاول أن ينشيء مجالس بلدية مشتركة بالتساوي بين عدد الفرنسيين والمغاربة في بعض المدن الكبرى ولكن القصر عارض في النسبة المقترحة فعدل عن هذه المجالس.

يؤكد الملك معارضة مظاهر السيادة «المزدوجة» وقاوم حزب الاستقلال هذه الإجراءات.

كل تصريح، في فرنسا أو الإقامة العامة كان يتجه نحو زيادة التوتر فقد صرح وزير فرنسا ما وراء البحار في المجلس الوطني الفرنسي: «إن الدولتين

المحميتين أصبحتا دولتين مشاركتين عضوين في الاتحاد الفرنسي» وأعلن الجنرال في أكاديمية العلوم الاستعمارية: أنه يسلم بوجود سيادة مزدوجة بالمغرب. تنكر الملك لهذه التصريحات التي لا تتفق حتى مع فصول الحماية، وكان التوتر المستمر باعثاً له على إرسال رسالة إلى رئيس الجمهورية «فانسان أوريول» ولم يستقبل الوفد حامل الرسالة من القصر الجمهورية، ولا من أي مسؤول مهم ولذلك ترك الرسالة لمن يوصلها.

تجلى هذا التوتر في الزيارة التي قام بها الملك إلى فرنسا ـ بدعوة من رئيس الجمهورية في أكتوبر سنة 1950 ـ وقد أعلن الملك قبيل رحيله إلى فرنسا أن زيارته ليست زيارة ترفيهية، ولكن لفتح محادثات في المشكل السياسي الذي يهم المغرب وقدم مذكرة يوم وصوله إلى باريس في 11 أكتوبر إلى رئيس الجمهورية، أكد فيها على المطالب المغربية التي تحترم معاهدة الحماية، ولكن يجب تغيير هذه المعاهدة. وأدان الإدارة المباشرة وكانت المذكرة مثار مناقشة في مجلس الوزراء. وكان الجواب عليها غير ذي أهمية، يشير إلى ضرورة تغيير النصوص التشريعية والنظر في شكل الصحافة والنقابة. ولم تناقش الحكومة في جوابها جوهر الموضوع، وكان للملك جواب على رد الحكومة (2 نوفمبر) فطالب بإصلاحات هيكلية تضع حداً لنظام الحماية. وذلك وحده هو الذي يحسن العلاقات الفرنسية المغربية ويركز العلاقات على أسس أمينة وسليمة.

بتعيين الجنرال جوان جددت الحكومة والإدارة الفرنسية منهج سياسة القمع، التي مرت بفترة سماح لم تتجاوز سنة (46 ـ 47) وجاء المرشال جوان وهو يخطط لضربة قاضية على الحركة الوطنية، ويعتبر الملك على رأسها. (على نحو ما حاول في تونس التي مر بها مقيماً عاماً فمنع حزب الدستور، وعزل «المنصف باي» الذي كان يتجاوب مع الحركة الوطنية الدستورية). أكد لنفسه أنه يستطيع أن يفعل بالمغرب مثل ما فعل في تونس فهما مشمولان بالحماية الفرنسية ومن حق الجنرال أن «يحمي» الوجود الاستعماري من

العدوان الوطني: في صحف الوطنيين ـ التي سمح بإنشائها في فترة السماح ـ تحت الرقابة الصارمة، والأحزاب ممنوعة، وخلاياها في الأقاليم تحاصر وتحرم من أي نشاط سياسي أو اجتماعي، والسجون تفتح من جديد لمعاقبة كل من يقوم بنشاط سياسي.

هذه سياسة الجنرال مع الحركة الوطنية، وتسير سياسته في خط مواز تسير سياسته مع القصر. اعتبر أن الملك تمرد على الحماية، وأهانها بزيارته لطنجة وخطابه التحرري فيها. وبدأت الإقامة العامة تتقدم للملك بمشاريع قوانين تبلور سياسة «الإدماج» والتخلص من منهج احترام الذاتية المغربية، ورأى الجنرال جوان أن إنشاء مؤسسات سياسية مشتركة بين الفرنسيين والمغاربة تدخل في جوهر الإصلاحات التي يتطلبها المغرب (سلفه كان يريدها مؤسسات اقتصادية مشتركة وهو يريدها مؤسسات سياسية) حكومة مشتركة، مجلس استشاري مشترك. وكان المجلس يتكون من قسمين منفصلين يجتمع كل منهما على حدة.

ورفض الملك توقيع الظهائر (المراسيم) التي تتنافى مع نصوص الحماية وبدأت العلاقة تتوتر بين القصر والإقامة العامة.

في ظل هذا التوتر اختلطت الأوراق في فكر الجنرال جوان، أو هي اتضحت. فقد ظل ثلاث سنوات يقص أجنحة الحركة الوطنية السياسية بالمحاكمات (اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال أمام المحكمة الفرنسية) والسجن والإبعاد إلى مناطق معزولة والإقامة الإجبارية ولكنه تأكد ـ أو تضاعف تأكده ـ أن الاهتزاز الذي «يعانيه» نظام الحماية لا يأتي من الحركة الوطنية الاستقلالية فحسب، ولكنه يأتي ـ بصورة أكثر عمقاً ـ من الملك محمد الخامس ولذلك تابع الجنرال كل أنشطة الملك منذ زيارته لمدينة فاس 1933 حتى تأييد وثيقة المطالبة بالاستقلال، وزيارة جلالته لطنجة كانت مقدمة الصورة الجلية للجنرال. ويأتي إضراب الملك عن توقيع بعض الظهائر التي

تؤصل سياسته «المشاركة وازدواجية السيادة» لتكتمل صورة التوتر العدائي بين القصر والإقامة العامة. وكان فشل المحادثات المغربية الفرنسية في باريس إدانة للحكومة الفرنسية والإقامة العامة أكثر مما كان فشلاً للملك.

كان الملك إيجابياً في مطالبه وعروضه. وكان يطالب بفتح باب المحادثات في شكل سياسي من الصعب التغاضي عنه. وكانت الحكومة الفرنسية تؤكد بموقفها السلبي أنها تتغاضى عن المشكل... ومعنى ذلك أنها تساهم في مزيد من التوتر وترك «الحلول» للإقامة العامة التي لا يرتفع فكرها إلى مضمون المذكرات المتبادلة بين الملك والحكومة الفرنسية.

الفشل زاد في شعبية الملك، فاستقبل بحماس منقطع النظير عند عودته من فرنسا، وزاد في تصميم الإقامة ومناصريها من المعمرين وأصحاب المصالح الاقتصادية الفرنسية على الوصول إلى النهاية.

**النقطة التي أفاضت الكأس:**

تجمعت هذه النذر مع حادث مهم وقع في مجلس شورى الحكومة (القسم المغربي) عندما اجتمع تحت رئاسة المقيم لدراسة الميزانية في الدورة الخريفية لسنة 1950، فناقش المقررون الوطنيون الميزانية من جانبها السلبي لتحقيق إصلاحات في التعليم والصحة والحريات العامة والشغل. وغضب المقيم للاتهامات التي وجهت إلى نظام الحماية وأوقف أحد المتحدثين المنتمين إلى حزب الاستقلال ويمثل الغرفة التجارية ثم طرده من الجلسة، تضامن معه بقية الأعضاء الوطنيين فغادروا القاعة ومن ثمة إلى القصر الملكي حيث استقبلهم الملك.

كان هذا الاستقبال النقطة التي أفاضت الكأس: فقد اعتبر المقيم هذه المبادرة سبة في ممثل فرنسا وتشجيعاً للمتمردين من أعضاء المجلس على مؤسسة الحماية وسياستها.

**الجنرال ينذر الملك:**

تجددت الحملة الصحفية على الملك، وكانت قد بدأت في المغرب وفرنسا عند زيارته لها. وأخذ المقيم موقفاً صارماً من نصوص التشريعات التي طالب الملك بإمضائها.

اعتبر المقيم أن رفضَ توقيع مراسيم «الإصلاحات» تتويج لسياسة العصيان للحماية. يضاف إلى ذلك أن سياسة الملك كانت تنبعث من مخطط مشترك بينه وبين حزب الاستقلال. تتم وضع مؤسسات هذا المخطط وتفاصيله وتطبيقاته في اجتماعات دورية سرية بين الملك واللجنة التنفيذية للحزب. ينتقذ كل من الملك والحزب ما يخصه من المخطط. اعتبر المقيم هذا العمل الموحد الذي يتجلى في العصيان الشعبي والرفض المطلق لكل عمل تقوم به الإدارة ضد الحزب، والعصيان الرسمي لكل الإصلاحات «المهمة» التي تقترحها الإقامة العامة: مساً بالكرامة العسكرية والسِّيَاسِيَّة للجنرال. ولذلك بدأ التهديد للملك سنة 1951 انتهى بمطالبته بأمرين اثنين:

ـ توقيع المراسيم التي قدمتها الإقامة.

ـ إصدار بيان باستنكار حزب الاستقلال.

قدم هذا الإنذار بتاريخ

أما المطلب الأول فواضح. وأما المطلب الثاني فكان يراد منه اتهام الحزب بأنه يواجه الإدارة الحاكمة بعنف. وهو بذلك يهدد الأمن العام. وأن الملك يجب أن يدينه كما تدينه إدارة الحماية. واعترض الملك بأن الحزب يتكون من مواطنين وهو ملك جميع المواطنين لا يجوز دينياً ولا سياسياً أن يستنكر فريقاً من شعبه.

اشتد التوتر وتعقدت الأزمة. وكان الجنرال يريد من تعميق الأزمة أن يحلها حلاً جذرياً. وصورة عزل «المنصف باي» تخايل ذاكرته. وأمام إصرار الملك على موقفه تقدم المقيم العام إليه بإنذاره الأخير، وكان مكلفاً بأن يقوم

بمهمة عسكرية لدى الحلف الأطلسي كان الإنذار في الصيغة الصارمة الآتية:

ـ إذا لم يوقع الملك المراسيم ولم يستنكر حزب الاستقلال قبل رجوعي من رحلتي فإنه سيتحمل مسؤولية وعواقب ذلك سيتحمل كل ما ستتخذه الإقامة العامة من إجراءات.

وكانت أجهزة الإعلام في فرنسا والفرنسية منها في المغرب كما كانت تصريحات حكومة باريس تعطي توضيحات كاملة لمفهوم الإجراءات التي سيتخذها الجنرال وتمهد الجو لهذه الإجراءات سياسياً وإدارياً.

غير أن الملك أطفأ جمرة الجنرال في كأس ماء. فقد وقع بعض المراسيم مع تعديل بعض الفقرات التي تمس السيادة المغربية بوضوح. واستنكر العنف (لا الحزب) من أية جهة كان. وواضح أن الحزب لا يقوم بعنف، إلا فكرياً ونظرياً حينما يشهر بسياسة الحماية، وأن مناضليه في الأقاليم، الذين تعرضوا للعنف فعلاً، إنما كانوا يمارسون العمل السياسي دون أن تمتد منهم الأيدي بحجارة، أو يتحرك من أحدهم «زناد مسدس» غير أن تهديد الأمن عند الإقامة العامة يكمن في المطالبة بالاستقلال وانتقاد سلوك سلطات الحماية في المركز والأقاليم.

حينما عاد المقيم العام من رحلته كان الملك قد اتخذ قراره لتجنب العاصفة واعتبر كل من المرشال والملك أنه انتصر. وربما بدا للمرشال أن يؤجل معركة الفصل. وربما علم أنه مدعو لمنصب عسكري أسمى. هدأت العاصفة، ولم يمر كبير وقت حتى نقل المرشال، وعين مكانه تلميذ من تلاميذه سبق له أن عمل في حروب التحرير الأطلسية. وفي الإقامة وهو يعرف المغرب جيداً، وفي نفسه حقد كثير من أيام عمله العسكري ضد المغاربة. الجنرال كيوم هو الذي خلف المرشال جوان في الإقامة العامة سنة 1951 وقدم نفسه في خطاب القدوم كما كان يفعل المقيمون العامون. فأوعد المغاربة بأنه «سيطعمهم التبن». وكانت نكتة (أليمة ولكنها مضحكة) ظلت تنتقل على ألسنة

المغاربة، متبوعة بضحكة ساخرة، ردحاً من زمان.

أستاذ الصحافة المصري الدكتور محمود عزمي، كان قد زار المغرب مرتين: أولاهما على إثر تعيين المرشال جوان سنة 1947. وثانيتهما عند انفراج الأزمة سنة 1951. وفي هذه المرحلة أدلى له الملك بتصريحه المكتوب نشرته الأهرام على صدر صفحتها الأولى في عدد المؤرخ في 21 مارس 1951، بعنوانه: «أمضيت تحت الضغط»، وبذلك فضح الملك الأسلوب الاستعماري العسكري الذي استعمله معه المرشال جوان. وسأل هذا الصحفي المرشال جوان عن أهم المشاريع التي أنجزها للمغاربة بين زيارتيه للمغرب (47 ـ 51) فأجابه بصراحة أثارت عجبه وسخريته في نفس الوقت: أنشأت مدرسة إدارية في الرباط.

**الجنرال يواجه حزب الاستقلال:**

وبدأ عهده بتحدي الحركة الوطنية والملك على السواء. فهي الرسالة التي يتركها له أستاذه. ولعله صمم منذ اليوم الأول أن ينجح فيما فشل فيه سلفه، أو يأخذ الطريق من حيث انتهى المرشال.

السياسة العامة للإدارة الفرنسية لم يكد يدخل عليها أي تغيير منذ إقالة «إريك لابون» المقيم الذي لم يتخل عن منهجه الدبلوماسي. استمرت السياسة العنصرية على نحو ما كان يسيرها موظفو الإقامة. وضباط الشؤون الأهلية في كافة الأقاليم. ولم يقدم للمواطنين أي مشروع تنموي أو اجتماعي في عهد المقيمين: جوان وكيوم .

حاول أن يطعم المغاربة التبن فاستمر في سياسة القمع والعدوان والمحاكمات الصورية ضد فروع حزب الاستقلال. وأبسط تهمة هي العمل على إحياء حزب غير مشروع. ولم يلبث أن بدأ التحرش بالقصر الملكي معلناً في صراحة بذيئة: لكي أقضي على الحية يجب أن أبدأ بالرأس (الملك) قبل الذنب (حزب الاستقلال). الإعلام الاستعماري كان يوضح مقاصده. وبدأ التوتر

يأخذ وتيرة سريعة على نفس منهج جوان وبأساليبه.

وأحيى فصة التنكر لحزب الاستقلال بأسلوب أكثر فظاظة وأقرب إلى إثارة حرب أهلية.

الفكرة جاءته من عمله العسكري ضد المقاومين في الأطلس. فقد كانت الإدارة الفرنسية تزعم أن ثورة الأطلس كثورتي الصحراء والريف كانت من مخلفات «السيبة» ـ التسيب ـ ضد السلطان. وبما أن الإدارة العسكرية الفرنسية، التي عمل في جهازها، قد أعادت «الهدوء» للدولة ـ حماية للسلطان ـ فيجب أن تقضي على التمرد سواء جاء من القصر أو من حزب الاستقلال.

**مجزرة الدار البيضاء فجرت الموقف:**

كان حزب الاستقلال قد صمم على التحدي، وإذا كانت الأزمة تسير إلى النهاية فإن ما مكن الشعب المغربي من السير إلى هذه النهاية، هو أن المقاومة المسلحة (الفلاكة) في تونس قد اشتدت. فانطلقت اليد الحمراء الفرنسية تقتل التونسيين للقضاء على المقاومة. اغتالت اليد الحمراء، في من اغتالت، الزعيم النقابي فرحات حشاد يوم 5 ديسمبر 1952. وقرر حزب الاستقلال الإضراب الوطني العام يوم 8 ديسمبر، وجند المؤسسة النقابية للاتحاد المغربي للشغل (لم يكن معترفاً بها) ونفذ الإضراب في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية: المدارس والمصانع والإدارات والدكاكين والأسواق وحافلات النقل والقطارات وسيارات الأجرة ومحطات توزيع البنزين. ولم تكن الإدارات الفرنسية تتصور بأن الإضراب الوطني سيتم وسينجح بهذه الصورة الاجماعية. المستوطنون الفرنسيون كانوا أكثر شعوراً «بالإهانة»، فقد شعرت الإدارة والمستوطنون بأن حزب الاستقلال أصبح هو المقرر في المغرب.

وأصبحت النقابة والمناضلون هم المنفذين. وشعر المقيم العام كيوم بالأخص بإحباط كبير ومساس أكبر بمصداقيته كحاكم مطلق، أطلق يد البوليس الفرنسي للانتقام من سكان الأحياء العمالية على الأخص. وانطلقت السيارات

السوداء عندما خيم الظلام على مدينة الدار البيضاء برشاشاتها تحصد مئات الشباب من سكان حي «كاريير سانطرال» والأحياء الأخرى.

نام الجنرال وقد أشفى غليله من شعب أضرب عن العمل فماتت الحياة العامة في المغرب، وافتقد السكان الأوروبيون الغذاء والبنزين ووسائل التنقل العادية، وظلوا يومهم يعانون «موت الحياة» يفرضه عليهم حزب الاستقلال والنقابة.

تلا ذلك تجمع نقابي كبير في مقر النقابة يحتج على مجزرة الليلة الماضية. وكان هذا التجمع (غير مشروع) مناسبة أخرى لينتقم فيها السكان لجوعهم وحرمانهم، ومناسبة للبوليس يظهر فيها سطوته. طوق البوليس والسكان والأوروبيون مقر الاجتماع الذي حضره مئات من المؤطرين النقابيين في مدينة الدار البيضاء والمدن القريبة. لم تقتحم الشرطة مقر الاجتماع، وإنما حاصرت الباب حتى إذا أخذ المجتمعون يخرجون تلتقط الشرطة كل واحد منهم فيكسرون عظامه بهراواتهم، ويشوهون وجوههم بلكماتهم، ثم يُسْلِمُونَهُ إلى جمهور المستوطنين الذين طوقوا المقر، وبأيديهم وأسلحتهم يفترسون المواطن حتى تفيض روحه فيرمى جانباً. كل المتجمعين عذبوا وضربوا وافترسوا من وحوش كانوا لهم بالمرصاد. مات عشرات وأصيب عشرات. وكان مقر النقابة والشوارع المؤدية إليه ميدان مجزرة أخرى، أضيفت إلى مجزرة الليلة السابقة. وكانت المعركة الثالثة في شوارع المدن حيث انتقم المواطنون لضحاياهم بقتل عدد من الأوروبيين. واستشهد عدد من المواطنين. وأغلقت صحف الحزب وسدت مكاتبها بالشمع الأحمر.

هنا عرف المغرب معركة دامية كانت استجابة لمجرد إضراب عام شنه الشعب، ولكن الجنرال اعتبرها المناسبة التي تمكنه من قطع الذنب ليقضي على الرأس. الفصل الأخير من المسرحية هو إعلان نهاية حزب الاستقلال والنقابة المتضامنة معه.

يوما 8 و9 ديسمبر كانا يومي المذبحة. وصباح يوم 10 بدأ الفصل الأخير بإعلان الحرب على كل قيادات حزب الاستقلال، وجميع النشطين في فروعه بمختلف أنحاء المغرب، وفتحت أبواب السجون والمَحاكم العسكرية والمدنية لتحاكم الاستقلاليين والنقابيين.

هكذا ظن المقيم أنه انتهى من مسؤوليته في القضاء على نصف المشكلة ليتخلص للنصف الثاني الممثل في الملك. كان ظنه ينتهي به إلى أن عزل الملك عن الحزب وعن الشعب يمكن أن يسهل مهمته. وما وصل به الظن أن اللجنة التنفيذية المؤقتة للحزب (قد عينتها اللجنة التنفيذية عندما بدأت نُذُر العاصفة تُدَمْدمُ في سماء المغرب) ستستمر في تسيير الحزب سرياً، وستستمر في الاتصال السري والليلي بالملك، وستهيىء الأرضية لردود الفعل الفدائية، قد تمس الإدارة بالعرش وشخص الملك. ظل الحزب موجوداً يكون ملف الدفاع عن اللجنة التنفيذية أمام المحكمة العسكرية، ويرعى عائلات المعتقلين، ويضمد جراح الأيامى واليتامى، ويرشد الخلايا التي تعد نفسها للمقاومة المسلحة يوم يحين وقت العمل المسلح، وتمتد اليد الآثمة للعرش والملك.

**المقيم يواجه الملك**

فكر في أن يمثل من جديد الدور الذي ظن أن الشرطة والثائرين من المستوطنين قاموا به، ولكن هذه المرة ضد السلطان ومع سلطات الحماية. فاتفق مع التهامي الكلاوي ـ باشا «حاكم» مراكش، وهو من كبار «القواد» ـحكام الأقاليم ـ الذين اعتمدت عليهم الحماية في بسط سلطانها على جنوب المغرب سنة 1912. سخره مرة أخرى، كما سخره المرشال ليوطي قبله في بداية عهد الحماية، ليقوم بدور مواجهة السلطان، حتى تكون المواجهة هذه المرة مغربية. وكانت «التمثيلية» محبوكة الإخراج: ففي مناسبة تقديم الكلاوي الولاء للملك في عيد المولد (23 ديسمبر 1950) سيفاجئه بجرأة بأن الدولة أصبحت في خطر من جراء تصرفات حزب الاستقلال. وأن العرش مطالب بإعادة الاعتبار للدولة. وذلك باستنكار حزب الاستقلال وتمكين السلطة من

القضاء عليه. وكانت حماية الملك للحزب ـ وهذا شيء غير مشروع دينياً ـ هي التي تهدد الأمن في البلاد، وتجعلها على شفا الهاوية وأصبح الملك بذلك ملك حزب الاستقلال لا ملك المغرب.

لم يألف الملك أن يخاطبه أحد من موظفي الدولة، ولو كان من كبار القواد، بهذه اللهجة ولذلك طرده في الحين من رحابه وأمر حراس القصر ألا يسمحوا له بدخول القصر مرة أخرى كما كلف الصدر الأعظم (الوزير الأول) بأن يبلغ الكلاوي بأنه ممنوع من دخول القصر أو محاولة استقباله من الملك. ولم يألف الكلاوي أن يطرد من رحاب ملك أو حاكم أجنبي. أدرك الملك أن الكلاوي نطق باسم كيوم وأنه مسخر لتصعيد التوتر، وأن المعركة مع الإقامة العامة قد استئنفت بأخطر أسلوب.

الأسلوب واضح، وهو تجمع القواد و«حكام الأقاليم» المغاربة لانتقاد الملك، وإعلان براءتهم من الخطر الذي يعرض البلاد إليه نتيجة تحالفه مع حزب الاستقلال. المقيم العام، الذي أخرج المسرحية، وضع كل أجهزة الإدارة الفرنسية في خدمة الكلاوي لينفذ المخطط. وصدرت التعليمات لكل القواد ليكونوا تحت تصرفه. وتولت التنفيذ إدارة الأمور الأهلية ـ التي تدير المخطط السياسي في تلك المناطق والمدن وبين القبائل ـ وكان من فصول المسرحية أن يتحالف عبد الحي الكتاني ـ وهو من علماء الدين يرأس زاوية ـ يسخرها لتجميع بعض المغفلين وخاصة في البادية ـ لتقديم العطايا لشيخ الزاوية. وكانت الحركة الوطنية قد قاومت هذه الاتجاهات التضليلية منذ بدايتها ـ كما قدمنا ـ ولذلك كان هذا الشيخ الضليل يعتبر الحركة الوطنية عدواً لدوداً لمصالحه، كما يعتبر الملك خصماً لحركة الزوايا المضللة. وعمل الشيخ الكتاني ـ وهو رجل علم و«دين» ـ في خدمة الاستعمار بتحذيل القبائل التي كان يشتم منها رائحة تمرد على السلطة الاستعمارية. لذلك كان الشيخ الكتاني أحسن حليف للكلاوي لمواجهة الملك، كل يعمل بالأسلوب الذي سخر له.

وبدأت المعركة في الأقاليم بعقد مؤتمرات إقليمية ـ في جميع أنحاء المغرب ـ يحضرها القواد الكبار والصغار، يترأسها الكلاوي ـ كحاكم مدني، والشيخ الكتاني كرجل دين ـ يتجول في القبائل محمياً بالسلطة الفرنسية المحلية لمحاولة إثارة الرأي العام ضد الملك وحزب الاستقلال. كان الفرنسيون ينظمون هذه الحملة وينفقون عليها ويسخرون المال العام للمؤتمرات والمؤامرات ولجيوب المتآمرين.

تصاعدت الحملة، وتطورت لغة الخطاب فيها من انتقاد الملك وحزب الاستقلال والتحريض عليهما إلى المطالبة بعزل الملك لأنه أخل بواجباته الدينية والسلطوية، حينما أباح لحزب الاستقلال أن يصبح المتحكم في توجيه المواطنين. وهو حزب زائغ عن الإسلام ـ بلغة الكتاني ـ خارج عن التقاليد المغربية، بلغة الكلاوي.

كانت الإقامة العامة ـ رسمياً ـ واقفة موقف الحياد، من هذه الحركة التقليدية التي تقوم بها القبائل ضد الملوك، فهي حركة تلقائية يقودها الزعماء «الحقيقيون»، القبائليون والدينيون. ولم تعتبرها حركة سيبة ضد المخزن كما كانت تعتبر الحركات الشعبية في البادية ضد الاستعمار من حركات «السيبة» ضد المخزن واحتج السلطان لدى الحكومة الفرنسية، لأن سلطاتها في المغرب تخل بمبادىء الحماية حينما تنجح الفوضى و«السيبة» ضد السلطة الشرعية، وتحاول أن تحدث شرخاً بين الملك وشعبه. دون أن يجد احتجاجه أذناً صاغية. ومن آخر الأدوار التي قام بها «الممثلون» أنهم استقدموا مئات من الفرسان إلى الرباط يركبون خيولهم يحملون عصيهم في مظاهرات بئيسة ضد السلطان، يعلن «الإعلام» باسمهم أنهم يطالبون بعزله.

وعزز هذه «المظاهرات» الفرسانية أن الإدارة الفرنسية اختارت شيخاً من العائلة المالكة محمد بن عرفة، ليعين سلطاناً على المغرب وباسمه أخذ يتحدث الكلاوي «رجل السلطة» والكتاني رجل الدين.

وكانت هذه «المظاهرة» هي الدور ما قبل الأخير، الذي بقي للجنرال أن

يقوم به ـ وهو محاصرة القصر بكتائب الجيش مسلحاً بالدبابات، وإخبار الملك بأن الحكومة الفرنسية ليس في استطاعتها أن تترك المغرب ـ وهي تتحمل مسؤولية حمايته ـ أن يعيش في الفوضى التي سببها الملك. وأن المسؤولين التقليديين والدينيين لم يعودوا يتحملون وجوده على العرش. وقد اختاروه بالفعل ـ وكان الإعلام قد بشر بذلك قبل أيام. لذلك فهو يخيره بين التخلي عن العرش، وبين أن يقوم ـ الجنرال ـ باسم الحكومة الفرنسية ـ بعزله، ويبقى هو وعائلته خارج المغرب. لأن «الشعب» ممثلاً في زعمائه التقليديين والروحيين ـ قد اختاروا سلطاناً آخر.

وكانت إجابات الملك صريحة ومتحضرة: أنا هنا سلطان للشعب المغربي، للإدارة أن تفعل ما تريد.

لم يكن الجنرال ينتظر غير ما سمع. أدار وجهه ليأمر فصيلة من الجيش للإحاطة بالسلطان وابنيه: الحسن ولي العهد، وعبدالله. قادتهم سيارة محروسة بسيارات عسكرية إلى المطار حيث كانت طائرة في الانتظار نحو كورسيكا، ثم إلى مدغشقر.

وأعلن محمد بن عرفة سلطاناً جديداً على المغرب دخل القصر وجلس على العرش ليتلقى البيعة من الكلاوي والكتاني وبقية المتآمرين.

عاش المغرب فترة أخرى من الحركة الوطنية هي حركة المقاومة المسلحة التي ستنتهي بتكوين جيش التحرير.

كان الآلآف من قيادات الحركة الوطنية ـ مركزياً وإقليمياً ـ في السجون والمعتقلات. وكانت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال وبعض القادة الإقليميين والنقابيين يحاكمون أمام محكمة عسكرية، بدعوى أن الحزب مارس تهديداً للأمن العام، كما أحدث «السيبة» في المغرب بعد أن قضى عليها الاحتلال الفرنسي.

وجلس المقيم العام في مكتبه يفكر: «قطعت رأس الحية وذيلها فهل تمت العملية (ليلة عيد الأضحى) ظهر يوم 20 غشت 1953؟

# الحركة الوطنية خارج المغرب

### جمعية طلبة شمال أفريقيا في باريس:

بدأت الحركة الوطنية توسع آفاق عملها خارج المغرب لكسب التأييد العربي والإسلامي وتأييد الأحزاب والهيئات المتفتحة في فرنسا وإسبانيا، وللضغط على الحكومة الفرنسية وإدارتها في المغرب لتغيير سياستها المتشددة. ومنذ بدأت الحركة في الخروج من النطاق السري سنة ١٩٣٠ بمناسبة صدور الظهير البربري، كانت مجموعة من الطلبة في باريس وفي القاهرة. كونت الأولى مع الطلبة التونسيين والجزائريين جمعية طلبة شمال أفريقيا، وكانت هذه الجمعية تقوم بنشاط للتشهير بالسياسة الفرنسية التعليمية على الأخص في الأقطار الثلاثة. وتعقد مؤتمراتها في كل من فرنسا وتونس والجزائر والمغرب يحضره الأساتذة والطلبة من الأقطار الثلاثة، وكانت هذه المؤتمرات تعتبر مظاهرة فكرية ضد السياسة الفرنسية. وحينما رغبت في عقد المؤتمر في الرباط سنة 1935 ـ وكان مناسبة للحركة لتجعل منه مظاهرة حقيقية ومؤتمراً عادياً ـ رغب المقيم العام «بروتون» أن يترأس المؤتمر ويفتتحه بخطابه. امتنعت الجمعية من منحه هذه الفرصة فمنع المؤتمر وكان المنع مؤكداً للسياسة القمعية للإقامة العامة.

### في القاهرة:

في القاهرة قام الطلبة المغاربة بنشاط كبير من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وفي الدوائر المصرية عموماً والصحفية والعربية والإسلامية على الخصوص. وانتهزت فرصة الظهير البربري لفضح السياسة الاستعمارية. وقد

وجد المغرب له مكاناً في جميع الدوائر التي اتصلت بها المجموعة الطلابية من المغرب جميعه: شماله وجنوبه.

تجدد نشاط هذه الجماعة بتجدد أفواج الطلبة في القاهرة، مثلما تجدد نشاط الحركة الوطنية في باريس بتجدد أفواج الطلبة الذين قام بعضهم بدور كبير في المقاومة، وفي تكثيل العمال المغاربة حول الحركة الوطنية. في القاهرة تجدد الاتصال بالهيئات المصرية وتنظيم محاضرات وندوات في قاعات بعض الجمعيات.

### رابطة الدفاع عن المغرب والجامعة العربية:

وابتداء من السنوات التي اشتد فيها القمع في المغرب 1937 وما بعدها، كانت المجموعات الطلابية تردد صدى هذا القمع، وتضع القضية في مستواها بالتعريف والاقناع، حتى إذا كانت الحرب ـ بكل ظروف القمع فيها ـ انتهزت الجماعة الطلابية انهزام فرنسا، وتصاعد العداء للاستعمار الانجليزي في مصر، والفرنسي في سوريا ولبنان، وانتهزت هذه الظروف لتصعيد الدعاية ضد الاستعمار الفرنسي في المغرب، ووضع القضية المغربية كنموذج آخر للاستعمار، بعد القضية المصرية. (إلغاء معاهدة 1936 والاعتراف بالاستقلال الكامل لمصر وجلاء الجيوش الأجنبية). وحينما بدأت الحرب تؤكد نهايتها كون الطلبة والخريجون المغاربة سنة 1943 رابطة الدفاع عن المغرب، وفتحوا لها مكتباً في القاهرة، وبدأت الرابطة عملها كهيئة نضالية تقدم المذكرات وتنشر النشرات الإخبارية، وكراسات عن جوانب من القضية المغربية. وحدث أن اغتنمت الرابطة بشائر انتهاء الحرب في أواخر سنة 1943، فأعدت مذكرة تطالب فيها باستقلال المغرب وقدمت المذكرة إلى ممثلي الحلفاء في القاهرة كما قدمتها إلى الحكومة المصرية.

كانت الصلات مقطوعة بين المغرب ومصر. المغرب، بالنسبة لمصر آنذاك منطقة مجهولة. وأخبار «المستعمرات» لا تنقلها الوكالات التي تخدم

الفكر الاستعماري، ومجندة لأخبار الحرب، وما يخدم الحرب من أخبار وتحليلات. وكان حزب الاستقلال في المغرب قد قدم وثيقة الاستقلال التي أشرنا إليها في فصل سابق. ومن تقارب الأفكار والمبادرات أن الرابطة قدمت مذكرتها في نفس التاريخ تقريباً الذي قدم حزب الاستقلال فيه وثيقته.

وبدأ كفاح الرابطة منذ ذلك التاريخ يرتكز على المطالبة باستقلال المغرب. ترددت أصداء هذا الكفاح في الصحف المصرية والسورية والعراقية على الأخص، حتى إذا بدأت الدول العربية تفكر في إنشاء جامعة الدول العربية، كانت الرابطة من بين الهيئات التي تقدمت لرؤساء الحكومات ـ التي كانت تجتمع في القاهرة والاسكندرية ـ بمذكرة تطلب من واضعي ميثاق الجامعة أن يعتبروا المغرب عضواً في الجامعة العربية لأن المغرب لم يفقد سيادته الممثلة في الملك، رغم الاحتلال العسكري والإداري، فهو بهذه الصفة يمكن أن يكون عضواً في الجامعة.

هكذا فكرت مذكرة رابطة الدفاع عن المغرب.

والنتيجة هي أن الجامعة ـ وواضعوا ميثاقها ـ اتصل تفكيرهم بقضية اسمها المغرب. وأن هذه البلاد العربية لا يمكن أن تتجاهلها الجامعة كما لن تتجاهل كل القضايا التحررية التي ستأخذ على عاتقها مسؤولية النضال مع شعبها للتحرر من الاستعمار.

من ثمة كانت القضية المغربية على جدول أعمال الجامعة. ولم تخل دورة من دوراتها في السنوات العَشْر الأولى من دراسة استقلال المغرب وإدانة الاستعمار الفرنسي للمغرب.

تابعت رابطة الدفاع عن المغرب بتحرك الجامعة العربية لصالح قضية المغرب، وأصبحت مخاطَبَها الرئيسي ـ في غياب ممثل رسمي للدول المغربية ـ عن القضية المغربية.

## مؤتمر المغرب العربي ومكتبه:

عرفت القاهرة بنهاية الحرب وفود عدد من القادة المغاربيين منهم: الحبيب بورقيبة وعلال الفاسي وعبد الخالق الطريس، لمواصلة الكفاح من عاصمة الدول العربية التي تستضيف الجامعة، ثم وفد من حزب الدستور التونسي، ووفد من حزب الشعب الجزائري. إذ بعثت فكرة المغرب العربي في إطار هذا التجمع من المناضلين الذين تجمعهم فكرة أساس وهي المطالبة باستقلال الأقطار المغاربية، وانضمامها إلى الجامعة العربية. ورأى المناضلون المغاربيون ضرورة بلورة كفاحهم في عمل مشترك، ومكتب موحد. وكان أن عقد المناضلون المغاربة مؤتمر المغرب العربي (أبريل 1947) وقرر المؤتمر النضال من أجل استقلال المغرب وتونس والجزائر، وعدم الاعتراف بالاحتلال الفرنسي لهذه الأقطار، والعمل على توحيدها بعد الاستقلال، وتنظيم الكفاح المشترك لتحقيق الهدف المشترك. كما انتهى المؤتمر بتوحيد حركات الكفاح في عمل موحد ومكتب واحد هو مكتب المغرب العربي. وأخذ المكتب يواصل نضاله على مستوى المغرب العربي. وتعزز بعضوين من شمال المغرب (تحت الحماية الإسبانية آنذاك). فقد وافقت اسبانيا ـ بتدخل من الأمين العام للجامعة ـ على انتداب وفد من شمال المغرب للحضور في اللجنة الثقافية للجامعة ـ استقر عضوان من أعضاء الوفد (محمد بن عبود) و(محمد الفاسي) في القاهرة وقد حضرا مؤتمر المغرب العربي وشاركا في نشاطه حتى قتل (محمد بن عبود) رحمه الله مع وفد كان يمثل المكتب في مؤتمر إسلامي في باسكتان في حادث طائرة.

الزعماء الثلاثة: علال، بورقيبة، الطريس واصلوا نشاطهم في المكتب.

أهم وأخطر عمل قام به مكتب المغرب العربي هو «قرصنة» باخرة كانت تقل الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي.

القصة بدأت من مطالبة الرابطة ثم المكتب، الجَامِعَةَ العربية بأن تخاطب

فرنسا بالإفراج عن الزعماء المعتقلين. منهم علال الفاسي الذي قضى تسع سنوات في الكابون منفياً. وأفرج عنه سنة 1946، ومحمد بن الحسن الوزاني قضى نفس المدة في إقامة إجبارية بقرية ايدزر جنوب المغرب، وأحمد بلا فريج نفي إلى كورسيكا بعد إصدار حزب الاستقلال سنة 1944 وثيقة الاستقلال. كما طالبت بتحرير الزعيم محمد بن عبد الكريم بعد أن قضى 21 سنة في المنفى. وقد استجابت الحكومة الفرنسية فقررت نقله إلى جنوب فرنسا ليقضي بقية حياته في المنفى (أقل قساوة) وعند مرور الباخرة من قناة السويس تدخل وفد من مكتب المغرب العربي، فغادر الزعيم الباخرة ونزل في مصر لاجئاً، بعد أن دبر المكتب عملية القرصنة (شرحنا تفاصيل هذه القصة في كتابنا تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب). وكان المكتب بعد ذلك مركز العمل للمناضلين الجزائريين، الذين كونوا جبهة التحرير الجزائرية. وباتفاق الأعضاء المغاربة (خاصة علال الفاسي) نظمت الحركة الثورة المشتركة التي أعلنتها جبهة التحرير في الجزائر ـ على نحو ما أشرنا إليه في فصل الحركة الوطنية الجزائرية ـ وثورة جيش التحرير المغربي، كما أشرنا إلى ذلك في الفقرة السابقة.

أخذ المكتب يواصل عمله حتى استقل المغرب وتونس، وأنشئت السفارتان المغربية والتونسية في القاهرة ليقوما بالعمل السياسي الذي قام بجزء «مغاير» منذ نشأته.

**مكتب نيويورك:**

مكتب آخر كان له دور كبير على تصعيد الحركة الوطنية الاستقلالية هو مكتب نيويورك.

تكون المكتب مع بداية الجمعية العامة للأمم المتحدة في مناقشة قضايا الاستعمار. استعان المكتب بوفود الدول العربية التي أخذت تعكس اهتمام الجامعة العربية بقضايا المغرب وتونس والجزائر، ثم الوفود الإسلامية وفي

مقدمتها باكستان. وكانت هذه الوفود تتحدث عن قضايا الاستعمار الفرنسي في الجمعية العامة وفي اللجان. وقد اعترض الوفد الفرنسي مرة على حضور السيد أحمد بلافريج الأمين العام لحزب الاستقلال في إحدى الجلسات، فرد السيد ظفر الله خان وزير خارجية باسكتان بأن بلافريج عضو في الوفد الباكستاني. وقد حمل ورقة عضوية الوفد منذ ذلك اليوم، فمكنته من متابعة المناقشة، وتزويد الوفود العربية والإسلامية ووفود الدول التي تعادي الاستعمار بالمعلومات والوثائق الضرورية.

**الجامعة العربية تعرض القضية على الأمم المتحدة:**

هذا النشاط تزامن مع نشاط آخر في الجامعة العربية. فقد تطور تفكيرها ـ بتأثير من علال الفاسي ـ إلى نقل القضية إلى المحافل الدولية. كانت الأزمة التي وقع فيها المغرب والملك محمد الخامس مع المرشال جوان سنة 1951 مناسبة لتدويل القضية. فقررت الجامعة العربية في اجتماعها يوم 17 مارس 1951 تقديم القضية إلى الأمم المتحدة. وقد اجتمعت اللجنة السياسية في فاتح سبتمبر واستمعت إلى علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني، وقررت بعد ذلك إرسال مذكرة ثانية إلى الحكومة الفرنسية لحملها على حل المشكلة المغربية بالاستجابة لمطالب المغرب. وقررت عرض القضية على الأمم المتحدة في حالة عدم جواب الحكومة الفرنسية بالإيجاب. وقرر مجلس الجامعة في اجتماعه في فاتح اكتوبر بالإجماع عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التي اجتمعت في باريس آنذاك. وطلبت من الأمين العام للأمم المتحدة إدراج القضية في جدول الأعمال. وتدخلت حكومة مصر برئاسة مصطفى النحاس، الذي اقترح أن يقدم سفراء الدول العربية المذكرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية.

وكانت هذه المبادرة بداية تبني الجمعية العمومية للقضية المغربية لأربع دورات ما بين (1951 و1954) حتى استقل المغرب.

في خريف 1951 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها السنوية في باريس. تبنت القضية الوفود العربية ـ وكان في مقدمتها والناطقين باسمها السيد فاضل الجمالي رئيس الوفد العراقي (وزير الخارجية)، والسيد محمد صلاح الدين (وزير الخارجية في مصر) وعرضت القضية في شكل شكوى الدول العربية بالحكومة الفرنسية أمام الأمم المتحدة، باعتبارها دولة تخرق مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان في المغرب. وجاءت الوفود العربية بالقضية إلى الأمم المتحدة ـ بعد أن فشلت (بما طالبت به المذكرتان) في الوصول مع فرنسا إلى نتيجة عن طريق المفاوضة المباشرة. ولذلك جيء بها إلى الأمم المتحدة لتحقيق الآمال المشروعة للشعب المغربي، وتجنب تطور التوتر الذي يشكل خطراً على المنطقة. وثار جدل ساخن بين الوفد الفرنسي (يؤيده المندوب الأمريكي) وممثل مصر في المكتب. ثم نقل الموضوع إلى الجمعية العمومية فكانت مناسبة لمناقشة إدراج القضية في جدول الأعمال. وكانت مناسبة للحديث عن جوهر القضية من ممثل العراق (فاضل الجمالي) وسوريا (أحمد السقيري) وظفر الله خان (باكستان) ومحمد صلاح الدين (مصر) وعلي غولي أردلان (إيران) وبالان (أندونيسيا) ورشاد فرعون (السعودية) والشودري (الهند) و(مندوب اليمن) وخليل تقي الدين (لبنان) وعبد الحكيم بزوق (أفغانستان). وتدخل في المناقشات مندوبو أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية. . . استغرقت هذه المناقشة شهراً كاملاً (13 نوفمبر ـ 13 ديسمبر) 1951 كانت فيها السياسة الفرنسية في المغرب موضوع اتهام خطير حاول فيه المندوب الفرنسي وزير الخارجية (روبير شومان) أن يستعطف الأمم المتحدة والدول المؤيدة للمغرب بأن يخفضوا من اتهاماتهم لفرنسا في عقر دارها. والشكوى جارحة لفرنسا وتوبيخ لها واتهام لإخلاصها لمثلها التقليدية. والرأي الفرنسي والحكومة الفرنسية يثوران أمام هذه الاتهامات. . .

وتقرر التأجيل المؤقت لعرض القضية على الأمم المتحدة بتوصية قدمها أصدقاء فرنسا.

## قرار الأمم المتحدة عن المغرب:

وإذا كان هذا التأجيل فرصة لعرض القضية أربع مرات أمام الجمعية العمومية ووقوف الكتلة العربية والآسيوية دائماً مع المغرب، فقد أدت هذه المبادرة دورها كاملاً، وسجلت القضية رغم المعارضة القوية لفرنسا. وصدر عنها قرار يوم 19 ديسمبر 1952 جاء فيه بعد الحيثيات: الجمعية العمومية للأمم المتحدة:

«تعبر عن ثقتها بأن الحكومة الفرنسية تنفيذاً لسياستها المعلنة، ستسعى جاهدة بتأمين حريات الشعب المغربي الأساسية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتعبر عن أملها بأن يتابع الطرفان مفاوضاتهما بصورة مستعجلة نحو تطوير مؤسسات الشعب المغربي السياسية الحرة، آخذين بعين الاعتبار الحقوق والمصالح الشرعية المقررة ضمن قوانين الأمم المتحدة وأعرافها، وتناشد الفرنسيين والمغاربة معالجة علاقاتهما في جو ودي يسوده احترام وثقة متبادلين لتسوية خلافاتهما وفقاً لروح ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة، متجنبين بذلك القيام بأية أعمال أو اتخاذ أية تدبير من شأنه زيادة حدة التوتر الحالي».

وقد نجح القرار بالأغلبية في التعريف بالقضية في المنبر الدولي. وفي وضع فرنسا أمام مسئولياتها. لم تعبأ فرنسا بهذه الفضيحة فقد استمرت في خطتها وسياستها نحو المغرب. ومرت هذه السياسة برحلة عزل محمد الخامس 1953، ثم بانفجار المقاومة وجيش التحرير، وتأكيد الشعب المغربي لأخذ استقلاله بجهوده الخاصة بعد إشهاد الرأي العام الدولي.

# من العمل السياسي إلى النضال المسلح

خيال الجنرال كان أضيق من تجاربه. عرف المغرب سهوله وجباله وعرف المغاربة بدوهم وحضرهم. ومع ذلك لم يرسب في مخيلته المعرفية إلا الكلاوي والكتاني. رجال آخرون كحمو الزياني وعسو باسلام وماء العينين والخطابي لم ترسب ذكرياتهم في ذاكرته، والقصة كما لم ينسها التاريخ أن المناضلين الاستقلاليين أخذوا يتأهبون للقيام بعمل فدائي. بدأت الفكرة تختمر في ذهنهم منذ ولاية المرشال جوان، ولكن حكماء الحزب كانوا يضعون الكوابح في طريق المتحمسين: «الفكرة في حاجة إلى إعداد وتوعية بشرية، ونحن مقبلون على كارثة ستجتاح الحزب وربما وصلت القصر. فإذا أصابت الحزب فأحرى أن توفروا طاقاتكم للمرحلة الثانية. وحينما تمس الملك فأنتم مدعوون للعمل».

لم تكن قيادة الحزب الموجودة في المغرب تتحمل مسؤولية العمل الفدائي مباشرة. كانت توحي وتشجع وتترك حرية العمل للمناضلين الاستقلاليين. وكونت قبل ذلك لجنة تدعى لجنة التزيين، ظاهرها تزيين مدينة الدار البيضاء في الاحتفالات الوطنية. وباطنها الاستعداد للعمل الفدائي، وتكوين خلاياه، وتدريبهم للعمل عندما تحين الفرصة. وكان رئيس هذه المجموعة الشهيد محمد الزرقطوني. ولمثل هذه المجموعة المكونة والمؤهلة، وطنياً وسياسياً، ترك الحزب حرية العمل عندما تمتد يد الإقامة العامة إلى الملك. وكانت القيادة الموجودة في الخارج، وفي منطقة الشمال المشمولة بالحماية الإسبانية تتحرك في اتجاه العمل الفدائي. بعد ساعة من اعتقال الملك كان علال الفاسي يعلن «نداء القاهرة» من الإذاعة المصرية (يذكر بنداء دوكول من إذاعة لندن بعد استسلام فرنسا، وقد جاء في هذا النداء التاريخي «نداء القاهرة» ما يلي:

«لقد قضى القضاء. وبلغت الغطرسة بالفرنسيين إلى حد أن يبعدوا ملكنا الشرعي عن عرشه.

لقد انتهكت فرنسا بعملها هذا كل مبادىء الحق والعدل وأثبتت براءتها من كل المواثيق الحرة. وحتى من الطبيعة الإنسانية. ولقد اعتدت على سيادة مراكش، وعلى عرشها، وعلى الإسلام والعروبة فيها وعلى كل ما التزمت فرنسا باحترامه في المعاهدات المُذَيَّلة بإمضائها وشرفها، وفعلت أكثر من ذلك إذ قهرت كل مغربي ومغربية، بل كل مسلم ومسلمة، وعربي وعربية على وجه الأرض في شخص محمد الخامس الذي كان يمثل بحق عزة المؤمن، وقوة المكافح، وكرامة العربي.

وإنني كزعيم حزب الاستقلال وكواحد من علماء القرويين الذين لهم وحدهم حق انتخاب السلاطين، أعلن رسمياً أن الملك الشرعي للمغرب كان وسيظل هو محمد الخامس. وإن ولي عهد المملكة الشريفة هو مولاي الحسن النجل الأكبر لسلطان المغرب. وإننا لن نعترف بأي سلطان أو رئيس صوري تنصبه السلطات الفرنسية باسمها أو باسم أَذْنَابِها أو من ترغمهم بالقوة على ذلك. كما أننا لن نعترف بأي قرار أو تشريع أو تدبير أو إجراء أو معاهدة أو اتفاق تصدره فرنسا أو تستصدره من هذه الصور أو الهيئات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ونؤكد أن نظام المغرب هو النظام الذي سنقره نحن باتفاق مع شعبنا ومع مليكنا محمد الخامس يوم يتم استقلال المغرب، وجلاء الجيوش الفرنسية عنها. وإنني أهيب بالشعب المغربي أن يواصل كفاحه من أجل الغاية الوحيدة التي هي استقلال البلاد، وأن يبذل معنا كل ما يستطيعه من الوسائل للذب عن كرامة مليكنا الشرعي، وإعادته إلى عرشه عالي الرأس موفور الكرامة».

كان لهذا النداء أثره في الجماهير المغربية. وبلغت الرسالة لكل المناضلين ففهموا منها الدعوة إلى الثورة المسلحة. قبل ذلك بأيام يوم 16 غشت 1953 تلقت القيادة الاستقلالية المؤقتة من فرع حزب الاستقلال بوجدة رسالة هاتفية تعلن:

ـ بدأت الثورة، المعركة قائمة مع المستوطنين الفرنسيين، ما رأيكم؟

ـ الاستمرار...

قبل العملية بيوم انفجرت قنبلة في صيدلية فرنسية بالدار البيضاء.

وبعد ذلك بأيام امتط فدائي في الرباط سيارته المتهاوية وقصد المسجد الذي يصلي فيه السلطان الجديد صلاة الجمعة (كان السلطان يصلي في موكب من الحرس الرسمي تحيط بالكوكب كوكبات من البوليس الفرنسي ويتوسط الموكب «السلطان على فرسه»، ويشاهد الموكب جمهور غفير من سكان الحي يستمعون الموسيقى التي تصاحب الموكب) وانتظر علال بن عبد الله وهو خَلْفَ مِقْوَدِ سيارته اقتراب السلطان فانطلق بسيارته «لِيَدْهَمَ الفرس فيقع السلطان أرضاً ثم يستل سكينه ويرفع يمناه في اتجاه الضحية. ولكن الجيش الذي يحمي السلطان (الذي اختاره الشعب) عاجله برصاصة انطلقت في جسد الشهيد لتؤرخ حادثاً فريداً في التاريخ (11 سبتمبر 1953).

## صراع بين المقاومة الشعبية والإرهاب الإداري:

وانطلقت مسيرة الفداء التي دشنتها مدينة وجدة في أقصى شرق المغرب وفي الدار البيضاء وفاس والرباط ومراكش في أقصى غرب المغرب.

هكذا انطلق عفريت الفداء من القمم لم يستجب لتجنيد قوة الإرهاب العسكري الفرنسي، ولا لأحكام الإعدام ولا للتعذيب في كهوف الشرطة. وأصبحت الدار البيضاء ومراكش وفاس والرباط بالأخص ميدان حرب شهدت شوارعها معارك ضارية بين الفدائيين وجيش الاحتلال. وعرفت مراكز الشرطة انفجارات قاتلة، وانطلقت اليد الحمراء الفرنسية (كونت من عناصر الشرطة والمتطرفين من المستوطنين باسم«الوجود الفرنسي») تحصد السكان، وانطلق الفداء والإرهاب في معركة ضارية يتبادلان إطلاق الرصاص وتفجير القنابل في مناطق سكنى الفرنسيين والمغاربة على السواء. وتعقب الإرهاب بعض البارزين في الحركة الوطنية.

قام المناضلون في المنطقة الشمالية (يحتلها الإسبان) بدور كبير في تدريب المواطنين وملجأ للفدائيين المطلوبين من الشرطة بعد أن يقوموا بواجبهم.

لم يكن الجنرال، ولا الحكومة الفرنسية التي اتخذت قرار إبعاد الملك وفوضى المشهد السياسي، يظنان أن النتيجة ستكون على نحو ما شهدا. المدن تحركت هذه المرة - ولم تكن معتادة أن تتحرك في وجه الحماية إلا فاس البادية والجبال لم تتحرك بعد، والجنرال يظن أن المدن يمكن محاصرتها بالجيش والشرطة. خاب ظنها ففشلت سياستها في مواجهة الفداء، وكان المقيم العام يظن أنها ستنجح كما نجحت في مواجهة مقاومة الأطلس والريف والصحراء.

وأعلنت الثورة في الجزائر وشارك في تدبيرها مناضلو الحزب في القاهرة بعد عملية الجنرال بسنة وبضعة أشهر فاتح نوفمبر 1954، وخشيت الحكومة الفرنسية أن يتحول الفداء في المغرب إلى ثورة عارمة على نحو ما بدأت في جبال الجزائر. وأدركت من فشل الجنرال أن المغرب العربي يسير في طريق رفض الاحتلال، أو هكذا بدأ يدرك الحكماء من النظام الاستعماري الفرنسي.

وأكد هذه الحقيقة المتوقعة قيام العمل الفدائي في تونس. فتأكدت الحقيقة، شهر، إثنان، ثلاثة، وتوالت الأيام والشهور وكل وعود الجنرال للحكومة الفرنسية، بأنه سيقضي على المقاومة، تغرق في بحبوحة الفشل وتأكدت الحكومة الفرنسية أن تغيير جنرال بمدني يمكن أن يطفىء اللهب. وفشل المدني كما فشل العسكري وغير بآخر أكثر اعتدالاً وأقل دموية. واستمرت المقاومة، ويبدأ المقيم المعتدل يجس النبض في الدوائر التي يجدها قريبة من الحركة الوطنية لاتباع سياسة سلمية على شرط إيقاف الفداء. واشتدت العمليات أكثر من ذي قبل جواباً على خطب المقيم التي كان يظنها تزرع الأمل. فلم يحصد منها إلا اليأس. مطالب الوطنيين الذين أفرجت عنهم في إطار الاعتدال كانت تتلخص في عودة الملك وإعلان الاستقلال. وتؤكد

الحكومة الفرنسية: رفض المطلبين واستحالة أي عمل في ظل «الإرهاب» وكان الرد واضحاً.

- إنكم عجزتم عن إيقاف العمل الفدائي وتعجزون عن تغيير جذري لسياسة حافلة بالأخطاء، وتطلبون منا أن نكون قادرين على إنقاذ الموقف. عجز المقيم الأول والثاني بعد عجز الجنرال من احتواء العمل الفدائي، وكان الحل ينتظر حدثاً كبيراً بعد انطلاقة جيش التحرير في خريف 1955 (فاتح نوفمبر).

**المقاومة تتحرك في المدن الأطلسية والبادية:**

قبل ذلك عرف المغرب صيفاً حاراً تحركت فيه مدينة أطلسية هي (وادي زم والمدن القريبة منها) في عمق المغرب، فقد تجندت المدينة والقبائل المجاورة لمواجهة الاستعمار. وبدأت بالمظاهرات، وتطورت إلى استعمال السلاح المختلف (أبيضه وأسوده) ضد المستوطنين وحامية الجنود الفرنسية. حيث قتل أكثر من 800 أوروبي وكان الجيش مستعداً لقمع التمرد. فهو حذر كل الحذر من الحركة خارج المدن الكبرى، وخاصة المدن الأطلسية. ولذلك استعمل كل إمكاناته الحربية من الجيش المجهز بالدبابات حتى الطائرات. دامت المعركة عدة أيام، ولكن جيش الاحتلال سحقها، لأن المقاومين فيها لم يكونوا مجهزين بالأسلحة الكافية.

جاءت هذه المعركة في وقت بدأت فيه الحكومة الفرنسية تفكر في البحث عن حل يوقف النزيف ويحفظ كيان الحماية.

الحل لا يمكن أن يأتي من الرباط. المقيمون لا يملكون إلا القوة، ولا يفكرون في أي حل إلا حل القمع وإبقاء ما كان على ما كان. ويسيطر عليهم مجموعة من المتطرفين الإرهابيين كانت تدعى «الوجود الفرنسي». منذ نهاية عهد الجنرال كيوم (ماي 1954) اختارت الحكومة مقيماً مدنياً (لاكوست) ليقوم بعملين مهمين: إعادة الهدوء إلى البلاد. ويعني ذلك القضاء على المقاومة التي كانت قد انتشرت في جميع المدن، وبدأت تنتشر في البوادي

(الأرياف) والثاني: البحث عن حل سياسي أو مخاطبين سياسيين «معتدلين».

كان لاكوست خبيراً بالشؤون المغربية، فقد مر من منصب رفيع في الإقامة العامة وبما أنه ليس عسكرياً، فقد كان يمكن أن يخفف من القبضة الاستعمارية على المغرب، ولكنه لم يكن يستطيع أن يوقف المقاومة المسلحة التي استفحلت في الدار البيضاء ومراكش والرباط وفاس، وبدأت تتسرب إلى البادية. وواجه المقيم العام تصميم شعبيٍ قاطع هو المطالبة بالاستقلال وعودة محمد الخامس إلى عرشه.

وهما مطلبان لا يمكن أن يفي بهما رئيس الحكومة نفسه «مانديس فرانس» الذي عين لاكوست بعد أن عزل الجنرال كيوم (كان من رؤساء الحكومات المعتدلين، الذين يفكرون في حل مشاكل فرنسا الاستعمارية تدريجياً. وإذا كان قد اتجه إلى حل مشكلة تونس بعد الفييتنام «معركـة ديان بيان فو» مارس أبريل ماي 1954 بإقرار الحكم الذاتي بعد معركة طويلة من النضال المسلح (ابتداء من 1952)، فإن مشكلة المغرب كانت بالنسبة إليه أكثر تعقيداً، لأنه لم يتصور عودة محمد الخامس من المنفى، وهو مطلب أساسي للشعب المغربي، يعبر عنه عن طريق المخاطِبين السياسيين، وعن طريق المقاومين الذين يفكرون بالسلاح). وقد وضع الحل مانديس هذا صرح في البرلمان أن عودة محمد الخامس إلى عرشه شيء مستحيل، ولذلك فالمقيم «لاكوست» وجد نفسه أمام قرارين لا يمكن التفكير في تخطيهما أولهما: قرار الحكومة الفرنسية (في عهد وزير الخارجية مسيحي متعصب جورج بيدو الذي قال عند عزل محمد الخامس: «لن ينتصر الهلال على الصليب بعد اليوم») قررت الحكومة عزل محمد الخامس ونفيه. ولم يعرف في تاريخ فرنسا أن تراجعت عن قرار بهذه الخطورة. وقد صرح بذلك عدد من السياسيين المتشددين والمعتدلين على السواء. والقرار الثاني هو تصريح الرئيس (مانديس فرانس) الذي أسند مهمة الإقامة للمقيم لاكوست، قراران مهمان لا يمكن تخطيهما رغم الحرج الذي وجد المقيم العام فيه نفسه. ولم يكن من

الشخصيات التي يمكن أن يفكر تفكيراً ليبرالياً معتدلاً.

اصطدم «لاكوست» مع معظم الشخصيات التي حاول أن يستمزج رأيها. وقد كانت شخصيات وطنية، بعضها من شباب حزب الاستقلال، وشخصيات أخرى من المتعاونين مع المخزن. وإذا كان قد وجد في الشخصيات الوطنية صرامة في الموقف، فلم يجد لدى الشخصيات المعتدلة أو المتعاونة ما يفتح أمامه باب الأمل للوصول إلى بداية عهد جديد من التعاون. نفذ تعليمات رئيس الحكومة الفرنسية فأفرج عن اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، وكانت متهمة أمام المحكمة العسكرية الفرنسية بتهديد الأمن العام، كما أفرج عن كثير من المبعدين والمعتقلين بغير حكم قضائي (غشت 1954).

نوع من الانفراج في الأزمة. وتبقى عقدتها الأساسية المطلبان الأساسيان: الاستقلال وعودة محمد الخامس. وأصبحت عقدتها الأساسية كذلك فقدان الثقة والمصداقية لدى كل أفراد الشعب حتى الشريحة المتعاونة التي كانت تتبادل معها المصالح. لم تعد تنفع الإقامة في الحد من تمرد الشبان. ولم تعد للإقامة حاجة إليها بعد أن أفلت الزمام من السلطة الحاكمة.

مشكلة كبرى واجهها لاكوست هي تسرب العمل الفدائي إلى البوادي. وقد كان للفلاحين طريقتهم في المقاومة تستمد وجودها من الأرض (المغتصبة في معظمها) وهي إحراق المزارع. ابتدأت عمليات إحراق المزارع في ربيع وصيف 1954 حينها ازدهر القمح فأصبح طعمة للنيران وتفاحشت عملية الإحراق سنة 1955، وهي عملية خطيرة مست المعمرين ـ ولهم دالة دائمة على المقيم العام ـ في وجودهم الاستعماري بقطع النظر عن تهديدها الخطير للأمن العام.

وسيلة أخرى للمقاومة ابتدعها الفلاحون وهي تخريب وقطع خطوط الهاتف والكهرباء، وهي عملية لا تقل خطورة عن العملية الأولى.

سنتا 54 و1955 بلغت فيهما المقاومة أوجها. في الدار البيضاء عاشت المدينة في حرب عصابات حقيقية بعد أن أتقنت المقاومة عملها بالتنظيم

والسلاح والتخطيط، وشملت عمليات المقاومة كل السكان تقريباً. فما من أحد يملك سيارة إلا فرغها من البنزين ليستعمله المقاومون سلاحاً للإحراق. وحدثت في أكبر ساحة بالدرا البيضاء معركة بالرشاشات والمسدسات حول موكب حاكم المدينة (الفرنسي) الذي نجا فيها بأعجوبة. وخلفت المعركة عدداً من القتلى. وقتل فيها حاكم مراكش الجنرال (دوتفيل) والدكتور إيرو مُدِير مجموعة لافيجي ماروكان الصحفية. وقد كانت من أشد الصحف الاستعمارية خدمة للاستعمار ضد الشعب المغربي.

عرفت سنتا 1954 ـ 1955 أخطر مرحلة في تاريخ المغرب وكانت بداية النهاية للاستعمار.

أولها: نشأت في هذه الفترة اليد الحمراء الفرنسية التي كانت قيادتها تجتمع في مقهى معروف وتتخذ قرارات تصفية الوطنيين، وإحراق متاجرهم في الدار البيضاء، بالأخص. ولكن عملها تطور لتصفية الفرنسيين الذين كانوا يميلون إلى البحث عن حل بعد أن تفاقمت الأمور. وكان قتل «لوميكر دوبروي» رجل الأعمال وصاحب يومية «ماروك بريس» (كانت تسلك مسلكاً معتدلاً بالنسبة للصحف المتطرفة التي تصدرها الإقامة العامة، وخاصة مجموعة «ماس»). قتل لوميكر دوبروي يونيو 1955 من طرف عصابة اليد الحمراء. وقد كان لمصرعه أثر كبير في فرنسا والمغرب، لما كان يتمتع به من شخصية متميزة بفكر سياسي معتدل، ولمركزه كمقاوم من كبار المقاومين الذين عرفتهم فرنسا أثناء الاحتلال الألماني، ويحكى عنه أنه هو الذي استطاع أن يستقدم الجنرال جيرو للجزائر ـ بعد أن نزلت جيوش الحلفاء في المغرب ـ ليرأس فرنسا الحرة.

مقتل هذه الشخصية فتح أعين الفرنسيين في باريس والمعتدلين منهم في المغرب على أن البلاد أصبحت في حرب أهلية، تلعب فيها الإدارة بممكناتها ورجالها دوراً أساسياً.

### تكوين جيش التحرير:

كان من الطبيعي، ومن المخطط له أن المقاومة في المدن، ثم في المناطق البدوية والجبلية (كما حدث في وادي زم) تتحول إلى ثورة، أي حرب تحرير، مقاومة فاس الدامية تحولت إلى حرب الصحراء والأطلس والريف، دون تنظيم الصلة بين هذه وتلك. وحرب العصابات في المدن ـ وخاصة الدار البيضاء ـ تحولت إلى تكوين جيش التحرير. كانت محاولة من قيادة المقاومة في الدار البيضاء، أن تنشىء خلايا لجيش التحرير في الأطلس في سنة 1953، ولكنها لم توفق إلى البداية.

غير أن الفكر المحرك للمقاومة في الخارج ـ وخاصة في مصر ـ كان قادراً على التفكير والحركة. ونعرف أن علال الفاسي ـ منذ نداء القاهرة الذي وجهه إلى الشعب المغربي بعد نحو ساعة من اعتقال محمد الخامس ـ وجه فيه الشعب إلى المقاومة المسلحة. علال الفاسي دعا، وهو في القاهرة إلى النضال المسلح. وقد أبلغ الفكرة إلى اللجنة التنفيذية المؤقتة لحزب الاستقلال بواسطة الأستاذ الطيب بنونة الأمين العام لحزب الإصلاح في شمال المغرب ـ لأن الشمال كان الطريق المضمونة للاتصال ببقية المغرب ـ وقد جاء في رسالة للأستاذ الطيب إلى علال الفاسي جواباً عن رسالة حملها إياه: «زرت الداخلية (يعني المناطق الواقفة تحت الاحتلال الفرنسي)، واتصلت بالإخوان، وأبلغتهم رأيك في ضرورة التعجيل بكفاح مسلح، طبقاً للبرنامج الذي كتبت به مراراً». (تاريخ الرسالة المرسلة من طنجة أبريل 1953 أي بنحو 5 أشهر قبل اعتقال الملك، وجاء في رسالة من الأستاذ عبد الكبير الفاسي إلى الزعيم علال من طنجة بتاريخ 8 يوليو 1953 «وكلفني (الحديث عن الأستاذ الطريس) أن أبلغكم بأن رأيه يتفق معكم في الحالة الحاضرة من أنها تستدعي استبدال أسلوب الكفاح، واستعمال التخريب...».

وفي رسالة من علال الفاسي إلى عبد الكبير الفاسي (كان في مدريد) من

القاهرة «يجب أن نبذل كل ما نستطيعه من جهد لتموين المقاومة». وفي نداء القاهرة قال علال: إني أهيب بالشعب المغربي أن يواصل كفاحه من أجل الغاية الوحيدة التي هي استقلال البلاد، وأن يبذل معنا كل ما يستطيعه من وسائل الذَّوْدِ عن كرامة ملكنا الشرعي وإعادته إلى عرشه. وإنني أذكر جميع المغاربة والمسلمين والعالم الحر أننا لن نتقهقر عن موقفنا ونحيد عن خطتنا إلى أن تتحقق آمال الأمة في الحرية والاستقلال وطرد الغاصبين...».

الفكرة التي حملها علال الفاسي والزمرة المغربية التي كانت معه في القاهرة هي الانتقال من الكفاح السلمي إلى الكفاح المسلح عن طريق المقاومة وحرب العصابات في المدن. وقد تحققت الخطة، فاتجهت حركة المقاومة المنطلقة ـ بخاصة ـ من صفوف حزب الاستقلال. وكانت في أوج عملها في نهاية 1954. ويدأ المناضلون المغاربة بالقاهرة في تطوير المقاومة بالمدن إلى إنشاء جيش التحرير. أصبح الاتصال قوياً بين علال الفاسي والمجموعة الجزائرية التي انتقلت إلى القاهرة. وتم الاتفاق على عمل مشترك بين الجزائر والمغرب، وربط الكفاح بالمناضلين في تونس (الفلاكة).

## دور المنطقة الشمالية في تنظيم المقاومة وجيش التحرير:

كانت العملية في حاجة إلى التفكير، والتنظيم، والتنسيق والتمويل والتسليح، والتأطير. فجيش التحرير المغربي لن يتحرك إلا في الجبال، حيث يتمكن المناضلون من الحركة والعمل والاستمرار. كانت مصر ـ على عهد الرئيس عبد الناصر ـ على استعداد للمساهمة بالسلاح، وكانت سوريا والعراق ـ إلى حد ما ـ وكان من الضروري أن تكون منطقة الشمال (التي تحكمها اسبانيا) مركزاً للتدريب والانطلاق والتسليح. واقترح علال الفاسي على اللجنة التنفيذية للحزب أن تسند قيادة الجيش إلى محمد الدويري أو أحمد اليزيدي، ولكن اللجنة التنفيذية تمسكت بالأخوين، وأشارت إلى علال أن يختار القيادة من المناضلين العاملين معه في القاهرة.

وقد اختار الدكتور عبد الكريم الخطيب لقيادة العمليات. وكان علال ينتقل بين القاهرة ومدريد لإقناع الحكومة الإسبانية بغض الطرف عن تدريب المكافحين، سواء من أجل المقاومة أو من أجل جيش التحرير، وبغض الطرف عما يصل لجيش التحرير من سلاح (قدمنا أن العلاقات الفرنسية الإسبانية تجتاز مرحلة توتر، بسبب إغفال اسبانيا الشريك العملي في الحماية والاحتلال عند القيام بعملية خطيرة ضد العرش، واعتقال محمد الخامس ونفيه) وقد استغل علال الفاسي هذا التوتر خير استغلال.

**انطلاقة جيش التحرير:**

قدمت مصر دفعة من الأسلحة، دبر علال الفاسي نقلها على باخرة سياحية في ملك السيدة «دينا» الزوجة السابقة للملك حسين، وتم الاتفاق على أن تخصص هذه الدفعة لجبهة التحرير الجزائرية التي كانت مقرراً أن تبدأ عملياتها العسكرية في فاتح نوفمبر 1954. وجاءت دفعات أخرى من مصر وسوريا والعراق، واستطاع المناضلون المغاربة في أوروبا أن يحصلوا على صفقات من الأسلحة نقلت بالتدريج إلى اسبانيا، ثم إلى المنطقة الشمالية، وشاركت سيدات من طبقة متميزة في نقل بعضها بسيراتهن إلى الدار البيضاء، واختير عدد من المناضلين من أبناء منطقة الريف لقيادة الجيش في المناطق الثلاث: أكنول، بوريد، وتيزي وسلو، وبدأت العمليات الأولى في فاتح أكتوبر 1955.

كانت الضربات قاصمة، ليست فقط للخسائر التي فاجأت بها الجيش الفرنسي، ولا بالغنائم من الأسلحة التي استعملتها في نضالها ضد جيش الاحتلال فقط، ولكن لأنها بعثت في نفوس الحكومة الفرنسية وقيادة الجيش الفرنسي في المغرب ذكرى حرب الأطلس والريف، وقد تأكدت الحكومة من أمرين:

**أولهما:** أن الحرب إذا بدأت في الريف لن تتوقف، لأنها ستجد مكاناً فسيحاً، كما وجدته حربا الريف الأولى والثانية، وهو أمر لن تستطيع فرنسا ـ

الخارجة من حرب الهند الصينية ـ أن تواجهه.

**ثانيها:** أن الحرب إذا بدأت في الريف الشرقي يمكن بسهولة أن ترتبط بحرب جبهة التحرير الجزائرية. وعند ذلك سيكون على الجيش الفرنسي أن يخوض حرباً طويلة الأمد باهظة التكاليف العسكرية والبشرية.

وهذا التفكير الذي عجل بالاقتناع بفكرة حل المشكلة المغربية على نحو ما يطالب به الوطنيون.

عمليات جيش التحرير لم تستمر طويلاً، فقد اتفقت الحكومة الفرنسية مع الملك بعد أن انتقل إلى فرنسا على تغيير عقد الحماية باتفاق «الاستقلال المتبادل» الذي سيصبح عند بداية التطبيق استقلالاً كاملاً ـ ثم اقتنعت تحت ضغط نضال المقاومة في المدن والبادية ونضال جيش التحرير على عودته إلى المغرب، بعد ترحيل «السلطان» الذي نصبه الجنرال كيوم (واسمه محمد بن عرفة) إلى طنجة ثم إلى فرنسا حيث عاش في خفاء حتى توفي.

بعد الاستقلال توقف عمل جيش التحرير، فانضمت فرق منه إلى الجيش الملكي بعد تكوينه في مايو 1956. وفرق منه توجهت إلى الجنوب لتحرير الصحراء من الاحتلال الاسباني، وقامت بعمليات مهمة لتحرير الصحراء حتى تضافرت عليها الجيوش الاسبانية والجيوش الفرنسية، وقامت بمعركة مشتركة ضد جيش التحرير في نونبر 1958.

### تضامن الأحرار الفرنسيين مع المغرب:

ثانية هذه التظاهرات، في هذا الوقت بالذات، البحث عن حل والخروج من المأزق لدى نخب من الفرنسيين ـ الذين لم يتشربوا الفكر الاستعماري ـ وبدأت هذه النخب تخرج عن صمتها وعملها «المحتشم».

بدأت حركة الفرنسيين الأحرار تقوم بمعارضتها للسياسة الفرنسية بالمغرب في عهد المرشال جوان. فقد وقف المستشاران المحترمان بيير

توربال وأندري دوبرتي ضد سياسة الجنرال جوان ولهما مكانتهما المحترمة والتقدير الاجتماعي الكبير.

وكانت قبل ذلك لجنة من كبار الأساتذة في السوربون وكوليج دو فرانس من نزعات مختلفة (14 شخصية) يبحثون مع بعض أعضاء حزب الاستقلال عن حلول للمشكل المغربي. وقدموا مذكرة لوزارة الخارجية الفرنسية (فبراير 1946) تؤكد: أن نظام الحماية لم يعد يستجيب إلى الرغائب العميقة للشعب المغربي الذي يطمح إلى تحريره السياسي طبقاً للمبادىء التي أعلنت عنها منظمة الأمم المتحدة. وتؤكد أن الأزمة التي تزيد يوماً بعد يوم في فقدان الثقة وزرع بذور العداوة بين الشعب المغربي، تستوجب مراجعة موقف فرنسا من المغرب.

علاقة الحركة الوطنية بالمتنورين الفرنسيين المعتدلين الذين لم يتكون فكرهم في المدرسة الاستعمارية، بدأت مبكرة من بدايات الحركة الوطنية. في أوائل الثلاثينيات أخذت وفود من رجال الحركة الوطنية تتردد على الأوساط السياسية والصحفية الفرنسية في باريس. وتكونت مجموعة من المثقفين: محامين وصفحيين، في فرنسا، وبعضهم في إسبانيا لها رؤية متطورة عن علاقة جديدة بين البلدين. كانوا ينتقدون سياسة الحكومة والإقامة العامة على السواء. وقد أنشأت الحركة مجلة شهرية باللغة الفرنسية في باريس للتعريف بالقضية المغربية، والتعبير عن وجهة النظر المغربية في السياسة الفرنسية، وفي العلاقات المستقبلية بين البلدين. صدرت المجلة تحت اسم «مغرب» وتبنتها هذه المجموعة الفرنسية بالكتابة والتحرير إلى جانب الشباب المغاربة تحت إدارة الكاتب «جان لونجي» يساعده عدد من الصحفيين والكتاب، وتنفق عليها الحركة الوطنية. لم تحتمل صدورها الإقامة العامة فمنعتها من التداول في المغرب، رغم أنها مجلة فرنسية الجنسية واللغة، وتحمل اسم كاتب فرنسي. لم تستمر طويلاً بعد المنع فتوقفت بعد نحو عشرين شهراً. وظلت الصلة قوية بين الحركة الوطنية والمجموعة الفرنسية.

توالت الاتصالات حتى إذا كانت الأزمة المغربية، وخاصة منذ أحداث الدار البيضاء في ديسمبر 1952 التي كانت لها أصداء مؤثرة في فرنسا، أيضاً وخاصة عندما تطورت المأساة إلى إبعاد محمد الخامس، وانفجار المقاومة المسلحة. تكونت بعدها المجموعات الفرنسية المتحررة التي تفكر بعقلية جديدة في حل القضية الاستعمارية في المغرب.

في المغرب تكونت مجموعة 75 من أطباء ومحامين وأساتذة وصحفيين قامت بحملة منظمة ضد سياسة الإقامة العامة ـ لم تكن هذه تعبأ بها ـ ولكن صداها كان قوياً في الدوائر السياسية بفرنسا.

في فرنسا كانت جماعة تساعد الحركة الوطنية وتتضامن معها، منذ تقديم وثيقة الاستقلال، في مقدمتها الكاتب الصحفي جان روس (اشتراكي) فكان من الأعضاء البارزين في منظمة «مؤتمر الشعوب». كان على رأس المؤتمر عضو نشيط مهم في حزب العمال البريطاني، ويعمل معه عديد من المثقفين المتحررين. كان المؤتمر يتبنى الحركات التحررية ضد الاستعمار الانجليزي والفرنسي، خاصة في أفريقيا وآسيا. وكان جان روس من النشطين الفاعلين في المنظمة وكذلك من الأصدقاء الأوفياء للحركة الوطنية. تكونت جماعات أخرى من الجامعيين منهم المستشرق الكبير لوي ماسنيون، وغيرهم. وكان لعملهم لِصَالح المغرب صدى طيب في أوساط المثقفين والصحفيين المتنورين. وجماعة من الصحفيين منهم بوري رئيس تحرير «لوكومبا ثم لوبسيرفاتور» وانضمت إلى هذه الحركة مجلة «لوب» ومحرروها الذين كانوا يكتبون ضد سياسة الحزب الذي أصدر المجلة برئاسة «جورج بيدو» ـ وزير خارجية ورئيس حكومة ـ وكان من أكبر خصوم المغرب كمتطرف مسيحي. وكانت مجلة تيموانياج كريتيان تكتب لصالح المغرب وفيها نشر أحد الصحفيين المتفتحين تحقيقاً خطيراً عن حوادث ديسمبر تحت عنوان «مجزرة الدار البيضاء».

ولفت هذا التحقيق النظر إلى السياسة القمعية التي كانت تنتهجها الإقامة

العامة، ثم إلى نشاط المقاومة المسلحة، وتكونت جماعة من الكتاب الكبار تحت رئاسة «فرانسوا مورياك» الذي تزعم العمل لصالح المغرب مع جماعة روبير بارا. كان يكتب افتتاحية «الفيجارو» الرجعية. ولكنها امتنعت عن نشر مقالاته. فأخذ يكتب في صحف ومجلات أخرى منها مجلة أنشأها «شرايبر» المغرب كان الموضوع الرئيسي في كتاباته.

لم تكن قضية المغرب تحظى بالرعاية لدى الأحزاب اليمنية واليسارية في فرنسا، كلها أحزاب مستوزرة، وتخشى على مركزها السياسي إذا هي وافقت على سياسة متفتحة في المغرب.

## ضغوط على فرنسا للبحث عن حل:

الظاهرة الثالثة: الحكومة الفرنسية بدأت تفكر جدياً ـ ودون أحكام قاطعة مسبقة ـ في حل «المشكلة المغربية».

تضافرت عدة عوامل أفرزت هذه الظاهرة ـ التي كانت بالنسبة للوضع السياسي في فرنسا ـ من رابع المستحيلات:

1 ـ إعلان الثورة الجزائرية في فاتح نوفمبر 1954، وقد وقع الجيش الفرنسي في حرب قد تتطور لتصبح مثل حرب فيتنام، وكان من الطبيعي في التفكير السياسي ثم العسكري الفرنسي، أن الثورة في الجزائر لم تكن معزولة، الاستخبارات الفرنسية تؤكد أن الصلة القوية بين القيادات المغربية الجزائرية في القاهرة، وفي الشمال (تطوان) ولذلك كان من المؤكد في المنطق السياسي، أن الثورة في المغرب آتية لا ريب فيها.

2 ـ تطورت المقاومة تقنياً وتسليحاً، وانتقالها إلى الأرياف (البادية) مما يؤكد أن إحراق المزارع وتخريب الأسلاك، الكهرباء والهاتف لا بد أن يتطور إلى عمل مسلح. وقد عرفنا أن فرنسا عانت من العمل المسلح في الصحراء والأطلس والريف وخاضت حرباً لم تضع السلاح إلا بعد 22 سنة من عقد الحماية.

3 ـ تصفية منديس فرانس لمشكل تونس ـ لا يمكن أن تمر دون مقابل في المغرب ـ والحكومة الفرنسية تعرف أن الاستقلال الداخلي لتونس سيزيد من نشاط المقاومة وتشدد الشعب المغربي في المطالبة بالاستقلال.

4 ـ ما أشرنا إليه من دخول المعمرين ورجال الأعمال إلى الميدان وتكوين اليد الحمراء التي قد تنتهي بحرب ـ أو شبه حرب ـ أهلية في المغرب، ليس بين المغاربة والفرنسيية فحسب، ولكن بين الفرنسيين المتنورين والمتشددين.

5 ـ جماعات السياسيين والمثقفين من المتنورين الفرنسيين غمروا الصحف الليبرالية الفرنسية للتعبير عن الرأي المعتدل لحل قضية المغرب. وقد كان هؤلاء يتصلون بأعضاء من حزب الاستقلال والمتنورين المغاربة فيقتنعون بمنطقهم في حل المشكلة، بإحداث نظام جديد غير الحماية يضبط العلاقات بين المغرب وفرنسا. كانوا يتوقفون عند نقطة عودة محمد الخامس إلى عرشه، لأن الحكومة الفرنسية لم يسبق لها أن أقدمت على خطوة مثل هذه ـ ولو كانت خطأ ـ ثم تراجعت عنها.

وكان هؤلاء المتنورون يدعون إلى فتح باب الحوار الحقيقي، على مستوى الحكومة لا على مستوى الإقامة العامة التي تهيمن عليها أطر متحجرة، وتخضع لضغط قوي من المعمرين ورجال الأعمال.

6 ـ كان التفتح الذي أظهره منديس فرانس إزاء قضية الهند الصينية، وهي أخطر قضية استعمارية عسكرية عانتها فرنسا في تاريخها الاستعماري ـ ثم ما أظهره من مرونة لحل قضية تونس. كان هذا التفتح بشيراً بتغير في عقلية الحكومة. فقد تولى الحكم عدد من الرؤساء (بيدو ـ روني ماير ـ دانييل وغيرهم). سقوط حكومة منديس فرانس فتح الباب لشخصية متفتحة هو إدكارفور (فبراير 1955) شخصية عاقلة، متميزة بفكر متحرر من التقاليد الاستعمارية من الطبيعي ألا تقدم لفرنسا مثل ما قدمه منديس فرانس أو بعضه.

وإذا كانت القضية الجزائرية تكتسي طابع التعقيد والحدة، لأن المستوطنين فيها يستطيعون أن يسقطوا الحكومات، ويغيروا وجه الجمعية الوطنية، فإن القضية المغربية أقل حدة. وستصبح إذا ما امتدت الثورة المسلحة في الجزائر إلى المغرب أكثر حدة وأصعب مثالاً.

7 ـ النقطة المخيفة التي قلبت الموازين هي (دون أن نلتزم بتاريخ تطور الأحداث) إعلان جيش التحرير المغربي لعملياته الأولى في فاتح أكتوبر 1955 في مثلث «الموت» (بورد ـ أكنول ـ تيزي وزلو) في المناطق الريفية التي تحتلها فرنسا وتعتبر مراكز عسكرية مهمة.

8 ـ العلاقات الفرنسية الاسبانية كانت متوترة منذ أقدمت فرنسا على عزل ونفي محمد الخامس دون الاستشارة مع شريكتها (إسبانيا) في معاهدة الحماية.

ولذلك كانت إسبانيا لا تشارك فرنسا في مواجهة الخليفة والحركة الوطنية في الشمال وهم يعلنون التشبث بمحمد الخامس وعدم الاعتراف بالسلطان الذي نصبه كيوم، أو مطاردة عناصر المقاومة، سواء عندما يتدربون في المنطقة (ضواحي تطوان) أو عندما يهربون السلاح من أوروبا. وقد أشرفت عليه شبكة قوية من الطلبة والعمال والتجار الاستقلاليين المقيمين في أوروبا، أو عندما يلجأ المقاومون بعد العمليات التي يقومون بها إلى الشمال.

9 ـ السند الذي كان المناضلون يجدونه في الدول العربية وخصوصاً مصر ـ التي كانت في عهد عبد الناصر تفتح صدرها للمناضلين العرب ـ والمقاومون في مقدمتهم ـ للعمل والتدريب ونقل الأسلحة ـ الاستخبارات الفرنسية لم تكن غافلة عن تأثير الشرق في المغرب، والمساعدة التي كان يلقاها المناضلون، والحرب الإعلامية التي كانوا يتبنونها من أجهزة الإعلام المصرية على الاستعمار الفرنسي.

كل هذه العوامل كانت في حساب إردكارفور عندما تولى رئاسة الحكومة

في فرنسا. وقد بدأ يجري محادثات متطورة مع وفد حزب الاستقلال الذي أرسل بعثة إعلامية في البداية، ولربط الصلة مع الدوائر السياسية والثقافية والصحفية في باريس. بدأت البعثة عملها في أواخر سنة 1954 وقد استطاعت أن تغرو كثيراً من الأوساط، حتى أصبح صوت المغرب لا يصل إلى باريس عن طريق الإقامة العامة الفرنسية فحسب، ولكن يصل كذلك عن طريق المكتب الذي أنشأته بعثة حزب الاستقلال. وقد اتسم عملها بالمرونة. وأكدت لمخاطبيها أن صوتاً آخر غير صوت المسدس، يمكن أن تتعامل معه الحكومة الفرنسية. كان من الصعب على البعثة أن تصل إلى الإليزي، ولكن بعض الوسطاء سعوا في أن يجتمع إدكارفور بأعضاء من البعثة المغربية. استمع بهدوء ووجد أن في الإمكان فتح حوار ـ غير مقيد بأفكار مسبقة، بدأ التفكير بفكرة الإصلاحات وتطور لتحقيق الاستغلال الذاتي ـ مع استبعاد عودة محمد الخامس من جانب إدكارفور، الشيء الذي لم يجد قبولاً، ولو مبدئياً، من المخاطب المغربي ثم تطور إلى الاستقلال «المتداخل» ثم إلى عودة محمد الخامس إلى فرنسا، من «أنتسرابي»، ثم إلى إبعاد ابن عرفة، وتجسيد السلطة في أربعة من «حفظة العرش»، وتأسيس حكومة تخاطب الإقامة العامة وفرنسا في الإصلاح. ثم أخيراً في تأكيد البعثة ـ وقد عمل معها السيد البكاي (ضابط قديم في الجيش الفرنسي وقائد (حاكم) مدينة صفرو قبل عزل محمد الخامس، ومستقيل من وظيفته احتجاجاً على إبعاد محمد الخامس)، على عودة محمد الخامس إلى الرباط.

**محاورات «اكس ليبان»**

حاول إدكارفور أن تتحمل حكومته معه ـ أمام البرلمان ـ المسؤولية كاملة في المخطط الذي يسير عليه. وكان أغلبها من المتشددين إلا مساعده كريستيان فوشي. وكان وزير الخارجية هو أنطوان بيني من رؤساء الحكومات السابقين المتشددين. فكر إدكارفور في تنظيم اجتماع بين وفد من الفرنسيين ـ يرأسه وزير الخارجية ـ وكل وفود من المهنيين بالقضية المغربية بمن فيهم

أعداء محمد الخامس كالكلاوي والكتاني والتقليديين، والباشوات والقواد، والهيئات السياسية (حزب الاستقلال ـ وحزب الشورى والاستقلال). نظم هذا الاجتماع ـ للاستماع للوفود المغاربة في منتجع «إكس ليبان (غشت 1955) واستمعت الحكومة الفرنسية للوفود المغربية. وتبين أن الرأي الوطني الذي يطالب بالاستقلال وعودة محمد الخامس (بقطع النظر عن لغة التعبير عن المطلبين) هو الرأي الذي يتفق مع مصلحة فرنسا، لأنه يهدف إلى بناء علاقات جديدة بين المغرب وفرنسا.

لم تكن هذه الاجتماعات مفاوضات. ولكنها فقط استمزاج الرأي والسماح دون وسيط، للآراء المختلفة عنه الحلول الممكنة للقضية المغربية.

عاد محمد الخامس إلى فرنسا وأخذ يستقبل زواره من فرنسيين ومغاربة، فوفد على مركز إقامته في قصر سان جرمان أونلي مئات من المغاربة: وطنيون ومنافقون ومتعاونون مع الإقامة العامة. وكان من أبرزهم الحاج التهامي الكلاوي الذي قاد حركة تمرد «القواد والباشوات» لم يرفض محمد الخامس استقباله حتى إذا اقترب من مجلس الملك سَجَدَ تحت قدميه، ولم يطلب شيئاً إلا التوبة والغفران، فأعلن محمد الخامس مسامحته. قصة توبة الكلاوي من كل ما قام به مدفوعاً بالإدارة الفرنسية، ونهايته بالسجود بين قدمي الملك، قصة مثيرة فصلناها في كتابنا (تاريخ الحركة الوطنية في المغرب).

وملخصها أن الكلاوي الذي واجه الملك والوطنيين والمقاومة، إخلاصاً لسلطات الحماية، التي خدمها منذ شبابه، وحارب في صفوفها، وحكم منطقة الجنوب طيلة حياة الحماية، هذا الرجل الذي كانت ترتعد فرائس المواطنين من جبروته وطغيانه، أدرك أخيراً أن الحماية انهزمت، فانهزم معها سلطانه، وحكمه وجبروته.

وحينما أخذ الحل النهائي للأزمة المغربية يظهر في الأفق بعد فشل كل المقيمين في القضاء على الثورة، أوحي إليه أن يسبق الأحداث، فعقد مؤتمراً

صحفياً في الرباط (1955/10/25)، وأعلن فيه أن المغرب له ملك واحد هو محمد الخامس، وأنه مدين لهذا الملك ومبايع له من جديد، وطلب من الحكومة الفرنسية أن تعيد الملك إلى عرشه.

كان هذا التصريح من رجل في مثل سلطة الكلاوي وتبعيتِه بمثابة قنبلة فجرت الموقف في يد الفرنسيين، وخاصة رجال الإقامة العامة و«اللوبي» الفرنسي في باريس الذي كان يشتغل تحت نفوذ المرشال جوان، والذي كان يعرقل كل حل للقضية المغربية انطلاقاً من أفكار المرشال حينما كان مقيماً عاماً في المغرب حتى سنة 1951، والمتعصبين من المستوطنين والإداريين. أثر هذا التصريح في تغيير لهجة الخطاب التي كانت تتعامل بها البعثة الاستقلالية في باريس مع رئيس الحكومة «إيدكارفور» وقررت البعثة أن لا تتحادث مع إيدكارفور إلا على أساس عودة الملك إلى بلاده وعرشه.

كانت هذه المواقف الشعبية من مختلف شرائح المجتمع المغربي برهاناً جديداً أكد للحكومة الفرنسية تلاعب الإقامة العامة، وجر الحكومة الفرنسية للمتورط في سياسة قمع خطيرة انتهت بإنهاء عهد الحماية عملياً، ولم يعد في إمكان رئيس الحكومة، إدكارفور الاستمرار في سياسة العبث (إبعاد ابن عرفة، وتعيين خمسة من المتعاونين لحفظة العرش) كان من بينهم وطنيان! : السيد مبارك البكاي الذي تولى رئاسة الحكومة الاستقلالية الأولى، والشيخ محمد الصبيحي عالم سلا وباشا المدينة ـ وأصبح من العبث كذلك التفكير في مرحلة انتقالية ستجر معها كثيراً من الآلام والعنف والفوضى في أعمال المقاومة والأعمال التخريبية التي تقوم بها اليد الحمراء الفرنسية بتوجيه من الإقامة، ثم ـ وهذا هو المهم ـ تحركات جيش التحرير المغربي ضد جيش الاحتلال الفرنسي في الريف.

### عودة محمد الخامس وإعلان الاستقلال:

هكذا قررت الحكومة الفرنسية عودة محمد الخامس إلى عرشه وتوقيع بيان مشترك يلغي معاهدة الحماية.

عاد محمد الخامس إلى الرباط يوم 16 نوفمبر 1955 وكان يوم 18 نوفمبر يوافق عيد العرش (الجلوس) الذي كان المغرب يحتفل به احتفالات ضخمة، وكان مناسبة يخطب فيها محمد الخامس خطبة مناسبة يعبر فيها عن سياسته نحو بلاده وما يتطلبه من حرية البلاد واستقلالها، وإن لم يكن يصرح بكلمة الاستقلال.

وأعلن محمد الخامس في خطابه الجماهيري يوم 18 عن انتهاء عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الاستقلال والحرية، وبهذا الخطاب تقرر استقلال المغرب. بقي أن تلغي فرنسا ـ رسمياً ـ اتفاقية الحماية لسنة 1912 وتعترف باستقلال المغرب، ولذلك أجريت مفاوضات بين وفد من الحكومة التي أسست بعد الاستقلال ووفد فرنسي استمرت نحو شهرين وانتهت بتصريح 2 مارس 1956 الذي أعلن «أن معاهدة فاس الموقعة في 30 مارس 1912 لم تعد ملائمة لضرورات الحياة العصرية وغير كافية لتحديد العلاقات الفرنسية المغربية» من ثم فإن حكومة الجمهورية الفرنسية تؤكد علناً اعترافها باستقلال المغرب، الذي يقتضي إيجاد جيش وسلك ديبلوماسي، كما تؤكد عزمها على احترام، والسعي لجعل الغير يحترم الأراضي المغربية التي نظمتها الاتفاقات الدولية.

بقيت ثلاث قضايا تمس وحدة البلاد واستقلالها.

**تحرير الشمال وتوحيد المغرب:**

**أولاها:** منطقة الشمال التي كانت تحت الاحتلال الإسباني بمقتضى معاهدة الحماية. وقد أجريت محادثات مع الحكومة الإسبانية بعد إعلان استقلال المغرب. ووجد المفاوض المغربي صعوبة مع إسبانيا للاعتراف باستقلال المنطقة وعودتها للمغرب في إطار الوحدة المغربية، ذُللت بعد أن حضر محمد الخامس جزء من المفاوضات فانتهت بتصريح مدريد يوم 7 أبريل 1956 جاء فيه:

«إن النظام الذي أسس في المغرب سنة 1912 لم يعد ملائماً لحقيقة

الواقع، ولذلك فإن الاتفاقية الممضاة بمدريد بتاريخ 27 فبراير 1912 لم تعد صالحة لضبط العلاقات بين إسبانيا والمغرب، والحكومة تعترف باستقلال المغرب الذي أعلنه جلالة الملك محمد الخامس، وسيادته التامة مع كل لوازمها، من ضمنها الدبلوماسية والجيش، كما يقر العزم على احترام وحدة تراب المملكة التي تضمنها العلاقات الدولية، ويتعهد باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيقها. . .».

**ثانيها**: إكمال الاستقلال بإلغاء عبارة «الاستقلال المتداخل» وقد تم ذلك في العاصمة الفرنسية بإعلان مارس 1956 لإلغاء الحماية، وبمقتضى هذا التحرير أسست وزارة الدفاع، وتكون الجيش المغربي، كما تحررت السيادة الخارجية. وتأسست وزارة الخارجية يوم 26 أبريل 1956 التي أشرفت على العلاقات المغربية مع جميع الدول، وعلى انضمام المغرب لهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية وبقية الهيئات الدولية. تمت المبادرتان (تحرير الجيش والخارجية في مايو 1956). وفي نفس الفترة أجريت محادثات مع الدول التي كانت تحكم مدينة طنجة باسم «النظام الدولي» وتمت عودة المدينة في يوليو من نفس السنة.

**ثالثها**: الوجود العسكري الأجنبي الفرنسي والأمريكي وقد تم الاتفاق مع فرنسا، وتم مع أمريكا في زيارة قام بها الرئيس إيزنهاور للمغرب سنة 1959 لتصفية القواعد الأمريكية التي كانت فرنسا قد منحت الولايات المتحدة امتياز تأسيسها واستخدامها في المغرب.

ومما يذكر أن الحكومة الأمريكية وقعت في خلاف مع الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بتطبيق بنود معاهدة الجزيرة لسنة 1906. كانت أمريكا ترغب في تطبيق بعض المواد التجارية لصالحها. وعجمت الاستخبارات الأمريكية عود حزب الاستقلال ليصدر بياناً يؤيد فيه أمريكا. ولكن الحزب اشترط تأييد المغرب في المطالبة بالاستقلال وأصدر بياناً يقول فيه: «لا نحالف من ينكر

حقنا في الحرية والاستقلال. . .» ولذلك أكد أنه لن يحالف فرنسا ولا أمريكا ما داما معاً ينكران حق المغرب في الحرية والاستقلال.

رابعها: قضية الصحراء. وقد كانت إسبانيا تحتل الأقاليم الصحراوية: الساقية الحمراء، ووادي الذهب، وطرفاية، وإفني، وتضع لكل إقليم نظاماً للحكم تغيره من حين لآخر. فتلحق بعضها كطرفاية بمنطقة الشمال تارة أو بإسبانيا ـ على نحو ما فعلت مع جزر الكاناريـاس ـ تارة. أثناء اتفاقية مدريد (7 أبريل لتحرير منطقة الشمال) لم تكن إحدى مناطق الصحراء ملحقة بهذه المنطقة، ولذلك لم يتطرق المفاوض المغربي أثناء محادثات الشمال ـ في غمرة الصعوبات التي كان يضعها المفاوض الإسباني ـ إلى قضية الصحراء. ولأن الصحراء لم تشملها اتفاقية الحماية، وإلغاء هذه المعاهدة كانت الهدف الأساسي في محادثات مدريد.

حركت الدبلوماسية قضية طرفاية سنة 1958 وقد مانعت إسبانيا كما مانعت في بقية أجزاء الصحراء، في إعادتها للمغرب، وبعد مفاوضات عسيرة بين وزيري الخارجية، أصر المفاوض الإسباني على شرط أن تكون آخر مطالب المغرب (وهو يشير إلى بقية أجزاء الصحراء وإلى سبتة ومليلية) وامتنع المفاوض المغربي عن قبول أي شرط. وأخيراً تم الاتفاق بين الدولتين على انضمام طرفاية لبقية المغرب في أوائل أبريل 1958.

ووجد المغرب نفس الصعوبة لتحرير إفني. وبعد محادثات لم تكن مجدية اقتحم الجيش المغربي إقليم إفني.

وجاءت قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب، فاعترضت المفاوضات مع إسبانيا صعوبات كبرى رافقتها إجراءات لإلحاق الصحراء بإسبانيا. وقد رفع المغرب القضية إلى الأمم المتحدة وإلى محكمة العدل الدولية. واستند المغرب على حكم محكمة العدل بوجود روابط بيعة بين المغرب والصحراء، فنظم مسيرة خضراء (17 سبتمبر 1974) شارك فيها 350 ألف مواطن ومواطنة

ودخلت الصحراء يوم 6 نوفمبر 1975 فقبلت إسبانيا تسليم الصحراء والجلاء عنها، وتم الاتفاق الدولي وانتهت المحادثات باتفاق مدريد 14 نوفمبر 1975 ينص على «تصفية الاستعمار في الصحراء المغربية ووضع حد للمسؤوليات والسلطات التي تتولاها إسبانيا في هذا الإقليم بصفتها الدولة المتصرفة».

هكذا انتهى تحرير الجنوب الصحراوي المغربي من الحكم الإسباني. بقيت سبتة ومليلية المحتلتان منذ القرن الخامس عشر. وتلك قصة طويلة أرخنا لها ولتفاصيلها في كتابنا «قصة المواجهة بين المغرب والغرب».

## تحليل المرحلة

1 ـ وحدة الحركة الاستقلالية بين الشمال والجنوب:

حينما نتحدث عن الحركة الوطنية السياسية نتحدث عن شمولية هذه الحركة في الشمال (المنطقة التي كانت تحتلها اسبانيا) والجنوب (المنطقة التي كانت تحتلها فرنسا). الحركة نشأت في نفس الوقت في تطوان وفاس والرباط وسلا ومراكش وغيرها من المدن، ولو لم تتعارف هذه الجماعة مع تلك إلا بعد فترة قصيرة، بل إن جماعة الرباط كان يحضرها منذ البداية عضو مهم من جماعة تطوان، كانت جماعة فاس تضم أعضاء من تطوان وتضم طلبة من القرويين، وقد كانت مسيرة الحركة متضافرة متعاونة، وأخذت في البداية اسما واحداً (الكتلة الوطنية). وبدأت عملها العلني الجماهيري ضد الظهير البربري سنة 1930، في صبغة الاحتجاج والتظاهر ضد الإدارة الفرنسية في الشمال والجنوب. فالقضية قضية واحدة. ومشاعر الجماهير ضد مفهوم السياسة البربرية واحد. هذا لم يمنع أن تختص جماعة الشمال بمعالجة قضايا تهم السياسة الإسبانية، وجماعة الجنوب لمعالجة قضايا تهم السياسة الفرنسية، مع التنسيق الكامل بين طرفي الكتلة ومع الاحتفاظ بالأهداف والثوابت الوطنية، وهما الاستقلال والوحدة. وهذا ما جعل دفتر مطالب الشعب المغربي، يختص بقضايا السياسة الفرنسية، لأن الدفتر قدم للإقامة العامة الفرنسية وكان لكتلة الشمال عمل شبيه بعمل الجنوب. وكان العمل المشترك في تطور المغرب

الاجتماعي وخاصة في نشر التعليم الحر لمواجهة نقص التعليم الرسمي لأبناء العامة. وكذلك الاهتمام بالقضايا التي تهم الشؤون الاجتماعية عموماً.

غير أن ما طرأ على المغرب، وكانت الحركة الوطنية محرجة فيه، هو الثورة التي قام بها الجنرال فرانكو على النظام في إسبانيا.

قام بالثورة انطلاقاً من شمال المغرب، إذ كان قائداً للجيش الإسباني هناك واجتاز المضيق بعد أن احتل الشمال، وضم إليه، أو طرد أو صفى كل القيادات العسكرية. وجند آلاف الشبان المغاربة من كل قبائل الشمال. وانطلقت الحرب المدمرة تزحف على إسبانيا حتى طردت النظام الجمهورية قبيل بداية الحرب العالمية الثانية (بدأت الحرب الأهلية الإسبانية في صيف سنة 1936).

هذه الحرب قامت انطلاقاً من ايديولوجية فاشية. كانت ألمانيا وإيطاليا في أوج دعوتهما النازية والفاشية. وما نشك في أن تنسيقاً حدث بين هتلر وفرانكو وكان الكاوديو الإسباني يحارب الجمهورية الإسبانية ويزعم أن رجالها شيوعيون حمر، ولذلك كانت فرنسا تساعد الجمهوريين، بينما ألمانيا تساعد الثوار الفرنكويين. هذا الصراع انطبع على المغرب. لأن ثورة فرانكو انطلقت من شماله، ولأن فرنسا كانت تحكمها الجبهة الشعبية، فهي أبعد ما يكون من أن تتعاطف مع الثورة، بل تساعد خصوم الثورة. وهي تخشى من أجل كل ذلك على المغرب من أن يمتد إليه التمرد بفعل القيادة الفاشية الجديدة، خاصة وقد جندت آلافاً من المغاربة، ومن أجل ذلك استبدلت حكومة الجبهة الشعبية المقيم المدني «بيرطون» بمقيم عسكري (الجنرال نوجيس) وأسندت إليه قيادة جيش الاحتلال الفرنسي إلى جانب الحكم المدني، وكان العمل الأساسي لهذا الجنرال هو، تشديد الرقابة والحذر من أن تتمدّ أفكار ثورة فرانكو أو نشاطها إلى حدود المنطقة التي تحكمها فرنسا.

في هذا الجو المتوتر وجدت الحركة الوطنية نفسها في حرج، وكان من السهل على إدارة فرنكو أن تتهم الوطنيين في الشمال بأنهم شيوعيون حمر، إذا

واصلوا صلاتهم بالقسم الجنوبي من الكتلة. كان من السهل على إدارة الجنرال نوجيس أن تتهم طرف الحركة الوطنية في الجنوب بأنهم فاشيون إذا ما واصلوا الاتصال والتنسيق مع الشق الشمالي. إزاء هذا الحرج اتفقت كتلة العمل الوطني أن يستقل كل منها بحرية العمل في إطار المبادىء الأساسية، وفي مقدمتها استهداف الاستقلال والوحدة. يضاف إلى ذلك التغير الذي طرأ على سياسة كل من الإقامة في الجنوب ونظيرتها في الشمال، في شكل الحكم والتعامل مع المواطنين (في الجنوب كان الحذر يراود هذا التعامل تحسباً لتمرد يأتي من الشمال)، وكان تعامل الحكم الفرنكوي مع المواطنين في الشمال مطبوعاً بالنظام الحذر المتخوف تحسباً لثورة مضادة تأتي من جنوب المغرب بقيادة الفرنسيين.

انطلاقاً من هذا الحرج أخذ كل من شقي الحركة حرية العمل (فالاتصال بين المنطقتين أصبح صعباً ومراقباً). واتخذت حركة الشمال لنفسها اسم حزب الإصلاح الوطني لتؤكد الفكرة الإصلاحية انطلاقاً من دفتر المطالب، وحافظت كتلة الجنوب على اسمها.

وقد استمر حزب الإصلاح في التعاون والاتصال مع كتلة العمل الوطني، كلما وجد إلى التعاون سبيلاً، خاصة بعد انتصار حركة فرانكو وتخفيف حدة الحذر من الإقامة العامة الإسبانية في الشمال والفرنسية في الجنوب.

وكانت مشاركة الحركة الوطنية السياسية قوية ومهمة منذ أخذ المرشال جوان يزحف بسياسته الهوجاء على الحركة الوطنية، وبالأخص على القصر الملكي. وما كادت تحدث مأساة عشري غشت 1953 حتى كان حزب الإصلاح في مقدمة المتضامنين مع حزب الاستقلال، وبالطبع في مقدمة المدافعين عن العرش، فأعلن عدم اعترافه بالنظام الذي أنشأته الحكومة الفرنسية بعد نفي محمد الخامس، وتشبثه بالملك الشرعي. وكان تأييد الشمال للجنوب مما زاد في توتر العلاقات بين الإقامتين، وبين الحكومتين الفرنسية

والإسبانية. كما كان من صالح الوحدة المغربية، والمقاومة المغربية التي كانت منقطة الشمال متنفساً لها.

وقد لعب حزب الإصلاح دوراً متميزاً في إمداد المقاومة بالسلاح الذي كان يفد إلى تطوان بواسطة المناضلين الاستقلاليين في مختلف المناطق الأوروبية. كما ساهم في عمليات التدريب وإيواء اللاجئين، واتخذ علال الفاسي، تطوانا مقراً مؤقتاً وهو يشرف على تنظيم جيش التحرير، كما نظم الجيش بمساعدة حزب الإصلاح. وانطلق بسلاحه من تطوان.

كانت بذلك مساهمة كتلة الشمال مع كتلة الجنوب من البداية. واستمرت حتى النهاية لتتوج وحدتها بعد الاستقلال مباشرة في توحيد الحركة جميعها تحت اسم حزب الاستقلال.

2 ـ حركات إصلاحية أغرقتها الحماية:

لعل نشأة الحركة الوطنية السياسية بالمغرب شماله وجنوبه كان طبيعياً بالنسبة لزمانها، ولعل تطورها في مراحلها المتعددة كان طبيعياً من حيث زمان التطور ومفهومه ومراحله. حينما تتحدث الكلمة لاَ يُسْكِتُ صَوْتَهَا إِلاَّ السلاح. وحينما يتحدث السلاح تختفي الكلمة. والتداوب بين الكلمة والسلاح كان طبيعياً. في المغرب بدأت الحركة في وقت أصبح كل شيء هادئاً. فترة السماح التي عرفها المغرب في عهد الحسن الأول، لم تكن سماحاً بالمفهوم الكامل. فقد كان الضغط الفرنسي والإنجليزي قوياً، وانضاف إليهما الضغط الإسباني بإنزال 25 ألف جندي في «مليلية» المحتلة، ربما أكثر من سكانها آنذاك. وانجلترا تهدد بإقامة نظام حماية، وسفيرها ينذر الملك على نحو ما أنذر الجنرال جوان حَفِيدَهُ محمد الخامس، وفرنسا تضغط سياسياً وعسكرياً. والملك يستعمل مرونة لم يعرفها منه شعبه. ومات وترك إرثاً ثقيلاً لابنه الفتى (عبد العزيز) فلم يعرف كيف يتصرف، أو كيف يسبح في بحر لجي لا تغفو أمواجه ثم جاءته قاصمة الظهر: ثورة أخيه عبد الحفيظ ليقاوم في تثاقل

وعجز، وليترك السفينة لمهب الرياح إلى منفاه الاختياري.

كان من الطبيعي أن تنشأ في هذه الظروف حركة وطنية «تعبيراً» عن رأي الشعب المغربي في رفض أية مشاركة أو تدبير أو تسيير. كان صوت الشعب عسكرياً غير ذي موضوع، إلا حينما ينتشر الستيب. ولذلك كانت الكلمة هي البديل، طالبت بالإصلاح وطرد الأجانب واستنكار مؤتمر الجزيرة. ثم حددت المفهوم الوطني للبيعة (بيعة عبد الحفيظ) ووضعت مشروع الدستور.

أجهضت الكلمة فتراجعت وساد الصمت، إلا هدير المدفع، مدفع الاحتلال أولاً، ثم مدفع المقاومة في الأطلس والصحراء والريف. لم تؤد الكلمة رسالتها إلا للتاريخ فلا شروط البيعة نفذت ولا الدستور عرف طريقه إلى بلاط السلطان أو أبهاء المخزن. اختفى كل ذلك مع الحماية وذيولها العسكرية بالاحتلال والمقاومة المسلحة.

حينما صمت صوت المدفع بنهاية الحرب التحريرية في الريف، جاء دور الكلمة لتؤدي رسالتها في شكل الحركة الوطنية السياسية.

اتفق ذلك ولم يختلف إلا عندما دوى صوت المدفع مرة أخرى، عندما انطلقت المقاومة وجيش التحرير ليطلق «رصاصة الرحمة» على رأس الاستعمار. في هذه المرحلة جاورت الكلمة صوت المدفع. لم يخفت صوتها لصوته ولم تتخل له عن مركزها، فعملا معاً لتصفية المرحلة الأخيرة من عهد الاستعمار.

شيء طبيعي أن تراوح الكلمة مكانها مع صوت المدفع، وأن يقوم كل بدوره في الزمان والمكان المحددين له. فما كان للحركة الوطنية أن تستمر في بداية الاحتلال وفترة المقاومة المسلحة، لأن أحداً لن يسمع لها ثم لن يكون لها منطق وهي تقاوم استيلاء المعمرين على الأرض والماء مثلاً، أو استيلاء الرأسمالية الأجنبية على مقدرات البلاد الاقتصادية: إدارية وصناعية وتجارية، ولن يسمع صوتها وهي تطالب بالحريات العامة النقابية والثقافية وحرية القول. ثم لن يسمع لها صوت وهي تطالب بالاستقلال، فالمطالبة تختلف عن

المواجهة لاسترجاع الاستقلال بالقوة، وقد أخذ بالقوة.

3 ـ التفكير في الوحدة والإصلاح:

وكان طبيعياً أن تتطور الحركة بفكرها وتنظيراتها، كان طبيعياً أن تكافح من أجل الوحدة، حينما أراد الاستعمار أن يقسم المواطنين إلى أمازيغ وعرب فترفع شعار عدم تفريق الشعب الموحد بالدين والوطن إلى شعبين موزعين في الدين واللغة والوطن والقانون. وكان من الطبيعي أن تستغل الحركة الدين إزاء سياسة التنصير التي سلكتها الحماية في بداية العقد الثالث من حبالها. وكان من الطبيعي أيضاً أن تتطور إلى حركة مطلبية تتحدى «إصلاحات» الحماية التي تسير في طريق تشييد مغربين: مغرب للأوروبيين (فرنسيين واسبانيين) تخصص له كل جهود الإصلاحات العمرانية والزراعية والصناعية والتعليمية والثقافية. . . ومغرب «للأهليين» يحرم من المدرسة والاعمار والحرية والعمل وتطور مستوى الحياة. كانت فترة المطالب (1934) فترة طبيعية ليس لتحدي إصلاحات، الحماية فقط، ولكن أيضاً لتقديم البديل «يُعَلِّمُ» الحماية مفهوم الإصلاحات، وضرورة تخصيص ما للمغرب للمغرب، وما هو للشعب للشعب.

4 ـ من الفكر الإصلاحي إلى الفكر الاستقلالي:

بعد عشر سنوات توسطتها الحرب العالمية كان على الفكر الوطني أن يتطور من الإصلاح إلى الاستقلال، التطور لم يكن عبثياً وإنما كان طبيعياً أيضاً. عالم جديد نشأ من الحرب العالمية، وسيختفي أو يجب أن يختفي عالم ما قبل الحرب، ومن مظاهره الأساسية التي يجب أن تختفي: الاستعمار. ولذلك كانت المطالبة بالاستقلال (1944) في زمانها الطبيعي، تؤصل مرحلة أساسية في حياة الشعب المغربي، ولم تكن المطالبة بالاستقلال انطلاقاً من أن فرنسا انهزمت في بداية الحرب. فالدول الكبرى تنهزم وتنتصر فلا يؤثر ذلك في حياتها السياسية إلا مؤقتاً، وإلا لمزيد من الكبرياء والتعاظم، ولكن المطالبة بالاستقلال جاءت في مرحلة نضج فيها الشعب للكفاح في سبيل

الاستقلال. الحركة كانت تعرف أن الاستقلال لن يدرك بدون نضال شعبي جديد ومرير. ونضج فيها الشعب أيضاً ليتملى مفهوم الاستقلال، بعد أن اجتاز مرحلة خطيرة ـ بعض الشرائح في المدن خاصة ـ من اللاوعي بالاستقلال المفقود، وهي المرحلة التي أسميها بمرحلة الهزيمة النفسية. ربما ساعدت في ذلك هزيمة فرنسا. فقد أدرك أن فرنسا انهزمت كما انهزم المغرب وأنه يجب أن يستعيد حريته واستقلاله كما تستعيد فرنسا حريتها وعافيتها.

بقطع النظر عن الظروف الخارجية والداخلية هذه، فقد أدركت الحركة الوطنية أن الاستعمار ما وجد ليبقى إلى الأبد، فلكل نظام نهاية، خاصة إذا كان قائماً على أسس عنصرية ولا يحمل في طياته عناصر البقاء، وإذا كان الاستعمار في المغرب مخرباً من الداخل، رغم محاولات المقيمين العامين من ليوطي حتى جوان وكيوم أن يجعلوا منه نظاماً، يحمي ظهر الامبراطورية، ـحتى في سنوات الحرج «الهزيمة» ـ التي عاشتها ـ ويكونوا شعباً من المستوطنين الفرنسيين، يحملون إشعاع فرنسا الاقتصادي والسياسي والعسكري، إلى ما وراء البحار. فعلى الحركة الوطنية أن تجهز عليه حتى لا يخرب الدولة المغربية، ولو لصالح المستوطنين الأجانب. ثم وهذا مهم، كان المغرب قد أضاع نحو ثلث قرن من حياته في ظل الاستعمار، والشعب ليس له مزيد من الوقت ليضيعه مع نظام الحماية. فهو مدعو أن يستأنف حياته المتحررة تحت نظام وطني ليواصل المسيرة مع بقية الشعوب المتحررة، والمتقدمة اقتصادياً واجتماعياً.

فكان لا بد من المطالبة بالاستقلال حتى يتحقق ما يتطلع إليه من بناء حياته الجديدة، تأتي مرحلة المواجهة لتحقيق الاستقلال. الحركة الوطنية كانت تعرف أن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى.

ولذلك لا بد من مرحلة مواجهة، تتضافر فيه كل قوى البلاد مع الشعب، الملك والحركة الوطنية والمجتمع المدني، (ليواجه مرحلة خطيرة كان معروفاً مقدماً أن الاستعمار سيستمر فيها إلى درجة محاولة تصفية الحركة (لأنها طالبت بالاستقلال وتعمل من أجله)، وتصفية العرش (لأنه يطالب بالاستقلال

ويعمل من أجله). عقد آخر من السنين قضتها الحركة الوطنية لتصل في النهاية إلى الاستقلال.

5 ـ الخطوات الثابتة لنضال الملك:

هذه المراحل كما لاحظنا طبيعية، وسارت سيراً متئداً مع تطور الظروف الدولية والظروف الداخلية للبلاد.

أَتُرَاها زاغت عن الطريق أو أخلت بالمسؤولية؟ أغامرت فرمت بالبلاد إلى الهاوية؟

أعتقد أنها سارت سيراً حكيماً متئداً دون مغامرة ولا تخلف أو تراجع.

كثيرون انتقدوا ـ آنذاك ـ مجازفة القصر بالعرش وشخص محمد الخامس، غير أنه كان إلى حد كبير يقدر مسؤوليات المُلك، ويقوم بها في شجاعة دون تهور، ويحافظ على القدر الضروري من المجاملة، ولكن الإدارة الاستعمارية سارت بعيداً في محاولة تحقيق أهداف الاستعمار من جهة، والجالية الرأسمالية من جهة أخرى، وخاصة بعد مرحلة المطالبة بالاستقلال. فكانت فكرة «ازدواجية» السلطة والحكم ـ أو على الأصح وحدة السلطة ـ بالرغبة في المؤسسات الحكومية الموحدة (والغلبة طبعاً للتي تملك وسائل التشريع والتنفيذ والتمويل). وكانت الرغبة في تقليص نفوذ السلطان، وكانت الرغبة في أن يفرض عليه المقيم ما لا يجوز أن يفرض، سواء تعلق بمسؤولياته السلطوية أو علاقته بشعبه بكل شرائحه... ولذلك كان الملك يدافع عن مركز العرش في حدود. وظل ـ رغم تصريحاته العلنية بمفهوم الاستقلال، وإن لم يذكر الكلمة ـ ظل وفياً لمسؤوليات ملك يريد لبلاده الحرية والكرامة وتسيير شؤونها بنفسها. التصعيد جاء من الطرف الآخر، ولم يكن مقصوداً منه الإحراج فحسب، ولكن كان يراد منه الوصول بالأزمة إلى نهايتها، لإدارة شؤون الحماية دون ملك شرعي، يتطلع إلى مستقبل وطنه، ولا يعيش سجين قصره.

ومن المؤكد أن الملك تطور في نضاله الوطني من أجل الاستقلال تطوراً

مشروعاً ومحسوباً في الأفكار والزمان. وقد عرفنا أن مشاعره الوطنية بدأت تتضح منذ منتصف الثلاثينات، خاصة بعد زيارته التاريخية لمدينة فاس. كان على اتصال كامل بالحركة الوطنية، وأصبح هذا الاتصال أقرب ما يكون إلى العمل المشترك في غمرة الحرب، وبالأخص سنة 1943. الحرب نفسها أعطت دَفْعَةً قوية لمشاعر الملك الوطنية، فقد ساعد الحلفاء بالتأييد المعنوي وبجيوش من المواطنين خاضوا معهم معركة التحرير، خاصة عندما تخطت جيوشهم بلاد المغرب إلى جنوب أروبا وآمن، مثل ما كان يؤمن كل الديمقراطيين، بأن الأفكار التي قامت عليها الحرب وأساسها الحرية والديمقراطية، وحكم الشعوب لنفسها بنفسها، هذه الأفكار يجب أن تشمل بلاده كما ستشمل كثيراً من بلاد العالم.

وهذا التطور في الفكر السياسي للملك هو الذي جعله يخطو بالقطيعة مرحلة إثر أخرى وهو يستهدف الاستقلال. كانت الخطوات الأولى مشيرة لا مصرحة في زيارته الأولى بعد الحرب لفرنسا، بدعوة من الجنرال دكول، ثم كانت الخطوة الثانية أكثر صراحة في خطابه التاريخي بمدينة طنجة 1947، وقد أثارت هذه الخطوة ضجة كبيرة في فرنسا وكانت السبب في تغيير الحكم المدني بالمغرب بحكم عسكري يقوده الجنيرال جوان، وكانت الخطوة الثالثة هي المذكرات التي قدمها للحكومة الفرنسية في زيارته لفرنسا سنة 1948 تؤكد أن نظام الحماية لم يعد صالحاً لهذه العلاقات بين المغرب وفرنسا. فلا بد إذاً من وضع اتفاق جديد يمكن المغرب بأن يحكم نفسه بنفسه. وفي هذه المرحلة كان يعبر في خطب العرش بمناسبة عيد العرش (18 نوفمبر من كل سنة) عن الرغبة في التغيير، لأن الطفل الذي لبس جلباب طفولة 1912 قد كبر وأصبح شاباً يافعاً، بينما ظل الجلباب صفيراً ضيقاً لا يحتمله).

كان يشير بذلك إلى أن نظام الحماية أصبح عاجزاً عن أن يلبي حاجات الشعب، ويحقق مصالحه، ولذلك وضع نظام جديد (الاستقلال) لأداء هذه المهمة وكانت الخطوة الرابعة هي: إخراجه عن توقيع الظهائر (القوانين) التي

تؤصل لازدواجية السيادة، وتمكين سلطات الحماية الفرنسية من أن تحكم حكم سيادةٍ، ورفضه استنكار حزب الاستقلال، وهذه الخطوة هي التي سببت الأزمة الكبرى الأولى مع المرشال جوان سنة 1951، ثم الأزمة الثانية الكبرى مع خلف الجنرال كِيُّوم وهي الأزمة التي نفي فيها الملك، ثم عاد بعد سنتين يحمل معه الحرية والاستقلال.

من هنا نعرف أن الملك كان يقدر المسؤولية حق قدرها، مسؤولية بلاد يتطلع شعبُها للاستقلال ويخطوا خطواته المتئدة نحو تحقيق هذه المسؤولية رغم ما كان يصاحبها من خطورة على شخصه وعرشه ولكنه كان يعرف أنه مسلح بشعب «تقوده حركة وطنية» لا يخل بالمسؤولية ولا يترك الملك يناضل وحده ويجازف بشخصه وعرشه، دون أن يعمل معه، وبجانبه حتى النصر وتحقيق الاستقلال.

6 ـ التحدي ومواجهة التحدي:

هل كانت الحركة الوطنية تجازف بالتحدي السافر، خاصة في عهد الجنرالات نوجس، وجوان وكيوم؟ كانت تعرف أن الحماية أصبحت ـ أو جددت ـ النظام العسكري، الذي أسسه ليوطي، وكانت تعرف أن النظام العسكري يعيش تحت ثقل المقاومة في الأطلس والريف والصحراء، وأن المقيم العام العسكري يجمع بين السلطة المدنية والعسكرية على نحو ما أسسه ليوطي، وأنهم يعودون بها إلى طبيعة أخرى إرادة طرد الفرنسيين، وإحلال نظام استقلالي، يعود بالمغرب إلى ما قبل سنة 1912 ويسلب المعمرين أراضيهم، والصناعيين صناعتهم، والتجار تجارتهم، والإداريين إدارتهم. . .

ولذلك يجب القضاء عسكرياً على هذه الإرادة، قبل أن تقضي هي على النظام الذي كرسته الحماية. ومع ذلك كانت الحركة الوطنية تواجه هذه السياسة ـ الحقوق المتمثلة فيها ـ بالمنطق السياسي والفكر المتحرر. المغامرة جاءت من أن القوتين غير متكافئتين. وأن المطالبة بالاستقلال أكثر مما يحتمله

نظام قام بالسياسة والحرب، وبذلت فيه فرنسا جهوداً دولية مضنية، قاومت وساومت الدول الكبرى الطامعة في المغرب، وضحت بكثير من مصالحها: خاصة في مصر وليبيا والكونغو. وقدمت لاسبانيا شمال المغرب، وغضت الطرف عنها في الصحراء، لتحتلها وتقسمها وتتاجر فيها وتدعم بها احتلالها لجزر الكناريا س. . . هذه الجهود كلها التي بذلتها فرنسا تريد الحركة الوطنية أن تغرقها، وتذل الدولة الكبرى بنظام ـ الاستقلال ـ لا يستحقه شعب ما يزال متخلفاً.

الحركة الوطنية كانت تعرف المنطق الفرنسي ـ في صيغته المدنية والعسكرية ـ ومع ذلك طالبت بالاستقلال. وقامت بتحديات جريئة لإحراج الإدارة الفرنسية، حتى يتحقق الاستقلال. كانت تعرف أنها لو ظلت تطالب بالإصلاحات على نحو ما كانت تفعل في عشر سنوات (1934 ـ 1944) لواجهتها فرنسا بنفس الرفض والقمع والعنف. ولو طالبت بالدستور والديمقراطية والمشاركة في الحكم، كما فعلت فصائل من حركة الجزائر ثم تونس، تواجهها الإدارة بالقمع والعنف على نحو ما واجهت، بل لو طالبت بالاندماج في فرنسا وتمكين المغاربة من نفس الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تنعم بها الجالية الفرنسية على نحو ما طالبت الحركة الوطنية في الجزائر في بعض فترات نضالها، لواجهتها الإدارة الفرنسية بالقمع والعنف، على نحو ما واجهت الحركة الوطنية الجزائرية. ولذلك فلا مجال للحوار والتفاهم مع إدارة تطبعها العقلية الاستعمارية. هذا فضلاً عن أن الاستقلال حق طبيعي للشعب المغربي. وقد جاء الوقت لتتمتع بهذا الحق فلا خطر في المغامرة التي لم تكن تضمن عواقبها. وسيكون موضوع المغامرة وارداً كلما طالبت الحركة بالاستقلال، ولو تأجلت هذه المطالبة عقوداً من السنين.

7 ـ حركة كل الشعب لا البورجوازيين:

هل كانت الحركة الوطنية تعتمد على طبقة بورجوازية؟

سؤال يصيغه بعض المؤرخين في صيغة «حقيقة اجتماعية» تجعل من الحركة مدافعاً عن مصالح الشريحة الاجتماعية. ونحن لا نستطيع أن نتبنى

التنظيمات الاجتماعية المغربية، ولنتفق مع هذا الطرح أو نعارضه. المغرب لم تكن فيه طبقة بورجوازية بالمفهوم الاقتصادي والاجتماعي للكلمة، وإنما كانت فيه طبقة متوسطة تكسب قوتها من التجارة أو الزراعة، وطبقة متواضعة تكسب قوتها من الصناعات التقليدية (اليدوية)، أو من الزراعة البدائية في قطع من الأرض جد محدودة. إذا كانت الأولى تعيش حياة موسرة يطبعها الفقر، ولو لم تحرجها الحاجة، فإن الثانية كانت تعيش ـ في الحواضر والبوادي حياة الفقر والحاجة، في مستوى إذا تطلع إلى الكفاف والغنى عن الناس، فهو لا يتطلع إلى الغنى والمستوى الأرفع. على هذين الشريحتين من المجتمع قامت الحركة الوطنية. ولذلك كان معظم المناضلين منهما. إذا ضَحَّت الأولى بحريتها ومصالحها، فعرف بعض رجالها السجن والنفي والمصادرة، فإن الثانية ضحت بكل مصالحها «المتواضعة» وعرف أفرادها المحنة والعذاب والسجن، واستشهد كثير منهم رجالاً ونساء.

لا بورجوازية ولا مصالح كانت تحرك الحركة الوطنية.

8 ـ استقلال ببرنامج تقدمي:

هل كانت الحركة الوطنية، وهي تطالب بالاستقلال وتكافح من أجله، تتمثل مفهوم الاستقلال ولها برنامج واضح لتشييد المغرب المستقل؟

السؤال طرح من الإدارة الاستعمارية نفسها، وكان راسبة من الرواسب التي تخلفت عن بعض المنظرين الذين يرون أن مفهوم الاستقلال كان غامضاً، وربما ظل غامضاً إلى ما بعد تحقيق الاستقلال. فلعله كان من الصعب أن تجيب الحركة الوطنية عن سؤال ساذج: ماذا سنفعل بهذا الاستقلال؟ وكيف سنحقق معالمه، في بلاد لم تكن ـ شعباً ونخبة وأرضاً ـ مهيئة لبناء الاستقلال؟

الحركة الوطنية المغربية أطرها منذ البداية شباب متعلم. وكان عملها أثناء الممارسة لا يقتصر على المطالبة والإحراج والتحدي من أجل المطالبة والتحدي، وإنما كانت تعيش واقع الوطن وترسم مستقبله، فقد قامت

بدراسات مهمة للوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل أن تضع دفتر «مطالب الشعب المغربي». فكان الدفتر البديل لسياسة الحماية. وتابعت برامج الحماية «الإصلاحيين» مغرب «الأهالي» ومغرب المستوطنين، وعمقت مفاهيم فلسفته الاستعمارية في التوعية الوطنية التي كانت «العملة» الرسمية بينها وبين المواطنين. ثم إنها كانت تعرف قدرات المغرب وممكناته الأساسية: الاقتصادية والبشرية والنخبوية، كانت تعرف فقر المغرب، ولكنها كانت تدرس كل إيجابيات وسلبيات هذه الممكنات وتقرر أنها تستطيع أن تحول هذه البلاد ـ عن طريق الديمقراطية والحريات العامة والتعبئة ـ إلى دولة تسعى لتأخذ مكانها بين الدول الصغيرة. كانت تعرف السلبيات وعوامل الإحباط، ولكنها تؤكد لنفسها وللشعب، وللمخاطب الأجنبي بأن الشعب، إذا لم يبن دولة بنفسه، بكل نجاحات البناء وفشله، فلن ينوب أحد عنه في هذا البناء. فكان مفهوم الاستقلال بكل مشاكله وإحباطاته، واضحاً في الفكر الوطني. ولكنها كانت تؤمن بأنه إذا لم تناضل ضد كل الإحباطات فلن تصل إلى أي هدف.

وقد قام علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال بدراسة موضوعية وعميقة للمجتمع المغربي، ومكوناته الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووضع مخططاً عميقاً تقدمياً لبناء المغرب المستقل، قدمه في كتابه الرائد «النقد الذاتي» وما يزال هذا الكتاب (المعلمة) يرسم المخطط الكبير، لبناء المغرب المستقل، لو عرف المسؤولون كيف يجعلون منه نبراساً، وتوجيهاً، لبرامجهم الإصلاحية والتنموية.

9 ـ الديمقراطية هيكل لبناء الاستقلال:

ولم تكن المطالبة بالاستقلال دون إطار ينتظم فيه الاستقلال. ولذلك قرنت مذكرة المطالبة بالاستقلال بالنظام الديمقراطي. الاستقلال والديمقراطية جوادان ركبتهما الحركة الوطنية للسير بهما إلى المستقبل. لم يكن هناك غموض في الهدف (الاستقلال) ولا في وسيلة بنائه (الديمقراطية).

وقد لوح المرشال جوان ـ وهو في عز صولته أن يضع نظام شراكة بين الأهليين والمستوطنيين يقوم على مؤسسات مشتركة وفق قانون أساس (لم يتحدث عن الديمقراطية ولا الدستور ولا البرلمان مثلاً). ولكن الحركة الوطنية ـ خاصة حزب الاستقلال ـ رفضت اعتماد نظام شراكة، ولا حتى مؤسسات تقوم في ظل الحماية. لأن النظامين يتناقضان، ولأنهما معاً (الحماية والمؤسسات المشتركة) يتناقضان مع مبدأ الاستقلال، فكان الإلحاح على الاستقلال أولاً. والشعب يبني استقلاله حسب إرادته.

10 ـ الحركة الوطنية لم تستثن العمل المسلح:

هل كانت الحركة الوطنية السياسية بديلاً للحركة الوطنية المسلحة التي عرف أمجادها في الأطلس والصحراء والريف؟

الترتيب التاريخي لا يمكن أن يتحكم في المفهوم، فتجيب بأنها كانت بديلاً لأنها نشأت مباشرة بعد نهاية حرب الريف، وإن كانت ما تزال حرب الأطلس تواصل نضالها في أيت عطا، أو تجيب بالسلب، أي لم تكن بديلاً لأنها اعتمدت نفس الهدف: الاستقلال وخروج جيش الاحتلال، ولو أنها اتبعت أسلوباً سلمياً يعتمد الحوار والمطالبة والمظاهرة، ـ أحياناً ـ، التي كثيراً ما أفضت إلى القمع والعنف.

نعتقد أنها لم تكن بديلاً:

ـ لأنها لم تقصد العمل المسلح، وقد كان الزعيم محمد بن عبد الكريم يصر بعد تحرره من قبضة الاستعمار، بأن العمل السياسي عبث، وأن الاستعمار لا ينهزم بغير السلاح. وكانت الحركة الوطنية تؤمن بهذا المنطق، ولكن اتباعه لا يتم إلا بعد توفر الظروف الشعبية والتكوينية وتوفر التسليح. وهذه ظروف ثلاثة توفرت في حروب الأطلس والريف إلى جانب عامل مهم، وهو الموقع الجغرافي، الذي لا يمكن أن يتوفر دائماً، كما أمكن أن يتوفر مع الظروف الأخرى في الأطلس والريف.

ثم إن الحركة الوطنية لم تستثن العمل المسلح، لا انتظاراً لاستنفاد العمل السلمي أهدافه، ولكن لتأهيل الظروف السياسية والتكوينية، والظروف الدولية كذلك، بعد إدانة نظام الحماية، وطنياً ودولياً.

ولذلك كان العمل المسلح الذي نظمته الحركة الوطنية ابتداء من سنة 1953 سنداً للعمل السياسي، وتأكيداً بأن الحركة الوطنية السياسية لم تكن بديلاً للحركة المسلحة في الأطلس والصحراء والريف.

أسلوبان يتناوبان لتحقيق الاستقلال والقضاء على الاستعمار، أحدهما أسند الآخر.

وكانت الحركة الوطنية تؤكد إيجابيتها في عملها الاجتماعي الدائب: فلم تشغل نفسها بالعمل السياسي فحسب، ولكنها جندت مناضليها للعمل في التعليم، فأنشأت مع كل فرع لها مدرسة ابتدائية تطورت إلى إعدادية. وكان هدفان وراء هذا العمل:

**أولهما:** سد النقص ـ أو بعضه ـ الذي كان يعانيه الشعب من سياسة الحماية التي كان تعليم (المغاربة) آخر ما تفكر فيه.

**وثانيهما:** رد الاعتبار للغة الوطنية. المدارس التي كان ينشئها الاستعمار ـ على قلتها جداً ـ كانت تعتمد الفرنسية والإسبانية اللغة الأولى في التعليم. وقد تخرج من هذه المدارس آلاف الأطر التي خدم كثير منها عهد الاستقلال.

وكانت تعنى إلى جانب التعليم بالنظام التعاوني والنقابي، في شريحة الصناع التقليديين والعمال في الصناعة العصرية. وتقوم إلى جانب ذلك بالتوعية الثقافية فتنشر المجلات الثقافية كلما منعت إحداها أنشأت أخرى، وتنظم محاضرات للتوعية الثقافية في غياب السماح بإنشاء جمعيات ثقافية وأدبية، وتشارك في المؤتمرات ذات الطابع الثقافي.

# الاتحاد: مصير المغرب العربي

قدمنا في هذا الكتاب مراحل من توحيد المغرب العربي منذ عصر النشأة، مروراً بالعصر القرطاجي والروماني، ثم العصر الإسلامي. ورغم ما في مسيرة التاريخ هذه من توقف أو اضطراب أحياناً، فإن الوحدة ما لبثت أن انبعثت من جديد فيما سميناه بالعهد الإمبراطوري، وامتدت الوحدة إلى الغرب الإسلامي في الفترة التي قام فيها المرابطون والموحدون بتوحيد هذا المغرب من أقصى شمال الأندلس إلى الجزائر، ثم إلى تونس وحدود طرابلس.

مرت الوحدة بفترات تمزق في الدول الحاكمة، ولكنها ظلت حية في روح الشعب العربي الأمازيغي، تنتظر الظروف السياسية المواتية للانبعاث من جديد.

وكان من الممكن أن تنبعث جيداً في عهد السعديين ابتداء من المنصور، ولكن الحملة الصليبية التي اشتعلت نارها بطرد العرب والمسلمين ـ ومن بينهم المغاربة من الأندلس ـ اتجهت إلى احتلال أطراف من المغرب والجزائر وتونس. كان من الطبيعي أن يصمد كل شعب من هذه الشعوب للدفاع عن الذات، وبالتالي ينشغل عن توحيد المغرب العربي. فدافع المغرب عن شواطئه (سبتة ومليلية وطنجة والعرائش والشواطىء الأطلسية جميعها حتى الصحراء) ودافع الشعب الجزائري عن منطقة وهران وما إليها، ودافعت تونس عن شواطئها وعمق أراضيها.

وشغل المغرب العربي في هذه الحملات عن الوحدة، لأن إمكانيات شعوبه كانت أضعف من أن تحقق الهدفين: طرد المهاجمين وتحقيق الوحدة،

لأن الغرب كان أقوى من أن يدع بلاد المغرب تخرج من طور التمزق إلى طور الوحدة.

وكان العهد التركي في الجزائر وتونس نوعاً من الانقاذ وحماية البلدين من الاحتلال والتدمير الذي كان يكنه لهما القراصنة والمحتلون الاسبان والإيطاليون وحكام جزر البحر الأبيض، ولكنه لم يكن يسمح بتوحيد الأقطار تحت نفوذ أبنائها المغاربيين. . . ولم يوحد حتى الجزائر وتونس، لأن الحكم في دولة الخلافة، كان عاجزاً عن تنظيم الإمبراطورية أو إيجاد نظام وحدوي بين أجزائها أو بعض هذه الأجزاء.

كان من الممكن ـ ولو أن التاريخ لا يقبل: «كان من الممكن» ـ أن تقوم الدولة العلوية في بداية حياتها بهذه المهمة الوحدوية. ولكن المشاكل الداخلية والمواجهة مع الغرب شغلت الدولة ـ حتى ملوكها الكبار مولاي اسماعيل مثلاً ـ عن التفكير في غير المغرب. حتى سبتة ومليلية لم يستطع تحريرهما من الاستعمار الإسباني رغم المحاولات الكثيرة والجادة.

محاولة سلبية هي التي كان يمكن أن تكون نتيجة للاحتلال الفرنسي للأقطار الثلاثة. ولكن «الوحدة» التي حققتها كانت لصالح جيش الاحتلال، ومصالح المستوطنين في هذا القطر أو ذاك، ومصالح «الميتروبول» الذي «يوحد» أبناء المغرب العربي في الدفاع عن فرنسا في الحروب المدمرة، ويوحد هذه البلاد في ابتزاز ما تنتجه وفي استهلاك ما تصنعه. ظل الحكم الفرنسي منفرداً بكل قطر من هذه الأقطار يتنافس في القمع والإرهاب والابتزاز واستغلال الأرض وامكانيات البلاد ومواطنيها. ولذلك لا يمكن أن نعتبر التوحد في المأساة نوعاً من الوحدة، ولو سلبياً.

غير أن الفترة الاستعمارية ـ التي دامت قرناً وثلث قرن في الجزائر وثلاثة أرباع القرن في تونس، وأربعاً وأربعين سنة في المغرب ـ كانت باعثاً للحركة الوطنية على الاتجاه نحو توحيد عملها أو التنسيق على الأقل، وتوحيد الهدف

«الاستقلال»، وبعث فكرة وحدة المغرب العربي من خلال المنظمات التي أشرنا إليها في الفصل السابق (جمعية طلبة شمال أفريقيا ـ مكتب المغرب العربي) وتوحيد العمل في تكوين جيش التحرير في الجزائر والمغرب.

كان من الطبيعي، ومرة أخرى نقول إن التاريخ لا يحتمل «كان من الطبيعي» أن تفكر بلاد المغرب في توحيد الأقطار الثلاثة أو الخمسة، عند الاستقلال، غير أن الفترة الاستعمارية ـ ونحن لا نعتذر لتخلف الفكرة عن التنفيذ في الستينيات من القرن الماضي، دفعت بكل قطر إلى الانطواء على مشاكله، ومحاولة التخفيف من ضغطها على الأحداث. وظلت فكرة الوحدة أو الاتحاد تتردد في أدبيات السياسيين ـ وخطبهم ـ والمثقفين ومنظري المستقبل.

مبادرة واعدة اتخذتها الأحزاب السياسية الرئيسية في الأقطار الثلاثة، بعقد مؤتمر للمغرب العربي بطنجة (28 ـ 29 ـ 30 أبريل سنة 1958) بعد اقتراح من اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال يوم 2 مارس 58، الذي قرر ضرورة دراسة الوسائل الخاصة بتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي وذلك بتأسيس اتحاد حقيقي، وبعث الحزب وفداً إلى تونس ليهيىء مع القادة التونسيين برنامج المؤتمر. وتقرر بعد هذه الاجتماعات عقد مؤتمر طنجة بمشاركة حزب الاستقلال وجبهة التحرير الجزائرية والدستور الجديد التونسي لإقامة أسس الاتحاد والبحث عن الوسائل الخاصة لتحقيقه. كما أوفد الحزب وفداً للقاهرة للتنسيق مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية (التي كانت قد اتخذت مقراً لها في القاهرة).

وقد ختم علال الفاسي المؤتمر بخطاب جاء فيه: «إن استقلال قطرين من المغرب العربي.. يظل فارغاً من محتواه إذا لم يتم استقلال الجزائر. ونأسف لعدم حضور وفد ليبيا في المؤتمر، كما كان متوقعاً.. الذي يعتبر من جناح العروبة في المغرب» وقرر المؤتمر أن يترك الباب مفتوحاً لليبيين.

وقد اتخذ المؤتمر قرارات مهمة منها قرار حول حرب استقلال الجزائر، سجل اتفاق أعضائه حول طبيعة الحرب في الجزائر وتطوراتها ومآلها المحتوم... يعلن للملأ حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال، الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري. وتشير القرارات إلى فشل كل المحاولات التي قام بها ملك المغرب ورئيس تونس مع الحكومة الفرنسية في الاعتراف باستقلال الجزائر وإلى استمرار العدوان على تونس والمغرب ابتداء من اختطاف طائرة الخمسة من قياديي جبهة التحرير. والعدوان على ساقية سيدي يوسف في تونس والعمليات الحربية في جنوب المغرب... تقرر أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها... والمؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس. وقرر العمل على تحقيق الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة ويعتبر المؤتمر أن الشكل الفيدرالي أكثر ملاءمة للواقع في البلاد المشاركة في المؤتمر. ويقترح أن يشكل في المرحلة الانتقالية لمجلس استشاري للمغرب العربي، منبثقاً عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وأوصى المؤتمر بالاتصالات الدورية بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي، ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري. واستنكر المؤتمر استمرار وجود القوات الأجنبية فوق تراب المغرب وتونس، وطالب بأن تكف القوات الفرنسية عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة عدوان ضد الشعب الجزائري.

لم يكن هؤلاء مدفوعين بأحلام عاطفية، ولكن التحليل العلمي والسياسي والاقتصادي والمستقبلي يجعل تكوين وحدة أو اتحاد ضرورة وجودية لبناء مستقبل مزدهر لهذه البلاد. فقد أكد التطور الاقتصادي لكل قطر من أقطار المغرب أن كلاً منها سيعيش عهوداً إن لم نقل قروناً، من الفقر والتخلف، نظراً لتنامي السكان وقلة الامكانيات، وضعف وسائل التنمية

الاقتصادية، في مواجهة اتحاد أوروبي قوي. سيكون باقتصاده المتطور قوة عظمى يصعب منافستها لصالح جنوب البحر الأبيض المتوسط. وفي مواجهة اقتصاد أمريكي يجاهد للسيطرة الاقتصادية ـ تبعاً لسيطرته العسكرية ـ على مجموع أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي مواجهة عولمة اقتصادية واجتماعية خطيرة تهدف مكوناتها «المؤسساتية» والمالية والانتاجية إلى السيطرة المطلقة على الدول الأضعف اقتصاداً وتقنية، والأكثر بطالة ونمواً ديموغرافياً.

وضع دول المغرب العربي يجعلها غير قادرة على المواجهة إذا ظلت مفردة، بقدر ما هي غير متمكنة من الانتصار على مشاكلها الداخلية السياسية (ضعف المستوى الديمقراطي) والاجتماعية (التعليم والشغل والسكنى كأمثلة) والتقنية (التطور الصناعي والفلاحي ومخلفاتهما) كالثروة المائية والمحافظة على البيئة... والخدماتية (التجارة والعمران...) رغم انصرام نحو نصف قرن على استقلال هذه البلاد، فإن مشاكلها تزداد نمواً رغم الجهود التي تبذلها الحكومات. العجز المالي والعلمي والتقني يجعلها عاجزة عن أن تجتاز خط التخلف أو العالم الثالث. ولذلك فمن الضروري أن تفكر في البديل.

أوروبا رغم تقدم ونمو نصفها الغربي، والاتجاه نحو النمو في نصفها الشرقي فإنها سارت بعيداً في طريق الاتحاد منذ ما بعد الحرب، حتى أصبحت الآن خمساً وعشرين دولة تختلف في مستوى نموها، ولكنها قررت جميعاً أن تراهن على الانتصار على تحديات العصر، والتحديات التي يفرزها المستقبل وهي تتوقع أن تكون تحديات كبرى وخطيرة.

وبوحدتها انتصرت على عوامل التنافس غير المشروع والمدمر، وعلى عوامل التوتر الذي يفضي إلى الحرب. وبذلك ضمنت السلام في أوروبا إلى الأبد، وإن كانت بعض الدول الأعضاء تشارك في الحروب خارج بلادها مرغمة أو طامعة في مركز أكبر.

بلاد المغرب العربي تواجه كل هذه التحديات، ومنها تحديات التوتر

السياسي والمنافسة الانتاجية المدمرة للاقتصاد، وتحدي انخفاض المستوى العلمي والتقني والاقتصادي وأمامها البديل (الاتحاد أو الوحدة) ولكنها ظلت تغازل هذا الهدف على استحياء، رغم إيمان النخبة السياسية والفكرية والمجتمع المدني بأنه الحل الوحيد. ورغم الجهود السياسية والفكرية التي بذلتها النخبة في فترة الحماس بعودة الاستقلال إلى الأقطار الثلاثة ورغم مؤتمر طنجة الذي اتخذ قراراته المسؤولون ـ آنذاك ـ في الأقطار الثلاثة، ودعوة ليبيا إلى الالتحاق بِالرَّكْبِ، فإن العمل الحقيقي للاتحاد قد تخلف، حتى سنة 1988 كان غبها قادة المغرب العربي على موعد للتفكير الجدي في الاتحاد، لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فاجتمع القادة في زِيرَالْدَا بالجزائر يوم 10 يونيو وقرروا تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

وبعد ذلك صدر بيان تكوين تأسيس اتحاد المغرب العربي في مراكش يوم 17 فبراير 1989 أمضاه كل من الملك الحسن الثاني (المغرب) وزين العابدين بن علي (تونس) والشاذلي بن جديد (الجزائر) ومعمر القذافي (ليبيا) ومعاوية ولد سيدي أحمد الطايع (موريتانيا). ويشير البيان إلى حيثيات تتحدث إحداها عن الحاجة إلى تضافر جهود الدول في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق تام في سيادتها ومواقفها واختياراتها الاقتصادية والاجتماعية... وتنص إحدها على إحقاق الحقوق الفردية والجماعية في الأوطان... وتنص حيثية أخرى: سيراً على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تميزت به من تدرج على خطوات عقلانية... وحين نقول: إيماناً منا بأن مغرباً عربياً موحداً يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية... واعتقاداً منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية... وسيمكن الاتحاد دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الأفريقية... الاتحاد هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا... بعد هذه

الحيثيات يعلن البيان باسم الشعوب عن «قيام اتحاد المغرب العربي، مجموعة متكاملة متضافرة الإرادات، متعاونة مع مثيلاتها الجهوية وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي. . . وللعمل مع المجموعات الدولية لإقامة عالم تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان.

ويشير البيان إلى إبرام المعاهدة التي تحدد مبادىء الاتحاد وتضع هياكله وأجهزته. تبدأ المعاهدة بحيثيات مماثلة لحيثيات البيان وتنص بعض مواد الاتفاقية على:

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين - العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاد مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته، وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية.

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه - تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

- يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

- يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أميناً عاماً لها.

ـ يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضواً من كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية.

ـ تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة.

ـ تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد.

ـ كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

ـ تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

ـ للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفرقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك».

**ملاحظة هامة:**

نظراً للعراقيل التي قامت في وجه تفعيل اتحاد المغرب العربي لأسباب خارجة عن إرادة شعوبه، فإن الاتحاد يجب أن يعتمد على المادة الأخيرة منه ليدعو مصر للانضمام إلى الاتحاد حتى يتقوى الجانب الايجابي لنجاح الاتحاد. وليكون مؤسسة قوية تستطيع أن تستفيد اقتصادياً من الشراكة مع الاتحاد الأول المتنامي، والذي ترغب في أن يكون مخاطبه في جنوب البحر الأبيض اتحاداً قوياً لا وحدات ممزقة. وليواجه كذلك التحديات السياسية والاقتصادية الزاحفة من الغرب. وليحاول أن ينتصر على المشاكل الداخلية التي تعانيها بعض دول الاتحاد وعلاقات بعضها لأسباب غير موضوعية توسيع اتحاد المغرب العربي كفيل بانقاذه.

# المصادر والمراجع

**رجعنا إلى كثير جداً من المصادر التي تناولت تاريخ المغرب العربي مجموعاً ومفرداً. واقتصرنا على بعضها فسجلناها في هذا الجدول.**


ابن خلدون (عبد الرحمن): العبر وديوان المبتدأ والخبر.

ابن خلدون (عبد الرحمن): المقدمة ـ بيروت ـ دار الكتاب اللبناني ـ 1967.

ألبير عياش: المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية ـ ترجمة عبد القادر الشاوي و1985.

ألبير (عياش) طبول حرب الريف ـ ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمساني خلوق.

أبو بكر علي الصنهاجي (البيدق): أخبار المهدي بن تومرت ـ دار المنصور ـ الرباط ـ 1971.

ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ـ تحقيق كولان بروفنصال ـ 4 أجزاء ـ دار الثقافة ـ الدار البيضاء ـ 1980.

ابن القطان المراكشي ـ نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان تحقيق الدكتور محمد علي مالكي ـ دار الغرب الإسلامي ـ 1990.

ابن أبي زرع الفاسي (علي) ـ الأنيس المطرب في أخبار الأندلس والمغرب ـ دار المنصور ـ 1973.

ابن صاحب الصلاة: تاريخ المن بالإمامة ـ تحقيق عبد الهادي التازي ـ الدار العربية ـ 1979.

أمين (أحمد): فجر الإسلام ـ بيروت ـ 1969.

أمين (أحمد): ضحى الإسلام (3 أجزاء) ـ القاهرة ـ 1949.

أبو القاسم (سعد الله): أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر (3 أجزاء) الشركة الوطنية

للنشر والتوزيع ـ الجزائر (الجزء الأول: 1981 ـ الجزاء الثاني: 1986 ـ الجزء الثالث: 1987).
- ابن الأثير: الكامل في التاريخ ـ بيروت ـ دار الكتاب العربي.
- ابن زيدان (عبد الرحمن): اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس الرباط ـ 1929.
- ابن زيدان (عبد الرحمن): العلاقات السياسية للدولة العلوية ـ المطبعة الملكية ـ ابن منصور (عبد الوهاب): قبائل المغرب ـ المطبعة الملكية ـ 1968.
- أبن منصور (عبذ الوهاب): أعلام المغرب العربي ـ المطبعة الملكية ـ الرباط 1399 ـ 1977.
- ابن منصور (بعد الوهاب): مشكلة الحمايات القنصلية في المغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880 ـ المطبعة الملكية ـ 1977.
ـ البوعياشي (أحمد بن عبد السلام): حرب الريف التحريرية، ومراحل النضال ـ الجزء الأول 1974 ـ الجزء الثاني 1979 دار الأمل ـ طنجة).
- بناني سميرس (لطيفة): الموقف المغربي من تطور الأطماع الأوروبية ـ رسالة جامعية.
- ابن تومرت (محمد): أعز ما يطلب ـ تحقيق الدكتور عبد الغني أبو العزم.
- بن علي الصنهاجي (أبو بكر): أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين ـ دار المنصور ـ الرباط ـ 1993.
- بوحويش (عمار): التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962 ب. ج ـ رورجر: تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900 ترجمة الدكتور يونان لبيب رزق ـ دار الثقافة ـ الدار البيضاء ـ 1981.
- ابن عزوز حكيم (محمد) ومضات مضيئة عن الحرب الريفية من خلال مذكرات شاهد عيان اسباني الرباط 1986.
- التازي (عبد الهادي): الحماية الفرنسية ـ حسب روايات معاصرة ـ دار الرشاد الحديثة ـ الدار البيضاء ـ 1981.
- الجامعة الصيفية: المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912 لمجموعة من الأساتذة الباحثين (جزآن) 1987.
- جامعة مولاي علي الشريف: أعمال الدورة الخريفية ـ لمجموعة من الأساتذة

الباحثين (جزآن عن السلطان مولاي عبد العزيز والسلطان المولى عبد الحفيظ) 2001.
- حسن (ابراهيم حسن): الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص - المطبعة الأميرية - بولاق - 1932.
- حسني عبد الوهاب (حسن): تاريخ تونس (مختصر يشمل ذكر حوادث القطر التونسي من أقدم العصور إلى الزمان الحاضر) - 1976.
- حجي (محمد): الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي - 1963.
- حقي (احسان): تونس العربية - دار الثقافة - بيروت.
- حزب الاستقلال: المغرب (منشورات لجنة الإعلام) 1979 - الطبعة 2.
- الخديمي (علال): الحركة الحفيظة - رسالة جامعية (الدكتوراه) - 2002.
- روم لاندو: تاريخ المغرب في القرن العشرين - مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر - بيروت - نيويورك - 1963.
- روبير بونسفيك: تاريخ افريقيا في العهد الحفصي - ترجمة حمادي الساحلي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - 1998.
- شفيق (محمد): لمحة ثلاثة وثلاثين قرناً من تاريخ الأمازيغيين.
- شارل أندري جوليان: تاريخ افريقيا الشمالية - ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة - الدار التونسية للنشر - 1969.
- شارل أندري جوليان: أفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية - الدار التونسية للنشر - 1976 - ترجمة: المنجي سليم - الطيب - الصادق المقدم - فتحي زهير - الحبيب الشطي.
- العروي (عبد الله): مجمل تاريخ المغرب.
- العروي (عبد الله): مفهوم التاريخ - المركز الثقافي العربي - بيروت - 1992.
- عنان (محمد عبد الله): دولة الإسلام في الأندلس - مؤسسة الخانجي - القاهرة - 1960.
- عبد الله (الطاهر): الحركة الوطنية التونسية - (الطبعة الثانية).
- غلاب (عبد الكريم): التطور الدستوري والنيابي في المغرب - الطبعة الثالثة 1993 مطبعة النجاح.
- غلاب (عبد الكريم): تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى استرجاع الصحراء - مطبعة النجاح - 2000.

- غلاب (عبدالكريم): قصة المواجهة بين المغرب والغرب ـ دار الغرب الإسلامي ـ 2004.
- فارس (محمد خير): تاريخ الجزائر الحديث (من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي.
- الفاسي (علال): نداء القاهرة ـ المطبعة الاقتصادية ـ الرباط ـ 1959.
- الفاسي (علال): حفريات عن الحركة الدستورية قبل الحماية ـ لكاتب مجهول.
- الفاسي (علال): الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ـ طبعة طنجة ـ 1948.
- فكيكي (حسن): المقاومة المغربية للوجود الاسباني في مليلية ـ منشورات كلية الأداب بالرباط ـ 1997.

قدوري (عبد المجيد): المغرب وأوروبا (ما بين القرنين 16 و18) ـ بيروت ـ الدار البيضاء.

* مؤنس (حسين): تاريخ المغرب وحضارته (3 مجلدات) ـ العصر الحديث للنشر والتوزيع بيروت 1990.
* مالكي (محمد): الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ غشت 1994.
* المعزوزي (محمد) وهاشم بن الحسن العابدي العلوي: الكفاح المغربي ـ المسلح في حلقات من 1900 إلى 1935 ـ مطبعة الأنباء الرباط ـ غشت 1986.
* مجموعة أبحاث الدورة التاسعة: نظمت الدورة جامعة مولاي علي الشريف/ أبحاث الدورة عن السلطان مولاي حفيظ ـ منشورات وزارة الثقافة والاتصال ـ أبريل 2001.
* محمد بن محمد الأندلسي (الوزير السراج) ـ الحلل السندسية في الأخبار التونسية ـ الدار التونسية للنشر 1970.
* مذكرات من التراث المغربي ـ الجزء الخامس (فصل أحمد الهيبة بن ماء العينين).
* معلمة المغرب: الجزآن 16 و18 الفصول الخاصة بـ: ـ المولى الحسن الأول ـ المولى عبد العزيز ـ المولى عبد الحفيظ.

- الناصري (أحمد): الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى ـ الدار البيضاء ـ 1953.
- النجار (عبد المجيد): المهدي بن تومرت ـ دار الغرب الإسلامي ـ 1981.
- وليام هويسطن: الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول (تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936 ـ 1943) ترجمة الدكتور إبراهيم بو طالب.

# الفهرس

دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان
لصاحبها : الحبيب اللمسي

شارع الصورالي (المعماري) - الحمراء ، بناية الأسود
تلفون: Tel: 009611-350331 / خلوي: Cellulaire: 009613-638535
فاكس: Fax: 009611-742587 / ص.ب. 113-5787 بيروت ، لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI B.P.:113-5787 Beyrouth, LIBAN

الرقـــم : 2005 / 10 / 2000 / 443

التنضيد : مطبعة الصــــراط ـ بيروت ـ لبنان

الطباعة : مطبعة الصــــراط ـ بيروت ـ لبنان

# Nouvelle lecture De L'Histoire Du Maghreb Arabe

## Ancienne et Contemporaine

## Vol. III

Par

**Abdelkrim Ghallab**
Membre de l'Académie
du Royaume Du Maroc



DAR AL-GHARB AL-ISLAMI

# Nouvelle Lecture De L'Histoire du Maghreb Arabe

Ancienne et Contemporaine

Vol. III

Par

**Abdelkrim Ghallab**

Membre de l'Académie
du Royaume Du Maroc



DAR AL-GHARB AL-ISLAMI